سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية 6

الإرهاب والنظام السياسي الدولي

بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001
(رؤية مستقبلية)

تأليف
د. خالد محمد طاهر شبر



الإرهاب والنظام السياسي الدولي

بعد أحداث11ايلول/سبتمبر 2001

(رؤية مستقبلية)

الإرهاب والنظام السياسي الدولي

بعد أحداث11 ايلول/سبتمبر 2001
(رؤية مستقبلية)

تأليف: د. خالد محمد طاهر شبر

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2022

First Edition, Beirut/Najaf, 2022



ISBN: 978 - 1 - 77472 - 147 - 6

الإرهاب والنظام السياسي الدولي

بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001

(رؤية مستقبلية)

تأليف

د. خالد محمد طاهر شبر



الفهرس

فهرست الجداول

مقدمة المركز

مثل الإرهاب تحديا وجوديا لمجتمعاتنا التي اكتوت بناره، وعانت من شروره وتداعياته، في شكل خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات وفرص التنمية والتقدم. وعلى الرغم من كثرة الكتابات التي تناولت مفهوماته ودوافعه وتجلياته واثاره، إلا أنّ المكتبة العربية بحاجة الى مزيد من البحث والتقصي في ابعاد هذه الظاهرة، وتأثيراتها، وتقديم فهم أعمق لها ولأسبابها وتداعياتها.

يُمثل الكتاب الذي بين أيدينا محاولة جادة لتقديم جانب من هذا الفهم في بعده الدولي، من خلال تحليل تداعيات الإرهاب بالنسبة للنظام السياسي الدولي بعد احداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، التي مثلت نقطة فارقة في التاريخ، جعلت العالم يتجه نحو مزيد من الهيمنة الامريكية والتفرد بصنع القرار على المستوى الدولي، مستفيدة من الحدث الذي مسَّ كبرياء القوة العظمى، وهزها في عقر دارها.

وقد رصد الباحث التغييرات العميقة في سمات النظام السياسي الدولي في ظل الحرب على الإرهاب، وتراجع مفهوم السيادة الوطنية، لصالح تغول القوى العظمى وهيمنتها على القرار الدولي، مستخدمة مجلس الامن وغيره من المؤسسات الأممية منبرا لتمرير سياساتها ومعاقبة «الدول المارقة»، من جهة أخرى، يرصد الكتاب صعود الفاعلين غير الدوليين في الساحة الدولية ومنهم الافراد ذوو السلطة الخارقة، والشركات متعدية الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، وأنظمة وأقاليم الواقع، وطبعا الجماعات المسلحة العنفية، ومنها تنظيما القاعدة وداعش، والذي تزامن مع ظهور أنموذج الدولة الفاشلة التي مثلت حاضنة لأنشطة تلك الجماعات وملاذا لها ولقياداتها، ومنطلقا لعملياتها. كما ركز الكتاب على كيفية تحول الولايات المتحدة الى التفرد العسكري، واستخدام الحروب الاستباقية وسيلة أساسية للردّ الحاسم تجاه من تعدهم ارهابيون أو رعاة للتنظيمات الإرهابية.

المقدمة

تغلغل الارهاب الدولي في المجتمعات البشرية منذ القدم، متمظهراً بالعنف وسيلةً لبلوغ أهدافه وغاياته في تغيير واقع سياسي أو اجتماعي معيّن، مما جعل الباحثين يسهبون في دراسته بوصفه ظاهرةً سياسيةً شغلت الساحة الدولية؛ لما له من اثار سلبية على استقرار الشعوب اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، اذ احتل المحتوى اللغوي والاصطلاحي للإرهاب مساحة واسعة من جهود الباحثين في الوصول إلى تعريف جامع مانع له، فقد ذهبوا في ذلك مذاهب عدة كل حسب خلفيته المعرفية والايديولوجية حتى بات ينوء بكلكله تحت وطأة التغيرات والتأويلات المختلفة، مما جعل منه مصطلحاً هلامياً غامضاً وظاهرة تعاني منها شعوب العالم سواءً الغنية منها والفقيرة، ولا سيما بُعيد الحرب الباردة، التي تُعد انعطافة في التوازن الدولي وبروز ما يسمى بالأحادية القطبية التي جعلت من الولايات المتحدة الامريكية القوة الكبرى المهيمنة في العالم، وسعيها لإقامة نظام سياسي دولي جديد أدى إلى تنامي الشعور بالإقصاء والتهميش لدى المليارات من سكان الجنوب الفقيرة مما أسهم في ظهور الإسلام الأصولي المعادي للغرب.

فالحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الامريكية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 سيما حربي أفغانستان 2001 والعراق 2003 شكلت بدورها مرجعية فكرية يعتمدها صانع القرار الامريكي في السياسة الخارجية الامريكية على صعيد النظام السياسي الدولي، ومن ثم السعي لبقاء القطبية الأحادية بصورتها الأمريكية؛ ولعل ذلك يعود إلى أن المرجعية الفكرية الأمريكية وصلت لذلك التصور بوجود مجموعة من المقومات المادية التي اتكأت عليها في محاولة فرض القطبية الأحادية الامريكية على النظام السياسي الدولي، إذ خرجت منتصرةً بعد نهاية الحرب الباردة باقتصاد قوي بهيمنتها على ثالوث الاقتصاد الدولي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، فضلاً عن الشركات المتعددة الجنسية، إضافة إلى قوتها العسكرية والتكنولوجية سواء التقنية منها أو المعلوماتية التي استطاعت عبرها السيطرة على الإعلام العالمي سيما بعد إعلان الحرب على الإرهاب الدولي ذلك الإعلان

الذي قسم العالم إلى معسكرين وفقاً للاستراتيجية الامريكية حين رفعوا شعارهم (من لم يكن معنا فهو ضدنا) الأمر الذي أفضى إلى إحداث متغيرات جوهرية على صعيد التفاعلات الدولية التي من شأنها أن تستنهض استراتيجيات الكثير من الدول، فروسيا الاتحادية انتفضت من سباتها لتخرج من سياسة الحياد السلبي إلى المبادرة في الانغماس في الأحداث الدولية إذ أعلنت تعاونها مع الولايات المتحدة الامريكية عشية أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 فضلاً عن إعادة ترتيب استراتيجياتها السياسية وعلاقاتها بدول الشرق الأوسط كانت لإعادة مكانتها الاقتصادية والسياسية وتدخلها المباشر في الأزمة السورية.

ما تقدم يؤشر إلى التحولات العديدة في واقع النظام السياسي الدولي التي جعلته ينماز عن النظام ثنائي القطبية إبان حقبة الحرب الباردة، سيما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وبعد ظهور الفاعلين اللادوليين على الساحة الدولية وإسهامهم في تغيير بوصلة العلاقات الدولية وتحديدا الإرهاب الدولي وظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) فضلاً عن أنّ الثورة المعلوماتية أدلت بدلوها في ميدان العلاقات الدولية إذ اضرَّت بالمنظومات الفكرية السائدة التي شكلت أساساً في سيادة الدولة، واستطاعت ثورة الاتصال والمعلوماتية من جعلها ماضياً توارى وتأريخاً ثوى إذ احلت محلها الفاكس والانترنت ووسائل الاتصال المختلفة التي اسهمت في تطور ظاهرة الإرهاب الدولي وتحوله من الشكل التقليدي إلى ما يسمى بالإرهاب الجديد الذي أضرَّ في نهاية الأمر بالعلاقات الدولية سيما أنه أضحى من الفواعل اللادولية المؤثرة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وإعلان الحرب العالمية على الإرهاب التي وضعت المجتمع الدولي تحت وطأة المسؤولية في محاربته ومكافحته سيما بعد ظهوره في ثوبه الجديد، إذ تحوّل من اللاوجود إلى الوجود المكاني، وبعد ظهور ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش.

ولابد من الإشارة إلى أن المتغيرات المتسارعة وتحديداً أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 أسهمت في إعادة تشكيل النظام السياسي الدولي وتجدد آلياته التعاونية والتصارعية ودفعت إلى اضطلاع العالم بتحمل المسؤولية لمحاربة الإرهاب على المستوى الدولي فضلاً عن دور المنظمات الدولية والاقليمية من خلال التشريعات وإبرام المعاهدات من أجل التخفيف من وطأته على شعوب العالم كافة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وهذا بدوره جعل النظام السياسي الدولي يمر بتحولات تؤدي إلى تغيير هيكلية السياسة الخارجية الامريكية بوصفها القوة الأولى ومحاولة صعود الاقطاب الدولية الاخرى

التي تسعى إلى مزاحمة الولايات المتحدة الامريكية وتوسيع قمة الهرم الدولي فضلاً عن تنامي دور التيارات القومية الشعبوية في المجتمعات الغربية وامريكا ما يدفع إلى محاولة استشراف النظام السياسي الدولي ومحاولة افتراض المشاهد المستقبلية وفقاً للمتغيرات الدولية المتسارعة الامر الذي افضى إلى إن أي دراسة أو بحث في السياق الأكاديمي لابد وأن تبدأ بتحديد أهمية الموضوع التي تدعو الباحثين والدارسين وذوي الاختصاص للاهتمام والبحث والتقصي عن الحقائق، وتكمن أهمية الموضوع قيد البحث بـ ((الإرهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001)) في محاولة طرح العلاقة بين الارهاب الدولي بوصفه متغيراً سياسياً ظهر في البيئة الدولية لاسيما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 مهددا الأمن والسلم الدوليين، وفي ظل سعي الولايات المتحدة الامريكية للهيمنة والتربع على قمة الهرم الدولي ودورها في اعلان الحرب العالمية على الإرهاب الدولي، وأثر ذلك على خارطة العلاقات الدولية بإعادة هيكلية التحالفات والتكتلات الدولية، واستحداث ائتلافات جديدة؛ نتيجة لتمدد الارهاب الدولي، الذي بات مضراً في ديناميكية النظام السياسي الدولي.

ومن هنا يصبح البحث في «الإرهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001» ضرورياً في ضوء تحولات البيئة الدولية والاقليمية في مطلع القرن الحادي والعشرين، فذهبت آراء إلى أن سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الإرهاب بعد الأحداث، تُعد أهم اولوياتها وكان المدخل إلى ذلك هو نشر مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ووضع قائمة سوداء بأسماء الدول، التي تدعي أنها حاضنة وراعية للإرهاب وذلك بحشد الدول، وتوظيف منظمة الأمم المتحدة من أجل مكافحة الإرهاب، في حين ذهبت آراء أخرى إلى أن سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 اتسمت بالانغماس والتأثير والنفوذ، وانعكس على سلوكها السياسي الخارجي باتجاه تشكيل النظام السياسي الدولي، وأن توظيف مسألة مكافحة الإرهاب في استراتيجية الأمن القومي الامريكي مثّلتْ مسوّغاً مهماً للولايات المتحدة الامريكية لتحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية، حتى وصلت إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحتى الاحتلال بما يخدم مصالحها متخذةً كل السبل للوصول إلى غايتها وتحقيق أهدافها في الهيمنة على العالم تحت ذريعة «مكافحة الإرهاب» أو مدعيةً بنشر الحرية والديمقراطية المنشودة.

وفي ضوء تضارب الآراء يمكن صياغة إشكالية البحث بصيغة التساؤل الآتي:

- كيف وظّفت الولايات المتحدة الامريكية الإرهاب في سياستها الخارجية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001؟ ولماذا؟

وانبثقت عن هذا السؤال المركزي أسئلة فرعية منها:

- ما المقصود بمصطلح الإرهاب في أدبيات الفكر السياسي الدولي؟ والاجتماعي؟ وما مفهوم النظام السياسي الدولي؟
- ما طبيعة النظام السياسي الدولي بعد انهيار القطبية الثنائية؟ وما خصائصه؟
- كيف تم إعادة تشكيل النظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001؟ وما هي سماته؟ وعلاقات القوى الفاعلة؟
- كيف انعكست أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 على النظام السياسي الدولي؟ وما المشاهد المستقبلية؟

تلك التساؤلات تدعو إلى ان ينطلق البحث من فرضية مفادها (أنَّ توظيف الولايات المتحدة الامريكية للإرهاب الدولي في سياستها الخارجية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 مثّلت مسوّغاً مهماً، وفرصة سانحةً لها، لتحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية الأمنية؛ لتثبيت قوتها وهيمنتها على النظام السياسي الدولي بحجة ما أسمته بذريعة «محاربة الإرهاب» بعد عقد من انتهاء الحرب الباردة على وفق ما يضمن مصالحها وإعادة تشكيل النظام السياسي الدولي، وفقاً لمخططات تنسجم مع طموحاتها ومصالحها).

وتجدر الاشارة إلى ان هذا الكتاب هو اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية أجيزت من معهد العلمين للدراسات بتقدير جيد جدا بأشراف الاستاذ الدكتور المتمرس فكرت نامق عبد الفتاح ولجنة المناقشة برئاسة الاستاذ الدكتور المتمرس سعد حقي توفيق.

ومن الله التوفيق

خالد

الفصل الأول

مفهوم الإرهاب

الإرهاب من الظواهر التي ظهرت مع فكرة السلطة والنفوذ، حتى باتَ أداةً للترويع على المستويين المحلّي والعالمي؛ نتيجةً لاختراع التكنولوجيا التي أسهمَتْ في سهولة الاتصال والتقارب بين الدول، حتى أضحى مفهوماً يثير جدلاً كبيراً بين الأوساط السياسية والأكاديمية، ومصطلحاً مهماً في علم السياسة المعاصر، الذي حظي باهتمامِ الباحثين والأكاديميين، لا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة؛ سعياً لتحديد مضمونه ومفاهيمه في الدراسات السياسية، إذ اتفقوا على أنَّهُ مشكلة تعاني منها الإنسانية جمعاء، واختلفوا بشأن ماهيّتِهِ وتعريفه حتى صاروا في ذلك فرقاً متناقضة.

وينطوي على ظواهر التعصب والغلو والتطرّف حتى باتَ آفةً خطيرة منبوذة بكافة أشكالها وتجلياتها تتأثر بعوامل عقائدية واجتماعية وبيئية واقتصادية، وإنَّ للغرائز دوراً مهماً ومناخاً مناسباً لممارسة الأعمال الإرهابية، ولعلَّ ذلك يعود إلى الابتعاد عن تعاليم الأديان السماوية، الذي أفضى إلى اختلال القيم، وتضارب المصالح وانتشار الفتن، فقد أصبح الإرهاب سبباً في عدم استقرار المجتمعات الإنسانية، ومتغيّراً في مسار العلاقات الدولية، لذلك لا بدَّ من السعي لمحاولة الوقوف على محدِّدات التعريف، ومسببات الإرهاب ودوافعه؛ بغيةَ معالجتها والسيطرة عليها.

اولاً: تعريفُ الإرهاب

إن دراسة المفاهيم تتطلب عادةً البحث في المحدّدات التي تسهم في تعريف المفهوم وتحديد مدخلاته، إذ يتطلّب ذلك البحث في المحددات اللغوية لمفهوم الإرهاب كما وردت في اللغة العربية واللغات الأخرى.

1 ـ الدلالة اللغوية لمفهوم الإرهاب.

ورد في اللُّغة العربية مشتقّاً من الفعل الثلاثي (رَهِبَ) بكسرِ الهاء، (رَهْبةً): أي بمعنى خافَ، وخشيَ من المهابة والجلالة، واسمُ الفاعل منهُ (راهِب)، ويُطلق على من يخاف الله ويخشاه بدافع التقدير والإجلال، والمزيدُ من رهِبَ (أرهَبَ) أي: أخافَ وأفزعَ، ومصدرُهُ: إرهاباً أي: إخافةً[1].

أمّا في القرآن الكريم فقد وردت مشتقّات الفعل رَهِبَ في غيرِ موضعٍ من النصوص القرآنية، ففي قوله تعالى: ﴿ **لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ** ﴾[2] أي: أشدُّ خوفاً وخشيةً من الله تعالى [3]

وفي قوله تعالى في سحرةِ فرعون: ﴿ **فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ** ﴾[4] أي: أخافوهم وأرهبوهم من شدّةِ سحرهم [5]، وقد وردَ في قولِهِ تعالى: ﴿ **إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ** ﴾[6] أي: إنهم راغبون في ثوابنا خائفونَ مفزوعون من عقابنا[7].

وفضلاً ممّا وردَ في القرآن الكريم، فقد أجمعَ أصحاب المعاجمِ اللغوية على أن الأصل الاشتقاقي لكلمة الإرهاب الفعل رَهِبَ يرهَب أي: خافَ، ورهِبَ الشيء أي: خافه[8].

أمّا في اللغة اللاتينية فإن الإرهاب مشتقٌّ من كلمات لاتينية بمعنى (جعلهُ يرتعِد) أو يرتجف، ومنها الاشتقاقات (أرهب) (إرهابي) Terrorism، ثمَّ انتقلت المفردة فيما بعد إلى لغات أوربية أخرى، ففي اللغة الإنجليزية فإنَّ كلمة إرهابي تعني الشخص الذي يستخدم العنف المنظم أو يشارك به أو يؤيّده، وكما وردت كلمة Terror في المورد بمعنى الذعر

(1) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية،ج1،ط14، (بيروت: المطبعة المصرية للطباعة، 1974)، ص45.
(2) سورة الحشر/الآية13.
(3) عبد الله شبرّ، تفسير القرآن الكريم،ط10، (مكان النشر: الدار الإسلامية للطباعة والنشر، 1999)، ص547.
(4) سورة الأعراف/الآية16.
(5) عبد الله شبرّ، مصدر سبق ذكره، ص164.
(6) سورة الأنبياء/الآية 90.
(7) عبد الله شبر، مصدر سبق ذكره، ص329.
(8) ينظر: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب،ج2، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،2005)، ص1595، وكذلك: أبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ط5، مراجعة محمد خليل عيناني، (بيروت: دار المعرفة،2007)، ص21.

والرُّعب والهول، أو كل ما يوقع الرعب في النفوس[1]، ويبدو من ذلك أن كلمة إرهاب وردت في لغات العالم بمعنى الفزع والإخافة والخشية.

2 ـ الدلالة الاصطلاحية لمفهوم الإرهاب:

اهتمَّ كثير من الباحثين والمختصّين في دراسة الإرهاب على أنهُ ظاهرة سياسية شغلت الساحة الدولية لما له من آثار سلبية على استقرار الشعوب أمنياً وسياسياً واقتصادياً، ودور فاعل في توجيه بوصلة العلاقات الدولية، إذ تعدَّدت توصيفاته وتوظيفاته ودلالاته حسب الخلفية المعرفية والإيديولوجية لكل باحث، حتى أصبح ينوء بكلكلهِ تحت وطأة التفسيرات والتأويلات، فقد بات البحث في مفهوم الإرهاب ضرورة بحاجةٍ إلى وعيٍ دقيق قادر على فرز عناصره وتحديدها، وتصنيفها بطريقةٍ منهجية وعلمية، مما يفضي إلى عدم قبول المصطلح على علاته أو تبني معانيه ومفاهيمه كلّها.

وتأسيساً على ذلك لم يتم الاتفاق على تعريف للإرهاب حتى يومنا هذا سواءً على صعيد المنظمات الدولية والإقليمية أو في القانون الدولي، إلا أن هناك دولاً وجهات صاغت تعريفات للإرهاب تعبّر عن وجهة نظرها بما تمليه مقتضيات مصالحها السياسية أو الانتماءات الفكرية والأيديولوجية[2]، الأمر الذي قاد إلى ورود العشرات من التعريفات طبقاً لذلك الاختلاف في الرؤى الذي أفضى في النهاية إلى أن كثيراً من الباحثين والكتاب في مجال الإرهاب اتجهوا إلى البحث في الاتجاهات النظرية في تحديد مفهوم الإرهاب، فظهرت مدرستان هما:

أ ـ المدرسة المادّية:

ركّز أنصار هذه المدرسة على وصف طبيعة الأفعال المادّية التي يطلق عليها وصف الإرهاب دون النظر لمرتكبيها؛ تجنباً لوجهات النظر المتباينة للفعل الواحد، وخروجاً من متاهات التفسير، إذ تمَّ حصر الأفعال المادية التي تعد إرهاباً، فالإرهاب هو: ((القتل أو الاغتيال والتخريب والتدمير وإتلاف الوثائق العامة ونشر الشائعات واحتجاز الممتلكات على

(1) Munir Baal baki, Al.Murad A Mmodren English –Arabic (Darel –Llmlil.Mala Beirut - Lebanon.2005).p960

(2) هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة،نموذج إسرائيل، (بيروت: دار الشروق، 1997)، ص15.

أن تؤدي تلك الأفعال إلى نشر الرعب والخوف))[1]، وقد وردت تعريفات عديدة لأنصار المدرسة المادية، فالفقيه (ليمكن) Lemkin يعرف الإرهاب بأنهُ: ((تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف))[2].

ويشير من خلاله إلى أنه ينطلق من أنَّ الإرهاب يقع بمجرد إخافة العامة بأعمال العنف بصرف النظر عن الهدف، وهو بذلك جعل للعمل الإرهابي ركنين فقط هما الفعل الإرهابي، والإخافة الناتجة عن ذلك الفعل.

أما سوتيل Sottiul فيذهب إلى أن الإرهاب هو: ((عملٌ إجرامي بالرعب أو العنف بقصد تحقيق هدف محدّد))[3]. الذي يؤكّد بأن العمل الإرهابي يتمثل في الفعل الذي يثير الرعب من أجل تحقيق هدف معيّن. ويعرّفه جيفا نوفوتيش Givanovitch بأنهُ: ((أعمال من طبيعتها أن تثير لدى شخصٍ ما الإحساس بالتهديد مما ينتج عنه الإحساس بالخوف من خطر بأي صورة))[4]، ويبدو أنهُ يركِّز في تعريفه للإرهاب على عنصر الخوف والفزع الذي يشعر به الإنسان من وقوع أو توقع خطرٍ ما لا يعرف ماهيته أو مصدره.

وإن الفقه العربي أورد مجموعة من التعريفات التي اتخذ من المعيار المادي سبيلاً إليها، إذ يذهب الأستاذ عبد العزيز محمد سرحان إلى أن الإرهاب إنما يركز على القوة غير المشروعة فيعرِّفه على أنه: ((كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة والخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة، بما في ذلك المبادئ العامة للقانون بالمعنى الذي تحدده المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية))[5].

وورد تعريف الإرهاب في معجم المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية بأنهُ: ((استخدام

(1) هاتف محسن الركابي، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي والداخلي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير،(الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة،2007)، موقع منتديات اجتماعي خاص بأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير http;//www.Ejtmay.com.showthred.php?=17377:

(2) نقلًا عن: نبيل حلمي الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة، بلات)، ص24.

(3) نقلًا عن: منتصر سعيد حموده، الإرهاب الدولي جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2006)، ص41.

(4) نقلاً عن: نبيل حلمي، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، مصدر سبق ذكره، ص26.

(5) عبد العزيز محمد سرحان، حول تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه من واقع قواعد القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية، (القاهرة: المجلة المصرية للقانون الدولي، 1973)، المجلد 24،، ص173.

للعنف مقصود غير قابلٍ للتنبؤ به، وتهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها، يتضمن الإرهاب هجمات ضد السوّاح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات متعددة الجنسيات. يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معيَّنة))[1].

يلاحظ أن أنصار المدرسة المادية في تعريفاتهم للإرهاب ركزوا على الأفعال المادية التي يمكن وصفها بأنَّها أفعال إرهابية، وهم بذلك أغفلوا أَنَّ تلك الأعمال قابلة للتجدد والابتكار والزيادة بشكل غير متوقع، قد يؤدي إلى إخراج بعض الأعمال الإجرامية من دائرة الإرهاب لعدم ذكرها ضمن الأعمال المحددة في تعاريف المدرسة المادّية، مما يفضي إلى إفلات كثير من الجناة من العقاب، وأنهم لم يتطرقوا إلى تعريف الجريمة الإرهابية والهدف المتوخى منها، فقد انصبَّ اهتمامهم على وصف العمل الإرهابي فقط.

ب ـ المدرسة الموضوعيّة:

إن تحديد مصاديق ومحددات الإرهاب أضحت الشغل الشاغل للباحثين والأكاديميين، من أجل تعريفه وتحديد ماهيته من خلال أشكال العنف والضحايا، وتحقيق الأهداف السياسية، فلا بدَّ من وصف ظاهرة الإرهاب دون النظر إلى مشروعيتها وبواعث ارتكابها، وبهذا التجرّد يمكن القضاء على الاختلاف والتباين بشأن عملٍ ما أو دوافعه من خلال الوقائع[2].

من نافلة القول أن العمل الإرهابي ذو آثار غير تمييزية قد يقع على أهداف غير منتقاة،فيقع ضحاياه بمحض الصدفة التي جعلتهم يتواجدون في ما وقعت عليه العملية الإرهابية، فالإرهاب طبقاً لذلك لا يهمّه تحديد ضحاياه بقدر تعلّق الأمر بالنتائج والآثار التي يريد إحداثها، فبحسب تعريف الفقيه الإيطالي فيجينيه Vigina الذي يعرّف الإرهاب بأنهُ: ((استخدام العنف كأداة لتحقيق أهداف سياسية))[3]، فإنهُ يشير إلى الهدف السياسي الذي تسعى الجماعات الإرهابية لتحقيقه وليس الهدف المباشر.

(1) مارتن غريفيش وتيري كالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008)، ص41.

(2) هاتف محسن الركابي، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي والداخلي، مصدر سبق ذكره، ص 137.

(3) نقلًا عن: عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الإرهابية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، جمهورية مصر العربية،2005)، ص39.

وإنَّ الفقيه «ريمون آرون» يعرِّف الإرهاب بأنهُ: ((فعلُ العنفِ الذي تتجاوز أهمّيته تأثيراته السيكولوجية أهميّة نتائجه المادّية البحتة))[1]، ولعله أراد أن يقول بأن الرعب الناجم عن العمليات الإرهابية العنيفة ليس هدفاً نهائياً، إنما وسيلة إجبار وضغط لتحقيق الهدف المنشود.

أمّا الفقه العربي فقد أورد تعريفات عديدة للإرهاب اعتماداً على المعيار الموضوعي، إذ يذهب الأستاذ أحمد جلال عز الدين إلى أن الإرهاب هو: ((عنفٌ منظَّم ومتَّصل يقصد حالة من التهديد العام الموجّه لدولةٍ أو لجماعةٍ سياسية، والذي ترتكبه جماعة منظّمة بقصد تحقيق أهدافٍ سياسية))[2]. وهنا يركّز على الإرهاب الصادر من المنظمات الإرهابية باشتراطه للتنظيم المتصل بالعمل الإرهابي فضلاً عن تحقيق الأهداف السياسية.

يمكن الإشارة إلى أن المدرسة الموضوعية جعلت من الأهداف السياسية معياراً للتمييز بين الإرهاب وغيره من صور العنف الأخرى، وهم بذلك أغفلوا تعريف الجوانب الأخرى لظاهرة الإرهاب كالجانب الاقتصادي والقانوني والاجتماعي، وأنّهم أغفلوا تعريف الجريمة الإرهابية مثلهم مثل المدرسة المادّية، وكان الأَحرى بكل من تناول تعريف الإرهاب البحث عن تعريف الجريمة الإرهابية؛ لأن ذلك الأساس لإيقاع العقوبة على من يرتكبها.

3 ـ الجهود الدولية لتعريف الإرهاب:

لم يستطع المجتمع الدولي رغم التطور الهائل في الحقول المعرفية والحقوقية من الاتفاق على تعريف يتمتع بقدرٍ من اليقين، ولعلَّ ذلك يعود إلى المصالح المتناقضة السائدة في العالم المعاصر، فمن يمارس العنف لتحقيق أهداف يراها مشروعة، تعد إرهاباً بنظر الآخر[3].

(1) نقلًا عن: منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص45.

(2) أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، (بغداد: دار الحرية،1986)، ص70.

(3) علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي، (الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 22؛ وللمزيد ينظر: سعد علي حسين، الولايات المتحدة وسبل مكافحة الإرهاب الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 20 (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، حزيران، 2003)، ص 94.

أ ـ الإرهاب في الاتفاقيات الدولية:

خلت الاتفاقيات الدولية ذات الصلة من تعريفٍ واضح للإرهاب[1]، فلم تتطرق إلى العمليات الإرهابية ولم تعرِّف الإرهاب، بل اكتفت بالإشارة إلى بعض الأعمال التي تقع على الطائرات، ولم تتضمن أحكاماً ملزمة سوى ما أعطي للدول الأعضاء المصدقة على الاتفاقية من حق في مقاضاة الجناة، ومن الملاحظ أن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب استطاعت أن تضع تعريفاً هو من أكثر الصيغ شموليّة، إذ فرقت بين الإرهاب كمفهوم والجريمة الإرهابية، فقد نصَّت المادة الأولى منها على أن الإرهاب: ((كل فعلٍ من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذاً لمشروعٍ إجراميّ فرديٌّ أو جماعيّ، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر))، أما المادة الثانية فقد تناولت الجريمة الإرهابية على أنها: ((أيُ جريمةٍ أو الشروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي من أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي))[2].

ومن ملاحظة التعريف الآنف يبدو أن الاتفاقية العربية في تعريفها للإرهاب أغفلت

(1) اتفاقية طوكيو1963 وقعت في طوكيو 4أيلول 1963، ودخلت حيز النفاذ في 4 كانون الأول 1969، وتهدف إلى توفير الحماية الأمنية للطائرة والأشخاص من ركاب وطاقم.

اتفاقية لاهاي 1970 وقعت في لاهاي 16 كانون الأول1970 ودخلت حيز النفاذ في14تشرين الأول1971، وحرمت اختطاف الطائرات.

اتفاقية مونتريال الخاصة بالطيران المدني وقعت في مونتريال 23أيلول 1971ودخلت حيز النفاذ في 26 كانون الثاني 1973 تعاملت مع الشك في أي تصرّف أو فعل أو الإدلاء بمعلومات من ركاب الطائرة.

اتفاقية نيويورك الخاصة بسلامة الدبلوماسيين والأشخاص المشمولين بالحماية القانونية الدولية1973 أقرت في نيويورك 14كانون الأول 1973 وتقضي بتحريم الدول الأطراف من الاعتداء على شخص يتمتع بالحماية الدولية بالقتل العمد أو الاختطاف.

الاتفاقية الدولية لمنع الهجمات بالقنابل 1997 أقرت في نيويورك 15كانون الأول 1997 ودخلت حيز النفاذ 23آيار 2001.

معاهدة مجلس أوروبا للوقاية من الإرهاب لسنة2006، اتفاقية إقليمية متعددة الأطراف، ودخلت حيز التطبيق من حزيران2007 وتعد من أحدث الاتفاقيات في مجال مناهضة الإرهاب العابر للحدود.

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، صدرت بقرار مجلس وزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعهما المشترك الذي عقد في مقرّ الأمانة العامة للجامعة العربية بتأريخ 22 نيسان 1998.

(2) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسانhttp;//www.anhri.net.docs/undocs/act/shtm.

المعايير التي تحدد الباعث على العمل الإرهابي، الذي قد يكون مشروعاً عند بعضهم، ويندرج تحت مسمّيات المقاومة أو النضال من أجل الاستقلال أو تقرير المصير، في حين يراه الآخر على أنهُ جريمةٌ إرهابية الغرض منها تقويض النظام السياسي القائم.

ب ـ جهود الأمم المتحدة في تعريف الإرهاب:

شكّلت الأمم المتحدة عام 1972 لجنةً أسمتها (اللجنة المتخصصة المعنية بالإرهاب الدولي)، مهمتها معالجة أسباب الإرهاب واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحته، وبمراجعة وثائق الأمم المتحدة واستعراض القرارات الصادرة من الجمعية العامة ومجلس الأمن ضمن استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، يلاحظ المتتبع أن الخلاف على تعريف الإرهاب كبير ولا أمل في الاتفاق عليه[1] وبخاصّة في الدول الكبرى التي ترى في ذلك تشريعاً دولياً للمقاومات في أي مكانٍ من العالم، وأنهُ يشكّل إدانةً للدول المعتدية وحلفائها لاحتلالها أجزاءً من دولٍ ذات سيادة لأسبابٍ اقتصادية أو عنصرية أو عقائدية، فضلاً عن انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، لا يمكن أن توصف إلا بالإرهاب المنظم الذي ترعاه الدول الاستعمارية[2]، مما دفع الأمم المتحدة إلى تجاوز أمر التعريف وعكوفها على دراسة أسباب الإرهاب، وتدابير مكافحته وعلاجه بعدّه ظاهرةً شائكةً ومعقّدةً تعود لأصولٍ سياسية واقتصادية ونفسية عديدة الجوانب.

4 ـ تعريف الإرهاب في التشريعات الداخلية

نصَّت الاتفاقيات والقرارات الدولية على ضرورة قيام الدول بإدراج الأعمال الإرهابية في تشريعاتها الداخلية، بوصفها من الجرائم الخطيرة التي يعاقب عليها القانون الجنائي الداخلي؛ لذلك درجت العديد من الدول على سنّ تشريعاتٍ خاصّة بمكافحة الإرهاب، أو تعديل التشريعات الداخلية النافذة بما ينسجم مع السياسة الجنائية الدولية المتعلقة بمكافحة ظاهرة الإرهاب[3].

وتأسيساً على ذلك، لا بدَّ من أن تتضمن التشريعات الجنائية الداخلية تعريفاً للجريمة

(1) هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، مصدر سبق ذكره، ص19.

(2) شاكر الحاج، الإرهاب بين التوراة والقرآن، (بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بلات)، ص57.

(3) عبد القادر زهير النقوزي، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي،(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية،2008)، ص187.

الإرهابية وفقاً لقاعدة ((لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص))، إذ وردت معالجات مختلفة للأعمال الإرهابية في التشريعات الداخلية.

أ ـ الإرهاب في التشريع البريطاني:

تعود جذور الإرهاب في بريطانيا إلى مشكلة الجيش الإيرلندي I.R.A وجيش التحرير الإيرلندي I.N.L.A، ما دفع المشرع البريطاني منذ عام1976 إلى تشريع قانون مكافحة الإرهاب الذي عُرِّف بأنهُ: ((استخدام العنف لتحقيق غايات سياسية، بما في ذلك كل استخدام للعنف لغرض إشاعة أو خلق الخوف لدى العامة أو لدى جزء منهم))[1]، وهنا فإن التعريف تناول وصفاً شاملاً لأعمال العنف دون النظر للأهداف، والجهات التي تقف وراء تلك الأعمال.

واتخذت بريطانيا مجموعة من التدابير التشريعية قبيل أحداث 11أيلول/سبتمبر 2001 كإصدار قانون المملكة المتحدة المتعلق بالإرهاب لعام2000 والذي يعرّف الإرهاب في مادته الأولى على أنهُ: ((هو القيام أو التهديد بالقيام بعمل عندما يقصد به التأثير على الحكومة أو ترويع الجمهور او طائفة منهُ خدمةً لقضية سياسية أو دينية أو أيديولوجية))[2]، ما يشير إلى أن القانون يوصف بأنه قانون تمييزي يشكل انحرافاً للقضاء، وتناقضاً مع أسس الدولة الديمقراطية وتقويضاً لحقوق الإنسان الأوروبي.

ب ـ الإرهاب في التشريع الفرنسي

حدّد المشرع الفرنسي مجموعةً من الجرائم تدخل في نطاق مكافحة الإرهاب، إذ وردت على سبيل الحصر في نص المادة706 من قانون العقوبات الفرنسي، ولم يورد القانون تعريفاً لمصطلح الإرهاب بل قدَّم جملة من الأعمال الإرهابية التي يعاقب عليها القانون[3].

أمّا الفقه الفرنسي وبحسب قاموس (روبير) فقد عرَّف الإرهاب بأنهُ: ((الاستعمال المنظم بوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي، مثل الاستيلاء أو المحافظة على

(1) علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص37.

(2) نقلًا عن: محمد مؤنس محب الدين، تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب وتطوير أساليبها، (الرياض: مركز الدراسات والبحث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص72.

(3) ينظر: نص قانون العقوبات الفرنسي، الموقع الإلكتروني:htpp;//www.legi.France.Gouv.Fr

السلطة، وبصفة خاصة هو مجموعة من أعمال العنف (اعتداءاتٌ فردية أو جماعية أو تدمير) تنفذها منظمة سياسية للتأثير على السكان وخلق مناخ بانعدام الأمن))[1].

ج ـ الإرهاب في التشريع الأمريكي:

ورد تعريف الإرهاب في التشريع الأمريكي في غير مرّة، إذ عرَّفه قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام1948 بأنهُ: ((يقصد بفعل الإرهاب كل نشاط يتضمن عملاً عنيفاً أو خطيراً يهدّد الحياة البشرية، ويمثل انتهاكاً للقوانين الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية أو أية دولةٍ أخرى، ويهدف إلى نشر الرعب والقهر بين السكان المدنيين، أو التأثير على سياسة دولةٍ ما بممارسة الرعب أو القهر بين السكان المدنيين، أو التأثير على سلوك حكومةٍ ما عن طريق الاغتيال أو الاختطاف))[2].

يلاحظ أن المشرع الأمريكي تناول الإرهاب بصفةٍ عامة سواءً أكان داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، وصدر قانون عام 1987 الذي يعرف العمل الإرهابي بأنه: ((تنظيم أو تشجيع أو المشاركة في أي عمل عنفٍ دنيء أو تخريبي محتمل أن ينتج عنه أو يتسبب في موت أو إحداث أضرار جسيمة لأشخاص أبرياء ليس لهم أي دور في العمليات العسكرية))[3]، وهنا توسع المشرع في مفهوم الإرهاب معتبراً التحريض عليه من الأعمال الإرهابية التي يعاقب عليها القانون.

وورد الإرهاب في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية حسب المادة22 من القانون الأمريكي القسم FA 2656 بأنَّهُ: ((عنفٌ متعمد بدوافع سياسية، يجري ارتكابه ضد أهداف غير محاربة بواسطة جماعات شبه قومية أو عملاء سريين، ويهدف عادةً إلى التأثير على الجمهور))[4]، والمقصود بجماعات غير محاربة أنه يتضمن المدنيين أو العسكريين الذين يكونون وقت الحادث غير مسلحين أو خارج الخدمة، وكذلك المنشآت العسكرية أو العسكريين في حالة عدم وجود أعمال عدائية في تلك المواقع، مما يشير إلى أن الخارجية الأمريكية اعتمدت معياراً كميّاً في تعريفها للإرهاب، من دون النظر إلى التمييز بين حركات التحرير والمقاومة المشروعة للاحتلال.

---

(1) مكافحة الإرهاب في المنظومة الغربية، الموقع الإلكتروني:http;//www.blog.saeed.com./2009.

(2) علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص38.

(3) علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص38.

(4) محمود المراغي، حرب الجلباب والصاروخ، وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب، (القاهرة: دار الشروق،2002)، ص65.

إن أحداث 11أيلول/سبتمبر 2001 التي عُدَّت انعطافةً حادّة في حياة المجتمع الأمريكي والسياسة الأمريكية، أفضت إلى سعي الإدارة الأمريكية من أجل سنّ التشريعات اللازمة لخطورة المرحلة التي تهدف إلى تقوية السلطات الأمنية وإعطائها صلاحياتٍ واسعة تتقاطع في كثير من الأحيان مع مبادئ الديمقراطية، وتعمل على تقويض حقوق الإنسان وحرياته العامة، إذ جاء الرد التشريعي على أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 بإصدار التشريع القانوني بعنوان ((توحيد وتقوية امريكا لتتخذ الادوات اللازمة المطلوبة لوقف ومنع الإرهاب)) في 21 تشرين الأول 2001 لتعزيز قدرة السلطات الأمنية في الولايات المتحدة الامريكية في مجالات مكافحة الإرهاب وذلك بتوسيع صلاحية تلك السلطات لمراقبة السلطة التنفيذية وأجهزة تنفيذ القانون، وجرَّم القانون الأعمال التي من شأنها تثير الرهبة والخوف لدى الشعب كالخطف والاغتيال، وأجاز اعتقال الأفراد ولمدة غير محدودة حتى ولو لم يتم اتهامهم بأي جريمة[1].

ويلاحظ، أن المشروع الامريكي قد سعى من أجل إنشاء تجريم جديد للإرهاب الداخلي يشمل كثير من الأعمال، التي لم تكن على قائمة الأعمال المجرمة قانوناً، وهو بذلك أراد أن يعرف الإرهاب تعريفاً جديداً على أنه ((كل نشاط يستهدف إلقاء الرعب أو قهر السكان المدنيين أبرياء الحياة الإنسانية، أو التأثير في سياسة الحكومة أو عملها عن طريق الدمار الشامل أو الاغتيال أو الخطف))[2] ومن الملاحظ، أن ذلك التشريع يعطي صلاحيات واسعة

د. الإرهاب في التشريع العراقي

ذهب المشرِّع العراقي في المادة الأولى من قانون الإرهاب المرقّم 13 لعام 2005 إلى أن الإرهاب((كل فعلٍ إجرامي يقوم به الفرد أو جماعة منظمة استهدفت فرداً أو جماعات أو مؤسسات رسمية وغير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية، أو إدخال الرعب أو الخوف أو الفزع بين الناس، أو إثارة الفوضى تحقيقاً لغاياتٍ إرهابية))[3]، ويلاحظ أنَّ المشرّع العراقي أكّد على التوصيف الغائي للفعل الذي يعد ضابطاً أقوى لتمييز الجريمة الإرهابية عن غيرها من الجرائم، إلا أن

(1) نقلًا عن: مشهور بخيت عبدالله العريسي، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2004)، ص 98 ـ 99.
(2) محمد مؤنس محب الدين، تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب وتطوير أساليبها (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص 72.
(3) سالم روضان الموسوي، تعريف الجريمة الإرهابية، (بغداد: دار الوثائق والكتب، 2009)، ص9.

ما يؤخذ عليه عدم التطرق إلى إرهاب الدولة، الذي يعد أهم أنواع الإرهاب وأكثرها شيوعاً في وقتنا الحاضر.

5 ـ إشكاليات تعريف الإرهاب

كثيرة هي تعريفات الإرهاب التي طرحت في الأدبيات السياسية، سواءً على المستوى الدولي من خلال الجهود الرسمية المبذولة للتعريف، أو على مستوى القانون الدولي أو الداخلي للدول، فضلاً عن الجهود الفردية المبذولة من الفقهاء والباحثين الذين أسهبوا كثيراً في دراسة ظاهرة الإرهاب محاولة منهم لتعريفه، إلا أَنَّ هذا الكم الهائل من الجهود لم يزد مفهوم الإرهاب إلا غموضاً وهلامية، حتى باتَ الخلط بينه وبين ما يماثله من ظواهر أمراً سهلاً أسهم في إطلاقه جزافاً على كثير من الظواهر، بالرغم من مشروعيتها في القانون الدولي؛ لذا أضحى البحث في إشكاليات التعريف أمراً قد يسهم في الوصول إلى فهمٍ دقيق لتلك الظاهرة التي ما انفكت تعبث في أمر البشرية جمعاء.

1 ـ الإرهاب وحق تقرير المصير

لعل للحربين العالميتين الأولى والثانية وما خلفتهما من دمارٍ طال الحرث والنسل دوراً مهماً في تأجيج أحلام ورغبات الشعوب الفقيرة للخلاص من نير الاستعمار الذي خلفتهُ الحروب، فقد بات الكفاح الشعبي المسلح ضد الاستعمار وسيلة مشروعة لمقاومة العدوان، وتحقيق تقرير المصير الذي أقرّه القانون الدولي مفرقاً بين الإرهاب، الذي يعني القتل لتحقيق غاياتٍ سياسية غير قانونية، وبين المقاومة المسلحة لتقرير المصير، إلا أَنَّ الواقع السياسي الدولي دفع بالدول الاستعمارية إلى اتهام الدول المكافحة من أجل الاستقلال بالإرهاب، مما جعلَ الخلط بين نضال الشعوب ضد الاستعمار وبين الإرهاب فكراً وتنفيذاً وإشكالاً أمراً وارداً[1].

2 ـ تباين المواقف الدولية اتجاه الإرهاب

إن استشراء ظاهرة تسييس قواعد القانون الدولي من قبل فريق من الدول الغربية لتحقيق مصالحها السياسية بصرف النظر عن التشريعات الدولية، يأتي في إطار تطويع المفاهيم والمصطلحات بالشكل والمضمون وفقاً لخلفياتها الأيديولوجية، ما دفع العالم إلى النحو باتجاهين.

(1) صدوق عمر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996)، ص173.

الاتجاه الأول: تمثله الدول الغربية ومن دار في فلكها بعد أن أدركت استفحال دور الإرهاب واتساع نطاقه وتنوع أشكاله، وكثرة ضحاياه، وعدم القدرة على علاجه وذلك بمكافحة أسبابه ودوافعه وحل المشكلات الناجمة عنه، بل إلى ضرورة قمع الإرهاب بشدة دون النظر إلى الأسباب والدوافع وبتعاون دولي باستخدام القوة العسكرية، وتبادل المعلومات وتسليم الفاعلين ومحاكمتهم[1].

ويشير أصحاب هذا الاتجاه إلى أن حقّ الشعوب في تقرير مصيرها لا يجوز أن يتضمن أعمالاً إرهابية ضد المدنيين الأبرياء، أو يشكل خرقاً أو انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية، وإنما يمارس وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام، وهم بذلك يؤكّدون على الأفعال المادية الناتجة عن العمليات الإرهابية دون النظر إلى دوافعها وأسبابها، ومحاولة معالجتها، التي قد تؤدي إلى تجفيف منابع الإرهاب والقضاء عليه، ويتبعون في ذلك نظرية الإرهاب المضاد المستند إلى القوّة[2].

الاتجاه الثاني: وهو ما تبنتهُ معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالتحديد دول العالم الثالث، ويؤسس أصحابه موقفهم على رفض الإرهاب بكل أشكاله وإدانته وذلك بدراسة الأسباب الكامنة وراءه، والعمل على إزالة تلك الأسباب التي تمثلها السياسات الاستعمارية والعنصرية واستعمال القوة من أجل التوسع والسيطرة، وبسط النفوذ والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، مما يولّد شعوراً باليأس والضيم وخيبة الأمل لدى الشعوب المقهورة[3].

ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى ضرورة دراسة الإرهاب وأشكاله، لا سيما إرهاب الدولة الموجّه ضدّ الدول المستقلة وحركات التحرير الوطنية، إذ يعدّون الكفاح المسلَّح من أجل التحرير والمقاومة ضد المعتدي قيماً إنسانية لا يجوز أن تقترن بمفهوم الإرهاب، سيما وأنَّها مقرّة من الأمم المتحدة، إذ يشير تقرير الأمين العام الأسبق (كوفي عنان) للأمم المتحدة المقدّم إلى الجمعية العامّة إلى أن مشكلة الإرهاب معقّدة الحل، ولا بدَّ من البحث في الخلفيات المسببة لها في أنحاء العالم، وحمّل الدول الكبرى القسط الأكبر من مسؤولية تفشي ظاهرة الإرهاب[4].

---

(1) هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، مصدر سبق ذكره، ص29

(2) أحمد يوسف التل، الإرهاب في العالمين الغربي والعربي، (عمان: دائرة المطبوعات والنشر، 1998)، ص6.

(3) هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، مصدر سبق ذكره، ص21.

(4) أحمد يوسف التل، الإرهاب في العالمين، مصدر سبق ذكره، ص18.

الملاحظ أن الصيغ القانونية جميعها التي اتبعها أنصار الاتجاه الأول في معالجة بعض أشكال الإرهاب باستخدام القوة والإرهاب المضاد، إنّما جعل العالم يدور في حلقة مفرغة بين الظالم والمظلوم، مما يدعو إلى معالجة أسبابه بتطوير الإمكانيات التنموية للشعوب المغلوبة؛ لإضعاف حواضن الإرهاب الذي استوطن في أرجائها نتيجةً للتردّي المعيشي[1].

3 ـ اختلاط الإرهاب بما يماثله من صور العنف الأخرى

إن تعدّد صور العنف السياسي في الأوساط الدولية، وعدم الاتفاق على تحديد وتعريف غالبيتها، وغياب تعريف محدد للإرهاب أفضى إلى اختلاطه بتلك الصور، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان التمييز ووضع الخطوط الفاصلة بينها.

أ ـ الإرهاب والجريمة السياسية

اختلف الفقهاء والباحثون في تعريف الجريمة السياسية؛ لندرة وصفها أي وقوعها على حق سياسي خالص، فكثيراً ما تكون مركّبة أو نسبية، بمعنى أنها قد تقع على حقّين في آنٍ واحد، أحدهما سياسي والثاني غير سياسي[2]، وهي بذلك تلتقي مع الجريمة الإرهابية بالدافع السياسي المشترك رغم مشروعيته ونبله من وجهة نظر بعض الأكاديميين والمختصين[3]، أما من حيث الأهداف، فللجريمة الإرهابية هدفان أحدهما قريب يؤدّي إلى إزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات العامة والخاصّة، وثانيهما بعيدٌ له صفة سياسية، أما الجريمة السياسية فترتبط مباشرةً بالهدف السياسي[4].

ب ـ الإرهاب والجريمة المنظّمة

انتشرت الجريمة المنظمة في مجتمعات عديدة في دول العالم، ويطلق عليها الجريمة الاحترافية أو المتقنة، تنفذ استناداً لتنظيم وتخطيط مدروس بقصد تحديد أهداف اقتصادية[5].

(1) Kim Cragin. Peter Chalk.Terrorsim and Development Usual and Economic Development to in hibit Agesurgence of Terrorsim, Sante Monico - Box2138.RAND.2003. P.ix.

(2) عبد العزيز عبد الهادي مخيمر، الإرهاب الدولي، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1968)، ص110.

(3) عبد الرحيم صدقي، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي، (القاهرة: دار الثقافة العربية،1985)، ص87.

(4) عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الإرهابية، مصدر سبق ذكره، ص75.

(5) المصدر السابق نفسه: ص58.

تشترك الجريمة المنظمة مع الجريمة الإرهابية بأنهما تسعيان إلى إفشاء الرعب والخوف والرهبة في نفوس الأهالي؛ من أجل الحصول على الأموال في الجريمة المنظمة، وإثارة الرأي العام في الجريمة الإرهابية[1]، إذ يشتركان بالهدف، ويفترقان في الغاية، الأمر الذي جعل من التشابه بينهما يدعو إلى الاعتقاد بأن العمل الإرهابي نموذج معاصر للجريمة المنظمة، سيما أنّهما يتشابهان إلى حدٍّ كبير في التنظيم إلى وحدة التهديدات التي يشكلانها على حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية[2]، فضلًا عن أن كلا العملين ليس لهما تعريف دقيق يتفق عليه العامة؛ لكونهما مفهومين واسعي الصور المختلفة التي يصعب حصرها.

ج ـ الإرهاب وجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية

ذهب كثير من الفقهاء إلى الخلط بين الإرهاب وغيره من جرائم الحرب والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، فمنهم من يرى أن جرائم الحرب هي إرهاب، فيما يرى آخرون أن الإرهاب هو جريمة حرب أوقات النزاع المسلّح، وجريمة ضد الإنسانية في السلم[3].

من الجدير بالذكر أن لكل جريمة من هذه الجرائم إطارها وسياقها المحدد، فقد ورد كل منها في التشريعات الدولية بخاصة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بخلاف الجريمة الإرهابية التي لم يرد تعريفها في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة[4].

إنَّ تعدد صور الإرهاب وأشكاله المختلفة عبر التاريخ، وتأثره بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واختلاطه بما يماثله من صور العنف الأخرى وأساليبه، وطرق تنظيمه والأسلحة التي تستخدم، فضلاً عن تباين المصالح وتقاطع الرؤى، أفضى إلى صعوبة تعريفه وتحديد مدخلاته بالشكل الذي يلزم المجتمع الدولي، حتى بات إشكالية تثير جدلاً كبيراً في الأوساط السياسية والأكاديمية إلى يومنا هذا.

---

(1) عطا الله إمام حسانين، الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة، (القاهرة: دار المطبوعات الجامعية،2004)، ص407.

(2) محمد فتحي عيد، الأساليب التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها، (الرياض: منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2001)، ص64.

(3) أحمد حسن سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية،(بيرو: منشورات دار الحلبي الحقوقية،2005)، ص 66.

(4) ينظر: النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المواد 1،6، 7،8.

ثانياً: نشأة الإرهاب وتطوّره

اقترن مفهوم الإرهاب بوجود الإنسان منذ فجر التأريخ، فراح يقض مضجعه ويسلبه أمنه واستقراره؛ ليتمرغ في مهاوي التوحش والانحطاط حتى سادت قاعدة البقاء للأقوى منذ العصور الغابرة، فأصبح العنف ملازماً للبشرية منذ القدم، إذ واجه المؤرخون والباحثون صعوبات كبيرة في تحديد البدايات الأولى لظاهرة العنف، فهنالك من يرجعها إلى 2000 سنة خلت؛ لذا أصبح لزاماً التعرّض لنشأة الإرهاب وتطوره عبر الحقب التاريخية.

1 ـ الإرهاب في العصور القديمة: بدأ العنف مع بداية البشرية في أول جريمة اغتيال عرفها التاريخ بدافع الحسد، إذ أقدمَ قابيل على قتل أخيه هابيل؛ لأنهُ كان أوفر حظّاً منه في قبول قربانه، كما تشير إلى ذلك الآية الكريمة: ﴿ واتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾[1].

وإن محاولة أبناء النبي يعقوب (عليه السلام) قتلُ أخيهم يوسف (عليه السلام) كانت تهدف إلى أن يتحول لهم اهتمام أبيهم، وورد في الآية الكريمة: [اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ][2].

ويرى بعض المؤرخين أن البدايات الأولى للإرهاب كانت على يد السكاريون[3] Sicarii تلك المنظمة الدينية اليهودية التي أدّت دوراً كبيراً في العمليات الإرهابية التي نفّذها حزب الزيلوت Zealot [4] في القرن الأول للميلاد بين سنة 67 ـ 70م[5].

(1) سورة المائدة: الآية 27.

(2) سورة يوسف: الآية 9.

(3) السيكاريون أو السيكاري: حركة دينية سياسية أنشأها يهود الجليل في المدة بين 66 ـ 73م أطلق عليها اسم سيكاري، وهم يمثلون الاتجاه الأصولي السياسي لليهودية، وتضم مجموعة من اليهود المتطرفين دينياً، وقد تشكّلت هذه الحركة من تنظيم شري جاء من طائفة الزيلوت، ويعتبرها البعض أول منظمة إرهابية عرفها التأريخ.

(4) الزيلوت حزبٌ يهودي قديم عرِف بمقاومته الشديدة للسيطرة الرومانية على فلسطين زمن السيد المسيح، ومحاولة طرد الرومان بواسطة حملة إرهابية، إذ كان الزيلوت مسؤولاً عن الانتفاضة ضد الرومان 67 ـ 70م، للمزيد ينظر: مارتن غريفيش وتيري كالاهان، مصدر سابق، ص43.

(5) محمد مسعود قيراط، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقارنة إعلامية، (الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2011)، ص72؛ وللمزيد ينظر: أحمد جلال عزالدين، مداخل لتعريف الإرهاب ودوره في الصراع السياسي، التطور التاريخي ومشكلات التعريف، أوراق الشرق الأوسط، العدد 13 (القاهرة: المركز العربي لدراسات الشرق الأوسط، نوفمبر/مارس 1994 ـ 1995)، ص 5 ـ 6.

وفي عصر صدر الإسلام كان للعنف صورٌ تمثَّلت في محاولة المشركين من اغتيال النبي الأكرم (ص) للقضاء على الدعوة الإسلامية، واغتيال الخليفة عمر بن الخطاب، والإمام علي (عليه السلام) دليلٌ على أن العنف لم يقتصر على زمن دون غيره طالما أنه يقبع في مكامن النفس البشرية[1].

وظهرت جماعة الحشاشين[2] بين القرنين الثامن والرابع عشر الميلادي على إثر موت المستنصر بالله 487هـ ـ 1094م كحركة عسكرية تجلت عملياتها في محاولة اغتيال صلاح الدين الأيوبي أكثر من مرة، إذ كانت حركة إرهابية منظمة واضحة الأهداف تركت آثاراً سيكولوجية عميقة بدت آثارها على أعمال العنف والهجمات البربرية في النزاعات والحروب التي حدثت في القرن السابع عشر الميلادي.

3 ـ **الإرهاب في العصور الحديثة:** ظهر الإرهاب Terrorism بمفهومه السياسي الحديث إبان الثورة الفرنسية معبراً عن الرعب والخوف اللَّذينِ أنتجتهما الحكومة الثورية، فقد أطلقت كلمة إرهابي على عناصر لجان الأمن المدني والمؤتمر الوطني، الذين طبَّقوا ونفَّذوا سياسات الإرهاب والعنف المستخدم كأداة بيد السلطة؛ لدعم الحكومة الثورية الجديدة وحمايتها ضد قوى المعارضة، فبحسب قول ماكسيمليان روبسبير: ((إن العنف ما هو إلا العدالة الفورية والقاسية وغير المرنة، بل إنهُ أحد تداعيات المبدأ العام للديمقراطية تم تطبيقه للاستجابة لأهم الاحتياجات العاجلة لبلدنا))[3]، ومن هنا يلاحظ أن الإرهاب استُخدمَ منهجاً للحكم إذ اتَّصفَ بالقانونية والمؤسسية ابتداءً من 10 آذار ـ 1792 إذ أصدرت مجموعة من القرارات والمراسيم تقتضي بمداهمة المنازل وزجّ المشتبه بولائهم للثورة في السجون، فضلاً عن إنشاء المحكمة الثورية المختصّة بالجرائم، التي تخلّ بالأمن العام وتتقاطع مع مسار الثورة وأجهزتها الحاكمة[4].

يلاحظ مما تقدَّم ظهور العنف الثوري في السنوات الأولى للثورة الفرنسية وذلك بكتابات

(1) ماجد الغرباوي، تحديات العنف، (بيروت: العارف للمطبوعات،2009)، ص29.

(2) الحشاشون: يذكر أن الغرب والصليبيين هم الذين أطلقوا على هذه الجماعة اسم الحشاشين (Hashshashin) واشتقوا منها كلمة (Assassin) أي منفذ الاغتيال، وهم حركة لجماعة النزاريين ظهرت في بلاد الشام عام 498هـ ـ 1105م، وزعيمها حسن الصباح (ت1124م) الذي انتشر أنصاره في خوزستان وهضبة الديلم ومازندران، كما ظهرت في بلاد الشام.

(3) نقلًا عن: محمود سعيد قيراط، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص73.

(4) رشيد صبحي جاسم، الإرهاب في القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية القانون، جامعة بغداد،2003)، ص12 ـ 13.

الثوريين والفوضويين في القرن التاسع عشر سيما في أوربا وروسيا، فقد ظهرت العديد من الحركات التي تسعى إلى ترسيخ العنف الثوري المستمد من أفكار باكونين وسواه من منظري الإرهاب الثوري ومنظمات مثل إرادة الشعب في روسيا، والانتقام والمرعبين في فرنسا، والاتحاد الباكونيني في إيطاليا[1].

إن ظهور المنظمات والحركات الثورية على خلفية الثورة الفرنسية يؤشّر بأن الإرهاب سار في تلك الحقبة باتجاهين متضادّين منذ السنوات الأولى للثورة الفرنسية، إذ مثَّل الاتجاه الأول ما يسمى بالإرهاب الرسمي القانوني الذي اتبعهُ قادة الثورة الفرنسية للقضاء على معارضي الحكم آنذاك، مما أفضى إلى فرض إرادة القلة على الكثرة بالقوة والعنف، أما الاتجاه الثاني فيمثل الحركات الثورية التي اتخذت من الإرهاب أسلوباً لمحاربة الطبقات الحاكمة[2] كالحركة الفوضوية[3] والحركة العدمية، مما يشير إلى ظهور إرهاب الجماعات التي كانت تسعى للتخلص من قيود الدكتاتورية، وهو بذلك انتقل من الحاكم إلى المحكوم[4].

لم يقتصر العنف الثوري على دول أوربا فحسب؛ بل طال مناطق عديدة من العالم لمناهضة الاستعمار، وتسلط دكتاتورية الأنظمة القائمة آنذاك، ولتصاعد المدّ الوطني عبر العالم، الذي جعل من الشعوب المستعمرة تسعى لتغيير أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتخلص من الاستعمار[5].

3 ـ **الإرهاب المعاصر:** كان للحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية دورٌ في تأجيج أحلام ورغبات الوطنيين لتحطيم شرعية الحكومات والنظام الدولي؛ لما خلفتهُ

---

(1) باكونين: ثوري روسي صاحب نظرية اشتراكية أصبحت تعرف في العالم ب(النظرية الفوضوية)، ولد في روسيا 1814، يرى أن الثورة عمل شعبي تلقائي يقوم على العنف. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة،ج1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط4، 2001)، ص481.
عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، مصدر سبق ذكره، ص135.

(2) المصدر نفسه، ص 135.

(3) الفوضوية: نشأت مع الأفكار الاشتراكية ضد السلطة والملكية اللذان اعتبرتهما مصدراً للحكم والسلطة الظالمة، أما الحركة العدمية: (حركة الفوضويين الروس) ومشرّعها بيساريف، أظهرت الإرهاب الفكري بتخويف رجال الفكر والفلسفة والأدب التابعين للسلطة الحاكمة. للمزيد ينظر: أحمد خليل طه، الإرهاب الدولي، ط2، مكتبة العروبة،1980، ص121، سالم حسن القاضي، تأريخ حركات التحرير الوطنية، (القاهرة: مكتبة الأزهر، 1994).

(4) رشيد صبحي جاسم، الإرهاب والقانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص14.

(5) محمد مسعود قيراط، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية، مصدر سبق ذكره،75.

هاتان الحربان من دمارٍ شاملٍ للحرث والنسل، لم يكن هذا مقتصراً على الدول الأوروبية فحسب؛ بل طال ذلك غالبية بقاع العالم[1] حتى بات الكفاح المسلّح ضد الاستعمار وسيلةً مشروعة لمقاومة العدوان وتحقيق مبدأ تقرير المصير الذي أقرّه القانون الدولي، ونصَّ عليه ميثاق الأمم المتحدة مما يشير إلى أن ظهور حركات التحرير والمنظمات السياسية في كافة أنحاء العالم لم يكن محض صدفة، إنّما نتيجةً عكسية وردّ فعلٍ على ما اقترفتهُ أنظمة الحكم المستبدّة بحق الشعوب، إذ تطوّرَ الإرهاب بعد الحرب العالمية الثانية بعد وراثة الولايات المتحدة الأمريكية للإمبراطوريات المنهارة ونشوء ظاهرة الاستعمار الجديد، الأمر الذي دفع الشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار والاحتلال للسعي من أجل تحرير أوطانها ونيل استقلالها باللجوء لوسائل النضال والمقاومة الوطنية، مما دفع باتهامها من قبل الأنظمة الاستعمارية بالإرهاب والتمرّد وزعزعة الاستقرار والأمن خارج القانون، حتى باتَ الخلط بين الإرهاب وحركات التحرير الوطني والمقاومة المشروعة منهجاً للتعامل الدولي[2].أن أن

ومن نافلة القول إن مفهوم الإرهاب المعاصر ارتبط بالأزمة البنيوية في المجتمع الدولي، وتحديداً الغرب؛ لما يعانيه نسقه القيمي من خلل منهجي أساسي انعكس على النظام السياسي الدولي برمّته، وشكّل أساساً في خلق دائرة العنف التي ولدت الإرهاب الذي تطوّر على أساس مفاهيم الاستعمار والعنصرية والاستيطان التي توحي بسياسات وممارسات جوهرها العدوان والاحتلال ونهب خيرات الشعوب[3]، تلك الأزمة التي تعود في الأساس إلى رؤية حضارية من خلال سعي الدول الغربية إلى وضع مقاييس لا بدَّ من قبولها بقدر تعلّق الأمر بمصالحها وأيديولوجيتها. فمقاومة النازية والفاشية مشروعة بكل الأساليب ومنها الكفاح المسلَّح، أما مقاومة الاستعمار

(1) المصدر السابق نفسه: ص75.

(2) ورد حق تقرير المصير في مادّتين من ميثاق الأمم المتحدة:1 ـ المادة الأولى: الفقرة الثانية من الميثاق إذ تنص على: ((إنماء العلاقات الودّية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحق بين الشعوب، وبأن يكون لكلٍّ منهلٍ تقرير مصيره 2 ـ المادة 55 تذهب إلى ضرورة تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقاتٍ سلمية ودّية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي التسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها. للمزيد ايضاً: حكمت شبّر، ميثاق الأمم المتحدة الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال (بغداد: منشورات وزارة الإعلام العراقية، 1974)، ص20. هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، مصدر سبق ذكره، ص38.

(3) المصدر السابق نفسه: ص18.

والاحتلال والعنصرية فإنها غير مشروعةٍ، فهي في نظر التوجهات الغربية إرهاباً لا بدَّ من مكافحته[1].

أما المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي طرأت على البيئة الدولية المعاصرة، والتطوّر المعلوماتي والإلكتروني فقد جعلَ العالم قريةً صغيرةً أسهمت في أن تتحول ظاهرة الإرهاب من شكلها التقليدي الذي كان سائداً في العقود الماضية إلى ما يسمى بالإرهاب الجديد بمضمونه وتنظيمه وتسليحه[2]، فقد زاد انتشاره وتهجّنَ مع حلقات الجريمة المنظّمة إذ أصبحَ إرهاباً عابراً للحدود بمجموعات تربطها أيديولوجية دينية أو سياسية بصرف النظر عن انتمائها القومي أو العرقي، وتطوّرَ الإرهاب على مستوى الوسائل المستخدمة والأسلحة المتطورة، إذ ابتدعَ الإرهابيون قنابل الوقود الطائرة، مثلما حدثَ في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 التي تعد نقطة تحوّل في آليّات الإرهاب التسليحية التي لم يشهد لها التأريخُ مثيلاً[3].

ثالثاً: صور الإرهاب وأشكاله

لم يتمكن الباحثون من حصر أشكال الإرهاب وصوره؛ لتطوّرها وتغيّرها مع الزمن، كما أن شكل العمل الإرهابي يختلف باختلاف الجهة التي تقوم بتنفيذه، وتختلف نتائجه تبعاً للمصادر الراعية والمخططة له، فضلاً عن الوسط الذي تنفذ فيه الجريمة الإرهابية، الذي يسهم في تعدّد صوره وأشكاله، وبناءً على ذلك يمكن محاولة رصد صور الإرهاب على النحو التالي:

1 ـ **إرهاب الأفراد والجماعات:** يعتمد الإرهاب الفردي على شخصٍ واحد لا يرتبط بتنظيم أو دولة، وتكون دوافعه نفسية أو كردّة فعلٍ على الشعور بالظلم، أو تلبية لنزوات شخصية، وقلما يرتبط بدوافع عقائدية، أما إرهاب المنظمات أو ما يطلق عليه إرهاب الجماعات، فإنهُ ينفذ من شخص يرتبط بجماعة أو بناء على تخطيطها وموافقتها أو أكثر من شخصٍ، ويتميز بدقّة التخطيط والسريّة التامّة، وكثيراً ما يتم بدوافع عقائدية كأعمال الميليشيات

(1) المصدر السابق نفسه: ص19.

(2) ينظر: عدّة خبراء أمريكيين، مواجهة الإرهاب الجديد، (كاليفورنيا: راند كوربريشن،)1999، ص316؛ وفيصل السبتي، إلى متى الصمت على (الإرهاب الجديد)، (موقع المؤتمرات، شباط، فبراير،2010) http;//www.almotamar.net/rews/18316.htm.

(3) إندرياس فون بولوف، أل سي آي أيه و11 أيلول/سبتمبر 2001، والإرهاب العالمي ودور أجهزة الاستخبارات، ترجمة: عصام الخضراء وسفيان الخالدي، (دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع،2006)، ص18 ـ 19.

والأيديولوجيات العنصرية[1]، ومن أمثلته خطف الطائرات واحتجاز الرهائن والاعتداء على الدبلوماسيين[2]، ويلاحظ أن البعض يطلق على هذا النوع من الإرهاب إرهاب الضعفاء؛ لأنه تابع إلى منظمات لا ترقى لدرجة الدولة وقوّتها؛ لذا يكون عملها عشوائيّاً كالعمليات الانتحارية الفردية أو الاغتيالات[3].

2 ـ **إرهاب الدولة:** إنَّ ظاهرة إرهاب الدولة ليست وليدة الأمس، وليست جديدة في المجتمع الدولي، إذ ترجع إلى أنظمة الرعب التي أفرزتها الثورات الكبرى مثل إرهاب روبسبير وستالين وسلوكيات الدول الشمولية والسلطوية، وما ارتكبت من جرائم بحق البشرية كجرائم هتلر وموسليني وعيدي أمين في أوغندا وموبوتو في زائير، وبوكاسا في إفريقيا الوسطى وغيرهم، وإنَّ الدول الديمقراطية ليست بمنأى عن ممارسة الإرهاب وتوظيفه لحماية أمنها ومصالحها، فالحرب القائمة على الإرهاب في وقتنا الحاضر ليست سوى حرباً على الإرهاب بالإرهاب، مما يتقاطع مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان[4].

يلحظ المتتبع أن الدول التي تحتكر القوة وتسيء استعمالها تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، أخطر بكثير مما يرتكبه الأفراد والجماعات الإرهابية؛ لاتخاذه أشكالاً متعدّدة كالتهديد للدول الضعيفة عسكرياً واقتصادياً، أو استخدام المرتزقة للقيام بأعمال إرهابية، حتى المختصين في القانون الدولي يعدّون إرهاب الدولة العلني شكلاً من أشكال العدوان أكثر من انتسابه إلى الإرهاب[5]، ويعدّ من أخطر أنواع الإرهاب للإمكانيات المالية والتقنية والسياسية الكبيرة التي تمتلكها الدولة[6].

ومن الجدير بالذكر، أنَ الروح الاستعمارية التي اتصفت بها الدول الكبرى بدوافعها المادية والاقتصادية والسياسية والعنصرية، أسهمت إسهاماً فاعلاً في تنفيذ العمليات العسكرية ضد دول أخرى، وإنَّ سياستها الرامية إلى تثبيت نفوذها في الدول المستعمرة دفع إلى تأسيس أنظمة الحكم المستبدة بعد أن حصلت على استقلالها المزعوم، وحرمان شعوبها من ثرواتها

(1) شاكر الحاج، الإرهاب بين التوراة والقرآن، مصدر سبق ذكره، ص58.
(2) عبد الله سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بلات)، ص222.
(3) عطا الله حسانين، الإرهاب والبناء القانوني، مصدر سبق ذكره، ص137.
(4) محمد مسعود قيراط، الإرهاب ودراسة البرامج الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص77.
(5) هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، مصدر سبق ذكره، ص23.
(6) رائد قاسم، الإرهاب والتعصب الديني عبر التاريخ، مصدر سبق ذكره، ص59.

بفرض سياسة القسمة الدولية، التي بمقتضاها يفرض نوع واحد من الإنتاج لغرض التصدير بما يتلاءم مع مصالح الدول المستعمرة لضمان التبعية الاقتصادية والسياسية المستمرة، فالبعد الواحد من الإنتاج أفضى إلى المجاعات التي استشرت في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية[1]، ليجعل شعوبها تتمرغ في مهاوي الفقر والتخلّف والشعور بالظلم، مما أفضى إلى نمو حواضن العنف والتطرّف محاولةً تغييرَ الأوضاع الراهنة، حتى باتت العمليات الإرهابية تظهر على الصعيدين الداخلي والخارجي، مما يشير إلى أن إرهاب الدولة على قسمين: داخلي (قمعي)، وخارجي.

أ ـ إرهاب الدولة الداخلي (القمعي): هو الإرهاب الذي تقوم به السلطة الحاكمة عبر مؤسسات الدولة عن طريق مجموعات إرهابية ترعاها الدولة لبث الرعب والخوف في أوساط المواطنين، أو في أوساط مجموعات محددة منهم، ولعلَّ ما قامت به الحكومة الفرنسية إبان الثورة بين عامي 1793 ـ 1794 من عملياتٍ إرهابية ضد المواطنين مصداقٌ على ذلك. إذ أودت هذه العمليات بحياة عشرات الآلاف من الفرنسيين، فضلاً عن الذين أودعوا السجون، وتعرَّضوا إلى شتى أنواع التعذيب[2]، ولعلَّ ذلك يؤشِّر إلى قهر الشعب وإبعاده عن ممارسة السياسة أو إعادة تشكيله سياسياً وفقاً لمقتضيات مصلحة السلطة الحاكمة، أو إلى عدم توجّه إرادة المواطنين نحو دعم المعارضين للسلطة الحاكمة[3]، وإنَّ الحركة النازية التي تأسست في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى بعد تمكّن المنتمين إلى الحزب القومي الاشتراكي العمالي الألماني بزعامة هتلر من الهيمنة عام 1922 على مقاليد الحكم في ألمانيا وإنشاء دولة الزعيم اقترفت جرائم مروّعة، حتى باتت النازية وصفاً للأيديولوجية المبنية على العنصرية وسياسة التشريد التي لا تتحقق إلا بالقمع والإبادة والبطش[4].

وفي التأريخ الحديث والمعاصر شواهد كثيرة على إرهاب الدولة، كالجرائم الإرهابية التي ارتكبها الرئيس السابق لدولة (الشيلي) بينوشيه بعد تولّيه الحكم عام 1973، وإرهاب حكومة

(1) حكمت شبر، السيادة في عالم متغيّر، (السليمانية: مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني، 2006)، ص17.

(2) عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2005)، ص356.

(3) عبد القادر زهير النقوزي، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب، مصدر سبق ذكره، ص56.

(4) خالد محمد طاهر شبّر، الإرهاب ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق، (بيروت: العارف للمطبوعات،2015)، ص89.

طالبان الأفغانية بعد استيلائها على الحكم في أفغانستان من 1996 ـ 2001 خير شاهدٍ على ذلك[1].

ب ـ إرهاب الدولة الخارجي: أقرَّ ميثاق الأمم المتحدة في غير موقع الاعتراف بدول العالم بسيادتها القانونية، وبخاصة الدول المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة، ما يجعل من الحرب التي تشنّها دولةٌ ما ضدَّ دولةٍ أخرى مهما كانت الدوافع والأسباب، إنما هي عملٌ إرهابيّ؛ لانتهاكها حق تقرير المصير والسلم والتفاهم والتقاء الحضارات، ومبادئ القانون الدولي[2].

ومن الجدير ذكره أنَّ إرهاب الدولة الخارجي إمّا أن يكون مباشراً تقوم به الدولة بواسطة أجهزتها ومؤسساتها الرسمية، كالذي تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين[3]، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003، وقيام وكالة المخابرات المركزية الأمريكية Center Intelligence Agency بالوقوف أمام المدّ الثوري لحركات التحرير والاستقلال والتمهيد للعمليات والانقلابات العسكرية في دول العالم والتصفيات الفردية والجماعية[4].

أو يكون غير مباشر، يتحقق حينما تقوم الدولة بدعم وتمويل وتدريب وتسليح المنشقين والمعارضين لدولةٍ ما بقصد تقويض سلطتها، والعمل على تغيير نظام الحكم فيها، أو من أجل محاربة دولة وذلك بتدمير مصالحها بدولةٍ ثالثة، فتفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي، ودار السلام عام 1998 إنما جاءت ضد الرعايا الأمريكيين ومصالحهم[5].

2 ـ أشكال الإرهاب من حيث طريقة التنفيذ: لم تكن سيرورة البيئة الدولية على نحوٍ ثابت، وإنما تأثرت بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي كان للأخيرة أثراً في جعل العالم قريةً صغيرة، مما أفضى إلى تغيير مضامين الإرهاب من حيث الآليات والتنظيم والتسليح والأهداف، وهذا يعني أننا أمام نوعينِ من الإرهاب: التقليدي، والجديد.

---

(1) عبد القاهر زهير النقوزي، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب، مصدر سبق ذكره، ص56.

(2) شاكر الحاج، الإرهاب بين التوراة والقرآن، مصدر سبق ذكره، ص60.

(3) خالد محمد طاهر شبرّ، الإرهاب ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص90.

(4) وكالة المخابرات المركزية: الموقع الإلكتروني للموسوعة الحرة، وللمزيد ينظر: كتاب حقائق العالم، يصدر سنويّاً عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية2010،CIA.

(5) سامي جاد عبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه في القانون، (القاهرة: جامعة عين شمس،2003)، ص108.

أ ـ الإرهاب التقليدي:

كانت العمليات الإرهابية تتمثل أساساً في خطف الطائرات عن طريق قيام شخص أو أكثر بصورة غير قانونية بالاستيلاء على الطائرة وهي في الجو بالقوة، فقد سُجّلت أول حادثة لاختطاف الطائرات عام 1930، عندما قام أحد مناهضي نظام الحكم في ألبيرو باختطاف طائرة تابعة لإحدى شركات الطيران المحلّية(1).

ومن صور الإرهاب التقليدي اختطاف الرهائن وحجزهم لأغراضٍ سياسية، وعادةً ما يكون أولئك المختطفون من الشخصيات التي تشغل مناصب سياسية رفيعة في مؤسسات الدولة(2)، وإنَّ تخريب وتدمير المباني والمنشآت العامة ذات الأهمية السياسية والاقتصادية سواءً في الداخل كالبنوك والمدارس، أو في الخارج كالسفارات والقنصليات يؤدي إلى زعزعة الكيان السياسي للدولة، وإثارة الرعب والفزع بين المواطنين(3).

وقد يتخذ الإرهاب التقليدي صور الاغتيال والقتل للشخصيات المهمة المؤثرة في الرأي العام داخل الدولة، على أن يكون ذلك الاغتيال منفذاً لأغراض سياسية، ويحدث أثراً ملحوظاً في الأوساط الحكومة والشعبية(4)، إذ شهد التأريخ المعاصر العديد من عمليات الاغتيال السياسي كحادثة اغتيال جون كنيدي الرئيس الأمريكي الأسبق عام 1963، والملك السعودي فيصل بن عبد العزيز عام 1975، والرئيس المصري الأسبق أنور السادات عام 1981، ورئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في بيروت عام 2005.

ب ـ الإرهاب الجديد:

أثَّر التقدّم العلمي والتكنولوجي على مضامين الإرهاب من حيث الآليات والتنظيم والتسليح، مما ساعد في انتشاره في نطاقٍ واسع، وتهجينه مع حلقات الجريمة المنظمة، فضلاً عن اتساع قواعده وانتشارها عبر دول عديدة، فقد أصبح إرهاباً عابراً للحدود بمجموعات تربطها أيديولوجية دينية أو سياسية بصرف النظر عن انتمائها القومي أو العرقي، ويهدف إلى السعي لإيقاع أكبر الخسائر البشرية والمادية إيغالاً في الكراهية والرفض الشديد

(1) علي يوسف الشكري، مصدر سبق ذكره، ص120.

(2) نبيل أحمد حلمي، الإرهاب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص33.

(3) حسنين المحمدي بوادي، الإرهاب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص59.

(4) منصور سلطان السبعي، التدابير الوقائية ضد الإرهاب وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في السياسة الجنائية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2006)، ص54.

للآخر[1]، وإن الإرهابيين ابتدعوا طرقاً وأساليب جديدة على نطاق التسليح والتنظيم، فضلًا عن محاولتهم الحصول على الإمكانيات التكنولوجية المتطورة التي تسهم في صنع الأسلحة النووية والبايولوجية والكيمياوية، وبذلك يمكن رصد أشكال الإرهاب الجديد على النحو الاتي:

1 ـ الإرهاب الكيمياوي: ينماز بسهولة التصنيع مع ضخامة الخسائر المترتبة عليه، وسهولة نقله كغازات الأعصاب (السارين، الخردل، VX) والمواد الموجهة ضد الإنزيمات الموجودة داخل الجسم البشري، وتعد منظمة (أوم شنيريكو) Aum shjnirikyo[2] اليابانية من أكبر المنظمات الإرهابية التي اتخذت من الأسلحة الكيمياوية سبيلاً لتنفيذ عملياتها الإرهابية لتحقيق أهدافها الدينية، إذ استخدمت غاز السارين في هجوم الأنفاق في طوكيو في آذار عام 1995 [3].

2.الإرهاب البيولوجي: يعرّف بأنهُ ((ذلك الاستخدام المتعمد لبعض الكائنات الحية الدقيقة التي تعرف اختصاراً بـ(الميكروبات)، وكذلك إفرازاتها السامّة بهدف إحداث المرض أو القتل الجماعي للإنسان، أو ما يملكهُ من ثروة نباتية أو حيوانية، أو تلويث لمصادر المياه والغذاء، أو تدمير البيئة التي يحيى بها، والتي قد يشملها التدمير لعدّة سنوات))[4]، وهو بذلك يفوق الإرهاب الكيمياوي بشكل كبير من حيث القدرة التدميرية الفتاكة، إلا أنهُ يمتاز بصعوبة الإنتاج، ومن أنواعه البكتريا بما فيها جرثومة الجمرة الخبيثة، والطاعون، والفايروسات التي تشمل الحمى الصفراء (إيبولا)[5].

3.الإرهاب النووي: يُذكر أنهُ ظهر في بداية التسعينات بعد ورود تقارير استخبارية في إمكانية حصول الجماعات الإرهابية على رؤوس نووية على إثر الفوضى التي أصابت الترسانة النووية الروسية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، وإنَّ الحديث جرى على شكل مبسَّط للقنبلة القذرة التي تحوي مواد نووية مشعّة يمكن وصفها بأنها متفجّرات تقليدية[6].

(1) رشيد صبحي جاسم، الإرهاب والقانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص19 ـ 20.

(2) منظمة يابانية دينية تتمثل فكرتها الأساسية في أن قائدهم أشاهارا الذي يجمع بين تعاليم المسيحية والهندوسية والبوذية مبعوث للعناية الإلهية لإنقاذ مريديه من الفناء الذي سيحدث في اليابان على إثر هجوم نووي كيمياوي بيولوجي.

(3) محمود صالح العادلي، الجريمة الدولية، (جمهورية مصر العربية، الإسكندرية: 2007)، ص147.

(4) ماجد سلطان السبعي، الإرهاب البيولوجي، الوقاية وسبل المعالجة، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، مذكرة ماجستير في العدالة الجنائية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007)، ص53.

(5) محمود حجازي محمود، مكافحة الإرهاب الدولي بين القانون الدولي وممارسات الدول،(القاهرة: دار النهضة العربية،2006)، ص24.

(6) خالد محمد طاهر شبرّ، الإرهاب ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص92.

ومما يشار إليه أَنَّ هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 أظهرت قدرة الجماعات الإرهابية على تنفيذ هجمات إرهابية معقَّدة من حيث الإعداد والتخطيط، ما أثار مخاوف المجتمع الدولي من إمكانية حيازة تلك الجماعات للأسلحة النووية، سيما بعد اكتشاف شبكات من العلماء والمهندسين من باكستان وسويسرا وبريطانيا وألمانيا وماليزيا قاموا ببيع تصاميم لقنابل نووية لغرض إنتاجها[1]، فقد باتَ موضوع منع انتشار الأسلحة النووية ضرورةً ملحّة لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على اليورانيوم المخصَّب ـ وإن كان من الصعوبة بمكان ـ إلا أنَّ الجماعات الإرهابية المنظمة تنظيماً دقيقاً يمكنها صنع قنبلة نووية صغيرة قادرة على تدمير أية مدينةٍ كبرى في العالم[2]؛ لذلك جرى الجهد الدولي سعياً لكبح مساعي الجماعات الإرهابية للحصول على السلاح النووي عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات التي تجرم مثل هذه الأفعال، وبيان وسائل مكافحتها والتصدّي لها، إذ أعدّت اللجنة المتخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1996 مشروعَ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في دورتها الثانية التي عقدت عام 1998 [3].

4.**الإرهاب المعلوماتي:** ويسمى إرهاب ما بعد الحدث، وهو من أبرز صور وأشكال الإرهاب الجديد، ويشمل استخدام الموارد المعلوماتية في شبكة المعلومات وأجهزة الكمبيوتر وشبكة الإنترنت؛ من أجل إشاعة الخوف والهلع لأغراضٍ سياسية، ويتسبب بإلحاق الشلل والاضطراب بأنظمة القيادة والسيطرة، أو قطع شبكات الاتصال مع القيادات المركزية وتعطيل أنظمة الدفاع الجوي، أو إخراج الصواريخ عن مساراتها المحددة، واختراق الأنظمة المصرفية أو شلّ حركة الطيران المدني[4].

(1) محمود حجازي محمود، حيازة الأسلحة النووية في ضوء أحكام القانون الدولي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005)، ص145.

(2) محمود حجازي محمود، مكافحة الإرهاب، مصدر سبق ذكره، ص29.

(3) تقرير اللجنة المتخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (51/210) المؤرّخ في 17 ديسمبر 1996 الدورة الرابعة (14 ـ 18) فبراير 2000، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون (A/55/37)

(4) خالد محمد طاهر شبرّ، الإرهاب ومستقبل التنمية، مصدر سبق ذكره، ص92.

رابعاً: أسباب الإرهاب ودوافعه

إن محاولة البحث عن الطرق اللازمة لمكافحة الإرهاب تستوجب حتماً معرفة أسبابه ودوافعه، سيما وقد أصبح ظاهرةً أسهمت العوامل العقائدية والعرقية والاجتماعية والاقتصادية في استشرائها في الأوساط الدولية في العقدين الماضيين، حتى باتت سبباً في عدم استقرار المجتمعات الإنسانية؛ لذا أصبح من الضرورة الوقوف على مسبباته ودوافعه محاولةً للبحث في سبل مكافحته وعلاجه.

1 ـ الأسباب السياسية: يجمع غالبية الباحثين على أن معظم العمليات الإرهابية تكمن وراءها دوافع سياسية تقسم على قسمين:

أ ـ الدوافع السياسية الداخلية: ويمكن أن نلخّصها بالآتي:

- النظم السلطوية والشمولية المستبدة القائمة على القمع السياسي، وانتهاك حقوق الأفراد وحرياتهم، وانعدام الحريات السياسية، والإقصاء السياسي، وعدم المشاركة السياسية من قبل فئات عريضة من المجتمع؛ بسبب سيادة تلك النظم وغياب الطبقة الوسطى[1].
- تبني نظام الحزب الواحد والقائد الأوحد، مظاهر تنم عن تحكّم شخصٍ واحد أو فئة قليلة بمصير الدولة وشعبها، حتى تصبح حياة الأفراد رهناً برضا الزعيم أو غضبه فيمن عليهم بحق الحياة[2].
- الاستحواذ على المناصب القيادية في الدولة في ظلّ الأنظمة الشمولية على أفراد ينتمون لطائفة أو مذهب أو انحدار طبقي معيّن، وأمام كل مظاهر الظلم والاستبداد لا يجد معظم الشعب أو الفئة المقهورة إلا اللجوء للعنف الموجّه ضد نظام الحكم، أو بعض رموزه، ما يفضي إلى الاغتيالات والتخريب سبيلاً للانتقام وزرع الخوف والفزع لدى الحكام.

ب ـ الدوافع السياسية الخارجية: لعلَّ من الأسباب السياسية للإرهاب يعود إلى السياسات الاستعمارية والتمييز العنصري، واستخدام القوة أو التهديد بها ضد الدول الضعيفة والتدخّل في شؤونها الداخلية، فضلاً عن سياسات الاحتلال الجزئي أو الكلّي، وقيام الدول بإيواء الإرهابيين أو استعمالهم لإضعاف بعض الدول النامية.

---

(1) محمد مسعود قيراط، الإرهاب، دراسة في البرامج الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص66.

(2) علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص56.

ومن مظاهر استعمال القوة أو التهديد بها ضد دولةٍ أخرى ما جاءَ في خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن، التي ألقاها أمام وسائل الإعلام العالمية بُعيد إعلانه الحرب على الإرهاب ((بأن الدول التي لا تقف معنا فهي ضدّنا))[1]، بإشارة إلى لغة التهديد والوعيد لعديد من الدول.

2 ـ **الدوافع الاجتماعية:** إن الشعور بالإحباط والرغبة في الانتقام عن طريق الأعمال الإرهابية قد ينتج عن المشكلات الاجتماعية، التي تسبب ضرراً نفسياً أو مادّياً على المجتمع أو جماعة محددة منه، كما في العرض التالي:

أ ـ انهيار الدور الأساس للأسرة وتراجع مؤشرات التنشئة الاجتماعية السليمة التي تعود إلى التفكّك الأسري، وانتشار الجهل وتدهور الظروف المعيشية لدى بعض أفراد المجتمع وغياب العدالة الاجتماعية[2].

ب ـ يذهب بعض الباحثين إلى أن الفراغ وعدم توفر فرص عمل يؤدي دوراً رئيساً في انضمام الشباب للجماعات المتطرفة؛ نتيجة شعورهم بالملل والضجر والإحساس بالدونية، ما يدفع إلى محاولتهم في البحث عن تحقيق الذات وسط خضم من التهميش والإهمال والإقصاء واستشراء البطالة والفقر، وإنَّ لانخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية إسهاماً في سرعة الارتماء بأحضان الجماعات الإرهابية[3].

وتجدر الإشارة إلى أن لسياسات التمييز العنصري المؤدية إلى انتهاك حقوق الإنسان بالتعذيب والسجن، وتجاهل معاناة الشعوب نتيجة الاضطهاد، وتدمير البيئة دوراً لتنامي مشاعر الإحساس بالظلم الدافع إلى الانتماء للإرهاب[4]، فضلًا عن إن تردّي الواقع الاقتصادي والتنموي، وما جرَّ من تزايد في معدلات الهجرة من الأرياف إلى المدن، واكتظاظها بالأحياء العشوائية التي تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة في حدّها الأدنى، وتفشي الأمراض والأوبئة وانعدام الأمن، من شأنه أن يخلق مناخاً ملائماً لتنامي روح الانتقام، ومحاولة الخلاص الذي قد يدفع إلى نشوء الحواضن الإرهابية المناسبة[5].

(1) محمود الربيعي، الحق والباطل، (الكويت: مجلة العربي، العدد 528، تصدرها وزارة الإعلام لدولة الكويت 2002)، ص210.

(2) محمود عرابي، الإرهاب، مصدر سبق ذكره، ص48.

(3) المصدر السابق نفسه، ص56.

(4) أحمد يوسف التل، الإرهاب في العالمين العربي والغربي، مصدر سبق ذكره، ص20.

(5) محمد مسعود قيراط، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص69.

3.الأسباب الاقتصادية: يتعاظم دور الاقتصاد في السياسة الدولية؛ لكونه القوة الجديدة في عالم اليوم، ومعياراً لتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة، إذ أصبح التخريب المتعمد وتدمير اقتصاديات بعض الدول من أهم الدوافع للإرهاب الدولي[1].

ويلاحظ أنَّ إفشال المشاريع التنموية في دولٍ كثيرة أدى إلى تفشّي الفقر والجهل والمشاكل الاقتصادية في المجتمع نتيجة لازدياد السكان المطرد الذي يفضي إلى زيادة الاحتياجات الحياتية من بنى تحتية وغيرها، كما إن انتقال الاقتصاد في العديد من الدول النامية من الاقتصاد الموجّه إلى الاقتصاد الحر أضاف مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة، فتسريح أعداد كبيرة من العمال نتيجةً للخصخصة، أدى إلى تزايد الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء وزيادة عدد المهمشين، وانعدام الحد الأدنى للحياة الكريمة.

- إن فقدان الأمل للشباب المهمش في البلدان النامية من الحصول على عمل، وإمكانية الاستقرار ودور الإعلام الغربي، بما يقدمه من مسلسلات وأفلام تظهر الوفرة والثراء في المجتمعات الغربية تدفع بأولئك الشباب إلى التطرف وإلغاء الآخر والثورة ضد ما هو قائم[2].
- عدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي، والاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية، يفضي إلى تدني مؤشرات ومعدلات التنمية الاقتصادية مما يسهم في ارتفاع نسب الفقر والبطالة، وتفشي الأمراض في أوساط الشعوب الفقيرة[3].
- العقوبات الاقتصادية الجائرة التي تفرضها بعض الدول الكبرى في حق البلدان الفقيرة، وسياسات الحرمان والحصار والتجويع الذي أفضى إلى عدم التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية، وازدياد التفاوت بين عالم الشمال وعالم الجنوب، وإغراق البلدان الفقيرة بالمشكلات الاقتصادية؛ لضمان تبعيتها والسيطرة عليها[4] كان من أسباب الإرهاب.

(1) المصدر نفسه، ص68

(2) المصدر السابق نفسه، ص68.

(3) أحمد يوسف التل، الإرهاب في العالمين العربي والغربي، مصدر سبق ذكره، ص20.

(4) هويدا محمد عبد المعن، العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان، (القاهرة: مهيب للطباعة، 2006)، ص335 ـ 336.

4.الأسباب الدينية والأيديولوجية: يعد الدين من أهم ركائز الاجتماع الإنساني وصلاح أحوال الأفراد في المجتمعات بتنظيم العلاقات الإنسانية فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين الله تعالى من جهةٍ أخرى، إلا أن الجهل والفهم الخاطئ لدور الأديان ومبادئها وشرائعها أفضى إلى الغلو والتطرّف والميل إلى استخدام القوّة المسلَّحة[1]، ويلاحظ المتتبع أن الكثير من العمليات الإرهابية تنفَّذ بدوافع أيديولوجية، وإنَّ تعدّد النظريات الفكرية والفلسفية المتناقضة، وغياب المفاهيم الدينية الراعية للعلاقات الاجتماعية، أفضت إلى نشوء تكتلات بشرية متناحرة؛ لفرض آرائها بالقوّة عندما تعجز الحجة ويملّ الإقناع من تحقيق الوئام بين البشرية، إذ شهدت الإنسانية حروباً وثورات عقائدية ودينية خلَّفت الآلاف من القتلى والجرحى وملايين المضطهدين والمشرَّدين في شتى أرجاء المعمورة[2]، نتيجة للفهم الخاطئ لدور الأديان في الحياة الانسانية.

5. الأسباب الثقافية والإعلامية: إنَّ الانفصام الثقافي والتبعية الثقافية وأزمة الهوية من المشكلات التي أسهمت في تأجيج الصراع في داخل مجتمعات الدول النامية، وحتمية السعي لتصفية الآخر والتخلص منه في ظل غياب المجتمع المدني، وإنَّ لوجود نخبة من المثقفين وأشباههم ممن يدافعون عن مصالح دولة المركز، وينسلخون عن الأمة دوراً في إذكاء الصراع الثقافي، الذي يؤدّي إلى وجود دويلات داخل الدولة، وتعدّد للهويّات الثقافية المختلفة والمتناقضة التي أفضت إلى خطاب ثقافي متناقض يمثل عدّة اتجاهات أيديولوجية وعقائدية متناحرة أسهمت في تأسيس أرضية خصبة لنمو التطرّف والإرهاب[3].

أمّا الدوافع الإعلامية للعمليات الإرهابية، فتكمن في أن الجماعات المسلّحة تهدف إلى نشر قضيتهم إعلامياً وإيصالها إلى العالم، فضلاً عن بث الرعب والفزع في نفوس أكبر عدد ممكن من البشر، سيما بعد التطوّر التكنولوجي الهائل في وسائل الإعلام [4].

إن التسابق المحموم بين وسائل الإعلام في نقل الخبر وتهويله، شجّع الجماعات الإرهابية لاتخاذه وسيلةً لتسويق جرائمها وأعمالها الإرهابية لنشر الرعب، ويشير بعضهم إلى أن هناك

(1) محمود عرابي، الإرهاب، مصدر سبق ذكره، ص43.
(2) رائد قاسم، الإرهاب والتعصب عبر التاريخ، مصدر سبق ذكره، ص64.
(3) محمد مسعود قيراط، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص68.
(4) منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص150.

تواطؤاً بين وسائل الإعلام والجماعات الإرهابية، وما يفسر ذلك وصول صور العمليات الإرهابية إلى تلك الوسائل[1].

ومن نافلة القول إنَّ للإرهاب أسباباً ودوافع متعدّدة بتعدد العمليات الإرهابية وأساليب تنفيذها، إذ حاول المجتمع الدولي عبر القرارات الأممية والاتفاقيات الدولية والإقليمية البحث في أسبابه ودوافعه من أجل اجتثاثها ومعالجتها، إلا أنَّ المصالح الدولية المتقاطعة والأيديولوجيات المختلفة حالت دون ذلك.

يشير العرض المتقدم إلى أن الإرهاب الدولي من المفاهيم الاشكالية المثيرة للجدل، فعلماء المنطق واللغة ذهبوا إلى أن المفهوم له معنى واحد ولفظ واحد ووظائف متعددة تفرضها متغيرات الاستخدام والتوظيف، وهذا ما نلْمسُهُ في مفهوم الإرهاب بعدِّه ظاهرة عانت منها شعوب العالم أجمع ولعل ذلك يعود إلى الاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فكل ينظر إليه وفقاً لخلفيته المعرفية ومقتضيات مصلحته، علاوة على الاختلافات العقائدية والفكرية التي أدت إلى عدم الاتفاق على تعريفه وبيان محدداته بغية مكافحته ومعالجة أسبابه سواءً على المستوى الاكاديمي أو الدولي، الأمر الذي جعل منه فاعلاً مؤثراً على الساحة الدولية وتفاعلاتها التعاونية والتصارعية، التي سنحاول رصدها عبر التأصيل النظري للنظام السياسي الدولي، ومدى تأثره في ظاهرة الإرهاب الدولي.

(1) علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص62.

الفصل الثاني

النظام السياسي الدولي

تختلف المفاهيم في دلالتها ومضامينها الاصطلاحية واللغوية، فمنها غير محسوس لا يمكن معرفته إلا باقترانه بغيره على سبيل الاضافة أو الوصف، أو أن يكون عاما لابد من تخصيصه بغية الوصول إلى معرفة محدداته ومدخلاته، التي تفرض على الباحث الاهتمام بتعريف تلك المفاهيم وتحديدها، من أجل الارتقاء بمستوى الفهم والتأسيس لقاعدة علمية رصينة تسهم في ابراز دلالة المفهوم ومضامينه، وذلك برسم الصورة الذهنية والدلالة اللفظية بالمعنى اللغوي والاصطلاحي للمفهوم.

إن كثيراً من الباحثين يذهبون إلى تعريف المصطلحات العلمية بطريقة الضد اي «معرفة الخير بمعرفة الشر» أو يُصار إلى تفكيك المفاهيم المركبة إلى أجزائها ثم تعريف تلك الاجزاء كل على انفراد في تعريف واحد، وبما إنّ النظام السياسي الدولي من المفاهيم المركبة، فمن المناسب أن يعرَّف بطريقة التفكيك للإحاطة بمدخلات ومحددات كل جزءٍ من أجزاءه.

اولاً: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للنظام

مفهوم النظام يستعمل في مختلف العلوم، لذا بات الوقوف على دلالته اللغوية أمرا مهماً.

النظام لغةً: وردت كلمة النظام في اللغة العربية من نَظَمَ الشيء، يَنظِمُهُ ونظَّمَهُ نظاماً ونظماً، أي ألَّفه وجمَعَهُ في سلك واحد فانتظمَ وتنظَّم[1].

أما في المعجم الوسيط فإن كلمة نِظام تعني: نسقَ الشَّيءَ نَسْقا والنُّسْق ما كان على نظام واحد، وفي مختار الصحاح: نظمَ اللؤلؤ جمَعَه في السِّلك ونَظَّمه تَنظيما، والنِّظام الخَيط الذي يُنظَمُ فيه اللؤلؤ، والانتظام الاتساق[2].

(1) عبد الرحمن بو درع، مفهوم كلمة نظام، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية www.M.a.areabia.com.

(2) محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، معجم مختار الصحاح، (بيروت: دار صادر، 2008)، ص406

أما في اللغات الاجنبية فقد وردت كلمة نظام في اللغة الانجليزية بمفردتين الأولى: ((System وتعني المنظومة، النسق، المجموعة، والثانية:Order)) بمعنى الترتيب، الأوامر، التعليمات، الإذن[1].

النظام اصطلاحا: وردت كلمة النظام في العلوم الإنسانية ويُراد به النسق الذي يسهم في تنظيم الحياة للأفراد والجماعات والدول، وما يقتضيه ذلك من مبادئ وتشريعات وأعراف اجتماعية، أي أنها تعني الكلّ المدرِك الذي تنضوي تحت لوائه وحدات معتمدة شبه مستقلة ذاتياً، تربطها علاقات التفاعل والانتظام في آلية معينة[2] لغرض الحفاظ على الأمن ضد العنف وحماية الممتلكات الخاصة[3].

يتّضح مما سبق، أن هناك حالتين متمايزتين: الأولى: ظواهر التفاعل((Interation التي تؤشر إلى العلاقة بين القوى الفاعلة ودور كل منها، وإن ما يؤثر في دور تلك القوى انما يؤثر في عمل وآلية النظام بشكل عام، أمّا الثانية فهي ظواهر الترابط (Interdependance) التي تشير إلى أن العلاقات لا تكون مباشرة والتأثير غير إرادي، إلا أن تظافر الجهود يؤدي إلى تعديل النظام برمته[4]، ويلاحظ أن هناك ضرورة لوجود قوة ملزمة لإدامة عمل النظام لتطبيق التشريعات والقوانين والأعراف، التي تُسهم في تحقيق الأهداف الأساسية في حماية الأمن الداخلي والخارجي والممتلكات العامة والخاصة.

ثانياً: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للسياسة

السياسة من المفاهيم التي تثير جدلاً كبيرا في أوساط البحث العلمي، فهي غير قابلة للإدراك؛ لذا يتحتم الوقوف على محدداتها اللغوية والاصطلاحية:

السياسة لغة: كلمةٌ مشتقة من الفعل الثلاثي ساسَ يَسُوسُ سِياسَةً، فيُقال: ساسَ الدَابةَ أو

(1) للمزيد يُنظر: قاموس اكسفورد الحديث لدارسي اللغة الانجليزية، طبعة موسعة، Word Power Oxford، ص 552 وص800

(2) حسن لطيف الزبيدي، النظم الاقتصادية المقارنة، (النجف الاشرف: 2013)، ص18

(3) مارتن غريفيش وتيري كالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص404

(4) جان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997)، ص140

الفَرس إذا قام على أمرها من العلف والسقي والترويض والتنظيف وغير ذلك[1]، وفي الحديث عن محمد بن بشار بن محمد بن جعفر عن شعبة عن فرات القزاز قال: سمعتُ أبا حازم قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال النبي (ص): «بنو إسرائيل تَسوسُهم الأنبياءُ»[2]، أي فن الحكم وإدارة أعمال الدولة الدَاخلية والخارجية[3]، ووردت في اللغة الأغريقية بمُفردتين، الأولى: بولس Polis وتعني البلدة أو المدينة أو المقاطعة، والثانية: Politeia وتعني شرف أو حق الإسهام في شؤون الدولة[4].

السياسة اصطلاحا: السياسة من الظواهر القديمة التي رافقت الإنسان عبر العصور التاريخية، إذ نشأتْ بعد أن خرج من الكهوف متخطياً مرحلة العيش البدائي ومدركاً لضرورة الذوبان في الحياة الاجتماعية، إذ أضحت نشاطاً اجتماعياً ينظم الحياة العامة ويضمن الأمن والاستقرار، ويقيم التَّوازن والوِفاق بين الأفراد والجماعات التي باتت تتنافس وتتصارع من أجل الاستحواذ على موارد العيش، ما دفع إلى تحديد أوجه المشاركة في تحقيق ذلك التوازن والمحافظة على النظام الاجتماعي[5] وذلك بالسعي إلى تكوين نمط من العلاقات الانسانية المُعرَّفة بحدود المعاني والقيم على أن يتم الحفاظ على ذلك النمط والذود عنه، وهي بذلك تعبر عن الإرادة الحقيقية لجماعة من الناس للعيش في ظل نظام سلمي قابل للفهم، والقبول على إنه مفروض من خارج الجماعة الانسانية بوصفه خيراً مشتركاً لها وشرطاً لوجودها وبقائها، ما يستدعي إلى حيازة القوة القادرة على فرض ذلك النظام، والنزوع إلى تأكيد الذات، والجنوح إلى ولوج باب التعاون أو الصراع المكشوف[6].

وتعرَّف السياسة بأنها «النشاط الاجتماعي المدعوم بالقوة المستندة إلى مفهوم الحق

(1) محي الدين محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج16، (الكويت: مطبعة الكويت، 2004)، ص157.

(2) أبو عبد الله البخاري (ت:256هـ)، صحيح البخاري كتاب أحاديث الانبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم الحديث 3450، (بيروت: دار صادر، بلا ت)، ص615.

(3) المنجد في اللغة والاعلام، (بيروت: دار الشروق، 1985)، ص362، وللمزيد يُنظر: الرازي، مختار الصحاح، مصدر سبق ذكره، ص204.

(4) مارسيل بيريلو، علم السياسة، ط3، ترجمة: محمد برجاوي، (بيروت: منشورات عويدات، 1983)، ص451.

(5) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، ط4، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001)، ص362.

(6) ريمون بولان، الاخلاق السياسية، ترجمة: عادل العوا، (سوريا: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1992)، ص192.

والعدالة، لضمان الأمن الخارجي والسلم الاجتماعي للوحدة السياسية، وضبط الصراعات والتعدد في المصالح ووجهات النظر؛ للحيلولة دون الإخلال بالوحدة السياسية»[1].

ويعرّفها المشرع الفرنسي ج.دايان بأنها «العلم والفن اللذان يُتبعان في تدبير شؤون الجماعة السياسية والوطنية والدولية ابتغاء الوصول إلى أمثل الطرق التي تؤدي إلى تحقيق هدفها وهو الخير العام لأعضائها، عن طريق احترام الأفراد حقوق بعضهم البعض»[2].

ومن هنا لابد من الإشارة إلى أن السياسة هي حكم الجماعة الإنسانية، وإدارة شؤونها، واتخاذ القرارات العامة المتعلقة بحماية وجودها وإدامة قيمها، وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها، وتنظيم علاقاتها وتفاعلاتها من الداخل والخارج، مما يتطلب وجود سلطة لتحقيق الأهداف السياسية.

ثالثاً: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للدولة

لم يتفق الكتاب والباحثون على نظرية واحدة تفسر نشأة الدولة؛ بحكم التباين في ثقافاتهم ومرجعياتهم السياسية والاجتماعية، فمنهم من يردَ نشأتها إلى أصلٍ ديني ثيوقراطي، ومنهم من يذهب إلى أنها مرتبطةٌ بإرادة الأفراد، كما في نظرية العقد الاجتماعي لروسو، فيما يرى آخرون أنّ نشأتها مرتبطة في التطورات الاجتماعية المتعلقة بالدين والقوة والاقتصاد[3].

إنَّ استعمال مصطلح الدولة بمعناه الحديث في اللغة السياسية بدأ من القرن السادس عشر، لحظة تعارضها مع حلم السيادة العالمية في طابعها المثلث (الروماني، المسيحي، الجرماني)، وارتباطها بالصراع على الملك حتى معاهدة وستفاليا عام 1648بعد حرب الثلاثين في أوروبا، إذ بدأت حقبة البحث عن الأمن ضد الأخطار الخارجية والداخلية، حتى بات امتلاك القوة المسلّحة ووسائل الإكراه والقمع أمراً لابدَّ منه[4].

(1) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، مصدر سبق ذكره، ص362

(2) إمام عبد الفتاح إمام، الاخلاق السياسية دراسة في فلسفة الحكم، (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، 2002)، ص71، الهامش 2.

(3) حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، (بغداد: مكتبة السنهوري، 2013)، ص17

(4) جاك دوه نيد بيه وي فاير، الدولة، ترجمة: أحمد حسيب عباس، (الهيأة العامة لقصور الثقافة، بلا ت)،ص2

وتأسيسا على ذلك، لابدَّ منَ الوقوف على دلالة مفهوم الدولة اللغوية والاصطلاحية، فقد وردت في اللغة العربية الدُولة والدَولة (بالضّم والفتح) أي: العُقبة في المالِ والحربِ سواء، يُقالُ: صارَ الفيءُ دُولةً بينهم، والدَّولةُ بالفَتح: الفِعلُ والانتقالُ من حال إلى حال[1] وقد وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾[2] أي: يتداولونه فيما بينهم تارةً لهؤلاء وتارةً لغيرهم[3]، وأنها تُطلق على المال والغلبة، وتُطلق على البلاد فيُقال الدُّول الإسلامية أو الدُّول العربية، وتُطلق كذلك على الهيئاتِ الحاكمة، إذ يُقالُ: لكلِّ زمانٌ دولةٌ ورجال.

كما وردت في قوله تعالى: ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ ﴾[4]، أي يصرفها بين الناس لهؤلاء ولغيرهم أي بمعنى تقلب الأحوال[5]، وقد وردت الدولة بمعنى (الحكومة) كما في قول الإمام علي(ع): «ثبات الدُّول في إقامة سننِ العدل» وهي بذلك تأتي كناية عن الحكومة وأجهزتها أو تعبيرا عن الامة فنقول دولة العراق[6].

ويذهب بعض الباحثين إلى كلمة الدولة (State) تنحدر من أصل لاتيني مشتقة من(Stave) بمعنى أن يقوم، وهي مشتقة على وجه الخصوص من ((status بمعنى موقف أو وضع أو ظرف[7].

أما الدولة اصطلاحاً فيعرّفها بونار بأنها «وحدة قانونية معينة تتضمن وجود هيئات اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها»[8].

أمّا الدولة في الفقه الدستوري المقارن، وبحسب ما يذهب اليه الفقه الفرنسي فإنها:

(1) ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، ج11، (بيروت، دار صادر، 1995)، ص252.
(2) سورة الحشر/الآية: 7.
(3) عبد الله شبر، تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ص595.
(4) سورة آل عمران/الآية:140.
(5) عبد الله شبر، تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ص116.
(6) فاضل الصفار، فقه الدولة بحث مقارن في الدولة ونظام الحكم على ضوء الكتاب والسنة والانظمة الوضعية، ج1، (قم: دار الانصار، 2005)، ص 37.
(7) محمد مصطفوي، نظريات الحكم والدولة، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بلا ت)، ص15
(8) محمد كامل ابو ليلة، النظم السياسية، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1962)، ص26.

«مجموعةٌ من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص يُعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه»[1].

فيما يذهب الفقه الإنجليزي إلى أنها «مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة»[2].

ويذهب الفقه العربي إلى أنها «جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار إقليماً جغرافياً معيناً، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تنفصل في أساسها عن أشخاص من يمارسها»[3].

أما الفقه العراقي فيذهب إلى أنَّ الدولة: «منظمة اجتماعية سياسية قانونية ضمن إطار إقليمي محدّد» أي أنها، مجموعة من الأفراد تعيش حياة دائمة ومستقرة على إقليم معين في ظل تنظيم سياسي يسمح لبعض الأفراد بحكم الآخرين[4].

برغم اختلاف التعريفات الواردة آنفاً وتعددها، إلا أنّها تكاد تجمع على العناصر الأساسية للدولة بمفهومها الحديث والمعاصر، فقد وردت مفردة مجموعة وجماعة ومنظمة اجتماعية أو هيأة اجتماعية كناية عن ضرورة وجود التجمع البشري، كمقوم من مقومات الدولة، وإنَّ مفردات السلطة العليا والمؤسسة السياسية تشير إلى السلطة ممثلة بالحكومة ثم مفردة الإقليم التي تدل على الأرض.

رابعاً: مفهوم النظام السياسي الدولي

استطاع الانسان أن يتخطى مرحلة الصيد خارجاً من الكهوف ممتهناً الزراعة، لتغدو مصدر عيشه الرئيس، مما استدعى التعاون والتآلف مع أخيه الانسان؛ ليشكل ذلك بداية عصر جديد وباكورة لتأسيس التجمعات البشرية التي تسعى لاستغلال الارض وبروز دور الجغرافيا في تلوين النسيج الاجتماعي، فالسهل ليس كالجبل وخصوبة الارض وسهولتها ليس كقفر الصحراء وخشونتها، ما أدى إلى تفاقم الصراع بين بني البشر وتلونهم بلون حواضنهم الجغرافية، وللمعتقدات الفكرية والأيديولوجية والدينية جولة في إظهار صورة الإنسان المعقدة قومياً

(1) corredeolberg.contripution.ala.theorie general de IEtat. Tomel.1920. p170

(2) Hinsley.sovereignty.second edition (combridge university Press.1980).p3

(3) محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط1، (بيروت، دار النهضة العربية، 1972)، ص22.

(4) إحسان عبد المفرجي وآخرون، النظرية العامة للقانون الدستوري في العراق، (كلية القانون، جامعة بغداد، 1990)، ص10.

وعرقياً ودينياً، الأمر الذي أسهم في تشابك العلاقات وتقاطعها واختلاف المصالح باختلاف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ما جعل الانسان بحاجة إلى ناظم لتلك العلاقات وضابط سلوك للتجمعات البشرية، سيما بعد قيام الدولة القومية التي جاءت على وقع الحروب وأنقاض الدمار، مما يدعو إلى دراسة النظام السياسي الدولي والبحث في دلالاته وأبعاده اللغوية والاصطلاحية، تمهيدا لتسليط الضوء على نشأته ومراحل تطوره:

تعريف النظام السياسي الدولي:

لعل الخطوة الأولى في البحث العلمي تكمن في تحديد المفاهيم ودراستها لغرض الوصول إلى توصيف المفهوم، وتحديد هويته وتجنيبه مغبة الاختلاط بغيره من المفاهيم، ويلاحظ أن النظام السياسي الدولي من المفاهيم المركبة الذي جرت محاولة تعريف أجزائه كل على انفراد، التي اتضح أنها تشترك غير مرة بقواسم مشتركة وتلتقي بمحطات عديدة، إلا إن الباحثين في السياسة الدولية ذهبوا في تعريفه مذاهب عديدة انطلاقا من زوايا كثيرة، إذ عرفه (موريس إيست) بأنه «أنماط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد»، فهو يركز على عمليتي التفاعل وآلياته بين الوحدات السياسية، فيما يركز آخرون على الأبعاد السلوكية أي نتائج عملية التفاعل بين هذه الوحدات، فهو من وجهة نظر (كينيث بولدنغ) «مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تُسمى أمما أو دولا، ويضاف إليها أحيانا بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة ويمكن أن توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية بأنها مجموعة من المتغيرات التي تفرض وجود علاقات معينة فيما بينها»[1].

أما (هولستي Holsti) فيعرف النظام السياسي الدولي على أنه «تجمع يضم هويات سياسية مستقلة، قبائل، مدن ودول، أمماً أو إمبراطوريات تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول وفقاً لعملياتٍ منظمة»[2].

ويعرفه (مورتن كابلان Morton Kaplan) بأنه: «مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها، وتستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية عن تجمع المتغيرات الخارجية»[3].

(1) Kenneth G. Boulding.Conflict and Defense.A General Theory N.Y:Harper Tou.

(2) K.J.Holsti. International Polilics.Aframe Work for Analysis (Prentice - Hall.inc 1967).p9

(3) Morton Kaplan. System and Process in International Politics (N.Y:John wily and son.1962).p.12

يلاحظ من التعريفات الآنفة أنَّ النظام السياسي الدولي ما هو إلا ضابط لحركة العلاقات الدولية ومنظم لها System of Action، ومن ثمَ فهو يمثل واقعة مادية مدركة لا تقترن بالثبات والاستقرار، انما بالحركية والاستمرار، ولأنه ذو طبيعة قابلة للتغير الذي لا يكون شرطا لوجوده بل لوصفه، وهو بذلك يؤشر إلى ذلك الإطار الذي تنتظم فيه وحدات كيانية متفاعلة فيما بينها تعكس علاقات التأثير والتأثُّر بعضها ببعض من جهة، وعلى النظام من جهة أخرى[1].

والنظام السياسي الدولي كما يذهب إلى ذلك الأستاذ خليل اسماعيل الحديثي ينصرف في معناه الواسع إلى التنظيمات والتقاليد والقواعد الأساسية المميزة لجماعة تواطأت على قبول العلاقات والروابط الناشئة عنها[2].

يلاحظ أن الأدبيات السياسية الدولية لا سيما في الوطن العربي لم تميز بين مصطلحي المنظومة(System) والنظام ((Order، ويعني بالمنظومة: مجموعة الأجزاء المتفاعلة بحسب تعريف ديفيد استين، أو مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام كما يذهب إلى ذلك (جوزيف فرانكل)، ويذهب الأستاذ محمد بدوي الذي يطلق تسمية النسق على المنظومة بأنها: «مجموعة من عدد كافٍ من الوحدات السياسية بقوى متدرجة تقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى»[3]، تشير التعريفات الآنفة الذكر إلى أنها تركز على مسألتين الاولى وحدات المجتمع الدولي وثانيهما حركة التفاعل المتفاوتة بين هذه الوحدات.

أما النظام الدولي (International Order) فيعرفه (انتوني دولمان) بأنه: «نموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين، له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقاً لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة»[4]، ويعرفه (نورمان بادلفورد) و(جورج لنكولن) بانه:» عبارة عن ترتيب العلاقات بين الدول في وقت معين أو انه مجموعة أنظمة تعمل بوظيفة معينة ومتميزة (عسكرية، دبلوماسية، قانونية، اقتصادية)». ويذهب إلى ذلك بيترليون،

---

(1) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة، (عمان: دار وائل للنشر، 1997)، ص17.

(2) خليل اسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، (العراق: مطبعة جامعة الموصل، 1991)، ص10.

(3) نقلًا عن: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط3، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006)، ص37.

(4) المصدر نفسه، ص42.

وبالتالي فان النظام السياسي الدولي يشير إلى أن الدول فضلاً عن استجابة بعضها لبعض بشكل كامل أو عشوائي فإنها تمارس العلاقات فيما بينها على قاعدة مبنية على افتراضات مشتركة، وقواعد وإجراءات لا يمكن رفضها حتى من قبل أكثر الدول ثورية[1]، فالتغيرات في النجاح او الإخفاق في العلاقات بين الدول، ماهي إلا دليل على وجوده، واستقراره واستتبابه مرتهنٌ بالموافقة للمنظومة الدولية على التقيد بممارسات معينة من شأنها المحافظة عليه والعمل على عدم انتشار النزاعات المسلحة انتشارا يقوض وحدته[2].

يلحظ المتتبع من العرض المتقدم، أنَّ المهتمين في دراسة مفهوم النظام السياسي الدولي قد اتجهوا بذلك اتجاهين: الأول: يؤكد ان النظام الدولي هو عبارة عن وحدات دولية سياسية مستقلة تتفاعل فيما بينها لتأمين نمط من العلاقات الدولية التعاونية القائمة على أسس سياسية أو اقتصادية سعياً لتحقيق التعايش السلمي، أو تصارعية قائمة على نمط التدرج في القوة وميزان القوى الدولية. أما الثاني: فيشير إلى أن النظام السياسي الدولي مجموعة من التشريعات أو الآليات القانونية التي تتفق عليها المنظومة الدولية لغرض استتباب الأمن والسلم الدولي. ومن الجدير بالذكر ان المنظومة الدولية عبارة عن وجود مادي محسوس، بينما النظام الدولي وجود مستتر يتجسد ماديا بالآليات التي تحقق نمط العلاقات الدولية التعاوني أو التصارعي، ومن هنا يمكن تعريفه على أنه: مجموعة من التشريعات والمواثيق الدولية التي تضبط حركة المجتمع الدولي في نمط من العلاقات؛ سعيا لتحقيق السلم والامن الدوليين في حقبة زمنية محددة.

خامساً: نشأة النظام السياسي الدولي ومراحل تطوره

إن العلاقة بين الإمبراطوريات التي أُسست في وديان العراق ومصر والصين والهند تجلت بنظام التحالفات لضمان استقرارها وعدم الخضوع لقيود منظمات سياسية فوقية، وإن النظام السياسي الذي تشكَّل من علاقات دويلات المدن في العصر الاغريقي كان يقوم على حسم المنازعات عن طريق المجالس، ولعله باكورة لإخضاع النزاع إلى مؤسسات غير الدولة[3].

أضحى القانون وسيلة لإدارة الامبراطورية الرومانية في بادئ الامر، إلا أنه لم يستطع

(1) المصدر نفسه، ص43.
(2) مارتن غريفيش وتيري كالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص424
(3) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، (جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1979)، ص23.

صيانتها بعد بروز دور الكنيسة الكاثوليكية في محاولة توحيد أوصال الامبراطورية المترامية الاطراف عن طريق كيانات إقطاعية أصبحت الوسيلة الأكثر فلاحا في إدارة العلاقات بين تلك الكيانات[1].

وإن سعي رجال الدين إلى منافسة الملوك والأمراء في الترف والإسراف والانحراف والفساد المالي والاداري الذي طال المناصب الدينية العليا، أدى إلى انهيار الكنيسة الكاثوليكية وتراجع هيبة رجال الدين، الأمر الذي دفع بعض المفكرين إلى محاولة إصلاح الكنيسة، ونشوء حركة دينية قومية تتطلع للخروج من طاعتها والاستقلال عنها، ما دفع إلى تعالي الأصوات إلى حرب صليبية لقمع ذلك العصيان[2].

وضعت الحروب الدينية التي دامت ثلاثين عاما أوزارها بعد أن اكتوت الشعوب الاوروبية بنيرانها وجعلتها تتمرَّغ في مهاوي الفقر والدمار وعدم الاستقرار، ولانهيار النظام الاقطاعي وتنامي الشعور القومي الذي تمخَّض عنه ولادة الدولة القومية ونتيجة لحركة الاصلاح الديني التي شهدتها اوروبا وانتعاش التجارة الدولية وسهولة النقل والمواصلات بسبب الاكتشافات الكبرى[3]، دور في دفع حركة التنظيم الدولي إلى إمكانية البحث عن الاستقرار والامن وإشاعة السلام، إذ تبلور ذلك في انعقاد معاهدة وستفاليا عام 1648 التي يتفق غالبية الباحثين على انها بداية لتكوين النظام السياسي الدولي[4].

بالرغم من أنَّ أدبيات العلاقات الدولية لم تخلُ من إشارات مفادها أن للنظام السياسي الدولي بدايات قديمة قدم العلاقات الدولية[5]، بدرجات متفاوتة من المتانة والفاعلية، لذا لابد من متابعة تطور النظام السياسي الدولي بحسب الحِقب التاريخية التي مر بها التنظيم الدولي ووفقا للمتغيرات التي افرزتها التطورات السياسية الدولية.

(1) المصدر نفسه، ص23.

(2) محمد علي عثمان، الحروب الدينية في اوروبا على مشارف العصر الحديث، (مجلة التسامح، العدد 42، لسنة 2013)، الموقع الالكتروني:tafahom.om/indx.php/nums/view.12/242

(3) فائز أنجق، المجتمع الدولي المعاصر، (الجزائر: معهد العلوم القانونية والادارية، 1978)، ص16 ـ 17.

(4) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، ط2، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص155.

(5) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص241.

المرحلة الاولى: النظام السياسي الدولي في ظل مبدأ توازن القوى1648 ـ 1914

ذهب كثير من المفكرين والمهتمين بالشأن السياسي الدولي إلى ضرورة إنشاء هيأة دولية(*) تعمل على حفظ الامن والسلام في العالم، وتجنُّب الحروب التي اشتدَّ أوارها من النصف الاول من القرن السابع عشر، على خلفية الصراع الديني بين الكاثوليك والبروتستانت، إلا ان معاهدة وستفاليا جاءت بفكرة وجود عائلة دولية، تتكون من الدول الاوروبية المستقلة المتساوية، التي لا يمكن ان تخضع لأي سلطة دولية كما أُريد لها أن تكون قبل ذلك[1].

وسعيا للبحث في أهم ملامح النظام السياسي الدولي في تلك الحقبة لابد من التعرض إلى معاهدة وستفاليا وما تلاها من المعاهدات الاخرى، التي أوجبتها طبيعة المتغيرات السياسية من أجل تحقيق السلام والامن في ربوع أوروبا وفقا لمبادئ نظام توازن القوى.

1 ـ معاهدة وستفاليا 1648: أو صلح وستفاليا كما يطلق عليه اذ شكلت نهاية للحروب الدينية التي دامت ثلاثين عاما وبداية لعهد جديد في ظل المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية الناظرة للأمن والاستقرار، فقد كانت المعاهدة أول مؤتمر اوروبي انعقد بإرادة الدول التي اشتركت فيه سعيا لتنظيم شؤونها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحلًّا للمنازعات والمشاكل الدولية القائمة[2]. وأسهمت في حصول الدولة القومية على اعتراف أوروبي، إذ رسمت الحدود الاقليمية والمجالات السياسية للوحدات السياسية الجديدة في أوروبا[3].

ويلاحظ ان معاهدة وستفاليا شكلت محاولة جادة لتحقيق المساواة بين الدول الاوروبية جميعا (الجمهورية والملكية، الكاثوليكية والبروتستانتية)، وأبعدت فكرة الرئاسة العليا التي تسيطر على الدول جميعا، وأوجدت نظام السفارات المستديمة الذي أسهم في تنظيم الروابط واستمرار التشاور والتفاهم في المسائل الدولية[4] محاوِلةً تصريف علاقاتها ضمن إطار نظام توازن القوى.

2 ـ نظام توازن القوى: يشير الباحثون وصناع السياسة الخارجية إلى حاجة المجتمع الدولي الملحة لمواجهة ظاهرة استعمال القوة في العلاقات الدولية، وضرورة تنظيمها وضبط حركتها عبر نظام سياسي دولي يسعى لإيجاد سلطة دولية قادرة على مواجهة تلك الظاهرة، إذ جرى توصيف المدة الواقعة بين انعقاد معاهدة وستفاليا وتأسيس عصبة الامم 1648 ـ 1914

(1) عمرعبد العزيز عمر، تأريخ اوروبا الحديث والمعاصر 1815 ـ 1919 مصدر سبق ذكره، ص17.
(2) المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها.
(3) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص23.
(4) عمر عبد العزيز عمر، تأريخ اوروبا الحديث والمعاصر، مصدر سبق ذكره، ص18.

بأنها حقبة شيوع نظام توازن القوى،[1] الذي يرمي إلى انخراط الدول الاساسية في جبهات متحالفة لمواجهة الدول التي تسعى لفرض سيطرتها وهيمنتها على الدول الاخرى، أو تهدف إلى إفساد النظم السياسية السائدة[2].

ولعل مرد ذلك هو أنَّ الصراع طابع مميز للعلاقات الدولية بسبب عوامل الاختلاف في المصالح القومية، ومحاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها ما يدفع إلى شيوع ثقافة التهديد للدول محدودة القوة[3]، وأنَّ سياسة التحالفات والمحاور لا تُعدُّ الوسيلة الوحيدة لإقامة التوازن ما لم تقترن بوسائل أُخرى من قبيل خفض السلاح وسياسة التعويضات والمناطق المعزولة (الحياد) والحرب[4].

ومن الجدير بالذكر، أن للانقسام الديني بين الكاثوليك والبروتستانت في القرن السابع عشر، أثراً في ظهور نوعين من الملكيات في أوروبا (المطلقة، الدستورية) إذ مهدت الكاثوليكية لتدعيم الملكية المطلقة لما تمتاز به من عناصر الطاعة والاحترام فتطبعت بالاستبداد والتسلط، أما البروتستانتية فقد ساعدت على ظهور الديمقراطية المحدودة لما تمثله من احترام للفرد والفردية، أما في القرن الثامن عشر فقد ظهرت ما تُسمى بالملكيات المطلقة المستنيرة، التي تعد نفسها خادمة وليس مضطهدة له[5]، إلا إن المنازعات والحروب بين الملكيات الاوروبية استمرت تدفعها الرغبة في التوسع وتثبيت النفوذ السياسي والاقتصادي، مما أنعكس سلبا على نظام توازن القوى ودافعا باتجاه انعقاد معاهدة إوترخت[6] عام 1713 التي شكلت نهاية لحروب خلافة العرش الاسباني وإرساء دعائم لنوع جديد من التنظيم لأوروبا يقوم على إعادة صياغة توازن القوى[7].

(1) خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مصدر سبق ذكره، ص30.

(2) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص32.

(3) خليل اسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مصدر سبق ذكره، ص32.

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(5) عبد العظيم رمضان، تأريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية الى الثورة الفرنسية، ج1، مصدر سبق ذكره، ص284.

(6) معاهدة أوترخت: هي مجموعة معاهدات وإتفاقيات وقعتها الاطراف الأوروبية المتنازعة لتنهي حرب الخلافة الاسبانية (1701 ـ 1713) أُبرمت بين ممثلي الملك لويس الرابع عشر ملك فرنسا وممثل الملك فليب الخامس ملك أسبانيا من جهة وبين ممثلي الملكة آن ملكة المملكة المتحدة والدوق سافوي النمساوي. للمزيد يُنظر: معاهدة أترخت، الموقع الالكتروني للموسوعة الحرة، http;/Wikipedia، org./wiki/.

(7) خليل اسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مصدر سبق ذكره، ص34.

لم تبقَ دولة من الدول الكبرى منفردة بنظام الملكية المطلقة سوى فرنسا، فقد ساد الاستبداد والظلم للفرنسيين على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ما شكل مقدمات سرَّعت من قيام الثورة الفرنسية عام 1789 التي تُعد من أهم الاحداث في تأريخ البشرية لعمق أثرها على أوروبا عموما، الأمر الذي أفضى إلى محاولة الدول الكبرى صياغة سياسة توازن القوى في نظام للأمن الجماعي، إذ أدت دور الجهاز المطلق لضمان السلم الدولي.

وعلى اثر ذلك عُقدت سلسلة من المعاهدات والمؤتمرات كان أولها معاهدة شومنت[1] عام 1814، التي هدفت إلى تحقيق سلام عام للدول المتعاقدة ودول اوروبا الاخرى، ثم مؤتمر فينا[2] عام 1815 [3] لمعالجة المشكلات السياسية التي خلفتها الحروب النابليونية[4].

لم يتحرر نظام توازن القوى من نطاقه الاوروبي إلا بعد انضمام الدولة العثمانية إلى عضوية المجتمع الدولي عام 1856 بموجب معاهدة باريس، التي عقدت أعقاب حرب القرم، ولم يتأثر نظام توازن القوى إلا بالحرب السبعينية[5] بين المانيا وفرنسا التي فقدت

(1) معاهدة شومونت: ابرمت عام 1814 اتفقت بموجبها النمسا وروسيا وبروسيا وبريطانيا على تكريس الجهود للوقوف بوجه فرنسا، إذ نصت على «العمل وفق تنسيق كامل من أجل الوصول الى سلام عام لهم ولدول اوروبا الاخرى بما يضمن حقوق جميع الدول وحرياتها» للمزيد يُنظر: Briggs.H.W.Power Poliutics and International Organization.(A.J.I.L،1945).pp666 ـ 661

(2) مؤتمر فينا: عقد عام 1815 لسفراء الدول الأوروبية ترأسه رجل الدولة النمساوي ميترنيخ، عقد أول مرة في فينا في ايلول عام 1814 الى حزيران عام 1815 يهدف الى تسوية العديد من القضايا الناشئة من حروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية وتفكك الامبراطورية الرومانية المقدسة، أعاد رسم الخارطة السياسية للقارة الأوروبية ووضع حدود لفرنسا ودوقية نابليون في وارسو وهولندا، وقعت الوثيقة الختامية للمؤتمر قبل تسعة ايام من هزيمة نابليون النهائية في واترلو 18 يونيو 1815، وما يثير الانتباه ان المؤتمر لم يكن مؤتمرا بالمعنى الحرفي للكلمة حيث لم تعقد جلسة عامة مباشرة، أدت التسوية في مؤتمر فينا الى تشكيل إطار للسياسة الدولية الأوروبية حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى عام 1914 للمزيد يُنظر: عبد العظيم رمضان، تأريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الى الحرب الباردة،ج2،مصدر سبق ذكره،ص15

(3) خليل اسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مصدر سبق ذكره، ص34

(4) الحروب النابليونية: سلسلة من الحروب وقعت في اوروبا خلال حكم نابليون، وكانت امتدادا للحروب الثورية التي اشعلتها الثورة الفرنسية، انتهت عام 1815 بعد هزيمة نابليون في معركة واترلو وتوقيع معاهدة باريس الثانية.

(5) الحرب السبعينية قصيرة الامد نشبت بين القوة المسيطرة في أوروبا (فرنسا) والقوة الالمانية الصاعدة عام 1870 سعت الى توحيد الامصار الالمانية، امتازت بالاتقان الالماني وغياب الكفاءة الفرنسية. للمزيد ينظر: كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص24.

فيها الالزاس واللورين[1]، إذ انشغل الفرنسيون في كيفية استعادة كرامتهم بعد صعود النجم الالماني وسعيه لتوحيد الامصار الالمانية، والملاحظ ان الكيانات الأوروبية اكتملت بصيغة الدولة القومية بحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأخذت بوادر الوعي القومي تتسرب إلى المشرق العربي على أثر الثورة الفرنسية وحملة نابليون على مصر[2].

ومن نافلة القول أن مؤتمر فينا 1815 أقرَّ فاعلية نظام توازن القوى الذي استطاع إنقاذ الدول الأوروبية من خوض غمار حرب كونية شاملة، إذ تمكن من حصر الحروب في نطاق جغرافي محدود ضمن أهداف معينة كالحرب النمساوية البروسية 1864 والحرب الفرنسية الالمانية 1870 وحروب البلقان[3].

إن التناقضات الشديدة والتفاوت الطبقي الذي عانت منه المجتمعات داخل الدول الأوروبية الصناعية وبطئ الاصلاحات السياسية والاجتماعية، أدى إلى شيوع عدم الاستقرار وتراجع دور توازن القوى في ضبط حركة العلاقات الدولية بين دول أوروبا وغيرها، فقد اشتدت المنازعات على سيادة اوروبا بين فرنسا والمانيا، وبين المانيا وانكلترا، وبين فرنسا وروسيا، حتى بلغت ذروتها في القرن العشرين، ما أفضى إلى انهيار نظام توازن القوى[4] الذي يدفع إلى القول بأن النظام السياسي الدولي في مرحلته الاولى أوروبيٌّ عسكري كولونيالي تميز بظهور الدولة القومية كمقدمة لظهور النظام الدولي الاوروبي[5] الذي يتكون من الدول الكبرى والدول الصغرى، التي اتسمت علاقاتها ببعدين اساسيين هما احترام السيادة وسيطرة الدول الكبرى على الدول الصغرى[6].

المرحلة الثانية: النظام السياسي الدولي في ظل نظرية الامن الجماعي1914 ـ 1991

شكّلت هزيمة فرنسا في حرب عام 1870 مع المانيا بداية لاشتداد التنافس بين الدول الأوروبية المتحالفة، أفضى إلى هشاشة وضعف نظام توازن القوى الذي كان يهدف إلى السلام في اوروبا جيلا من الزمن، وأسهم ذلك التنافس في خلق حالة من سباق التسلح

(1) عبد العظيم رمضان، تأريخ اوروبا والعالم الحديث، مصدر سبق ذكره، ص25.

(2) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص23.

(3) المصدر نفسه، ص24.

(4) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(5) حسين حمدان العلكيم، الحرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد:3 ـ 4، (الامارات العربية: المعهد العربي للدراسات الدولية، 1993)، ص7.

(6) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية،دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره، ص241.

وإشاعة الخوف الذي اتسع نطاقه ليشمل عموم أوروبا[1] فما إن حلت بدايات القرن العشرين الاولى حتى جاءت حبلى بالأزمات[2] التي كانت على خلفيات سياسية واقتصادية سعيا وراء تعزيز القوة العسكرية، واشتداد روح التنافس الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى، أزمات شكلت أسبابا غير مباشرة لاندلاع الحرب العالمية الاولى وانهيار نظام توازن القوى[3] وما الرصاصة التي أُطلقت في سراييفو إلا فتيلا لإشعال الحرب التي كان أُوارها مستعرا تحت الرماد، إذ شكلت انعطافة حادة في مسيرة النظام السياسي الدولي الذي بدأ ينحو منحى جديدا بعد انهيار نظام توازن القوى بمنعطفات يمكن رصدها على النحو الاتي:

- ظهور التنظيم الدولي وحدة من وحدات النظام السياسي الدولي وامتداد نطاق الأسرة الدولية خارج القارة الأوروبية، ليشمل مختلف دول ومناطق العالم حتى أضحت عصبة الامم تنظيما عالميا[4]، وقفزة كبرى في النظام السياسي الدولي إذ ابتكرت نظاما متكاملا لتحقيق السلم والحيلولة دون اندلاع الحرب يقوم على اسس تمثلت بنظام الأمن الجماعي

(1) عمر عبد العزيز عمر، تأريخ أوروبا الحديث والمعاصر، مصدر سبق ذكره، ص243.

(2) جاءت بداية القرن العشرين بجملة أزمات عصفت بالسلام الدولي وشكلت مقدمة لاندلاع الحرب العالمية الاولى، تلك الحرب التي كانت تسمى آنذاك ب (الحرب الكبرى من أجل الحضارة) ومن تلك الازمات:
أزمة ضم البوسنة 1904:بعد قيام النمسا بضم البوسنة والهرسك التي تُعد ضربة للدولة العثمانية ولمملكة الصرب الفتية في حركتها القومية وكذلك لروسيا.
أزمة أغادير: 1911 اتهمت المانيا الحكومة الفرنسية بانها تسعى الى إعلان الحماية على بلاد المغرب، إذ بادرت بإرسال طراد عام 1911 الى أغادير لحماية مصالح رعاياها مما أثار حفيظة الفرنسيين وتفاقم الازمة بينهما.
حروب البلقان: 1912 ـ 1913 قيام الحلف البلقاني عام 1912 المكون من اليونان والصرب وبلغاريا والجبل الاسود لحرب الدولة العثمانية نتيجة لتأجيج الروح القومية المتطرفة لتلك الشعوب كما شجعت بريطانيا سرا هذا الحلف لإذلال العثمانيين الذين ارتموا بأحضان الالمان، استطاع الحلف الانتصار على الدولة العثمانية وتحرير كافة الاراضي المحتلة سوى استنبول، إلا إن الخلاف دب يقطع اوصال الحلف البلقاني لاختلافهم على كيفية توزيع أسلاب الحرب، إذ أعلنت بلغاريا الحرب على اليونان والصرب عام 1913 التي أدت الى تحالفات جديدة يسودها التوتر والشحن المستمر.
سباق التسلح: أدت ازمة أغادير والحروب البلقانية الى التوتر في العلاقات بين الدول.
التنافس على المصالح الاقتصادية لأهميتها في مد المعارك بالمال والسلاح وتعزيز النفوذ.
نمو الروح القومية: تأجيج الشعور القومي وظهور المانيا دولة قوية قومية موحدة عام 1870 دفع الشعب الالماني للتفكير في تحقيق امانيه بقوة السلاح من خلال امتلاك المستعمرات اسوة بالدول الأوروبية الاخرى، كذلك تنامي الروح القومية بعد الحرب البلقانية دفع باتجاه الخلاص من نير الدول المتسلطة آنذاك

(3) المصدر السابق نفسه، ص 247 ـ 249.

(4) حامد ربيع، الحوار العربي الاوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980)، ص100.

ونزع السلاح[1]، وفض المنازعات بالطرق السلمية[2]، ونظام الأمن الجماعي قائم على فكرة التضامن بين أعضاء المجتمع الدولي، الذي يدفع باتجاه تحقيق الصالح الاجتماعي لكل الجماعة الدولية، فهو نظام تتحمل بمقتضاه الجماعة الدولية مسؤولية حماية كل عضو من اعضائها والسهر على امنه من الاعتداء[3]، وهو بذلك يتمتع بمركزية السلطة إلى حد ما، إذ يمكن استعمال القوة ويدعو إلى تقييد حرية الدولة في استعمالها للقوة بمقتضى مصالحها الوطنية[4].

وبالرغم من ذلك إلا أنَّ نظام الأمن الجماعي لا يمثل صورة من صور الحكومة العالمية، فهو يقع في منطقة وسطى بين التفكك والافتقار إلى السلطة (كما في نظام توازن القوى) وبين الحكومة العالمية التي تحتكر القوة على المستوى العالمي، لذا فهو محاولة واقعية لتحسين نظام المجتمع الدولي لمواجهة ظاهرة القوة والنزاع[5].

- بروز العديد من القوى التي كان لها أثر في بناء النظام السياسي الدولي، سيما بعد رفض المانيا لمقررات مؤتمر الصلح 1919 وسعيها لبناء كيان جديد يستطيع أن ينخلع من ربقة الهيمنة، إذ قام (هتلر) بالعمل بعد وصوله إلى دست الحكم في ألمانيا إعادتها إلى مكانتها تدريجيا[6].
- صعود المد الايديولوجي في بعض وحدات النظام السياسي الدولي، واشتداد الصراع بين الايديولوجيات كالشيوعية والنازية والفاشية، وتنامي المد القومي في أرجاء واسعة بين دول العالم الثالث، سيما الاسلامية كتركيا واندونيسيا وأجزاء من الهند والبلدان العربية[7].

(1) ميثاق عصبة الامم، المادة/8.

(2) حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطوير التنظيم الدولي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995)، ص19 ـ 20.

(3) محمد طلعت الغنيمي، الاحكام العامة في قانون الامم ـ دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الاسلامي، التنظيم الدولي، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1971)، ص10 الحاشية.

(4) Cluad.I.((Mangment of Power in the United Nations International Organization. 15. spring. 1961.pp220 - 221.

(5) حورية توفيق مجاهد، سياسة توازن القوى، ((مجلة مصر المعاصرة، العدد 343، سنة 1971، ص136.

(6) سعيد عبد الله المهيري، النظام العالمي الجديد والعالم الاسلامي، الموقع الالكتروني:
http;//www.taghrib.org/Arabic/nashat/elmia/markaz/nashatat/elmia/matboat/resalat.altaghrib.2708/.htm

(7) سعيد عبد الله المهيري، النظام العالمي الجديد والعالم الإسلامي، مصدر سبق ذكره.

- الكساد الاقتصادي الذي ساد معظم مناطق العالم إبان الأزمة المالية الدولية، والتي بدأت في الدول الاوروبية عام 1931 ما دفع إلى التحول من الاقتصاد الرأسمالي الحر إلى الاقتصاد الموجه، وأسهم ذلك الكساد بوصول الانظمة الدكتاتورية للسلطة في بعض البلدان كألمانيا[1].
- إخفاقات عصبة الامم وعجزها عن تحقيق مبادئها التي أقرها الميثاق[2]، وفشلها في فرض السلام الدائم وفقا للمبادئ والأهداف العامة التي تبلورت أعقاب الحرب، وفقدان الوفاق بين الدول[3].
- شيوع النظام الدولي السياسي المتعدد الأطراف، إذ كانت فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الامريكية واليابان من الأقطاب الفاعلة في الساحة الدولية، ما جعل التحكم في النظام السياسي الدولي أمراً صعباً، الأمر الذي دفع باتجاه تأزم الأوضاع السياسية الدولية ودفعها نحو الحرب[4].

اندلعت الحرب العالمية الثانية عام 1939 على أثر انسحابات الدول من عصبة الامم لفشلها في تحقيق أهدافها ومبادئها، وما انتهت الحرب عام 1945، حتى أخذت بناصية النظام السياسي الدولي إلى ميدان الامم المتحدة لمحاولة إنقاذه من الوهن الذي أصابه في عهد عصبة الامم1947م، وحلول الحرب الباردة بين المعسكرين وتمحور الدول الصغيرة حولهما الذي شل الجهود الرامية للحد من استعمال القوة في العلاقات الدولية[5]، فقد شهد العالم صعود القوتين الكبريين، بخروج الاتحاد السوفياتي وبجعبته مجموعة من دول اوروبا الشرقية الدائرة في فلكه، بينما خرجت الولايات المتحدة الامريكية بمبدأ ترومان[6] الذي أُعلن في

(1) الكساد الكبير، الموقع الالكتروني للموسوعة الحرة: http;//www.ar.wikipedia.org/wiki.

(2) أثبتت الممارسات وجود ثغرات في ميثاق عصبة الامم إذ انها لم تقر التحكيم الالزامي ولم تفعل ولاية المحكمة الدائمة للعدل الدولية ولم تمتلك الاداة العسكرية المستقلة لدرء المخاطر وفض المنازعات، كما اشترط ميثاقها الاجماع لصدور القرارات الذي أفضى الى استحالة مرور أي قرار. للمزيد يُنظر: حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن، مصدر سبق ذكره، ص 36.

(3) حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن، مصدر سبق ذكره، ص36.

(4) سعيد عبد الله المهيري، النظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره.

(5) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص26.

(6) مبدأ ترومان: او مشروع مارشال الاقتصادي لإعادة اعمار اوروبا الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيأة اركان الجيش الامريكي اثناء الحرب ووزير الخارجية الامريكية عام 1947.

آذار 1947 والقاضي بإعادة إعمار اوروبا الغربية، مما ساعد في تدعيم الاقتصاد الأمريكي، ما تقدم شكل تطورا واضحا في مسار العلاقات الدولية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ اتسم النظام السياسي الدولي بالملامح التي يمكن رصدها على النحو الآتي:

1 ـ **الثنائية القطبية:** وتعني وجود مركزين للنظام السياسي الدولي بعد انقسام العالم على كتلتين ايديولوجيتين كبيرتين، يحكمهما توازن الرعب بعد قدرتهما على امتلاك الأسلحة النووية[1].

2 ـ الأحلاف والتكتلات السياسية والعسكرية كحلف شمال الاطلسي بين اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (حلف وارسو) الذي ضم دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي التي جاءت نتيجة لاشتداد الصراع بين المعسكرين أثناء مدة الحرب الباردة، من أجل السيطرة على العالم لتوسيع مناطق النفوذ بين القطبين الكبيرين[2].

3 ـ إن اشتداد الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين وبخاصة في المدة ما بين 1947 ـ 1962، أتاح مناخا مناسبا مليئا بالصراع العقائدي والتوتر السياسي والتهديد الدبلوماسي والضغوط الاقتصادية، وتصاعد اخطار سباق التسلح وتفجير الكثير من الحروب المحلية المحدودة[3] بين الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، التي لا يكون احد اطرافها دول المعسكرين[4].

(1) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور الاحداث للفترة مابين الحربين 1914 ـ 1945، ط2، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1983)،ص12.

(2) 1 ـ حلف شمال الاطلسي الناتو (North Atlantic Treaty Organization (NATO الذي تأسس عام 1949 بعد وضع ميثاقه في بروكسل، ويمثل العامل العسكري الاستراتيجي المعيار الحاسم في عضويته وليس العامل الاقليمي، أعضاؤه بلجيكا. كندا. فرنسا. ايرلندا. ايطاليا. هولندا. النرويج. البرتغال. المملكة المتحدة. الولايات المتحدة الامريكية.

2 ـ حلف وارسو او ما يسمى بمعاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة The Warsaw Pact وهو المنظمة التي تقابل حلف شمال الاطلسي في الكتلة الغربية، ظهر الى حيز الوجود في ايار (مايو)1955 وكان ردة فعل سوفيتية مباشرة على ما سمي حلف الاطلسي الجديد، للمزيد يُنظر: محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات الدولية، مصدر سبق ذكره.

(3) ومثال تلك الحروب: فيتنام 1956 ـ 1975، جنوب أفريقيا 1962 ـ 1994، ناميبيا 1966 ـ 1988،كمبوديا 1970 ـ 1975، الصراع في أفغانستان 1979 ـ 1989، الحرب العراقية الايرانية 1980 ـ 1988، إذ انتهت أغلب هذه الحروب والصراعات في العالم في العام الاخير من حقبة الحرب الباردة بسبب سحب دعم المعسكرين للدول المتحاربة والقوى المتصارعة.

(4) Anthony Parsons. From cold War to Hot Peace.UN.Internation.1947 - 1994 (Amazon - uk: Pen Guinn Books 1995) pp 246 - 248.

4 ـ ان اتساع الخلاف بين المعسكرين ادى إلى تبني الولايات المتحدة الامريكية سياسة الاحتواء Containment التي لم تقتصر على الجانب الايديولوجي فحسب؛ بل شملت الاهداف الاقتصادية، فقد كانت مصادر الطاقة هاجسا لمخاوف الولايات المتحدة الامريكية من ان تلعب بها أصابع الدب الروسي لذلك سعت إلى سد منافذ الوصول اليها ولو أدى ذلك إلى الرد العسكري، الأمر الذي دفع الروس إلى تبني سياسة الفيتو[1] في مجلس الأمن[2].

5 ـ أضحت دول العالم الثالث في آسيا وافريقيا، وامريكا اللاتينية محط جذب كلا القطبين إذ حرص كلاهما على إقامة علاقات وطيدة مع بعض الدول الإسلامية، لا سيما بعد مرحلة التحرر والحصول على الاستقلال الوطني، الأمر الذي أسهم في زيادة عدد الدول وبخاصة مطلع الستينات فقد اصبحت هذه الدول مسرحا للتنافس الدولي لازدياد أهميتها[3].

6 ـ فشل نظام الأمن الجماعي في التعامل وإدارة الازمات الدولية، ما دفع الجمعية العامة في الامم المتحدة بالموافقة على القرار المقدم من الولايات المتحدة والقاضي بتوسيع صلاحيات الجمعية العامة، الذي وافقت عليه في 3 تشرين الاول 1950 وأصبح يُعرف باسم قرار الاتحاد من اجل السلام (Uniting For Peace Resolution) إلا انه جاء خلافاً للتوقع فقد اوجد نظاما بديلا أكثر ضعفا لا تتوفر فيه شروط الفعالية في ظل القطبية الثنائية، إذ اثبت فشلا ذريعا في التعامل مع الازمات الدولية كالعدوان على المجر، والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 [4].

يُلاحظ أن مدة الحرب الباردة شهدت في نصفها الاول مؤشرا على سباق التسلح النووي وبروز الاحلاف والتكتلات العسكرية وتبني سياسة الاحتواء وسياسة الاستقطاب والتنافس على مناطق النفوذ في العالم، فيما شهد النصف الثاني انفراجا في لقاء القمم والتوصل إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف للحد من انتشار الاسلحة

(1) كان عام 1955 أكثر الاعوام استخداما للفيتو في تأريخ مجلس الامن خلال الحرب الباردة إذ بلغ 70 % من إجمالي مشاريع القرارات المعروضة عليه.

(2) حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن، مصدر سبق ذكره، ص123

(3) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص9

(4) حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن، مصدر سبق ذكره، ص134.

التدميرية[1] والتعاون العلمي والتقني والاقتصادي بين القوتين العظميين أثمر ذلك للسماح لأطراف مثل اوروبا الغربية وجمهورية الصين وحركة عدم الانحياز بأداء دور فاعل في النظام السياسي الدولي، فضلا عن تزايد عدد دول العالم الثالث واتساع دور الايديولوجيا وبروز فاعلين من غير الدول افضى ذلك إلى عرقلة آليات النظام السياسي الدولي المتمثلة في ميثاق الامم المتحدة، ومدى امكانية تحقيق المقاصد والاهداف التي وردت فيه عن طريق أجهزة الأمم المتحدة، الأمر الذي طبع النظام السياسي الدولي بالطابع الايديولوجي الصراعي إلا أن ذلك لم يدم طويلا، فما أن توسط التاريخ عقد الثمانينات من القرن الماضي حتى وصل غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي في آذار عام 1985متبنيا سياسة البيروسترويكا والغلاسنوست[2]، وهاتان السياستان اللتان شكلتا تحولا كبيرا في النظام السياسي الدولي الذي صوره (فرانسيس فوكوياما) على انه نهاية للتأريخ عبر كتابه المعنون بالعنوان نفسه، فليس بإمكان العقل البشري أن يأتي بنظام أفضل من النظام الرأسمالي على حد تعبيره.

كانت المدة بين عامي 1985 ـ 1989 مرحلة للتغيير في النظام السياسي الدولي، التي ختمت بقمة (مالطا) المعقودة عام 1989 التي جمعت بين القطبين الكبيرين (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي) إذ كانت بمثابة التسليم السوفيتي للمتغيرات السياسية ووضع مفاتيح ذلك بيد لاعب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية؛ إيذانا بنهاية الحرب الباردة وبداية عهد جديد سيكون موضوعنا للبحث في الفصل الثاني.

---

(1) نجحت الامم المتحدة من التوصل إلى عقد مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المتعددة الاطراف للحد من ظاهرة انتشار الاسلحة التدميرية.

أ ـ 1968 معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والحصول على التكنولوجيا الخاصة بها.

ب ـ 1971 معاهدة حظر الاسلحة النووية او اسلحة الدمار الشامل في قاع البحار.

ج ـ 1972 معاهدة حظر انتاج وتطوير وتخزين الاسلحة البيولوجية او الجرثومية وتدميرها.

د ـ 1981 معاهدة الاسلحة اللاانسانية التي تحظر وتقيد استخدام بعض انواع الاسلحة التي تستهدف الانسان.

هـ ـ 1985 معاهدة راروتونجا الخاصة بإخلاء منطقة جنوب الباسفيكي من الاسلحة النووية. للمزيد يُنظر:جمعية هيرالدتربيون، الامم المتحدة بين الاصلاح الاداري والمصالح الذاتية، دراسات في الذكرى السنوية لقيامها، نيويورك،2005.

(2) البروسترويكا كلمة روسية تدل على إعادة هيكلة الاقتصاد التي شرع بتطبيقها غورباتشوف عند تسلمه السلطة عام 1985 والغلاسنوست تعني الشفافية والديمقراطية وحرية التعبير.

يتضح من التأصيل النظري لمفهومي الإرهاب والنظام السياسي الدولي، أنهما مفهومان مترابطان فالإرهاب الدولي ظاهرة دولية تغلغلت في ثنايا السياسة الدولية، وكان لها الأثر المباشر على العلاقات الدولية سيما بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 التي القت بظلالها على النظام السياسي الدولي مُدخلة إياه في انعطافةٍ جديدة، ولعل ذلك ما جاء في الشعارات التي أطلقها الرئيس الامريكي جورج بوش (الأب) بعد أحداث أيلول/سبتمبر كالحملة الصليبية والعدالة المطلقة وحتمية انتصار الخير على الشر الأمر الذي يؤشر لنيةٍ مسبقةٍ للتغلغل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا، مما يدعو إلى القول بأن متغيرات جديدة طرأت على النظام السياسي الدولي، سواء على مستوى الفواعل الدولية؛ أو آليات النظام السياسي الدولي من حيث القرارات الاممية والتي اتخذت من مجلس الأمن بشأن الحرب على الإرهاب أو تجاهل قواعد القانون الدولي التي تشكل آليات ضبط ديناميكية العلاقات الدولية، لذلك يمكن القول أن مفهومي الإرهاب والنظام السياسي الدولي من المفاهيم المثيرة للجدل في الأوساط الاكاديمية لما لها من أثر وتأثير بعضهما على البعض الآخر، وهذا ما سنحاول رصدهُ في المباحث القادمة.

الفصل الثالث

واقع النظام السياسي الدولي في ظل انهيار القطبية الثنائية

إن تفكك المنظومة الاشتراكية ثم الاتحاد السوفياتي لا يعني نهاية الصراع بين الشرق والغرب، ذلك أن هناك صراعاً بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف بدأ يترعرع في احشاء النظام السياسي الدولي ثنائي القطبية تمخض عن متغيرات جذرية في البيئة الدولية جعلت منه وليدا يطل بثوب جديد، ويمارس بوسائل وآليات مختلفة تماما عن ذي قبل من خلال بروز معالم المجتمع الكوني بسماته ومشكلاته الخاصة، التي لا يمكن حلها إلا على اساس كوني كأسلحة الدمار الشامل واختلال الأنساق البيئية والارهاب والهجرة والايدز والمخدرات[1]، لذا سنحاول رصد المتغيرات الدولية في ثلاثة مطالب، يهتم الاول بتبدل الاستراتيجية الامريكية بُعيد الحرب الباردة، والثاني يدرس في العولمة وتهاوي الحدود وتراجع مفهوم الدولة الوطنية، اما الثالث يهتم في غياب القطب المعادل للهيمنة الامريكية.

اولاً: تبدّل الاستراتيجية الامريكية بُعَيد الحرب الباردة

وضعت الحرب الباردة أوزارها، وأضحت الولايات المتحدة الامريكية في عالم بلا حدود ولا معالم ولا عدو، مما أدى إلى انعاش الاتجاهات الفكرية الحديثة لمدرسة نهاية التأريخ التي مثلها (بريجينسكي) فبات استنتاجه يتأكد في حتمية الانتصار النهائي لليبرالية بما فيها حرية الاختيار السياسي[2].

(1) حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995)، ص371.

(2) ابراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، (طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1995)، ص4.

تلك الأسس النظرية التي تلقفها (فرانسيس فوكوياما) في كتابه نهاية التأريخ والانسان الاخير، الذي أثار جدلاً كبيراً في الأوساط الأوروبية وأرجاء اخرى من العالم، إذ ذهب إلى تمجيد الدور الامريكي في تدشين النظام العالمي الجديد[1]، وفرض الهيمنة الامريكية على العالم، التي باتت تعاني من الانهيار الفكري القادم من بوادر اختفاء الشيوعية، لذلك حاولت تعزيز نجاحها بعد الحرب الباردة على تصوير الانظمة الاشتراكية في اوروبا الشرقية والفكر الاشتراكي بانها غير قادرة على التجديد وغير ملائمة كأنظمة للحياة[2].

والملاحظ أن (فوكوياما) ذهب إلى ان الرأسمالية طريق متاح للدول كافة؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية شريطة الالتزام بقواعد اللعبة الليبرالية الاقتصادية، ويعزو فشل الرأسمالية في دول العالم الثالث إلى سببين: اولهما: يعود إلى العادات والتقاليد والديانات والبناء الاجتماعي، وثانيهما: يراه سببا سياسيا لعدم جدية تلك الدول في تقبل الرأسمالية[3]، ولعل ذلك يعود حسب رأيه إلى انتشار مؤسسات القطاع العام التي تعد عدوا للرأسمالية[4].

ولعل (فوكوياما) في آرائه تلك قسم العالم على قسمين: الديمقراطيات الصناعية وقسم يتمرغ في مهاوي الصراعات الدينية والقومية والأيديولوجية، ويذهب إلى ان الدولة المتجانسة ستظهر في نهاية التأريخ قائمة على اساسين هما الاقتصاد والاعتراف، فالازدهار المستمر في العلوم الطبيعية الحديثة والسعي إلى نيل الاعتراف والتقدير محركان يدفعان باتجاه تحقيق تجانس الدولة[5].

إن إعادة طرح فلسفة نهاية التأريخ على يد فوكوياما يعود إلى مبررات داخلية وخارجية، فداخليا يرى ان جمود عقل الأمة نتيجة لازمة الفكر الرأسمالي ومنظومته المتأتية أعقاب الحرب الباردة الذي يُفضي إلى النكوص وغلبة الاسطورة وفقدان الدينامية التأريخية[6]؛ بسبب

(1) ابراهيم محمود، فلسفة نهاية التأريخ الامريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد: 164، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص133 ـ 134.

(2) سالم توفيق النجفي، مطارحات اقتصادية حول مسألة الرأسمالية (رؤية للقرن الحادي والعشرين) من كتاب العولمة والمستقبل العربي، سلسلة المائدة الحرة، (33) (بغداد: بيت الحكمة، 1999)، ص84.

(3) سعود ظاهر، حول نهاية التأريخ، (مجلة الوحدة، العدد: (98) تشرين الثاني، 1992)، ص45.

(4) فرانسيس فوكوياما، نهاية التأريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين احمد امين، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993)، ص103.

(5) المصدر نفسه، ص142.

(6) شوقي جلال، العقل الامريكي يفكر/من الحرية الفردية الى مسخ الكائنات، (القاهرة: مؤسسة الانتشار العربي، سينا للنشر ط1997،2)، ص11.

توقف العجلة الدعائية الجماهيرية والاكاديمية الغربية عن الدوران، تلك التي غذت عقل الامة لخمسة عقود خلت، فضلاً عن ان كل المؤشرات والنبوءات تشير إلى وقوع أزمة في الفكر الرأسمالي الغربي قد تودي في نهاية الامر بالنظام الرأسمالي، الامر الذي دفع إلى نشر افكار فوكوياما التي يمجد فيها الرأسمالية والديمقراطية الغربية لعلاج وتدارك الانهيار الفكري الغربي نتيجة لنهاية الحرب الباردة، والتأكيد على طابع الديمومة والاستمرار على الرأسمالية وشرعيتها وقدرتها على تحقيق التنمية والتطور من قبل أي مجتمع[1].

اما العامل الثاني فمن خلاله يحاول فوكوياما التنظير للعولمة والنظام العالمي الجديد عن طريق تقسيمه للعالم على: متجاوز للتأريخ وآخر غارق فيه، فهو يذهب إلى تأكيد ثنائية جديدة، العالم الرأسمالي من جهة وبقية العالم من جهة اخرى، محاولا تصدير القيم الغربية إلى بقية العالم طارحا الدين والقومية اعداءً للرأسمالية وعائقا في طريق نشرها وتقدمها[2]، لذلك يقوم عالمه على ثنائية الصراع والمواجهة بين عالم ما بعد التأريخ المتطور وعالم التأريخ المتخلف بأبعاده الدينية والعرقية والقومية، تلك الثنائية التي تكاملت وتحددت على يد (صموئيل هنتنغتون) في صدام الحضارات[3].

يشير (هنتنغتون) إلى ان تعدد السياسة الكونية الملحوظ في العقد الاخير من القرن العشرين فيم اذا أعيد ترتيبها بحسب الخطوط الحضارية فانه يشكل مصدراً رئيسياً للصراع مع انحسار العامل الايديولوجي والاقتصادي، لذا فنحن امام صراع بين الامم والمجموعات يقوم على اسس حضارية وليست اقتصادية او سياسية[4]، وبالتالي فهو يهجن بين النظام الاحادي والنظام المتعدد الاقطاب جاعلا حضارة الغرب من جهة والحضارات الاخرى من جهة اخرى مؤكدا على الطابع الاثني في اوراسيا وبخاصة البلدان الاسلامية[5].

ويلاحظ المتتبع أن هنتنغتون لا يرى في نهاية الحرب الباردة نهاية للصراع بين الجماعات التي تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة، وهو بذلك قد يشير إلى امكانية انهيار الهوية

(1) حسن بكر، مطارحة نقدية لنظرية فوكوياما: نهاية التأريخ أم ايديولوجية الرجل الاخير؟، (مجلة مستقبل العالم الاسلامي، السنة الثالثة، العدد9، (الرياض: شتاء 1993)، ص262 ـ 268.

(2) إيناس العنزي، الصراع الدولي في العقد الاول للهيمنة والقطبية الاحادية، (العراق، بغداد: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2016)، ص9.

(3) صموئيل هنتغنون، صدام الحضارات، مصدر سبق ذكره، ص2038.

(4) P - Huntington.The West Unique.NotUniversal Foreign Affairs, vol.75. (No.6.1996).p 30 - 35.

(5) صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات، مصدر سبق ذكره، ص204 ـ 212.

الامريكية في ظل الفراغ الاستراتيجي الذي تشهده السياسة الامريكية في غياب القطب المعادل (الاتحاد السوفياتي) تلك الهوية التي عززتها الحرب الباردة.

لاقت طروحات هنتنغتون وأفكاره قبولا في الأوساط الأوروبية التي أرادت التأكيد على هويتها والمحافظة عليها، في حين انه لم يشر إلى ذلك في افكاره انما اراد للهوية الاوروبية أن تحتفظ بصلاتها مع الولايات المتحدة الامريكية وذلك بإيجاد المخاطر التي تجعلها بحاجة دائمة للمظلة الامنية الامريكية، وهو بذلك يذهب إلى ان وجود العدو يفيد في التماسك وتحديد الهوية فضلا عن النأي عن التيار الذي ينادي بعزلة الولايات المتحدة الامريكية وتوجه سياستها نحو الداخل المتهالك اجتماعيا واقتصاديا وهو بذلك اراد عدم التخلي عن الدور الريادي العالمي والدفع بصانع القرار إلى المغامرة، وخوض الحروب التي تؤثر في اسلوب الحياة الامريكية[1].

سعى هنتنغتون إلى تجاوز الخطورة من جراء تغيرات الخريطة الامنية بزوال الاتحاد السوفياتي على الامن القومي الاوروبي، وتجنب انفلات القوى الدولية المتصاعدة التي كانت منضبطة في ظل الثنائية القطبية وخطورتها على الولايات المتحدة الامريكية سياسيا وعسكريا واقتصاديا[2].

ومن الجدير بالذكر، ان هناك محاولات اوروبية باتجاه بناء الوحدة السياسية لتعزيز المكانة الاوروبية في النظام الدولي مقابل التفرد الامريكي بالنفوذ الامر الذي دفع الامريكان إلى النظر لتلك المحاولات بعين الريبة والتوجس مخافة ان تفضي إلى انشاء منظمة دفاع جديدة في اوروبا قد تنافس حلف الناتو[3]، مما دفع (هنتنغتون) إلى التأكيد بأن مستقبل الغرب في عالم متعدد الحضارات يعتمد على وحدة الغرب ذاته، لذا فمن صالح الولايات المتحدة الامريكية واوروبا ان تحققا تكاملا سياسيا واقتصاديا وعسكريا اكبر للحيلولة دون استقلال الحضارات الأخرى في ضوء الخلاف القائم بينهما فضلا عن العمل باتجاه توفير الاسباب الداعية للاحتفاظ بالقوة الدفاعية المتماسكة، المتمثلة في حلف الناتو لدرء الاخطار المتوقعة من الصراعات الاثنية والقومية والدينية وظهور قوى اقليمية كالهند والصين[4].

(1) بكري محمد خليل، الدوافع الايديولوجية في مفهوم هنتنغتون حول صدام الحضارات، مجلة آفاق عربية، السنة الخامسة والعشرون، العد د،1 ـ 2، (بغداد: كانون الثاني، شباط،2000)، ص (15 ـ 16).

(2) محمد سعدي، الجنوب في التفكير الاستراتيجي الامريكي/أنموذج اطروحة صدام الحضارات، (مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 236، 1998)، ص (67 ـ 68).

(3) للمزيد ينظر: القوى الرئيسية العالمية، التقرير الاستراتيجي العربي، 1992، (القاهرة،1993)، ص81 ـ 86.

(4) المصدر السابق نفسه: ص 87.

وهكذا فإن التحدي أكد للولايات المتحدة الامريكية بقاء التحالف الغربي تحت قيادتها في الظروف الدولية الجديدة، وعند ذاك تصبح أطروحة هنتنغتون مفيدة للغاية في بقاء اوروبا والولايات المتحدة الامريكية في صف واحد[1].

وهناك دافع آخر وراء اطروحة (هنتنغتون) يتعلق بالاستراتيجية العسكرية الامريكية لمواجهة علاقات القوة بعد الحرب الباردة، وبناء قوة عسكرية امريكية افضل واقدر لمواجهة المخاطر الاقليمية التي تهدد المصالح الحيوية والاستراتيجية الامريكية، كانتشار اسلحة الدمار الشامل في ايدي القوى الاقليمية الجديدة، والاعمال العدائية من قوى متعارضة مع مصالح الولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن التهديدات التي يواجهها الاقتصاد الامريكي والمؤدية إلى تهديد الامن القومي[2].

وتأسيساً على ذلك، سعى هنتنغتون إلى طرح انموذجه الحضاري بديلا عن نموذج الحرب الباردة بتحديد ثماني حضاراتٍ متمايزة مع الحضارة الغربية، تشكل خطرا عليها، مركِّزا على الحضارة الاسلامية ودول جنوب شرق آسيا لما تحمله من تهديدات للحضارة الغربية، ولعل تركيز هنتنغتون على الحضارة الاسلامية يعود إلى العامل الاسرائيلي الذي يؤثر تأثيرا واضحا على قناعات مدركات صناع القرار والسياسة الغربية الامريكية نتيجة لما يشكله الاسلام من خطر على اليهود منذ زمن بعيد[3] ـ على حدّ قولهم ـ .

يمكن ملاحظة أن استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية تتأثر باللوبي الصهيوني فمنظمة (إيباك) التي تمثل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية، اعتمدت في مؤتمرها المنعقد في نيسان 1992 عدة اهداف منها طرح التطرف الاسلامي بديلا عن الخطر الشيوعي[4].

وبناء على اطروحات (فوكوياما) و(هنتنغتون) انطلقت قناعات المفكرين الامريكيين من أنَّ المدنيات التي تواجهها التحديات، هي فقط التي تزدهر وبخلافه تبقى تراوح مكانها ثم تضمحل، الأمر الذي أفضى إلى تعدد التوصيفات والرؤى لما سيتمخض عنه الامر بعد الحرب الباردة، فمنهم من يرى ان جوهر الصراع القادم سيكون اقتصاديا ما يحتم على

(1) ايناس العنزي، الصراع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص113.

(2) احمد فخر، وجهة نظر حول التدخل العسكري المبرر، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، اوراق الشرق الاوسط، العدد (13)، نوفمبر، 1994، مارس، 1995)، ص74 ـ 75.

(3) وليم كار، اليهود وراء كل جريمة، مصدر سبق ذكره، ص21.

(4) ايناس العنزي، الصراع الدولي في العقد الاول، مصدر سبق ذكره، ص 117

الولايات المتحدة الامريكية مواجهة الاقطاب الاقتصادية الصاعدة (الصين، اليابان، الاتحاد الاوروبي)[1].

فيما يذهب آخرون إلى ان صيغة الصراع القادم ستكون حضارية؛ نتيجة سعي الولايات المتحدة الامريكية إلى تسويق منظومتها الفكرية والقيمية، التي ستتصادم مع حضارات اخرى في مقدمتها الحضارة الاسلامية[2]، إذ يرى هنتنغتون أنَ تفاعل قوة وثقافة الغرب وقوة وثقافة الحضارات الاخرى يشكل محورا مركزيا للسياسة في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وتأسيساً على ذلك شرعت مجموعة مقتدرة من المحافظين الجدد من الطبقة الامريكية الحاكمة حددتها عوامل مجتمعية واقتصادية وسياسية ذات طابع اجتماعي تأريخي[3]، لدفع الاستراتيجية الامريكية في العقد الأخير من الألفية السابقة إذ تقوم على اسس التعاون المشترك بين إدارتي الجمهوري بوش الاب والديمقراطي (بيل كلنتون) لتقطيع أوصال المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي برمته، ورسم سبل السيادة للولايات المتحدة الامريكية واولوياتها في رسم معالم النظام العالمي، الذي يضمن تفوقها على مستوى العالم وانفرادها بالقطب الواحد[4].

ومن الملاحظ تراجُع العامل الايديولوجي أمام المد الاقتصادي والعسكري متأثرا بالتحولات الدولية التي طرأت على الواقع الدولي، الذي أفضى إلى الانتقال إلى الاحادية القطبية وهنا لابد من الاشارة إلى ان السياسة الامريكية لا تضعها الأمة، وإنَما الحكومة المتمثلة في التحالف الثلاثي، «المجمع الصناعي، العسكري، التكنولوجي» الصانع الاول للقوة والدافع نحو التوسع المستمر والمحدد للمصالح القومية العليا، بمعنى ترسيخ استراتيجية التوسع من الداخل إلى الخارج[5].

(1) مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الامن وانعكاساته على الترتيبات الامنية في المتوسط، الملتقى الدولي، الجزائر والامن في المتوسط واقع وآفاق، (قسنطينة: 29 ـ 30 ابريل، 2008)، ص1.

(2) سوسن العساف، استراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، ط1، (لبنان، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص162.

(3) إينهادرو كاسترو أسبين، إمبراطورية الارهاب، السياسة الامريكية العابرة للقارات في الامن والاقتصاد ومكافحة الارهاب والازمة العالمية في الالفية الثالثة، ترجمة: وثيق ابراهيم، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، ص71.

(4) المصدر السابق نفسه، ص72.

(5) عبير بسيوني عرفة رضوان، السياسة الخارجية الامريكية في القرن الحادي والعشرين، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2011)،ص36.

ان الاستراتيجيات الامريكية تمر عبر الادارات الامريكية المتعاقبة على حكم الولايات المتحدة الامريكية، فالرئيس الامريكي بوش الاب تبنى استراتيجية الوصول لبناء (النظام العالمي الجديد) مركزا على التسلح والتدخل في النزاعات الدولية توافقاً مع رؤية الجمهوريين وتأثُّرا بالتحولات الدولية التي طرأت على الواقع الدولي، الذي يدفع باتجاه الاحادية القطبية، فقد تميز بوش الاب بخبرته في الشؤون الدولية ما مكنه من فهم ما يريد، ففي عهده انسحبت القوات الروسية من افغانستان 1989 وحل الحزب الشيوعي 1991، وتفكك الاتحاد السوفياتي، كل ذلك دفعه إلى تبني فكرة النظام العالمي الجديد الذي تكون فيه الولايات المتحدة الامريكية القوة العظمى دون منافس، ولعل ذلك دفعه إلى الاهتمام بالسياسة الخارجية على حساب الداخل الامريكي[1]، من قبيل التسلح والتدخل في النزاعات الدولية مكبداً بذلك الميزانية الامريكية خسائر فادحة، ولعل ذلك سببا في تدني شعبيته ودفع الناخب الامريكي إلى التصويت لمنافسه الديمقراطي بيل كلينتون الذي اكد بعد فوزه على ان القوة العسكرية وحدها ليست كافية لتحقيق الانفتاح العالمي، لذلك اصبحت القوة الموسعة سمة للسياسات الامريكية في تلك الحقبة[2].

وإنَّ كلنتون اتجه إلى الداخل الامريكي واصفاً السياسة الخارجية امتداداً للسياسة الداخلية، إذ ركز على معالجة البطالة والفقر والرعاية الصحية والضرائب بالرغم من الظروف السياسية المتأزمة في الاوساط الامريكية نتيجة الحرب الصومالية، التي بررها الرئيس كلنتون على أنها حرب تديرها الأمم المتحدة وما نحن لا طرف فيها، ما جعل من حقبة حكمه تتسم بغياب واضح للاهتمام بالقضايا السياسية الخارجية[3].

ثانياً: العولمة وتهاوي الحدود وتراجع مفهوم الدولة الوطنية

إن (العولمة) حديثة بلفظها قديمة بعناصرها، فتطور العلاقات المتبادلة بين الامم من قبيل تبادل السلع والخدمات، أو انتقال رؤوس الأموال وانتشار المعلومات والافكار

(1) زبينغيو بريجينسكي، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة الامريكية، ترجمة: عمر الايوبي، (لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي، بلا. ت)، ص84.

(2) اندرو باسيفيتش، الامبراطورية الامريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الامريكية (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص189.

(3) نور الدين حشود، الاستراتيجية الامنية الامريكية بعد الحرب الباردة من التفرد الى الهيمنة 1990 ـ 2012، دفاتر السياسة والقانون، (الجزائر: العدد التاسع، 2013)، ص384.

والتأثُر المتبادل كل ذلك كان معروفا منذ قرون خلت، إلا أن مفهوم العولمة نما وتطور بشكل ملحوظ مع تقدم التكنولوجيا الاتصالية والتجارة منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية.

أما في السنوات الأخيرة حدث ما أسهم في انتشار ظاهرة العولمة من خلال اكتساحها لمناطق معزولة في العالم، فضلا عن تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الامم ومجالات الاستثمار المتنوعة التي تتجه اليها رؤوس الاموال، ومن اللافت ان للشركات المتعددة الجنسية دورا كبيرا في ذلك التبادل على الأصعدة الاقتصادية والثقافية والسياسية وهي بذلك ادراك متزايد؛ لكون العالم مكانا واحدا ينعكس بمصطلحات (القرية الكونية والاقتصاد العالمي) وتضمنت تحولا جذريا في بيئة العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية وتضمنت نزعة التفكير والتصرف بطريقة عالمية[1].

إنَّ تعالي الدعوات للعولمة أطاحت بمقولة التنمية المستقلة، وبحسب قول (ستكتلز): «كنت مولعا دائما بالتنمية الاقتصادية وما رأيته قد غير وجهات نظري جذريا عن العولمة والتنمية، فقد رأيت مباشرة التأثير المدمر الذي يمكن ان تلحقه العولمة ببلدان العالم الثالث لاسيما الفقراء في تلك البلدان»[2] ولعله في ذلك ألمح إلى امتداد العولمة الاخطبوطي من خلال أذرعها وأدواتها المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسية ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي التي أسهمت في زيادة الفقر وسلب الارادة الوطنية في ادارة سياسات تلك البلدان.

أولا: تعريف العولمة

المعروف ان التعريف بإطاره العام يتأثر بخلفية الباحث القيمية والمعرفية والايديولوجية مما يؤدي إلى تعدد التعريفات، من قبل الباحثين سيما المصطلحات التي لم يتم الاتفاق على محدداتها، والعولمة واحدة من تلك المصطلحات التي باتت تثير جدلا كبيرا في الاوساط الاكاديمية، فمنهم من يتحيز لها ومنهم من يرفضها رفضا مطلقا، ومن أجل محاولة الوقوف على محددات التعريف لابد من رصد الدلالة اللغوية والاصطلاحية للعولمة.

(1) مارتن غريفيش وتيري كالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص317.

(2) جوزيف ستكتلز، العولمة ومساوئها، ترجمة: فالح عبد القادر حلمي، مراجعة: مظهر محمد صالح، (بغداد: بيت الحكمة، 2003)، ص5.

1 ـ الدلالة اللغوية للعولمة

تشير الدراسات إلى ان أصل كلمة (عولمة) لم يُعرَف أبداً، ويُحتمل أن تكون درجت على شفاه احدهم وفقا لمعجم (أكسفورد)، ويرى آخرون انها مترجمة من الكلمة الانكليزية Globalization التي ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية، وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتتكون من مقطعين هما global ويشير إلى ان هناك نظام موحد من الاتصالات من خلال رأس المال واسواق السلع وتدفق المعلومات، والثاني هو ان ما تقدم يحدث الان أي اننا دخلنا عصرا عالميا[1].

والعولمة في دلالتها اللغوية هي جعل الشيء عالميا، مما يعني جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة، مثلما ورد في اللغات الاوروبية (الانكليزية. الالمانية. والفرنسية) وقد اجاز ذلك المعنى مجمع اللغة العربية في القاهرة، وقد ورد في المعجم العالمي (Websters) ان العولمة هي: إكساب الشيء طابع العالمية[2].

2 ـ الدلالة الاصطلاحية للعولمة

يُشار إلى ان معركة نظرية دارت رحاها بين المفكرين في مختلف أنحاء العالم حول تعريف العولمة، وكلٌ ينطلق من خلفيته الفكرية والايديولوجية، فيعرفها اليسار بأنها: (أعلى مراحل الرأسمالية الاحتكارية)، وهم بذلك يؤكدون على النشأة التاريخية للعولمة والتي في جوهرها امتداد وتعميق للنظام الرأسمالي ونزوعه للهيمنة الكلية على الاقتصاد العالمي من خلال المؤسسات الدولية والشركات دولية النشاط، أما اليمين الذي تمثله الليبرالية الجديدة فيذهب إلى أنَّ العولمة هي (المدخل الحقيقي لليبرالية الاقتصادية المفردة للتنمية والتقدم والمعبّر الحق عن الديمقراطية في ادارة العلاقات الدولية[3].

والملاحظ أنَّ صراع التعريفات بين اليمين واليسار تعدى اطار الجدل النظري إلى نطاق

(1) Coker Christtopher, Globlization and Terrorsim, Papar Praparect for Seminer on the Prospects for the Canadian summit sponsord by the Canadian Embassy in Tokyo.japan.(june.10,2002), p.2

(2) عبد العزيز بن عثمان التويجري، مستقبل الحضارة الاسلامية في ظل العولمة، في مستقبل الامة الاسلامية، (القاهرة: ابحاث ووقائع المؤتمر العام الخامس عشر للمجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، 2003)، ص127 ـ 128.

(3) فرغلي هارون، الارهاب العولمي، مصدر سبق ذكره، ص67.

الصراع السياسي على المستوى العالمي، فالعولمة اليمينية يمثلها منتدى (دافوس) الذي يضم اقطاب الرأسمالية من مديري الشركات الكبرى ورؤساء الدول والمفكرين الاعلاميين، أمّا القطب المناهض فيمثله شبكة من مؤسسات المجتمع المدني العالمي، والملاحظ ان تعريفات اليسار واليمين تنطلق من الاسس الفكرية والمضامين السياسية للمفهوم، فهناك من يذهب إلى تعريف العولمة تعريفاً إجرائياً مبنياً على العمليات الرئيسة التي تتضمنها وهي وفقا لذلك «التدفق الحر للسلع والخدمات والافكار والبشر بغير قيود ولا حدود»[1].

وبالرغم من تجاهل التعريف لعدد من القيود التي وضعتها الدول الاوروبية والولايات المتحدة على هجرة العمالة اليها من البلدان النامية فضلا عن مخالفة قواعد منظمة التجارة العالمية.

إلا أنَّ هناك اجماع بين علماء الاجتماع على ان العولمة تتضمن نزوعا لتوحيد العالم ليس على صعيد الاقتصاد بالتركيز على الاقتصاد الحر، وليس على صعيد السياسة بالتأكيد على الديمقراطية الليبرالية، وانما على صعيد القيم من خلال التركيز على التعددية وحقوق الانسان[2].

يلاحظ، أن مصطلح العولمة اكتسب معانٍ مختلفة جدا عندما يوصف في مواضع مختلفة، فالمفكر (ناعوم تشومسكي) يذهب في كتاباته إلى إنَ استعمال المصطلح بشكل محايد فانه يعني مجرد تكاملا دوليا مقبولا، إلا انه اخذ معنى مختلفا وأكثر ضيقا في الانظمة المذهبية الغربية التي تسود بالقوة، وهنا يشير إلى شكل محدد من التكامل الدولي حسمت نتائجه مبدئياً لمصلحة التجمعات الخاصة بالقوة[3].

كما تعني العولمة إلى تحويل العالم المتعدد الديانات والعادات والثقافات إلى شيء متجانس وغير متفاوت، يتحد ثقافة وحضارة ومدنية وهنا تكمن الخطورة، وبما ان العولمة ممارسة من طرف سلطوي واحد يحكم العالم بالقوة ويصوغه على شاكلته ذهنيا وسلوكيا بالعنف ينعم العالم بالتبعية عن طريق السيطرة والاستغلال، وهذا ما توحي به صيغة (فوعل) التي تتضمن الالزام والاجبار، مما يشير إلى ان الغرب يفرض ثقافة الاقتصاد وانماط السلوك ولم يساوِ بين الرجل الابيض والاسود والعربي وغيره[4].

(1) المصدر السابق نفسه، ص68.

(2) السيد ياسين، الاهاب كظاهرة عالمية، جريدة الاهرام، (عدد 2005/4/21).

(3) Masklinnaite،Asta،Terrorism and Globalization،Recent Debates،http://venus،ci،uw،edu،p1.

(4) فرغلي هارون، الارهاب العولمي، مصدر سبق ذكره، ص69؛ وللمزيد: ينظر حسن بن فهد الهويمل، الثقافة وتحديات العولمة وفي العولمة وحوار الحضارات، ص 149 ـ 150.

إن العولمة ليست عملية واحدة وإنَّما مزيج من العمليات التي تعمل بأساليب متناقضة تنتج عنها نزاعات وتحزبات حادة وأشكال جديدة من التآلفات الطبقية، وهكذا فإحياء النزاعات القومية المحلية وتزايد حدة الهويات القومية مرتبطة مباشرة بتأثيرات العولمة التي يقفون منها موقفا مناهضا[1].

ويذهب (روجيه غارودي) إلى أنَ العولمة هي الوجه الآخر للهيمنة، أو هي التسمية البديلة للهيمنة الشاملة على العالم، والعولمة هي الاستعمار، ويقول (ريتشارد هيوت) في كتابه (العولمة والأقلمة) العولمة هي ما اعتدنا ان نطلق عليها في العالم الثالث ولعدة قرون الاستعمار، ويعرفها ووترز بانها (عملية اجتماعية يتم من خلالها تقليص القيود التي تفرضها الجغرافية على الانظمة الثقافية والاجتماعية، كما يُصبح الافراد بدرجة متزايدة على وعي بتراجع هذه القيود)[2].

وحاول كثير من الأكاديميين تقديم تعريف وحيد البعد للعولمة، يقوم على أساس تحديد الأسباب ورصد النتائج، بالرغم من أن ظاهرة العولمة بحاجة إلى صياغة أنموذج متعدد الأبعاد، كما يذهب إلى ذلك المفكر الاجتماعي المصري السيد ياسين الذي يصنف تعريفات العولمة إلى أربع مجموعات تتباين في نظراتها للعولمة، فهي حقبة تأريخية اكثر منها ظاهرة اجتماعية وهي المرحلة التي اعقبت الحرب الباردة، ومن جانب اقتصادي يذهب إلى انها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية التي تتضمن تحرير الاسواق وخصخصة الاصول وهيمنة للقيم الامريكية والذي يعبر عن هذا الاتجاه (فرانسيس فوكوياما) في نهاية التأريخ وانتصار الرأسمالية الايديولوجية الامريكية[3]، وثورة تكنولوجية اجتماعية أي عملية انتقال حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم ما بعد الصناعي، استنادا إلى الثورة التكنولوجية والاتصالية التي تدعم السوق الكونية الواحدة.

(1) انطوني جيدنز، بعيدا عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد:286، (الكويت، اكتوبر،2002)، ص11 ـ 12.

(2) نقلًا عن: اكمال توفيق، رؤية اسلامية نحو العولمة، مجلة اسلامية المعرفة، العدد: 35، واشنطن: معهد الفكر الإسلامي، الموقع الالكتروني للمجلة.

http:ll www.eiih.orglresources l eiiit l img l edload.gif.

(3) السيد يسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة، (مصر: دار مصر للطباعة، طبعة خاصة، مكتبة الاسرة، 2005)، ص241 ـ 243

ويرى بعض المفكرين ان العولمة ليست سوى مرادف للامركزية، انطلاقا من الهيمنة الاقتصادية الامريكية على النطاق العالمي، نتيجة لضخامة الاقتصاد الامريكي وابعاده الكونية وسيطرة رأس المال الامريكي على اقتصادات ومشروعات في أرجاء المعمورة كافّة فضلاً عن دور الدولار بالتبادل واداة للتسوية الرئيسية لمعظم دول العالم[1].

ويذهب (فرغلي هارون) في كتابه الإرهاب العولمي إلى ان العولمة هي(مرحلة تأريخية بدأت مع بداية التسعينات من القرن العشرين، نتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية الاتصالية، بهدف تحويل العالم كله إلى نظام موحد اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا واعلاميا تسوده القيم الغربية عامة والامريكية خاصة، بواسطة آليات معينة للهيمنة تتمثل في الشركات متعددة الجنسيات وبعض المنظمات الدولية (كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وبعض الاتفاقيات الدولية والشبكات العالمية للمنظمات غير الحكومية والهيمنة الاعلامية والقوة العسكرية)[2].

ثانيا: تراجع مفهوم الدولة الوطنية

اضطلعت الدولة في عصر بزوغها الاول عصر الرأسمالية التجارية في التدخل المباشر في الاقتصاد القومي حديث النشأة، بتوحيد السوق القومية وإزالة العقبات امام انتقال السلع من مقاطعة إلى اخرى، وتوفير الامن اللازم لذلك الانتقال عبر الاهتمام بإنشاء الطرق وحماية الصناعة الناشئة من مخاطر الخارج، فضلا عن تدخل الدولة في عملية الانتاج، إلا أن ذلك الدور شهد تراجعا في عصر الثورة الصناعية سيما في عملية الانتاج الذي أضحى قرارها بيد ارباب العمل انفسهم، وحماية المنتج الوطني من المنافسة الخارجية وبخاصة بعد رفع شعار ((دعه يعمل دعه يمر))، وفحوى ذلك هو أن تترك الدولة المنتجين وشأنهم وتترك للتجارة حريتها الداخلية والخارجية[3].

ويلحظ المتتبع، ان تبدلا طرأ على دور الدولة وبخاصة في النصف الاول من القرن العشرين، وذلك بقيامها بتجنيد الجيوش لفتح المستعمرات واحتلال البلدان البعيدة والدخول

(1) ابراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والامركة، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 2002)، ص97-98.

(2) فرغلي هارون، الاهاب العولمي، مصدر سبق ذكره، ص77.

(3) جلال امين، العولمة، (القاهرة، دار الشروق، 2009)، ص23.

في حروب متى ما اقتضت الضرورة إلى ذلك، لمنع منافسة الدول الاخرى من أجل الحصول على تلك المستعمرات، فضلاً عن اشعال روح الحماس الوطني وترسيخ الشعور بالولاء للوطن والدولة وتصوير مصالح طبقة معينة على انها مصالح عامة تخص الامة مما ادى ذلك إلى قيام الدولة بقهر الطبقة العاملة[1].

وبعد تنامي العولمة وانتشار مفاهيمها بعد الثورة الصناعية الثالثة ثورة الاتصالات والمعلوماتية، يذهب الباحثون إلى ان ذلك قد أضر بسلطة الدولة القومية إذ تحولت سلطات الدول إلى سلطات محلية للنظام الكوني في ظل العولمة ولم يعد بمقدورها ان تؤثر بصورة مستقلة على مستوى النشاط الاقتصادي او العمالة داخل الحدود في اراضيها نتيجة لإملاءات خيارات رأس المال العالمي طليق الحركة، مما جعلها تشبه إلى حد كبير وظيفة البلديات داخل الدول قبل ذلك[2].

يلاحظ بعد بزوغ نجم الشركات المتعددة الجنسية، ان تراخيا تدريجيا اقتصاديا واجتماعيا في دور الدولة وتحديداً في بلدان العالم الثالث ادى إلى تصدع الاسوار الجمركية[3] والغاء نظام التخطيط والدعوى بان دعم السلع الضرورية يتعارض تعارضا صريحا مع اعتبارات الكفاءة ويضر بالتنمية مما أسهم ذلك في تسارع سقوط الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة، إذ دفع إلى محاولة اعادة مفاهيم العلاقات الدولية بما يعطي الدول الدافعة للعولمة حق التدخل في شؤون دول الجنوب عموما بطرح مفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية الواجبة التطبيق لتحقيق الاندماج مع العولمة، لأن هذا التطبيق قد يكون عن طريق التدخل الانساني لمراقبة وحماية تطبيق مفاهيم العولمة، الذي قد يكون انتقائيا عندما تنتهك مصالح الدول القوى الدافعة للعولمة، فحماية تلك المصالح هي الاساس حتى لو كانت على حساب الشعوب وسيادة الدول، الامر الذي يقود احيانا إلى اضعاف سلطة الدولة عبر سياسات الخصخصة التي تؤدي إلى ضعف دور الدولة الاقتصادي وتقليص سلطتها[4].

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص24.

(2) بول هيرست، جراهام طومبسون، ما العولمة،الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم وترجمة: فالح عبد الجبار، (الكويت: عالم المعرفة، 273، 2001)، ص385.

(3) محمد السيد سليم، العولمة وبدائلها، رؤية العالم الاسلامي، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني www.islam.online.net.

(4) المصدر السابق نفسه.

مظاهر تراجع دور الدولة الوطنية

1 ـ عولمة رأس المال

تسعى العولمة إلى وضع الشعوب في حالة من الاختلال الامني وتطوق الامم ودولها وتقلل من شأنها كأماكن ملائمة لممارسة الديمقراطية وضامنة للمصلحة العامة، أما العولمة المالية فقد خلقت دولتها الخاصة فوق القومية باستخدام اجهزتها وشبكات نفوذها ووسائل عملها الخاصة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، هذه المؤسسات تتحكم بوسائل الاعلام من أجل تمجيد مميزات السوق ما يجعل من المجتمعات بدون سلطة[1].

والملاحظ، أنَ منظمة التجارة العالمية 1995 حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الكات) إذ تتمتع بسلطات فوق قومية[2] موضوعة خارج الرقابة، لذلك، فالعولمة قد تعني تفريطا في حق السيادة وتقزيماً لسلطان الدولة على اقليمها ومواطنيها في الداخل والخارج وجعلها طيٍعة للاختراقات الخارجية، الامر الذي يحتم اعادة النظر في التشريعات الوطنية في حال تعارضها مع تشريعات المنظمات العالمية الجديدة مما يؤدي إلى الغائها او إزالة التعارض بين التشريعات الوطنية والتشريعات الدولية مما يجعل من ذلك نقلا لسيادة الدولة القومية إلى مجموعة من المؤسسات فوق القومية كالمنظمات والوكالات الدولية الخاصة والعامة[3].

2 ـ عولمة الثقافة

تسعى العولمة إلى تحطيم القيم والهويات التقليدية للثقافات الوطنية والترويج للقيم الفردية الاستهلاكية الامريكية والمفاهيم الاجتماعية الغربية، إذ تُعد تلك المفاهيم والقيم وحدها المقبولة كأساس للتعاون الدولي في ظل العولمة، وما يؤكد ذلك الهجوم على القيم الاسيوية وعدّها المسؤولة عن الأزمة المالية عام 1997 مع الدعوة لتلك الدول بضرورة التخلي عن قيمها كشرط للخروج من الازمة، كذلك الوثيقة الصادرة في مؤتمر القمة الاوروبي في حزيران 2000 بعنوان «الاستراتيجية المشتركة للاتحاد الاوروبي في المتوسط»، التي تشير إلى

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) محمد ابراهيم منصور، العولمة والهوية الوطنية، في: العولمة وحوار الحضارات، صياغة عالم جديد، اعمال المؤتمر الدولي الاول للحضارات المعاصرة، (جامعة عين شمس، 2003)، ص284.

(3) المصدر السابق نفسه، ص286.

سعي الاتحاد لتغيير بعض القيم الدينية في الدول العربية المطلة على البحر الابيض المتوسط بالشكل الذي يتوافق مع القيم الاوروبية[1].

ويلاحظ، أن عدم انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، إنّما يعود إلى أسباب قيمية وليست سياسية بإشارة واضحة إلى منظومة القيم الاوروبية التي لابد لتركيا من تقبلها كدولة تتبنى القيم الاسلامية، التي تسعى بعض القوى المحافظة في الغرب والولايات المتحدة الامريكية لاستهدافها وافتعال صراع حضاري جديد بين الغرب والاسلام، يتمكن من خلاله الغرب من فرض قيمه الثقافية[2].

ويلحظ المتتبع أن تكنولوجيا المعلومات أدت دوراً أيديولوجياً رئيساً في تكميم الفكر وانهاء احتكار الدولة لأجهزة الاعلام والاتصالات والترفيه فضلا عن تقويض دور الدولة في القطاع العام الذي يُعد قاعدة اقتصادية واداة للتكامل الاجتماعي للدولة، حتى أصبح أمام خيارين. اما مقاومة المؤسسات الدولية التي تعرضها للإفلاس، او الاستقدام الذي يؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية تعجز الدولة عن مواجهتها، مما يدفع إلى انصراف العولمة إلى فتح الابواب الخلفية وراء ظهر الدولة للتعامل مع المنظمات الوطنية غير الحكومية، التي تشكل رأس جسر للمنظمات العالمية غير الحكومية[3].

وهناك نوع جديد من التدخل الثقافي والتفتيش في مكونات النظم التعليمية والثقافية العربية واقتراح التعديلات على برامج التعليم والمقررات الدراسية في الدول العربية والاسلامية، بخاصة بعد الهجوم على الولايات المتحدة الامريكية في 11 ايلول/سبتمبر [4]2001.

ويمكن القول ان العولمة تنصرف إلى عملية الانتقال من حقبة الثقافات الوطنية والقومية إلى الثقافة العالمية، وهي بذلك تمثل ضربا من ضروب الاغتصاب الثقافي والقيمي وعدوان على سائر الثقافات الاخرى، إذ تستند العولمة في خطابها على الانثروبولوجيا الاستعمارية التي تمركزت حول ثنائية الشعوب البدائية الغارقة في اوهام التعصب الديني والمذهبي والعرقي، والشعوب العقلانية الحرة المتحضرة.

(1) فرغلي هارون، الارهاب العولمي، مصدر سبق ذكره، ص101.
(2) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره.
(3) محمد ابراهيم منصور، مصدر سبق ذكره، ص290.
(4) فرغلي هارون، الارهاب العولمي، مصدر سبق ذكره، ص103.

ثالثا: غياب القطب المعادل للهيمنة الامريكية

لم تعد قدرة الدولة مقتصرة على القوة العسكرية فحسب، بل تشمل كل قدراتها المادية والمعنوية التي تجعلها قادرة على التأثير خارجيا في سلوك الدول الاخرى، مما يتطلب توفير اركان القوة الثلاثة، العسكرية (العنف) والاقتصادية (الثروة) والعلوم التقنية والثقافية (المعرفة)، وأيما دولة تمتلك هذا الثالوث بشكل متوازن، فإنها تكون قادرة على التأثير في قرارات الدول الأخرى، بالشكل الذي ينسجم مع نيتها في تحقيق أهدافها ومصالحها، وعليه سنتناول الموضوع وفقاً للآتي:

1 ـ القوة الاقتصادية

يعد اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية أقوى اقتصاد في العالم، لا يجاريه من حيث الحجم أي اقتصاد آخر، لما تعتمد عليه من اقتصاد السوق المبني على المنافسة التجارية والاقتصاد الحر، فهي الدولة الاولى من حيث حجم الناتج القومي الاجمالي، إذ يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج القومي العالمي، فهي تحتل المرتبة الثانية من حيث قائمة الدول[1].

وأنَّها اكبر قوة تجارية لارتفاع صادراتها السلعية قياسا بدول العالم الاخرى، ووضعت استراتيجية مالية ترمي إلى اعادة دمج الاقتصاد العالمي من خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو يخدم مصالحها، اذ انشأت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة العالمية (الكات) وسعت من اجل السيطرة على تلك المؤسسات لخدمة مصالحها الاقتصادية[2]، فالولايات المتحدة الامريكية تستحوذ على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم[3].

حاولت الولايات المتحدة الامريكية فتح الاسواق الاجنبية أمام المنتوجات الامريكية لتجاوز تحدي الصراع المتعدد الاقطاب من منافسيها الاوروبيين والآسيويين، وحاولت توفير فرص العمل لدفع عجلة الاقتصاد واخراجه من مستنقع الجمود فقد ورد ذلك في الاقتراح الرسمي

(1) للمزيد ينظر: World Economic outlook Database. April 2015

(2) الفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1990)،ص104.

(3) نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الطريق، (بيروت: العدد: الرابع تموز ـ آب،1997)،ص79.

الاول الذي طرحه الرئيس الأمريكي بيل كلنتون لاستراتيجية الامن القومي المنشورة في تموز عام 1994، التي جاء فيها ((يجب علينا تنشيط اقتصادنا اذا اردنا ان ندعم قواتنا المسلحة، وأن نقوم بمبادرات خارجية ويكون لنا تأثير شامل، وعلينا ان نلتزم فعليا بأدائنا الخارجي اذا شئنا فتح اسواق خارجية وايجاد فرص عمل جديدة لشعبنا))[1]، وإنَّ الادارة الأمريكية حصلت على الغطاء التشريعي لتطبيق معاهدة التجارة الحرة (TIC) بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك في كانون الثاني/يناير 1994، ورفع المقاطعة التجارية المفروضة على فيتنام الاشتراكية، وبالتالي اسفرت النتائج الاقتصادية التي تحققت خلال التسعينات من القرن الماضي عن توطيد سلطة القطب الواحد الامريكية في الميادين الاقتصادية بعد ان استخدمت النخب الليبرالية في المنظومة الامريكية ما يسمى بـ (القوة الناعمة)؛ لتشجيع الآخرين ليس على القبول فحسب، بل التطلع إلى النموذج الإمبريالي للولايات المتحدة الامريكية والى تزعمها للعالم بقرار ذاتي وإلى دورها كدركي عالمي[2].

2 ـ القوة العسكرية

تحتفظ الولايات المتحدة الامريكية بمركز مؤثر في السياسة الدولية لما تملكه من قوة عسكرية ضخمة، لا يمكن مقارنتها بما تملكه الدول الاخرى، وتُعد الدولة الاولى في العالم سواء على مستوى الكم من الاسلحة، او ما تتمتع به من مستوى التطور في مجال الاسلحة النووية نتيجة للتقنية العالية المستخدمة في صنعها[3].

ويلاحظ أنَّ الامكانيات الاقتصادية والعسكرية اسهمت في امكانية الانتشار العسكري الواسع في انحاء العالم، فضلا عن متطلبات الحرب سواء للأمريكان او عند الضرورة لحلفائهم، لذلك فان للولايات المتحدة الامريكية تأثيراً عسكريّاً فاعلاً من جراء التحالف الاستراتيجي العالمي المتماسك حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، فحلف الناتو آلية تعبر بواسطتها الولايات المتحدة الامريكية عن دورها العسكري ليس في أوروبا فحسب؛ بل على الصعيد العالمي حتى باتت شريكا رئيساً في الشؤون الداخلية الاوروبية[4]، إذ تغيرت طبيعة الدور الذي يؤديه

(1) أليهاندرو كاسترو أسبين، امبراطورية الارهاب، مصدر سبق ذكره، ص 77.

(2) المصدر نفسه، ص79.

(3) عبد الوهاب حميد رشيد، نقد العولمة، الموقع الالكتروني: Rashid./01/http//:www.iraqep.org/003 htm

(4) زبينغيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيوسيتراتيجية، ترجمة، امل الشرقي،ط1، (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص42.

حلف الناتو عن السابق، فلم يعد مقتصرا على الجوانب الأمنية، بل شمل ذلك مصادر التهديد الجديد (الإرهاب) وانتهاك حقوق الانسان والديمقراطية وضمان المصالح الاقتصادية لأعضائه بتأمين تدفق الموارد الحيوية وتحديداً النفط، وأضحت الولايات المتحدة الامريكية موردا للأسلحة عبر شركات السلاح الأمريكية، التي تزود الاطراف المتحاربة حتى اصبحت وسيلة من وسائل دعم هيمنتها العالمية وأضعاف خصومها ومنافسيها بالتحكم بتجارة الاسلحة بين دول الناتو[1].

إنَّ تطور المؤسسة العسكرية لم يكن هدفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الامريكية، وإنما لفرض السيطرة على ممرات العالم، وتأمين وجود قوات قادرة على تحقيق المصالح والاهداف في حربين إقليميتين في آن واحد[2].

3 ـ القوة التكنولوجية

تُعد الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة الدول الرأسمالية، التي استثمرت عصر الثورة المعلوماتية او ثورة المعرفة، حتى أصبحت الرائدة في مجال التكنولوجيا المعقدة، كالتكنولوجيا العسكرية والفضاء والاتصالات والعقول الالكترونية، لذا فالتكنولوجيا الحديثة من اهم ميادين القوة الامريكية المؤثرة سواء على الصعيد المدني او العسكري، إذ احتلت المراكز الاولى في انتاج الالكترونيات بنسبة 40% مقابل 27% لليابان، وتصدرت مجال تصدير الطائرات والكيميائيات الزراعية والصناعية والمحركات التوربينية[3].

استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من تقليل الخسائر البشرية وذلك بالإفادة من الثورة التكنولوجية في الميدان العسكري، مما أدى إلى خلق مؤسسة عسكرية متطورة قليلة الانفاق لوجود عدد محدد من القوات لتنفيذ مهام الحرب باستخدام الصواريخ الذكية الموجهة بالليزر وكشف الاهداف بواسطة الاقمار الصناعية وانظمة الاتصالات الالكترونية.

(1) وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الامريكية على سلم القوى الدولي، (مجلة السياسة الدولية، العدد:126، اكتوبر، 1996)، ص25.

(2) زبينغيو بريجنسكي، السياسة الخارجية الامريكية: تحديات القيادة في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون الشرق الاوسط،(بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتدقيق، العدد: (78 ـ 79) ديسمبر1998، 1999)،ص92.

(3) جوزيف ناي، حتمية القيادة: الطبيعة المتميزة للقوة الامريكية، ترجمة: عبد القادر عثمان، تدقيق وتحرير: فاروق منصور، (عمان: مركز الكتب الاردني، 1991)، ص72.

4 ـ الهيمنة على الأمم المتحدة

إنَ امتلاك الولايات المتحدة الامريكية لمقومات القوة الشاملة مكنها من ممارسة دور تأثيري مباشر في التفاعلات السياسية، التي تجري على الصعيد الدولي، مما عزز مكانتها كدولة قائدة ومهيمنة في النظام السياسي الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، ولم تكن تلك الهيمنة مقتصرة على الجوانب الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، وإنما تعدى ذلك إلى هيمنتها على المنظمة الدولية الرائدة في العالم، مستغلة في ذلك مرور النظام السياسي الدولي بمرحلة انتقالية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، الذي شكل فرصة ذهبية لها من اجل ترسيخ زعامتها على العالم بما تمتلكه من مقومات القوة الشاملة، الامر الذي دفعها إلى ممارسة النفوذ السياسي العالمي الكبير عن طريق الهيمنة على منظمة الامم المتحدة وتوظيفها لصالحها سيما مجلس الأمن الذي اصبح يعمل بفعالية اكبر من السابق في معالجة العديد من المشكلات العالمية في ظل غياب ظاهرة الفيتو (حق النقض) التي لازمت عمل مجلس الامن طوال حقبة الحرب الباردة، إذ استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من جعله اداة طيعة لتحقيق مآربها[1]، وأشار إلى ذلك ريتشارد نيكسون في قوله ((إن وضع الولايات المتحدة الامريكية جنودها تحت قيادة الأمم المتحدة هو أمر غير مقبول، وعلينا ان نطوع الامم المتحدة لدعم سياساتنا لا أن تكون مسؤولة عنها))[2].

سعت الولايات المتحدة الامريكية لدعم دور الأمم المتحدة، وترويجها لذلك على الساحة الدولية شرط استخدامها كوسيلة تُدعِم دبلوماسيتها العالمية، وانسياق الامم المتحدة وراء الاستراتيجية الامريكية العالمية وأهدافها، وأنْ تتخذ منها إطارا لإضفاء الشرعية الدولية على انماط سلوكها[3].

شكلت نهاية الحرب الباردة وانتهاء الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب تحولا كبيرا في هيكل السياسة الدولية[4] الذي كان محكوما ومنضبطا في ظل الثنائية القطبية واندلاع

(1) حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945، عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995)، ص406 ـ 407.

(2) ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة: مالك فاضل، ط1، (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1995)، ص41.

(3) سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص171.

(4) هيكل السياسة الدولية: هو الكيفية التي يتم من خلالها توزيع مصادر القوة والنفوذ بين الوحدات التي تشكل النظام السياسي الدولي، وبالطريقة التي تجعل من بعضها قوى متفوقة وتشكل مكانة متقدمة بالقياس مع الوحدات الدولية الاخرى. للمزيد ينظر: عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره، ص59.

ازمات كثيرة في آسيا الوسطى وفي يوغسلافيا ومناطق اخرى من العالم، بالشكل الذي فاق قدرة الامم المتحدة على التعامل الايجابي مع تلك الازمات، الامر الذي أفضى إلى جعل الامم المتحدة ساحة مستباحة لنفوذ الولايات المتحدة الامريكية التي تصرفت على انها دولة منتصرة في الحرب الباردة سعيا منها لإدارة شؤون العالم، ذلك السعي الذي تعزز في أزمة الخليج باحتلال العراق للكويت في آب 1990[1]، التي لم تشهد من خلالها الامم المتحدة أي تطور على المستوى المؤسسي يزيد من فعاليتها وقدرتها على مواجهة الازمات، فضلا عن ان شعار النظام الدولي الجديد لم يكن سوى شعار كان القصد منه تعبئة اكبر تحالف دولي ممكن لتحرير الكويت، ولعل ذلك يعود إلى ازدواجية المعايير المطبقة من قبل الامم المتحدة نتيجة للاعتبارات السياسية، التي كان لها الدور الفاعل في قرارات مجلس الامن التابع لمنظمة الأمم المتحدة[2].

لم تكن أزمة حرب الخليج الثانية وحدها التي شكلت منعطفا في تأريخ التنظيم الدولي وفرصة ذهبية للإدارة الامريكية للهيمنة على الامم المتحدة، انما كان لأحداث ايلول/سبتمبر 2001 أبلغ الأثر على عمل الامم المتحدة سيما بعد التغيير الجذري في السياسة الامريكية بعد وصول اليمين إلى دفة الحكم، الذي رفع شعار الحرب على الارهاب وسنوح الفرصة الحقيقية لإزاحة العقبات التي تحد من حرية الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق مشروعها الخاص بالهيمنة على العالم[3].

ومن هنا يمكن القول أنَّ غياب القطب المعادل للهيمنة الامريكية في النظام السياسي الدولي لقدرتها التأثيرية عسكريا وسياسيا وتكنولوجيا، لا يرتقي إلى تأسيس فكرة السيطرة المطلقة للولايات المتحدة الامريكية، فالنظام السياسي الدولي بعد الحرب الباردة انما يشير إلى الهيكل البنيوي المركب، أي انه أحادي القطب عسكريا، اما على المستوى الاقتصادي فنكون أمام نظام متعدد الاقطاب.

---

(1) سعيد اللاوندي، وفاة الامم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الامريكية، ط1، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2004)، ص151.

(2) المصدر نفسه، ص163.

(3) حسن نافعة، الامم المتحدة بعد 11 سبتمبر، مقالة سياسية منشورة في موقع حولية قضايا العالم الاسلامي 2001 ـ 2003، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد:5ج1) ص4.

الفصل الرابع

مظاهر النظام السياسي الدولي وخصائصه بعد الحرب الباردة

اعتمد النظام السياسي الدولي بعد الحرب الباردة على آليات سياسية جديدة تجسد جوهر التخطيط الاستعماري الغربي من منطلقات تسهم في ارساء التوجهات الرامية لحسم النزاعات المحتملة بين عالم الشمال وعالم الجنوب عن طريق جملة من التحولات في آليات التعامل مع العديد من المفاهيم، التي انعكست على وصف النظام السياسي الدولي بصفات تجعله مختلفا عن حقبة الحرب الباردة، التي يمكن رصدها بتقسيم الفصل على مطلبين: يهتم الاول في محاولة بحث مظاهر التحول في النظام السياسي الدولي، بينما يتناول الثاني خصائص النظام السياسي الدولي.

اولاً: مظاهر التحول في النظام السياسي الدولي

يمكن رصد مظاهر التحول في النظام السياسي الدولي وذلك بالبحث في المحاور التالية:

تراجع دور الدولة وتزايد التدخل الانساني

يكمن هذا التحول في مفهوم الديمقراطية، وفكرة التدخل الإنساني لحماية حقوق الانسان عن طريق الآليات السياسية، التي اعتمدها النظام السياسي الدولي في حلته الجديدة، ولما كانت الصيغة العالمية للديمقراطية وحقوق الانسان تفترض وجود منظومة قيمية مشتركة لجميع شعوب العالم، فان ما يحدث اليوم يشير إلى سعي الدول الكبرى في فرض فهمها الخاص لحقوق الانسان والديمقراطية على المجتمع الدولي بوصفه المفهوم الاصلح[1]، لا لأنه

(1) هانز كوشلر، الديمقراطية والنظام العالمي الجديد، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، اصدارات استراتيجية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2000) ص 11.

عقيدة اجتماعية لها قواعدها وأسسها، وإنما لكون الديمقراطية مفهوما مجردا صالحا لكل زمان ومكان[1].

1 ـ تراجع دور الدولة بعد الحرب الباردة

إنَّ التحولات التي شهدها النظام السياسي الدولي دفعت إلى اتخاذ القيم الانسانية ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ما يفسر اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالتأسيس الدبلوماسي لذلك، إذ وجهت بإصدار تقريرين سنويين الأول عن حالة الحريات الدينية في كل دولة من دول العالم والاخر حول حقوق الانسان، ليتمكن من ادانة الدول التي تثبت وفقا للتقريرين ادانتها لتتعرض بعد ذلك لشتى العقوبات التي تتحول إلى ادانة عالمية[2].

ان مفهوم سيادة الدولة على الصعيد الدولي يعني القدرة على رفض التدخل في شؤونها من أي جهة أو هيأة أجنبية، وبالتالي فهي إما سيادة شرعية بحكم القانون او سيادة فعلية قائمة بحكم سيطرة الامر الواقع التي لا تكون سيادة كاملة على كل ما يحدث داخل حدودها السياسية ولعل ذلك يعود إلى زيادة التفاعل والتداخل بين الدول بسبب الاعتماد المتبادل[3].

شكّلت نهاية الحرب الباردة منعطفاً حادّاً على صعيد المشكلات الدولية المهمة كالمشاكل الناجمة عن التحولات الديمقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان والصراعات العرقية والاثنية ومشاكل البيئة والارهاب والهجرة وتهريب الأسلحة والمخدرات، التي استباحت مخاطرها وتداعياتها الساحة الدولية برمتها مما فرض الشعور بعدم قدرة الدول بمفردها على مواجهة تلك التحديات[4].

ومن الجدير بالذكر أن التطور التكنولوجي في المجالات الاتصالية والإعلامية، أسهم في

(1) جمال قنان، نظام عالمي جديد ام سيطرة استعمارية جديدة من كتاب العرب وتحديات النظام العالمي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) ص137.

(2) رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم، قضايا وتحديات (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1997) ص 43.

(3) جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتأريخ، ترجمة: احمد الجمل ومجدي كامل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،1997) ص198.

(4) ادريس لكريني، التدخل في الممارسات الدولية بين الخطر القانوني والواقع الدولي المتغير، في كتاب العولمة والنظام الدولي الجديد، سمير امين وزياد حافظ واخرون، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 2004) الحوار المتمدن، العدد 1600، 2005/3/7، على الموقع الالكتروني
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=b9057&r=o

الانتشار السريع للمعلومة، مما أدى إلى تغيير في وعي الافراد وقدرتهم على تتبع الاحداث وتحليلها والاحتجاج والمطالبة بأشكال الحكم الاكثر ديمقراطية، في ظل الاتجاه نحو الاتساع في مساحة الحريات السياسية، فضلا عن انحسار الرقابة المركزية على الاقتصاد، كل ما تقدم يشكل ضغطا على سلطة الدولة ويفضي إلى ازمة في شرعيتها التي تقوم اساسا على حجم المنجز في المجالات الامنية وتلبية المتطلبات والحاجات الاساسية ومعالجة المشكلات التي انبثقت مع تنامي العولمة، والتشابك الاقتصادي الذي جعل الدولة تعيش ازمة سلطة[1] مما يفضي إلى تغيير مكانتها في النظام السياسي الدولي، إذ لم تعد الدولة القومية تلك التي ارست دعائم النظام السياسي الدولي الحديث منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 فاعلاً وحيداً محتكراً للعمل السياسي على المستوى الدولي، مما اضر في نمط العلاقات الدولية ودفع الفقه الدولي إلى اعادة تعريف السيادة الوطنية، على انها ليست حكرا على الدولة[2]، وبهذا الصدد يذهب (هانز ابراهامسون) إلى أن البنى الدولية ليست ثابتة، وإنَّما متغيرة وفقا لتغير القيم والتصورات للتهديدات الامنية، لذا يتوجب على الهياكل الدولية التوافق مع تلك المتطلبات[3].

يلحظ المتتبع، أن تحولاً ملحوظاً في مفهوم السيادة ومن ثم في خارطة العلاقات الدولية نتيجة لتفاقم التحولات العالمية الجديدة التي ترتبط بأمن الانسان والكوكب، الامر الذي دفع بالوحدات السياسية للنظام السياسي الدولي دولا ومنظمات حكومية وغير حكومية إلى تطوير آليات التفاعل التعاوني في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، في ظل ظروف التنوع والتوسع في العلاقات الاقتصادية الدولية، مع تراجع وسائل الإكراه المتمثلة في استخدام القوة العسكرية بين الدول والركون إلى استخدام العقوبات الاقتصادية في إطار المنظمات الدولية خاصة مع دول الجنوب[4]، الأمر الذي أضرَّ في سيادة الدولة ومن ثم في خارطة العلاقات الدولية التي أضحت مقيدة في شروط مختلفة الطبيعة بدأ من الانسان ومرورا بالسياسي والاقتصادي والامني، حتى تحولت السيادة من منطق الحق المطلق إلى منطق

(1) For More Details See: James N.Rosenan.The United in A Turbulent World (Colorado, Iyune. Rienner. Publisher.1992.p14.

(2) Ibid.p.14.

(3) Hans Abrahamsson.op. cit.pp.7 - 8

(4) يسرى كريم محسن العلاق، الحكومة العالمية وتطورات النظام السياسي الدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015) ص230.

الحق المسؤول الذي افرز التدخل بشقيه العنيف والسلمي، وبالرغم من ذلك فان هناك من يذهب إلى ان المتغيرات الدولية، اعقاب الحرب الباردة لا تلغي دور الدولة في التبادلات والتفاعلات الدولية، ذلك ما أكده (فرانسيس فوكوياما) في كتابه بناء الدولة الذي يبرر فشل الاصلاحات الليبرالية الاقتصادية في تحقيق الوعود التي قطعتها على نفسها في العديد من دول العالم بتقليص دور الدولة وغياب الدور المؤسساتي الملائم، الذي يمكن ان تؤديه الدولة وبخاصة في عملية التطوير الاقتصادي ومعالجة الازمات الاقتصادية[1].

2 ـ تزايد التدخل الانساني: انتهت الحرب الباردة ومع نهايتها اتسعت موجة التحول الديمقراطي في العالم[2] وعمت الاصلاحات الديمقراطية على صعيد الحكم والادارة، وبحلول عام 1990 صنفت 65 دولة ضمن خانة الدول الديمقراطية وتزايد العدد إلى 75 دولة في نهاية عام 1991 فضلا عن الدول التي مرت في المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية (سلوفاكيا، 1998، كرواتيا وصربيا 2000 وجورجيا 2003 واوكرانيا 2004[3] إذ تعزز التحول الديمقراطي في العالم اعقاب الحرب الباردة وسعي الولايات المتحدة الأمريكية، لنشر ودعم الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم[4]، تلك الحقوق التي ظهرت بمفهومها المتطور في أنشطة[5] واعمال

(1) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي الجديد ومشكلة حكم الادارة في القرن الحادي والعشرون، نقله الى العربية: مجاب الامام، (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2007)ص49.

(2) شهد العالم كما يعتقد (صموئيل هنتنغتون) ثلاث موجات كبرى للتحول الديمقراطي: الاولى تمتد جذورها الى الثورتين الفرنسية والامريكية، والثانية ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء، اما الموجة الثالثة والتي يعيش العالم في وسطها فقد بدأت في البرتغال عام 1974 الاطاحة بالنظام الدكتاتوري وتعززت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بالتحول الديمقراطي في دول اوروبا الشرقية، للمزيد ينظر: نادين عبدالله، الانتقال الانتخابي للسلطة والتحول الديمقراطي في اوروبا الشرقية، المؤتمر السنوي الثاني لحالة الديمقراطية في مصر، (القاهرة:4 ـ 5 يوليو،2010) ص2 ـ 3.

(3) نادين عبدالله، الانتقال الانتخابي للسلطة، مصدر سبق ذكره، ص2 ـ 3.

(4) عبير بسيوني، الولايات المتحدة والتدخل لحماية حقوق الانسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد127، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير،1997) ص 113 ـ 114.

(5) تطورت حقوق الانسان خلال ثلاثة اجيال: الاول مثل الحقوق الكلاسيكية وعبر عنها بصورة اساسية الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948، اما الجيل الثاني عبر عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية ومصداقه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام 1966، في حين ان حقوق الجيل الثالث شملت حقوق الشعوب كالمحافظة على الثقافة وحماية البيئة والتي بدأت في ميثاق (بانجول) الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب لعام 1981 وتطورت عن طريق سعي المنظمات الدولية غير الحكومية بالضغط على المجتمع الدولي للالتزام بقضايا ومشكلات البيئة، للمزيد ينظر: جون بيكيس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث،ط1، (الامارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص 974 ـ 975.

منظمات المجتمع المدني العالمي والرأي العام العالمي التي اهتمت بقضايا الاجيال والبيئة حتى افضت إلى مقاومة الانظمة السياسية القمعية لذلك الانفتاح الذي يمارسه المجتمع المدني الذي يدفع باتجاه الاهتمام بحقوق الانسان حتى عدت الامم المتحدة والمؤتمر الاوروبي وبعض المنظمات الاقليمية الالتزام بحقوق الانسان مقدمة ضرورية للحفاظ على السلم والامن العالميين، وهو ما شجع على اتباع سياسة التدخل بذريعة حماية حقوق الانسان[1] التي تُرجمت بقيام الامم المتحدة من انشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة المختصة بمرتكبي جرائم الابادة والجرائم ضد الانسانية عام 1998 اذ دخلت حيز التنفيذ صيف عام 2002، وبناء على ذلك لم تعد سيادة الدولة سلطة مطلقة بل مشروطة بمعايير انسانية واسعة، تجعل منها سيادة مسئولة تستلزم الانسجام مع الحدود الدنيا للمعايير الانسانية في حماية أمن المواطنين، وضمان العيش الكريم، لهم ووفقا لذلك فإن التدخل الانساني اضحى من الإجراءات التي تضمن احترام حقوق الانسان[2].

ومن نافلة القول أن التطورات الدولية بعد الحرب الباردة ادت إلى تحول مفهوم السيادة المطلقة إلى سيادة نسبية بعدٍها وسيلة وليست غاية من أجل تحقيق الخير العام الداخلي والدولي، لأن الانسان الهدف الاسمى الذي لابد من حماية حقوقه من الانتهاك، ولكن ذلك لم يكن مطلقا إذ وظَّف مفهوم حماية حقوق الانسان إلى وسيلة للتدخل الذي يحمل في جنباته عدم المشروعية والتعدي على حقوق الشعوب بذريعة حماية الأقليات من اضطهاد انظمة الحكم.

وتأسيسا على ذلك، فقد تنبه العديد من الفقهاء والباحثين إلى الغموض الذي اعتور العديد من مبادئ القانون الدولي، التي أكد عليها ميثاق الامم المتحدة، فقد نص على عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول سواء أكان تدخّلاً عسكرياً او ما يتعلق بالأعمال والسلوكيات بشأن القضايا التي تندرج في سياق الاختصاص الداخلي للدولة[3] اذ شكلت نهاية الحرب الباردة ميدانا خصبا للتحولات الدولية سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الامريكية في الساحة الدولية مستغلة

(1) دون ايبرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي، بناء المجتمعات والدول من افل الى اعلى الرحمة بوصفها اكثر صادرات امريكا اهمية، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى (الاردن: عمان، الاهلية،2011)، ص316.

(2) للمزيد ينظر: جو بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص832 ـ 845.

(3) نقلا عن: ادريس لكريني، التدخل في الممارسات الدولية بين الحظر القانوني والواقع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص2

الفراغ الاستراتيجي لتحقيق هيمنتها على العالم وذلك بإمكانياتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية[1] فضلًا عن تفعيل دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة ليتلاءم مع المعطيات الدولية الجديدة، سيما بعد زوال الخطر الشيوعي، إذ انتقل من الدفاع عن اعضائه إلى استراتيجية جديدة تتجاوز الفضاء الاوروبي لدرء التهديدات المرتقبة التي قد تشكل خطرا على سلامة اعضائه، سيما بعد أن حاولت الولايات المتحدة الامريكية الخلط بين امنها الوطني والدولي[2].

اختلفت مبررات التدخل عما سبق، إذ كانت التدخلات تستمد شرعيتها من ذرائع وتكيفات الدول التي أقدمت عليها بعد التدخل، اما في ظل التغيرات الدولية الراهنة فان مصدر شرعية معظم التدخلات تأتي عبر الأمم المتحدة او بناء على تحالفات جماعية أي قبل ممارسة التدخل ومن هنا يتضح إن أشكال التدخل وتجلياته ودوافعه ينظر اليها على انها افراز طبيعي للتطورات الدولية الجارية او نتيجة لاعتبارات مصلحية أو بفعل الضغوطات التي تمارسها بعض القوى الدولية حتى باتت الكثير من التدخلات تتم وتفرض عن طريق الأمم المتحدة لا سيما مجلس الامن المخول بتكييف الحالات الموجبة للتدخل بناء على مقتضيات المادة 39 من الميثاق، التي تسمح بالتدخل بناء على سلطات تقديرية واسعة غالبا ما تخضع لمصالح الدول الكبرى[3]، ولذلك استطاع مجلس الامن من اصدار مجموعة من القرارات[4] التي تؤسس

---

(1) ادريس لكريني، الزعامة الامريكية في عالم مرتبك، مقومات الريادة واكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 291،2003) ص17.

(2) للمزيد ينظر: عماد جاد، اثر النظام الدولي على حلف شمال الاطلنطي، مجلة السياسة الدولية، (مصر، القاهرة: الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 134، اكتوبر،1998).

(3) حسن نافعه، دور الامم المتحدة في تحقيق السلم والامن الدوليين في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ضمن: الامم المتحدة، ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية (مؤلف جماعي) ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص108

(4) اصدر مجلس الامن بداية التسعينات مجموعة من القرارات التي تنم عن تعامل جديد مع المشاكل والازمات الدولية وعلى النحو التالي:

أ ـ بتأريخ 1991/4/5 أصدر القرار 688 ضد العراق القاضي بانزعاج مجلس الامن مما يتعرض له المدنيون العراقيون من قمع في اماكن متعددة من العراق والمنطقة التي يسكنها الاكراد.

ب ـ في 1992/3/31 أصدر مجلس الامن قراره رقم 748 بخصوص ليبيا جاء فيه ((ايمانا من المجلس بان قمع أي عمل ارهابي دولي......يعد امرا ضروريا للحفاظ على السلم والامن الدوليين

ج ـ اصدر مجلس الامن القرار رقم 794 بتأريخ 1993/2/3 بشأن الازمة الصومالية معتبرا فيه ان حجم المأساة الانسانية الناتجة عن النزاع في الصومال يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين.

د ـ قرار رقم 940 يجيز التدخل العسكري في هاييتي لإعادة النظام المنتخب ديمقراطيا وبخلافه يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين.

لنوع جديد من المقاربات التي تفضي إلى التمهيد لتجاوز المفاهيم التقليدية لمبدأ عدم التدخل[1] مما اثار مخاوف الكثير من الدول الضعيفة وقلقها من ان يتحول مجلس الامن من جهاز مسؤول عن حفظ السلم والامن الدوليين إلى بوابة للاعتداء على الشعوب والدول الامر الذي دفع الامين العام الأسبق للأمم المتحدة (كوفي انان) إلى الطلب من أعضاء المنظمة بلورة تصور مشترك عن ماهية التدخل الانساني وتكييفه بالشكل الذي يراعى فيه سيادة الدولة وسيادة الشعب.

الملاحظ، أن التدخل باسم الحماية الانسانية ليس جديدا في الادبيات الدولية وان ما يلفت النظر كثرة التدخلات بشكل غير مسبوق، وتحول ذلك التدخل من مجرد تقديم المساعدات الانسانية بناء على اتفاقيات مسبقة إلى التدخل المباشر بناء على قرارات اممية او فردية، حتى باتت على قائمة الإجراءات، التي يلجأ اليها لفرض احترام حقوق الانسان التي اتصفت بانها كثيراً ما تكون انتقائية من أجل تحقيق مصالح الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الامريكية[2].

وما يترتب على اكتساب حقوق الانسان للشرعية الدولية هو تحرير الافراد من قبضة السلطة الحصرية للدولة، وتشير إلى ذلك المواثيق الدولية لحقوق الانسان بافتراض وجود اسرة انسانية سبقت في الوجود الاسرة الدولية بالرغم من الاختلاف العرقي واللغوي او اختلاف الدين والايديولوجية السياسية[3]. كما ان الدول لم تعد الجهة الوحيدة التي تقرر سياقات الفرض او الرفض لتطبيق مبادئ حقوق الانسان، إنما تعدى ذلك ليصل إلى المنظمات الدولية

هـ ـ قرار رقم 745 في 28 شباط/فبراير 1992 بناء على التقرير المقدم من الامين العام للأمم المتحدة بتأريخ 19 شباط/فبراير 1992 الذي طلب فيه تشكيل هيئة مؤقتة للأمم المتحدة في الكامبودج لحفظ السلم والامن الدوليين في إطار احترام السيادة الكامبودية ومحاولة دمقرطة البلاد، للمزيد ينظر: بطرس بطرس غالي، في مواجهة التحديات الجديدة ـ (نيويورك: التقرير السنوي عن اعمال المنظمة 1995 ـ ادارة شؤون الاعلام بالأمم المتحدة)، ص 353.

(1) حرب الخليج الثانية والازمة الصومالية، هايتي، رواندا، تيمور الشرقية، سيراليون، تدخلات استمدت شرعيتها من خلال الامم المتحدة، اما الحرب في كوسوفو، وليبيريا فقد جاءت نتيجة لتحالفات جماعية، للمزيد ينظر: ادريس لكريني، التدخل في الممارسات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص6.

(2) محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية في: حافظ عبد الرحيم وآخرون، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ص126 ـ 128

(3) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، سلوك الانسان في عالم عامر بالدول، ترجمة: فاضل جكتر، ط1، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2003) ص614 ـ 615

والجماعات المدنية العالمية والرأي العام العالمي كلها أدوات ضاغطة على سياسات الدول باتجاه توفير الضمانات المطلوبة لحقوق الانسان على المستوى العالمي[1].

ومما يمكن الإشارة إليه أنَ مبدأ التدخل الانساني أضحى وسيلة من وسائل تحقيق التوازن داخل نظام توازن القوى، الذي تتطلبه المتغيرات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ويبدو ذلك اكثر وضوحا عند اختلال الثقة المتبادلة بين الدول سيما بين الدول الكبرى التي تتدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تكون محلا للشك والريبة لضمان ولائها من أجل تحقيق قوة التحالفات الدولية [2]، ومن هنا يمكن القول أن سياسة التدخل تتم إمّا بهدف الاحتفاظ بالتوازنات القائمة بما يسمى سياسة التدخل الدفاعي او تغيير التحالفات عن طريق العمل على إسقاط نظام حكم معين لتبديل توازن القوى القائم لصالح الدولة المتدخلة[3].

ومن نافلة القول، ان مبدأ عدم التدخل الوارد في الادبيات القانونية الدولية لا سيما في ميثاق الأمم المتحدة يُعد حجر الزاوية في العلاقات الدولية لما يتضمنه من اسهام فاعل في تحقيق سيادة الدولة داخل حدودها، إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة اعقاب الحرب الباردة والهيمنة الامريكية على العالم، جعلت منه بوابة للتدخل بذريعة حماية الشعوب والاقليات من فتك الانظمة الحاكمة ولعل ذلك لا يندرج تحت مظلة حماية الانسان وحقوقه انما يدخل في الحسابات السياسية الدولية التي ترمي إلى تغيير الخارطة السياسية للعلاقات الدولية بالشكل الذي ينسجم مع المتغيرات الدولية الجديدة والتحول في النظام السياسي الدولي.

ثانيا: التحول الاقتصادي في النظام السياسي الدولي

تُعد القوة الاقتصادية من اهم معطيات ومفردات القوة غير التقليدية، سيما في بدايات القرن العشرين؛ نظرا لتراكم خبرة العصر الصناعي داخل اوروبا، إذ أصبح الاقتصاد يوازي المقوم العسكري ان لم يفقه في بعض الاحيان وأحد أهم البوابات التي يصاغ عبرها النظام السياسي الدولي بل من أهم مداخل التغيير والتحول[4].

---

(1) نقلا عن: يسرى كريم محسن العلاق، الحكومة العالمية وتطورات النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره، ص304.

(2) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص276.

(3) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات، مصدر سبق ذكره، ص284.

(4) جيفري فرانكل، الحكم في عالم يتجه نحو العولمية، تعريب: محمد شريف الطرح، تحرير: جوزيف ناي وجون دوناهيو، ط1 (الرياض، مكتبة العبيكان، 2002) ص81

كانت القوى الكبرى تراكم قوتها الاقتصادية وتنمو كثيراً حتى صار لديها طفرات اقتصادية كبيرة نجحت في محاولة السعي من أجل ايقاع التأثير الدولي، ومحاولة صياغة نمط جديد من العلاقات التي تحقق الحد الأعلى من المنفعة، فالحرب العالمية الثانية عضدت الاقتصاد واستغلال الموارد الاولية حتى باتت عملية الانتاج عبارة عن براءة اختراع وماركات مسجلة تخص دولا بعينها[1].

إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة شكلت إيذاناً بإعلان واسع بأنَ المدخل الاقتصادي للتغيرات الدولية عنوانا للمرحلة القادمة التي اتسمت في التوجه لبناء نماذج التنمية التي ترتكز على اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج، وبروز كتل تجارية حول الاقطاب الاقتصادية تتسم بطابع المنافسة فيما بينها، وشكلت عولمة الاقتصاد وتسارع رؤوس الاموال حافزا تلقائيا يدفع باتجاه السلوك التطويري، اذ تحول العالم بعد عام 1991 إلى ما يشبه القرية الصغيرة المحددة الابعاد، متنافسة الاطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات، ومثلت العولمة النهوض بإطار الأعمال المنظمة العابرة للقوميات، التي أدت إلى عولمة الاقتصاد والدفع نحو توحيد وتنافس اسواق السلع والخدمات واسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة[2].

يعد العامل الاقتصادي آليةً فاعلةً لا يقل أهمية عن الآليات العسكرية والتكنولوجية المساهمة في تشكيل مفهوم القوة المتغير في إطار الزمان والمكان، فاذا كان مفهوم القوة قد استند سابقا على القوة العسكرية واسلحة الدمار الشامل لقطبي العالم أثناء الحرب الباردة، فان العامل التكنولوجي والاقتصادي الذي عززته الثورة الصناعية الثالثة، وأسهمت في وجوده اصبح المتغير الأساس في رسم معالم القوة وهياكلها في النظام السياسي الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، والذي أسهم في انتاج انماط جديدة من العلاقات والتفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيمية، التي تختلف تماما عن الأنماط السابقة في السلوك ودرجة الارتباط[3].

يمكن القول، أن العالم شهد اعادة لترتيب وتوزيع لعناصر القوة على حساب القوة العسكرية بعد تنامي القوتين الاقتصادية والتكنولوجية، وإن الشركات المتعددة الجنسيات سيطرت على معظم اقتصاديات العالم وذلك باتساع نطاق عملها بمساحات اوسع بما هو مسموح للكثير من الدول وبمبيعات تتجاوز احيانا الدخل القومي لعدد من البلدان،

(1) William blum. Roguestates. First edition. Zedbooks. USA. 2006.p143

(2) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، مصدر سبق ذكره، ص85.

(3) جيفري فرانكل، الحكم في عالم يتجه نحو العولمية، مصدر سبق ذكره، ص82 وما بعدها.

والمعروف ان هذه الشركات كانت محط تنديد واستهجان من قبل الكثير من الدول النامية بوصفها آلية للهيمنة والاستغلال، إلا أنها اضحت من عوامل الجذب في زمن العولمة حتى إن العديد من الدول النامية تتنافس في منحها الامتيازات الاستثمارية فوق أراضيها والفوز بحلولها السحرية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الامر الذي افضى إلى تقسيم العالم إلى مجموعتين: الاولى مجموعة الدول المنتجة، التي تشكل نسبة ضئيلة جدا من مجموع دول العالم وبيدها صنع التغيير الاقتصادي الدولي، والثانية مجموعة الدول المستهلكة التي تشكل النسبة الاكبر في العالم إذ تشمل الدول النامية او ما تسمى بدول العالم الثالث وهذه المجموعة هي ميدان التحول الاقتصادي[1].

ولعل تلك التحولات تعود إلى جملة اسباب منها تنامي العولمة التي مهدت السبيل إلى محاولة القطب الواحد للسيطرة على العالم، مما ادى إلى فقدان التوازن العالمي مع بروز عدد من القوى الاقتصادية العالمية بزعامة القطب الصيني والياباني والهندي والاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تزايد الاعتماد على التكتلات الاقتصادية الإقليمية (الاسيان ودول مجلس التعاون الخليجي) والعالمية (مجموعة العشرين)[2] وإنَّ لثورة المعلومات دورا كبيرا في نقل الاقتصاد القائم على المصانع إلى اقتصاد قائم على الحاسبات الالية مما ادى إلى احداث ثورة كبيرة في نظم الإنتاج المتطورة، التي اسهمت اسهاما كبيرا في نشوء نظام جديد لخلق الثروة قائم على التوصيل والنشر الفوريين للبيانات والافكار عبر شبكة الانترنت واجهزة البث والاتصال الفضائيين[3]، مما أفضى إلى تزايد اهمية المعلوماتية التي باتت تشكل عاملًا مهماً من عوامل القوة في النظام السياسي الدولي سيما بعد انتهاء الحرب الباردة التي ادت إلى اتساع الفجوة العلمية والاقتصادية والاجتماعية بين دول العالم الغنية والفقيرة[4].

(1) صيف والشام، صنع عالم من التمايز:تكنولوجيا المعلومات في البيئة العالمية،ط1،تعريب نور الدين شيخ عبيد، (الرياض: مكتبة العبيكان،2003) ص90 وما بعدها.

(2) سرمد عبد الستار، المشكلات الاقتصادية، دراسة في اسس واتجاهات المستقبل وانعكاساتها على اقطار الوطن العربي (العراق: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية،العدد 15،2003) ص68.

(3) ألفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والعرفة، تعريب ومراجعة: نبيل عثمان، ط2 (طرابلس: مكتبة طرابلس العالمية،1996) ص19 ـ 20.

(4) عبد الناصر جندلي، إشكالية تكييف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد376،2010)ص31 ـ 35.

إنَ بروز التكتلات الاقتصادية الجديدة كالشركات العابرة للقومية والفواعل الجدد من غير الدول كمنظمات المجتمع المدني، وتنامي دور الافراد ممن لهم تأثير كبير على الاقتصاد العالمي كأصحاب الشركات النفطية وشركات الاسلحة، كل ذلك شكل تحولا جديدا أثر في ملامح النظام السياسي الدولي بعد عام 1991، وسرع في عملية التطوير والتحديث في بيئة النظام السياسي الدولي، حتى دخل العالم مرحلة جديدة من مراحل التفاعل التي لم تكن مألوفة سابقا، اذ اصبح بمقدور الافراد والشركات تغيير معالم دول معينة بسقوط انظمتها او دعم انظمة اخرى ولعل ذلك يعود بمجمله إلى الترابط الكبير الذي احدثته العولمة المتنامية على مستوى الانتاج والتمويل والتسويق، مع عولمة المشروع الذي يسعى لاقتناص الفرص وتعظيم العوائد، ذلك اسهم اسهاما فاعلا في ابراز معالم ومظاهر التحول في النظام السياسي الدولي التي تركزت على مبدأ تقسيم العمل الدولي وتزايد التكتلات الاقتصادية وتفاقم دور الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات وظهور دور الاتصالات في تعميق عولمة الاقتصاد[1].

ومن نافلة القول، يلاحظ ان مظاهر التحول الاقتصادي الذي حدث في النظام السياسي الدولي أعقاب الحرب الباردة تمثلت في اقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى التي عكست العلاقات والتفاعلات بين الدول الرأسمالية المحكومة بديناميكية العولمة الاقليمية التي جعلت من الاقتصاد الدولي محكوما بقوتين متناقضتين ظاهرياً، إلا انهما متكاملتان من حيث العمل، فالعولمة تعمل على تغطية الاسواق للتأثير على استراتيجية المنتجين تقابلها حركة بناء التكتلات الاقليمية التي تعكس التنافس الدولي على الاسواق[2].

ومن اللافت للنظر، ان اختفاء التهديد الشيوعي دفع إلى ايجاد البديل اذ اجتهد الفكر الغربي على تصوير الجنوب بأنَّه مصدر الخطر والتهديد على الامن العالمي بسبب تدني معدلات النمو في معظم دول العالم الثالث، مع تنامي الظروف المسببة للاضطرابات الاجتماعية، التي تدفع باتجاه ارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسي، كما شكل الفقر سببا رئيساً للفوضى العالمية، فضلا عن التوسع العالمي لقوى السوق العالمية التي جعلت المجتمعات تتمرغ في مهاوي الاضطرابات والنزاعات الدموية فيما جلب ذلك التوسع من جعل الشركات المتعددة الجنسية، تفرض سيطرتها دون رقيب قومي أو دولي فضلاً عن

(1) رمضان عيسى الليموني، منع العولمة: لوقف الضرر عبر تنمية القدرات،ط1،(بريطانيا، أي كتب،2015) ص41.

(2) Larbi jaidiet fouad zaim: Lunion europeenne et Ia mediterranee:une nouvelle generation daccords? Lannuaire de la mediterranee. Publisud.paris.1996, p. 98

السياسات المالية المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد، التي اضحت مسؤولة عن تفجير ثورات الفقراء في البلدان النامية.

ثالثا: التحول الحضاري في النظام السياسي الدولي

ان التحول الاجتماعي على النطاق الدولي يتوقف على تفاعل العامل التكنولوجي والصناعي والاقتصادي والديني، وليس لعامل من هذه العوامل ارجحية على العوامل الاخرى، وبالرغم من ذلك فان بعضاً من علماء الاجتماع والسياسة الدولية يذهبون إلى ان للعامل التكنولوجي وفي زمن تهاوي الحدود الدولية بشكل واضح دورا مهما في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والدولية[1]، فيما يذهب آخرون إلى ان التحول الاجتماعي، انما هو ردة فعل نتيجة التنافر بين الطبقة التي تمتلك ادوات الانتاج والطبقة التي لا تمتلك تلك الادوات، ومن جهة أخرى يذهب (هاري جونسون) إلى ان التحول الاجتماعي على الصعيد الدولي إنَّما هو نتيجة طبيعية لتضافر جملة اسباب تكمن اما داخل النظم الاجتماعية التي تسعى من اجل تعميم انموذجها دوليا او داخل النظم الاقتصادية التي نتجت عن ربح مادي عبر التحول الاجتماعي او عن طريق غسل العقول وضخ الافكار التي تتناسب مع ما تريده القوى الكبرى من اجل تحقيق اخضاع الشعوب والسيطرة عليها اجتماعيا[2].

ومما تجدر الإشارة اليه إن لعبة الصراع والتنافس على الصعيد العالمي[3] أدت إلى عجز الدول النامية من تحقيق خطط التنمية بفعل اعادة هيكلة الاقتصاد، الامر الذي جعلها تتعرض للاستباحة الشاملة نتيجة لسياسة الاستقطاب في ظل النظام الرأسمالي[4] التي تقود في نهاية الأمر إلى عولمة الفقر المفضية إلى القضاء على الوجود الانساني وتدمير المجتمعات في الجنوب والشمال على حد سواء[5].

---

(1) Chirstian Deblocket Dorval BRUNELLE:Une integration regional strategique:Le casnord - americain.Etudes internationals.voxxiv.no3 september.1993.p697

(2) تيري وودز، قلاع العولمة، تعريب: محمد رشدي محمد سالم، ط1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010) ص39 وما بعدها.

(3) بازغ عبد الصمد، بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة، 2012/5/12، الحوار المتمدن: الموقع الالكتروني: www.m.ahewar.org/s>asp?aid - 307332&r=0.

(4) باسل البستاني، تطورات حيوية على الصعيد الاقتصادي الدولي، عن كتاب النظام الدولي الجديد (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992)، ص251.

(5) ميشيل دوفسكي، عولمة الفقر، تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة: جعفر على حسين السوداني، (بغداد: دار الحكمة،2001)ص44.

أما (راوسك) و(وارن) Rocek and Warren فيذهبان إلى أن بوابات التحول الاجتماعي على صعيد البيئة الدولية تكمن في ما تؤديه العناصر السكانية والتغيير القيمي والتحديثي للشعوب ودور المنظمات والشركات العابرة للقارات(1)، ومن الجدير بالذكر ان للعوامل البيئية أثر كبير في التحول الاجتماعي، فالتغيير المناخي يدعو اعضاء النسق الاجتماعي إلى التكيُّف مع الوضع الجديد في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والنظم الاجتماعية، وقد تعمل البيئة او المكان على تقديم وتسهيل الامكانات للآهلين أو ان تكون سبباً في العزل الاجتماعي، فطبيعة السطح وقساوته كوعورة الجبال، والحواجز الجغرافية الأخرى تشكل حاضنات بشرية منعزلة عن بعضها البعض تؤدي إلى الحد من الاتصال بالشعوب الاخرى وأحيانا حتى بين افراد الشعب الواحد.

ويلحظ المتتبع، أنَ صانع القرار الامريكي اتخذ من نظرية صدام الحضارات لصاموئيل هنتنغتون جملا ليصل إلى تعميم مفهوم التقاطع الحضاري والتصادم الذي يثبت في النهاية فشلاً في تطوير المجتمع الذي ينعكس على آليات عمل البنى الاجتماعية للبيئة الخاضعة للتحول ليتسنى للأنموذج الغربي، ان يكون جاهزا وصالحا للتبني والتطبيق، فقد سعت الادارات الامريكية المتعاقبة على تطبيق أنموذجها في مجال السياسة الدولية لاسيما في الشرق الاوسط، وما حل به من صراعات وصدامات داخل الحضارة الواحدة والترويج لأنموذجها الاصلح عبر المبادرات الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي للشرق الاوسط الكبير اذ دأبت على توظيف الهوية الثقافية الوطنية للشعوب والأفراد(2) التي أضحت لا تمثل الانتماء والتعبير عن الأصول إنما مجرد انتماء معنوي يخلو من مضامين الهوية الثقافية المدنية(3)، فضلًا عن التعويل على العامل الديني والهوية الاجتماعية الفرعية والمذهبية وتفعيل تناقضاتها انطلاقا

(1) علي القاضي،فرص التغيير السياسي بين قوى الداخل وعوامل التأثير الخارجي،دراسة نماذج مختارة،ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2011)ص69.

(2) هذه المبادرات تتضمن رؤى وتطلعات امريكية تدفع باتجاه زعزعة التماسك الاجتماعي من خلال محاولة ادخال مجموعة من القيم والثقافات الغربية لإقناع شعوب المنطقة بانها هي الثقافة والقيم الواجب اتباعها من قبل الشعوب حتى تتمكن من ربطها وتبعيتها اجتماعيا عبر تغيير ثقافاتها واعادة صياغتها بما ينسجم مع تطلعات العقل الامريكي، للمزيد ينظر: وليم ودولفورت، استقرار عالم القطب الواحد، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد36، ط1، 2001) ص163.

(3) نوال السباعوي، تقرير برشلونة للطموحات والواقع، مجلة اقتصادية دولية، (القاهرة: العدد310، السنة السادسة، 2012) ص58.

من مفهوم الفرقة وتغذية الصراعات الطائفية وذلك بتوظيف الدين والمذهب، الأمر الذي يفضي إلى انتهاك السيادة الوطنية وانتهاء اسطورة سيادة الدولة المطلقة على الثقافات العابرة للحدود وعدم تمكنها من فرض انموذج معين على الشعب بفعل التطور التكنولوجي الذي عرى الخصوصية لبعض الشعوب، وأضفى عليها صفة العالمية[1].

ومن الملاحظ، أنَ موضوع التفاعل الاجتماعي ـ الثقافي في إطار النظام السياسي الدولي الجديد، وبالدلالات القيمية لعالم ما بعد الحرب الباردة، يكتسب أهميته من اعتبارات متعددة أهمها استهدافه نشر المنظومة الاجتماعية ـ الثقافية الليبرالية وتعزيزها بشقيها الاقتصادي والسياسي وبأنموذجها الأمريكي تحديدا، وبذلك فإن مفهوم التبادل الثقافي بين الامم يشير إلى النشاط الذي يعبر عن تفاعل الحضارات والثقافات بما فيها من تأثر وتأثير بين الثقافات البشرية، اذ انه يقوم على اساس الحوار المبني على الاعتراف بأن لدى الآخر ما يمكن تعلمه منه وعنه[2]، لذلك يركز انصار التبادل الثقافي على ضرورة مساهمة الثقافات كافة بغض النظر عن تطورها او تخلفها إذ يصبح عند ذاك تبادلا ثقافيا غير متكافئ وهكذا فإنَ القول بالبعد الثقافي على مستوى النظام السياسي الدولي أو ما يسمى تدويل الثقافة ومخاطر الدعوة إلى ثقافة عالمية وحيدة تفرز هيمنة للثقافة الأمريكية وتسطيحا للثقافة العالمية وصياغتها على نمط واحد بدلا من إثرائها بأنماط الثقافات المختلفة[3].

رابعاً: التحول الفكري والقيمي

دخل العالم عصر ثورته الثالثة (ثورة المعلوماتية والاتصال) التي تمثَّلت علاماتها الفارقة في التحولات الكبيرة في شتى ضروب الحياة المجتمعية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية)، وانعكاس ذلك على التحولات في مصادر السياسة الدولية من القوة والثروة إلى المعرفة، إذ قدّم (آلفين توفلر) أطروحته الفكرية الجديدة التي تشير إلى أنَّ عالما جديدا لاحت بشائره مع التطور التكنولوجي الذي فجر ثورة المعلوماتية والاتصال[4] التي أطاحت

(1) سفيان اورفلي، المنظومات الاجتماعية والقيم الدولية المشتركة، دراسة سايكولوجية في طبيعة التناقض العالمي، ط1 (القاهرة، سلسلة كتب عربية، 2005) ص212

(2) نوال السباعوى، مؤتمر برشلونة، مصدر سبق ذكره، ص65.

(3) نادر محمد عزيزة، العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها ومستقبلها، ط1، (باريس: مركز الدراسات العربي الاوروبي، 2010) ص83

(4) ينظر: عبد الرضا الطعان وآخرون، موسوعة الفكر السياسي، ج3، الفكر السياسي الحديث والمعاصر، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010) ص184.

بالأيديولوجيا التي كانت عنوانا لكل ما هو سياسي، كما أودت بالدولة القومية التي تعد شكلاً أمثلاً وأكملاً للتنظيم السياسي حتى باتت جزءاً من ماضٍ توارى وتأريخ ثوى[1].

إنَّ ثورة المعرفة قادت إلى سيادة نظم جديدة للمعلومات بمعنى ان الفضاء الالكتروني للمعلومات أصبح وسيطاً مستقبليا في علاقة الدول بعضها ببعض، يسمح بقيام مشروعات متعددة الجنسيات واسواق عالمية ووسائل اعلام عابرة للقارات، إذ أنَّ تحقيق قدرات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة تتوقف على إنشاء ما يسمى (طريق المرور الضوئي السريع) الذي يربط بين انحاء العالم[2]، ويفضي إلى اختلال معادلة التدفق الاعلامي وبروز التدفق الحر للمعلومات بين دول المركز (الدول الرأسمالية المتقدمة) ودول الأطراف (بلدان العالم الثالث)، بصرف النظر عن واقع البلدان والقوميات او حاجة الشعوب وطبيعة مشكلاتها ومستوى تطورها[3] ما ينتج عن ذلك سعي دول المركز إلى امتلاك نظم الاتصال التي تتم عن طريق قيام بعض الدول ذات الامكانيات التكنولوجية الاتصالية الاقوى والاكثر انتشارا او عن طريق المؤسسات الإعلامية والتكنولوجية ذات الامكانيات الاقتصادية، التي تجعلها تتحكم بنسبة كبيرة من الانتاج الثقافي والاعلامي، وحركة تدفق المعلومات في المجتمع، وهذا يحدث على حساب الدول ذات الإمكانية المتدنية[4].

إنَّ الاتساع الدولي للأنشطة المعلوماتية هو جزء من ظاهرتين مترابطتين هما ظاهرتا التخطي التجاري للحدود القومية والتخطي المعلوماتي[5]، اللتان يترتب عليهما جملة من النتائج الأساسية كالسيطرة الثقافية وخلق نظام اعلامي دولي جديد فضلاً عن تنظيم عمليات تدفق البيانات عبر الحدود والتحكم بها، وتحديد وتقرير سياسات الدول في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، فضلا عن التدويل خارج سيطرة الحكومات[6].

(1) المصدر السابق نفسه، ص 184.

(2) Roger Carter.Information.Technology. (London. Biddles. Ltd.(Gurd ford and KingLuynn. 1991).p.p 162 - 164

(3) محمد نجيب الصرايرة، الهيمنة الاتصالية ـ المفهوم والمظاهر العدد 2، (الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 18، 1990)، ص132.

(4) سيرج برو، فليب برتون، ثورة الاتصال، ترجمة: هالة عبد الرؤوف مراد، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1993) ص 179 ـ 180

(5) Geoffery Rreeves. Communication and The Third World. (London. Rontledge. 1993.) p.p1 - 2

(6) محمود علم الدين، ثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال والتأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، بلا ت، العدد123،) ص 102 ـ 103

ويبدو ان ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية او ما يسمى بظاهرة الثقافة العابرة للقوميات انما تعكس سياسة منظمة لتنظيم الشعوب في مجموعات افقية، أي بمعنى الارتباط الالكتروني المتجاوز للجوار الجغرافي او الثقافة الوطنية والقومية، مما يفضي إلى غلبة مفهوم التدويل المضطرد للعالم[1]، الذي يعني غلبة مفهوم الدولية المتعارض مع مفهومي القومية والاقليمية وظهور التحالفات والتكتلات الدولية، الذي أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة كالجماعة الدولية والسيادة العالمية ومفهوم حرب التكنولوجيا الذي ساعد في تشكيل منظومة فكرية سياسية واجتماعية اثرت على العديد من المفاهيم ذات الطابع الدولي، فالأمن الذي كان قائما على أسس بوليسية أضحى معتمدا على توافر المعلومة المتصلة بالأشياء والظواهر والاشخاص وحقوق الانسان المتطورة عبر الضرورات التأريخية، من مرحلة اللاحقوق إلى مرحلة الحقوق الطبيعية المقتصرة على شعوب وبلدان دون غيرها وصولا إلى الامم المتحدة واعلانها العالمي لحقوق الانسان إلى جماعية حقوق الأفراد والجماعات والتنمية وحق البيئة وحق الاتصال[2] فضلا عن التقسيمات المفاهيمية للأرض التي تغيرت عما قبل ثورة المعرفة فقد ظهرت في عالمنا المعاصر مفاهيم جديدة معيارها المعلومة بعد ان كانت تقوم على اسس جغرافية اقتصادية عسكرية[3].

وعليه يمكن القول أنَّ حقل السياسة الدولية أصبح أكثر حركية وتفاعلا بفعل ثورة المعرفة والاتصالات التي بلورت متغيرات جديدة في النظام السياسي الدولي كالعامل التكنولوجي الذي يعد ثورة كلية على العلاقات الدولية وأساساً من أسس التغيير في النظام السياسي الدولي وتحليل العلاقات الدولية وتقسيمها بين عالم متقدم وآخر متخلف، إذ أسهم في زيادة حجم التفاعل الاستراتيجي الشامل وارتفاع القدرة الاقتصادية للدول، فضلاً عن عدِّه عاملاً مهماً من عوامل تحديد أليات القوة ومفرداتها وفي هذا الصدد يقول (ديفيد جوبيرت) ((تؤدي تقنية المعلومات دور قاطرة التغيير في الحقبة الجديدة من السياسة العالمية، فهي تدفع الاصلاح والعولمة قدما، ومن ثم تقييد تشكيل العلاقة بين السياسة والقوة))[4]، وزاد

(1) الفت حسن اغا، النظام الاعلامي الاوروبي في عالم متغير، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، العدد 109، 1992) ص218.

(2) عبد الرضا الطعان وآخرون، موسوعة الفكر السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 187.

(3) المصدر نفسه، ص 187.

(4) ديفيد جوبرت، الحرية والقوة في عصر المعلومات في الدور المتغير للمعلومات في الحرب، ط1، (الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، 2004) ص13.

عجز الدولة في ادارة شؤونها الداخلية والخارجية بفعل تآكل مفهوم السيادة التقليدية في ظل متغيرات العولمة، التي جعلت من العالم قرية صغيرة ومن مصاديق ذلك تراكم القوة التكنولوجية والمعلوماتية في مرحلة الحرب الباردة، عجلت بتفكيك الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية عام 1991، وادت إلى اعادة صياغة طبيعة التفاعلات الدولية والهيكلية، وعززت الأسواق الحرة والترابط الدولي، الذي شمل التجارة والاستثمار وربط الاقتصاديات الإقليمية ببعضها ثم بالقوى الكبرى دولياً عبر المنظمات الاقتصادية الدولية والمبادرات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي ساعد في تعضيد القدرات الصناعية الكبرى ووضع معايير جديدة للتغيير الاقتصادي[1] الدولي بدلالات تكنولوجية تعتمد على معلوماتية الانتاج[2].

ومن الواضح أنَّ تنامي الفجوة بين قدرة الدول على استيعاب الطفرات التكنولوجية وسرعة التغير الدولي وضبط محركاته أدى إلى إضعاف أداء الحكومات الداخلي والخارجي ولعل ذلك يعود إلى ان السياسة الدولية أصبحت تدار عبر مجموعة غير قليلة من الفواعل الجدد فوق القوميين جاؤوا من رحم التكنولوجيا والعولمة والاتصال بثوب جديد من العلاقات بينهم وبين الفاعلين التقليديين[3].

ثانياً: خصائص النظام السياسي الدولي

انعكست مظاهر التحول في النظام السياسي الدولي على جعله يتَّسم بخصائص تختلف عن حقبة الحرب الباردة، حتى باتت من الموضوعات التي أثارت جدلاً واسعاً بين أوساط الباحثين في مجال العلاقات الدولية، لأثرها المباشر على الاستقرار والسلام العالمي، وارتباطها بأمن الإنسان وحقوقه الأساسية، لذلك لابد من محاولة البحث في ما يميز النظام السياسي الدولي من صفات وخصائص.

---

(1) انتصار ابراهيم، صفد حسام، الاعلام الجديد: تطور الاداء والوسيلة والوظيفة،ط1،(بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، سلسلة مكتبة الاعلام والمجتمع، 2011)ص12 ـ 20

(2) دانيال بورستان وآرنيه دي كيزار، التنين الاكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين،ط1، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، 2001) ص32

(3) عبد الوهاب صالح، النظام العالمي الجديد في نظر الاسلام والمسيحية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2011) ص12.

اولا: تراجع الدور المؤسساتي الدولي

تنصب فكرة النظام السياسي الدولي على تأسيس مؤسسات عالمية واقليمية لتنظيم شؤون العالم، وضبط تفاعلات العلاقات الدولية من اجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين والوقوف ضد المعتدين وفض المنازعات الدولية وضمان حقوق الانسان[1].

شكَّلت نهاية الحرب الباردة منعطفا في إعادة تشكيل النظام السياسي الدولي والترويج لما يسمى النظام العالمي الجديد، بعد بروز عناصر القوة الشاملة للولايات المتحدة الامريكية! إذ وضعت المنهجية العلمية والفردية الخاصة بها كنموذج القيادة الافتراضي[2]، إذ يعد ظهور الصين كمركز للنمو الاقتصادي العالمي والاتحاد الاوروبي كقوة اقتصادية كبرى أول مصاديق نهاية الحرب الباردة والتلويح بنظام عالمي جديد تزامنا مع بداية غزو الكويت في آب [3]1990.

إذ ألمح الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) الأب إلى أنَّ في أزمة الخليج فرصة لإقامة النظام العالمي الجديد، واصبحت الامم المتحدة متحررة من مأزق الحرب الباردة مما جعلها قادرة على تحقيق الرؤية التأريخية لمؤسسيها في احترام الحرية وحقوق الانسان لجميع الأمم[4]، وأكد على سيادة القانون لا شريعة الغاب التي تحكم سلوك الامم مما أثار هواجس الخوف في الأوساط الدولية، ذلك ما حذر منه الرئيس الأندونيسي (سوهارتو) عام 1992 في اجتماع حركة عدم الانحياز على ان ما يحدث هو ضرب من ضروب هيمنة القوي على الضعيف[5].

وهذا ما أكدته تصريحات بعض المسؤولين الامريكيين فالرئيس (كلنتون) أبلغ الامم المتحدة عام 1993 على ان الولايات المتحدة الامريكية ستعمل بشكل تعددي حين يكون الأمر ممكنا، ولكنها ستعمل بشكل احادي حين يكون الأمر ضروريا[6].

(1) نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام، ترجمة: عادل المعلم، (القاهرة: دار الشروق، ط1، 1998) ص 11.

(2) كيث جرنت، القيادة مقدمة قصيرة جدا، ط1، ترجمة: حسين التلاوي، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013) ص24.

(3) ستيفن غوين، مساومات مع الشيطان، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط5، 2007) ص230.

(4) مكسيم لوفايفر، السياسة الخارجية الامريكية، ترجمة: حسين حيدر، (بيروت: عويدات للطباعة والنشر، ط1 2006) ص73.

(5) Christopher Layne: The unipolar illusion Why New Great Power will Rise. International security.vol.17. No.4(spring 1993) http//;www.jstor.org./stable/2539020

(6) نعوم تشومسكي، اوهام الشرق الاوسط، ترجمة: شيرين فهمي، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط2، 2006) ص79.

ونتيجة لتبدل الاستراتيجية الأمريكية على خلفية نهاية الحرب الباردة، لابد من رصد المتغيرات على صعيد عمل الأمم المتحدة بعدِها المنظمة الدولية التي تأخذ على عاتقها تحقيق السلم والامن الدوليين، وتضطلع بتنظيم إيقاع تفاعلات النظام السياسي الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، الامر الذي يقود إلى تسليط الاضواء على أزمة الخليج في 2 آب عام 1990 ـ 1991 التي شكلت خطاً فاصلاً بين مرحلتين، سواء ما يتعلق بتطور النظام السياسي الدولي نفسه، او ما يتعلق بأسلوب الامم المتحدة في ادارة الازمات وفقا لمقتضيات الميثاق، إذ تحولت أزمة الخليج منذ 2 آب إلى أزمة دولية بين دولة عضو في المنظمة الدولية (العراق) وبين الامم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، ويمكن ان تتيح تلك الازمة فرصة ذهبية لانعاش آليات نظام الامن الجماعي المعطلة، بسبب الحرب الباردة وتحديد الآليات التي تتناسب مع طبيعة النظام السياسي الدولي[1].

استبشر العالم خيرا بعودة الحياة إلى منظمة الامم المتحدة وتوحدت كلمة قادة الدول بأزمة الكويت، وكان المتوقع إحياء آليات الأمن الجماعي وفق المادة 43 من الميثاق التي أصيبت بالشلل أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية لم تكن معنية بذلك لانشغالها بتحقيق الانفراد في قيادة العالم دون شريك، الأمر الذي انعكس على طبيعة عمل الأمم المتحدة التي عانت من الوهن والضعف، الذي كانت عليه أثناء الحرب الباردة، فلم تشهد أي تطور مؤسسي يمكن ان يترك أثره الدائم عليها ويزيد من فعاليتها وقدرتها على مواجهة الأزمات، وأظهرت الأزمة طبيعة الخلل الهيكلي في نظام الأمن الجماعي، وهكذا فإن موقف الامم المتحدة لاسيما مجلس الامن حددته الاعتبارات السياسية وليس القانونية ذلك لان قراراته تصدر بدوافع سياسية[2].

ثانيا: الاعتماد المتبادل

ظاهرة الاعتماد المتبادل ظاهرة انسانية قديمة قدم الانسان، ولأن المجتمعات والشعوب لم تكن معزولة عن بعضها ببعض، وإنَّما كانت تعرف حالة من التعامل والاتصال فيما بينها ولعل ذلك يعود إلى عدم قدرتها على العيش متكفلة ومكتفية بنفسها عن الاخرين، لذا فهي ضرورة ملحة لتلبية الحاجات المتبادلة بين الشعوب واعتماد بعضها على بعض، سيما في

(1) حسن نافعة، اصلاح الامم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 107.
(2) سعيد اللاوندي، وفاة الامم المتحدة، ط1، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2004) ص163.

خضم التقدم التقني والتطور العلمي النوعي في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات، فقد ساعد ذلك في بروز قوي لظاهرة الاعتماد المتبادل بداية النصف الثاني من القرن العشرين[1]، وأدت العولمة دورا حاسما في نقل الظاهرة إلى المجال الاقتصادي في مستوياته القصوى بداية التسعينات من القرن نفسه.

يلحظ المتتبع، أنَّ الاعتماد المتبادل ينطلق من عدم امكانية الشعوب والدول من اشباع حاجاتها الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية المتزايدة، الأمر الذي دفع باتجاه الدخول في تفاعلات تعاونية وظيفية لتحقيق ذلك الاشباع بشكل تصاعدي[2]، إذ أصبح جوهر الاعتماد الدولي المتبادل عبارة عن تحول الدول من الصراع إلى التعاون، فتشابك المصالح وتنوع الحاجات وتداخلها أدى إلى استحالة أن تعيش أي وحدة من وحدات النظام السياسي الدولي بمعزل عن الوحدات الاخرى، ما لم يكن هناك سبيل من التعاون المشترك، الذي يسهم في زيادة الاهتمامات القومية المتشابكة واتساعها عبر تنامي النشاط التعاوني الوظيفي الدولي، إلا أن الملاحظ من الجانب الاخر إن اهتمامات وحدات النظام السياسي الدولي لم تكن متطابقة في الضرورة، فالمصالح لا يروقها عالم متفاعل بدرجة عالية سوى ما يتعلق بتعديل تلك المصالح او تحويلها[3]، وذلك يقود إلى القول بأن اتساق المصالح لا يتحقق باتساع نطاقها ولا يمكن ان تستبعد شبح التضارب بينها سيما التضارب في المصالح القومية المتمحورة حول الدولة وتلك المتمحورة حول النظام[4].

إن الاعتماد المتبادل لا يثير جدلاً كبيراً في تعريفه وتحديد مفهومه كالمفاهيم الاخرى في حقل العلاقات الدولية، إذ يعده الليبراليون أساساً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية كما لا يثير جدلا في وجوده والاعتراف في ذلك الوجود، فالواقعيون الجدد يقرون بوجوده في حقل

(1) انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007) ص284.

(2) مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية ط1، (بغداد: مطبعة دار الحكمة 1991) ص 278.

(3) نقلا عن: عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص122.

(4) المصالح المتمحورة حول الدولة هي المصالح القومية والوطنية اما المصالح المتمحورة حول النظام فهي المصالح التي تكون موضع اهتمام عالمي، للمزيد ينظر: عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي، مصدر سبق ذكره، ص148.

العلاقات الدولية ولكن الجدل المثار حوله يتعلق بمدى تأثيراته في السياسة الدولية وفي مضامينها وامكانية ان يكون عاملا محفزا ودافعا للسلم الدولي وبذلك يذهب جوزيف ناي إلى ان الاعتماد المتبادل هو (موقف من التأثير المتبادل والاعتماد على الاخرين وبينهم)[1].

وفي الصدد نفسه يذهب (ناي دكيوهن) إلى أن (انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الامنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة واهمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم)[2].

ومن التعريفين الآنفين يمكن القول، أنَّ ظاهرة الاعتماد المتبادل تعني تأثرا وتأثيرا متبادلا وهي تشير إلى علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه عكس التبعية ذات الاتجاه الواحد، والاعتماد المتبادل يعتمد على الاقتصادية على حساب تراجع الأبعاد الأمنية والعسكرية.

ومن نافلة القول إن التشابك والتعقيد في العلاقات وعدم الحصانة الذاتية المتبادلة دفع إلى تراجع لعبة البحث عن المكاسب مقابل لعبة الربح المشترك او الخسارة المشتركة[3] في ظل علاقات دولية أضحت عاجزة في ايجاد الحلول للمشاكل الدولية إلا بإدارة عالمية الأبعاد مثل (مشاكل الفقر، الارهاب الدولي، الجريمة المنظمة، وتزايد السكان الملحوظ، والاحتباس الحراري، وديون عالم الجنوب، والموارد الاولية)[4]، وبهذا الشأن يرى(هنري كيسنجر) بـ (اننا ندخل الان عصرا جديدا فالصور الدولية اصبحت متغيرة والشعارات القديمة اصبحت غير مجدية، فقد اصبح عالمنا اليوم اكثر اعتمادية في سياسته وطموحاته واقتصاده واتصالاته الانسانية)[5].

ويذهب (توني بلير) رئيس وزراء بريطانيا الأسبق إلى أن السمة الأساسية للعالم الحديث

(1) احمد محمد ابو زيد، تأثيرات المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 44، 2012)ص 96.

(2) نقلًا عن: محمد وقيع الله، مدخل في دراسة العلاقات السياسية الدولية، (اسلامية المعرفة، العدد 14، بلات)، ص76.

(3) كريستوفر لين، اعادة صياغة الاستراتيجية الامريكية الكبرى، زعامة في القرن الحادي والعشرين ام توازن قوى، ط1، ترجمة: اديب يوسف شبش (دمشق: منشورات اتحاد الادباء والكتاب العرب، 1999) ص30.

(4) محمد محمود سليمان ابو غزالة، القوة تحكم العالم، التكامل والاعتماد المتبادل، (عمان: دار الشروق، بلا ت) ص21.

(5) نقلا عن: حسن البزاز، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988) ص45.

هي الاعتماد المتبادل بين دول العالم كافة، وهي حقيقة مفادها ان وقوع أزمة في مكان ما في العالم تستتبع أزمة في كل مكان في العالم، وأصبحت كل الأمم حتى التي بحجم وقوة الولايات المتحدة الامريكية تتأثر اليوم تأثرا عميقاً، وبسرعة البرق بالأحداث التي تقع فيما وراء حدودها[1].

وبناء على المتغيرات التي حدثت في النظام السياسي الدولي سيما بعد انتهاء الحرب الباردة، أصبحت فكرة الاعتماد المتبادل وثيقة الصلة بالاقتصاد العالمي، أو الاقتصاد المعولم، إذ تعد ركنه الاساس فلا يمكن الحديث عن اقتصاد عالمي في غياب درجة عالية من الاعتماد المتبادل الدولي، حتى بات الاقتصاد العالمي يؤدي دورا كبيرا في توجيه وادارة شؤون السياسة العالمية، إذ أصبح واقعا لا يمكن تصور عدم وجوده في ميدان العلاقات الدولية من خلال حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسين في النظام السياسي الدولي وقابليتهم للتأثر بالعوامل الخارجية، في ظل توافر الاطر المؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية[2].

إن العالم بات يعرف حالة متقدمة من الاعتماد المتبادل التي تقود بدورها إلى ارتباط المجتمعات بالعديد من الروابط غير الرسمية بين النخب الحكومية فضلا عن الروابط الخارجية الرسمية وكذلك العلاقات غير الرسمية بين النخب غير الحكومية والمنظمات عبر القومية، ولابد من الاشارة إلى أن قضايا الأمن والقوة العسكرية لم تعد تحتل الاولوية كما في السابق[3].

أصبحت العلاقات الاقتصادية تؤدي دوراً كبيراً في ميدان العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة من خلال تكريس سياسة التكتلات الاقتصادية الاقليمية كالاتحاد الاوروبي والناتو بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الآسيو ـ باسفيكي بقيادة الصين واليابان، فضلاً عن إحلال منظمة التجارة العالمية OMC عام 1994 محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) إذ اوكلت لها مهمة الإشراف على التجارة الدولية، وإنَّ لتوسع العولمة الاقتصادية وتناميها عبر اندماج دول اوروبا الوسطى والشرقية في الاقتصاد الرأسمالي دورا كبيرا في تنامي ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل[4].

(1) توني بلير، نحو قيم عالمية مشتركة لتعزيز الاعتماد المتبادل، صحيفة الاتحاد الاماراتية،2006/5/30.
(2) انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص292.
(3) المصدر السابق، ص294 ـ 295.
(4) عبد الناصر جندلي، اشكالية تكييف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، (مجلة المستقبل العربي، العدد 376، 2010) ص34.

وبناء على ما تقدَّم، يُعد الاعتماد المتبادل توصيفا للنظام السياسي الدولي وحقيقة واقعية يجب اخذها بعين الاعتبار لفهم التحولات التي طرأت في النظام السياسي الدولي، فقد أسهم في تقليل اللجوء إلى الحرب والميل نحو التعاون وذلك بالتقارب بين الفاعلين الدوليين، مما يفضي إلى قدر من الشفافية السياسية الدولية.

ثالثا: تهميش كتلة الجنوب

شكلت الدول المتقدمة صناعيا واقتصاديا نسبة 25 % من جغرافية العالم في حين شكلت الدول التي تقع في الجنوب 75 % وتعيش في مستوى متدنٍ من التخلف بكل تجلياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يشير إلى ان هناك انقساماً بنيوياً في هيكلية النظام السياسي الدولي وبالعودة إلى الوراء يتضح أن الدول المتخلفة[1] أو التي يطلق عليها دول العالم الثالث وجدت من القطبية الثنائية ابان حقبة الحرب الباردة والمنافسة العسكرية بين القطبين الغربي والشرقي فرصة ذهبية لأداء دور مهم في السياسة الدولية، وبعد انهيار تلك الثنائية اصبحت أمام خيارين: إما التمسك باستقلاليتها ومواجهة الهيمنة الامريكية او الخضوع للشروط الأمريكية[2]، وإن تفكك الاتحاد السوفيتي جعل من العالم ساحة مكشوفة امام الكتلة الوحيدة التي ظلت تحتفظ بقدر كبير من التراص، وبالتالي فإن هامشية كتلة الجنوب بعد الحرب الباردة متغير تولد نتيجة المتغيرات السابقة، فالثورة الصناعية الثالثة افضت إلى ايجاد بدائل للمواد التي تنتج في الدول النامية فضلاً عن أن زيادة الاندماج داخل النظام الرأسمالي يجعل الحصول عليها بكلف منخفضة[3].

هذه المتغيرات دفعت بعض الاطراف الفاعلة في النظام السياسي الدولي إلى توجيه الاهتمام لإعادة ترتيب شؤونها ومتابعة ما يحدث في الاطراف الفاعلة الأخرى، ومن ثمَّ فقد تراجع الاهتمام بالعالم الثالث سيما بعد زوال الخطر السوفيتي حيال دولهم وقدرة الغرب على تطوير منظوماته العسكرية الدفاعية باستقلالية ملحوظة عن الولايات المتحدة الامريكية[4].

(1) حسين مصطفى أحمد الحنابي، الوضع الدولي الجديد وانعكاساته على القضايا القومية، رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2003)، ص59.
(2) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.
(3) اسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وادارة التنمية، ادارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997) ص75 ـ 76.
(4) سلوى شعراوي جمعة، مصر والنظام الدولي سيناريو التسعينات (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بالأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 87، 1990) ص37.

المعروف إن وجود الاستقرار على مستوى القمة في النظام السياسي الدولي ربما يدفع بحالة اللا استقرار إلى الأطراف لوجود أسباب وعوامل ذلك حتى باتت كتلة الجنوب ضعيفة التأثير سياسيا واقتصاديا على مستوى الدول والتكتلات مثل حركة عدم الانحياز، الاوبك، مجموعة الـ 77، ولعل ذلك يعود إلى جملة من المشاكل التي تعاني منها كتلة الجنوب[1] كمشكلة الوحدة الوطنية التي تنطوي على مظاهر دينية وقومية ولغوية وثقافية، فضلا عن النزاعات الحدودية التي تعد من تركات الدول الاستعمارية، وتعاني من غياب المشاركة السياسية وانعدام الحياة الديمقراطية[2].

يشكل الفقر أحد أهم المشاكل التي تعاني منها دول الجنوب وشعوبها، تلك المشكلة المستديمة على مر التأريخ الحديث والمعاصر التي انتجتها سياسات الاحتلال الغربي باستغلال الموارد الاولية وفرض قسمة العمل الدولية، حتى باتت مشكلة الفقر مظهرا من مظاهر الاختراق الأمني في الحاضر والمستقبل مع تغاضي الدول الصناعية الكبرى عن إيجاد الحلول الناجعة لمعالجتها، الأمر الذي افضى إلى اغراق تلك الشعوب في مستنقع المديونية التي لا تقوى على سدادها إلا بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 10 % من مجموع الديون.

وتجدر الاشارة إلى أن التمايز الاقتصادي بين بلدان كتلة الجنوب والضعف البنائي لبعض المنظمات التي تشكل اطارا للحركة الجماعية لتلك البلدان فضلاً عن السياسات الصناعية التي اتبعتها الدول الغربية للحيلولة دون تبلور حركة جماعية فاعلة في كتلة الجنوب وتراجع دور حركة عدم الانحياز وجعلها حبيسة الشعارات دون ممارسة أي عمل فاعل في العلاقات الدولية أو حل المشكلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي باتت تعاني منها تلك الدول فضلا عن اخفاقها في حل الصراعات بين اعضائها مما ادى في النهاية إلى تهميش كتلة الجنوب وتحييد دورها في السياسة الدولية واضعافه في ضبط ايقاعات التفاعلات الدولية في ظل المتغيرات التي طرأت على النظام السياسي الدولي.

رابعا: الجمع بين التعددية والاحادية القطبية

ان المتغيرات العالمية الجديدة التي طرأت على النظام السياسي الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، شكلت دافعا لدول العالم والمنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى العمل من أجل وضع العديد من آليات التفاعل التعاوني واختيارها في مختلف المجالات الاقتصادية

(1) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 137.

(2) المصدر السابق نفسه، ص138.

والبيئية والسعي الحثيث لتحسين الاليات القانونية والدولية ومحاولة تحقيق الوحدة في المضمار الاقتصادي العالمي، في ظل التنوع والتوسع في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية، في مقابل ذلك تراجعت وسائل الاكراه بالقوة العسكرية، الأمر الذي دفع باتجاه استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية وبخاصة مع دول الجنوب[1].

كان لتفكك الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى أثر في إثارة الجدل في الأوساط الاكاديمية والسياسية، حتى باتت منقسمة إلى اتجاهات عديدة فهناك من يذهب إلى ان النظام السياسي الدولي يأخذ بالأحادية القطبية محل الثنائية القطبية[2]، بعد انفراد الولايات المتحدة الامريكية في جمع ادوات القوة ومحاولة انفرادها لقيادة العالم، وهناك من يذهب إلى أن النظام السياسي الدولي يمر بمرحلة انتقالية واعادة بناء مؤسساته الدولية وفقا لمتغيرات ومعطيات اقتصادية تسمح ببروز اقطاب اقتصادية جديدة[3]، أما الاتجاه الثالث فيذهب أنصاره نحو اللاقطبية في النظام السياسي الدولي بُعيد انتهاء الحرب الباردة؛ ذلك لان تفكك الاتحاد السوفيتي ادخل العالم في انعطافة كبيرة وجعله في مساحات مفتوحة حتى اضحت الولايات المتحدة الامريكية القوة العظمى في العالم تدخل في مرحلة هلامية نتيجة لمعاناتها الاقتصادية ومشاكل الداخل الامريكي، مما جعل حقبة ما بعد الحرب الباردة مثارا للجدل بين الاكاديميين والمتخصصين في الشأن الدولي، اذ يذهب (ريتشارد هاس Richard N Haass) إلى ان مستقبل النظام السياسي الدولي لا يتجه نحو القطبية الاحادية او التعددية بقدر ما يتجه نحو اللاقطبية لتعدد مراكز القوى وصعود فاعلين من غير الدول، مع تراجع الدول القومية أمام سلطات المنظمات الدولية الاقليمية والعالمية والشركات المتعددة الجنسيات ووسائل الاعلام، وسيشهد النظام مستقبلا تعدُد وتشتت مراكز القوى من حيث انتشارها وتعدد من يملكها، فهناك قوى اقليمية صاعدة يمكن ان نطلق عليها ب (القطبية الاقليمية الجديدة) الأمر الذي يسهم في ضعف سيادة الدولة أمام التجمعات السياسية والاقتصادية الاقليمية[4].

(1) يسرى كريم محسن العلاق، الحكومة العالمية وتطورات النظام السياسي الدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (العراق: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2015) ص230.

(2) ينظر محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1991) ص55.

(3) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره، ص126.

(4) Richard N.Haass. The Age of Nonpolarity: what will follow US Dominance. foreign Affairs (may.june 2008) pp. 45 - 53.

ان التمييز بين النظام الدولي القائم على القطبية الاحادية والتعددية القطبية، انما يعتمد على توزيع مصادر القوة والنفوذ التي اذا ما تركزت تحت سيطرة دولة واحدة، فإننا سنكون امام القطبية الاحادية، اما اذا تمكن عدد من الدول من امتلاك قدرا من القوة والنفوذ واستطاعت من تحديد الاتجاهات الرئيسة للتفاعل الدولي بقدر مناسب من التكافؤ نكون أمام التعددية القطبية[1]، وبما ان هناك عدداً من القوى تستأثر بالقدر الاكبر من المشاركة في الحياة السياسية الدولية فإن الأساس الموضوعي للقطبية الاحادية يتراجع بشكل واضح، فالتراجع النسبي في المؤشرات الاقتصادية الامريكية انما يشير إلى انها لم تعد تمتلك وزنا طاغيا ومطلقا في توزيع القوة مقارنة مع مجموعة الدول الكبرى[2] ولعل التراجع الاقتصادي الامريكي اسهم في اضعاف المكانة الاقتصادية التي احتلتها الولايات المتحدة الامريكية[3] في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، إذ تراجع الاقتصاد الامريكي في إجمالي الناتج العالمي من 27 % عام 1950 إلى 13 % عام 1990 [4] ولم يكن الامر مقتصرا على ذلك بل شمل التراجع في اهم القطاعات الصناعية الذي اسهم في فقدان كثير من الأسواق الأمريكية الخارجية والداخلية، بينما تمكنت اليابان واوروبا من تطوير صناعاتها وبزوغ تكتلات اقتصادية ناهضة مبشرة بعالم متعدد الاقطاب اقتصاديا، إذ ستشكل اوروبا الموحدة مستقبلا تكتلا اقتصاديا مؤثرا في مسار العلاقات الدولية[5]، هذا ما سيتم رصده بالبحث والتحليل في فصول قادمة.

---

(1) محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص55.

(2) المصدر نفسه، ص56.

(3) ولعل ذلك يعود الى هبوط الانتاجية الامريكية مقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة ونزيف الموارد الذي سببه الانفاق العسكري المتزايد لصيانة السلام الامريكي، للمزيد ينظر:

jhan Agnew.The United States in the World Economy. Aregiona l Geography. (London:Cambridge University press 1987).pp. 130 - 160.

(4) Barry p.Bosworth.American in the world Economy. Economic Impact.no.3.1989.p - 37.

(5) عبد القادر محمد فهمي،. النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره، ص129.

الفصل الخامس

التغير في سمات النظام السياسي الدولي في ظل الإرهاب الدولي

بعد 11 ايلول/سبتمبر 2001

تعد ظاهرة الإرهاب من الظواهر الاجتماعية القديمة، التي ظهرت مع ظهور فكرة السلطة والصراع على النفوذ، وباختراع التكنولوجيا وما رافقها من زيادة الاتصال والتقارب والتعاون بين الدول، اضحى الفعل الإرهابي من أدوات الترويح وعدم استقرار الشعوب والعبث بمقدراتها على المستوى الاقليمي والدولي، لذا يُعد الإرهاب من المتغيرات التي اسهمت في إعادة خارطة العلاقات الدولية؛ لأثره البالغ في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي في مناطق عديدة من العالم، وإسهامه في تدني سلطة الدولة وانحدارها نحو الفشل في أداء وظائفها، الأمر الذي أفضى إلى تغيير موازين القوة في المجتمع الدولي عبر استحداث التحالفات والتكتلات الدولية والاقليمية بغية مكافحته والتخلص من آثاره السلبية على الشعوب والمجتمعات في بقاع المعمورة كافة، ومن أجل رصد ذلك لابد من البحث في المحاور الآتية:

اولاً: الإرهاب وسيادة الدولة القومية

شهد المجتمع الدولي تحولات كثيرة بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 كان لها الأثر العميق في تشكيل خارطة العلاقات الدولية وبروز وضع جديد أثّر في طريقة معالجة المشاكل الدولية الراهنة، وأثّر على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الأمر الذي افضى إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية العالمية، ببروز قطب سياسي واقتصادي وحيد افقد العالم توازنه الاستراتيجي، مؤثراً في اتخاذ القرارات المهمة من أجل معالجة العديد من المشاكل التي يعاني منها العالم المعاصر، سيما مشكلة مكافحة الإرهاب الدولي، هذه المشاكل التي ادت إلى تراجع عمل منظمة الامم المتحدة وبقية المنظمات الدولية فضلاً عن

انتهاك سيادة الدول في كثير من المناسبات تحت مظلة المبررات الشرعية أو غير الشرعية، وتلك السيادة التي أصبحت تتعرض إلى الانتهاك الفاضح الذي يصل إلى حد التدخل العسكري وضرب مقومات الدولة اقليماً وشعباً وسيادة في دول عديدة من العالم تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

انعكس الإرهاب الدولي ومكافحته على سيادة الدولة إذ اصبحت ظاهرة الإرهاب التي تطورت في الانتشار والوسائل المستخدمة حتى باتت تهديداً حقيقياً لمصالح الدول وسيادتها وبخاصة بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، إذ رفعت الولايات المتحدة شعار مكافحة الإرهاب الدولي، فقد ورد ذلك في تصريح وزير الخارجية الامريكي الأسبق (كولن باول) بعد احداث أيلول الذي جاء فيه ((نحن الآن القوة الأعظم، نحن اللاعب الرئيسي على المسرح الدولي، وكل ما يجب أن نفكر به الآن هو مسؤوليتنا عن العالم بأسره ومصالحنا التي تشمل العالم كله))[1].

وبذلك أصبحت ذريعة مكافحة الإرهاب مسوّغاً للولايات المتحدة الامريكية والدول الحليفة لها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وانتهاك سيادتها لتحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية تحت غطاء الحرب الامريكية على الإرهاب الدولي، ومصداق ذلك يتجلى في تصريح الرئيس الامريكي الأسبق جورج دبليو بوش بتاريخ 14 أيلول 2004 الذي ورد فيه ((مسؤوليتنا في التاريخ تتمثل في الرد على الهجمات الإرهابية وتخليص العالم منها، فقد ابتدأ الآخر بالصراع ونحن الذين ننهيه وفي الوقت الذي يروق لنا))[2].

ومن المبادئ التي تبناها الرئيس الأسبق بوش الابن بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، هو أن من ((يؤوي ارهابيين مذنب كالإرهابيين سواء بسواء))، هذا المبدأ الذي جاء على خلفية طلب حكومة افغانستان موافاتها بالأدلة الدامغة قبل تسليم المتهمين بالإرهاب للولايات المتحدة الامريكية، ومما ورد من هذا الشأن ما كتبه (غراهام اليسون)[3] قائلًا أنَّ

(1) اسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع و1990) ص 65.

(2) نقلًا عن: آمال بن صويلح، التعاون الدولي وقوانين مكافحة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير في القانون الدولي العام بتخصص العلاقات الدولية والمنظمات الدولية (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2008 ـ 2009)، ص 130.

(3) غراهام اليسون، خبير العلاقات الدولية في جامعة هارفرد.

مبدأ بوش ((صار بالفعل بمثابة قاعدة سارية المفعول بحكم الأمر الواقع على صعيد العلاقات الدولية)) أي أنه يُلغي سيادة الدول التي تؤمن ملاذاً للإرهابيين[1].

وبالرغم من أَنَّ الدولة لا تمثل نظاماً سياسياً خالداً لا يتغير[2]، فالتحولات الدولية التي جاءت بها العولمة وما لها من أثر في تنشيط الإرهاب الدولي وتقديمه بحلته الجديدة بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، فضلاً عن التطورات التكنولوجية والتقنية الاتصالية التي اسهمت في تنامي الغزو الاثيري أثّر مباشرةً على المفاهيم المرتبطة بسيادة الدولة واستقلاليتها التي اضحت محل خلاف، إذ اصبحت عمليات التداخل وتجاوز الحدود الوطنية أحد مميزات النظام السياسي الدولي[3].

يلحظ المتتبع، أنّ ما ذهب إليه الباحثون في شؤون العولمة والإرهاب، أنَّ هناك تأثير وتأثّر متبادل بينهما، فيذهب بعضهم إلى أن الإرهاب بحلته الجديدة بعد احداث 11 ايلول/ سبتمبر 2001 يُعد المسمار الأخير في نعش العولمة، لأنه يؤدي إلى تباطؤ عمليات العولمة وانتهائها؛ لما له من أثر في تعزيز مكانة الدولة القومية وقدرتها على استعادة سيطرتها على حدودها الجغرافية، من أجل العمل على مكافحة العمليات الإرهابية، بينما يذهب آخرون إلى أن تأثير الإرهاب على العولمة، إنما هو عرضي ومؤقت يؤدي إلى زيادة قوتها ونموها وسيطرتها[4].

وبذلك يبقى مستقبل الدولة القومية محل جدلٍ كبير في الأوساط الاكاديمية التي ذهبت باتجاهات متعددة، منها من يرى أن المستقبل سيشهد اختفاءً لمفهوم السيادة الذي مردهُ تراجع دور الدولة الاقتصادي مقابل نمو دور الشركات الذي يقود في نهاية الأمر إلى اختفاء وظيفة الدولة نهائياً[5]، إذ يعتقد (كينتشي اوهماي) بـ ((إننا نشهد نهاية الدولة القومية في

(1) نقلًا عن: نعوم تشومسكي، الدولة الفاضلة، ترجمة: سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص133.

(2) مثيشو كاكو، رؤى مستقبلية، كيف سيغيّر العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: سعد الدين حرفان، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب و2001)، ص 430.

(3) ينظر: محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، حافظ عبد الأمير وآخرون، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 132.

(4) فرغلي هارون، الإرهاب العولمي، مصدر سبق ذكره، ص 134.

(5) محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص 131.

ظل عصر تاريخي جديد تسيطر فيه نمو قوى السوق العالمية وقوى الاستهلاك الغربية، وهو المد الذي اصبح معارضوه من الحكومات والاقتصادات القومية لا حول لهم ولا قوة بصورة متزايدة))[1].

في الصدد نفسه يذهب (انطوني جيدينز)[2] إلى أن ((العولمة المعاصرة ليس لها سابقة في التاريخ وهي تغيِّر تشكيل المجتمعات الحديثة والاقتصاديات والحكومات والنظام العالمي))[3]، وهو بذلك يشير إلى دور العولمة وتأثيرها في تراجع سيادة الدول على اقتصادها نتيجة لتوسع دائرة الاقتصاد إلى ما وراء حدود الدولة، وذلك بتوسع الأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها الشركات المتعددة الجنسية، ما دفع إلى خروج الكثير من المجالات من نطاق تحكم وسيطرة الدولة سيما مجال الصناعة، وأسواق المال والخدمات العالمية[4].

إنَّ المتغيرات الآنفة الذكر أدّت إلى تعرض مكانة الدولة الوطنية للتراجع سيما التطورات التي شهدها النظام السياسي الدولي، وبروز ظاهرة الإرهاب التي طلّت برأسها من جراء ذلك، الأمر الذي افضى إلى تقليص السيادة الوطنية سيما وأنها اتاحت الفرصة أمام انواع مختلفة من التدخلات الدولية في الشؤون الداخلية للدولة وبخاصة الصغيرة منها[5]، سواء مورست العمليات الإرهابية من قبل دول أو أفراد أو تنظيمات، فإنها تشكل انتهاكاً لمبدأ السيادة الوطنية وقواعد القانون الدولي ذات الصلة، وفي مقدمتها حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة.

---

(1) للمزيد ينظر: كينتشي اوهماي، نهاية الدولة القومية في: فارنك جي، لتشر وجون يولي (محرران)، العولمة: الطوفان أم الانقاذ، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جكتر، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010م) ص 365 ـ 388.

(2) انطوني جيدينز Anthony Giddens عالم اجتماع واقتصاد انكليزي متخصص بعلم النفس الاجتماعي، نال شهادة الدكتوراه بالاقتصاد من جامعة كامبرج، ألّف كتاب:

Wikipedia. orglwiki Anthory - Giddens.Retrievedon.31 - 5 - 2.

(3) نقلًا عن: يسرى كريم محسن العلاق، الحكومة العالمية وتطورات النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 265.

(4) المصدر نفسه، ص 265.

(5) فتوح ابو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014) ص 18.

ثانياً: بروز الفاعلين غير الدوليين في النظام السياسي الدولي

إن تراجع مكانة الدولة وتضاؤل دورها أدّى إلى تفتيت وظائفها؛ بسبب ظهور العديد من الفاعلين غير الدوليين، الذين أفرزتهم المتغيرات الدولية الجديدة، والتغيير في بيئة المجتمع الدولي، إذ كان لهؤلاء الفاعلين من التأثير ما يشار إليه بالبنان في ميدان العلاقات الدولية سيما بعد بداية القرن الحادي والعشرين، وبحسب ما يذهب إليه (جوزيف ناي) فإن السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين كخشبة المسرح، التي لم تعد بنية الدولة الممثل الوحيد بل زاحمها ممثلون آخرون، فيما يرى بهجت قرني إنّ تزايد دور الفاعلين غير الدوليين مظهر للتغيير الذي طرأ في الشرق الأوسط، أي أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو عقد الفاعلين غير الدوليين، وأن هناك تحولاً للقوة في المنطقة العربية؛ بسبب ظهور الفاعلين غير الدوليين[1]، كتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ قواعد القانون الدولي خلت من تعريف محدد لمصطلح الفاعلين غير الدوليين، إلا أن مجلس الاستخبارات القومي الامريكي عرفه بأنه ((كيانات غير سيادية تمارس سلطةً ونفوذاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً هاماً على المستوى الوطني، أو الدولي ولا يوجد إجماع على فئاتها)) ويحدد بعض التعريفات النقابات ومنظمات المجتمع المدني والتجمعات العرقية والمؤسسات الدينية[2].

ومن التعريف الآنف الذكر، يبدو أن الفاعلين غير الدوليين يشمل المنظمات المستقلة كافة إلى حد ما عن تحويل الحكومة المركزية وسيطرتها، والعمل بوصفها مشاركة في الشبكات التي تمتد عبر حدود دولتين أو أكثر، وهكذا يمكنها من الانخراط في العلاقات العابرة للحدود، فضلاً عن دورها في التأثير سياسياً داخل دولة واحدة أو اكثر أو داخل المؤسسات الدولية بشكل عمدي أو غير عمدي، ومن ثمَّ يمكن القول، ان الفاعلين غير الدوليين سواء أكانوا جماعة أم منظمة يتصفون بالاستقلال (Autonomy) والحرية في السعي لتحقيق الأهداف

(1) إيمان أحمد رجب، اللاعبون الجدد أنماط وادوار «الفاعلين الجدد من غير الدول» في المنطقة العربية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 187، يناير 2012)، ص 35.

(2) National Intelligence Counicl (NIC). Nonstats Actors: Impaction Interntional Rclations and Implication for the United stats. August. 2007. p2. http://fas, orglirplnicl nonstst - actors - 2007. pdf.

والتمثيل Aepreseuutation أي تمثيل الاتباع المؤيدين لها والنفوذ Influence أي القدرة على التميز عن الفاعلين الآخرين[1].

وبالرغم من أنّ الدولة تحتفظ بقدر كبير من الأهمية، فإن هناك مجموعة واسعة من الفاعلين غير الدوليين تمتلك القدرة في هيكلة السياسة الدولية والاقتصاد العالمي[2]، واللافت، أن كثيراً من الجماعات ذات صلات وثيقة بالدولة كالمليشات، التي تستخدم القوة المسلحة ويبدو أن لها طبيعة مزدوجة بتميزها عن هياكل الدولة الرسمية، وتمتعها بنفس الوقت بصلات وثيقة بالحكومة[3].

ومن أجل الوقوف على ماهية الفاعلين غير الدوليين، لابد من الإشارة إلى أن بعضهم له حضور علني في المحافل الدولية وله تمثيل في مختلف البلدان، في حين يعمل الآخرين في السر، وإن ما يميزهم مدى اعتمادهم على قدرتهم في إنتاج الهويات الاجتماعية والولاء لهم، فضلاً عن اعتمادهم على الموارد التي تشمل السلع والخدمات التي يوظفونها من أجل التنظيم والتعبئة وعلاقتهم العامة مع المجتمع الأوسع، وتحديداً فيما يتعلق بالجماعات الارهابية التي تعمل على وضع معايير خاصة بما يسمى ب (بالملائمة السلوكية) التي عن طريقها لا يستبعدون الناس بل يسعون إلى مراقبة وتنظيم السكان المحليين ومتابعة الاتصالات الخارجية، فضلاً عن المواقع الالكترونية الخاصة بهم[4].

وفيما يلي أهم أنواع الفاعلين غير الدوليين في الساحة الدولية:

1 ـ الأفراد ذوو السلطة الخارقة Super Empowered Individuds

وهم من يتغلبون على القيود والاتفاقيات لممارسة النفوذ السياسي والاقتصادي والفكري الغزير على مجموعة من الأحداث الإنسانية التي ولّدتْ منافسة واسعة النطاق كالصناعيين

---

(1) Daphlle Tosselin and William wallaee (Eds) Non - stat Actors in world politics (London. Palgrave Macmillan, 2001). p - 3 - 4.

(2) RichardA.Higgott. Geoffrey. R. D. under hill Andree Bieler. Globalisation and non - stat actors. (In Non - Taylor and francise - Library. 2003). p.1.

(3) Redress. Not only the state.(Torture by Non - state Aet. May - 2006) p. 16.
الموقع الالكتروني: http:/www. redress. Orgldownload slpab lication.

(4) The Geneva Cantre for the Democratic Control of Armed for ces (DCAF) and Geneva Call. Armed (Non - stat Actors. Curreut Trends and Future Challengs. DCAF Horizon 2015) working paper.No 5 p. 9 - 11. Arailable Actors - Current - Trends - future - challenges.

والمجرمين والممولين وأباطرة الإعلام والنشطاء المشاهير والزعماء الدينيين والارهابيين، ويمارسون نفوذهم عن طريق المال والسلطة الاخلاقية والخبرة(1).

2 ـ الشركات المتعددة الجنسيات Multinational and conporations

وهي عبارة عن شركات خاصة مقرها في دولة واحدة ولها فروع في دول أخرى، تعمل هذه الفروع باستراتيجية عالمية منسقة لكسب حصة أكبر من السوق وتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة(2).

3 ـ المنظمات غير الحكومية NGOS

هي منظمات خاصة تتمتع بالاستقلالية والطوعية وغير الربحية، تسعى لإنجاز مهمة أو تحقيق مصلحة لها دور على المستوى الدولي، ويُنظر إليها أحياناً كمحركات اجتماعية عالمية، ومنها المنظمات التي يرعاها المجتمع وبخاصة في العالم الغربي، ومنها ما تكون مدعومة حكومياً أي التي ترعاها الدولة وتتواجد في شرق آسيا.

4 ـ أنظمة وأقاليم الأمر الواقع

كيانات تمارس صلاحيات الحكومة في المحافظة على النظام والقانون وتتبنى القوانين وفرضها وتنظيم العلاقة بين أفراد السكان فيما بينهم وبين الدولة من جهة أخرى، كما هو معروف في اقليم كردستان العراق وجمهورية شمال قبرص التركية وأبخازيا واوسيتيا الجنوبية في جورجيا، وتختلف هذه الأقاليم في الأداء فيما إذا كانت تعيش حالة الحرب أو السلم، وما تشترك فيه هي انها لا تُعدُّ دُولاً بموجب القانون الدولي؛ لأنها تفتقر لمقومات الدولة الأساسية(3).

5 ـ الجماعات المسلحة العنفية Armed Violent Groups:

عرفتها منظمة REDRESS(4) بأنها ((فاعل مسلح ذات بنية أساسية للقيادة يعمل خارج

---

(1) National lentelligence Council (Nic)(Non. State Actors: lmpaet an International Relations and implications for United States. OP. Cit). p - 2.

(2) Richand A Higgott. Geoffrey. (R. D. under hill. op. ci). p. 1 - 3.

(3) REDRESS. Not only the state: (Torture by Non - state Actors. op. Cit). p. 15.

(4) منظمة لحقوق الإنسان تساعد ضحايا التعذيب للحصول على العدالة والتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لقت بهم، ينظر: أنور محمد فرج، الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة، دراسة في منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط. (السليمانية، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، بلا ت) ص 27.

سيطرة الدولة يقوم باستخدام القوة لتحقيق أهدافه السياسية أو يزعم أنها سياسية))[1]، كما يعرفها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية UNOCHA)) بأنها ((فهي مجموعات من المحتمل أن توظف السلاح في استخدام القوة لتحقيق اهداف سياسية أو ايديولوجية او اقتصادية، مجموعات ليست داخل الهياكل العسكرية الرسمية للدول والاحلاف الدولية أو المنظمات الحكومية الدولية، هي مجموعات ليست خاضعة لتحكم الدول التي تعمل فيها))[2]، وتستعمل منظمة نداء جينيف Geneva call مصطلح مجموعة مسلحة غير حكومية ANEA وتعرفها بالكيانات المسلحة المنظمة المنخرطة في النزاعات المسلحة الداخلية، التي تحركها أهداف سياسية، التي تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة، وهكذا فهي تفتقر للأهلية القانونية التي تمنعها من أن تكون طرفاً في المعاهدات الدولية ذات الصلة[3].

إلا أنَّ الجماعات المسلحة والعنفية التي مثّلت الارهاب بتجلياته المختلفة، اسهمت اسهاماً مباشراً في تغيير مفهوم القوة في العلاقات الدولية وذلك بتمكنهم من التأثير على ايقاع حركة التفاعلات الدولية وتغيير خارطة التحالفات الاقليمية والدولية، ولعل تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) أثر في تغير مسار السياسات الخارجية لمعظم الدول الاقليمية، فضلاً عن الدول الكبرى والولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص.

ويلاحظ، أن تنظيم الدولة الإسلامية استطاع من توظيف نوع جديد من أنواع الإرهاب الدولي هو الإرهاب الالكتروني الذي أثّر في تغير مفاهيم القوة سيما وأنها لم تعد قوة صلبة تتمثل في القوة العسكرية والاقتصادية التي تحتكرها الدول بشكل عام لا سيما الدول الكبرى، فامتلاك المعرفة والتكنولوجيا وتوظيفها واستخدامها الذي اصبح مُتاحاً أمام الفاعلين الدوليين وغير الدوليين، مما مكّن الجماعات الإرهابية من استخدام الفضاء الالكتروني للتخطيط وتنفيذ عملياتهم الإرهابية في مختلف دول العالم[4].

(1) REDRSS. Notonly the state: (Torture by Non - state Actors op. cit) p. 14.

(2) United Nations office for the coordination of Humanitarian. Affenirs (OCHA). Humanitarian Negotiation with Armed Groups: A manual for practitioners. New your United Nations. January 2006. p. 87.

(3) انور محمد فرج، الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة، مصدر سبق ذكره، ص 271.

(4) ريهام عبدالرحمن رشاد العباسي، أثر الإرهاب الالكتروني على تغير مفهوم القوة في العلاقات الدولية، دراسة حالة تنظيم الدولة الإسلامية (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 24 فبراير، 2016)، (بلا ص)، على الموقع الالكتروني: https://democraticac ـ de//p=34528

واللافت، أنه الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا والاتصالات يفضي إلى تزايد درجات الخطر والتهديد واتساع ساحة المعركة وتنوع وسائلها، إذ اصبحت شبكة الانترنت أحد معالم المجتمع الجديد وأكثرها انتشاراً حتى باتت الجريمة العالمية سمة من سمات عصر المعلومات وانتشرت الجماعات الإرهابية مستفيدة من آليات وأدوات الثورة التكنولوجية في الاتصالات وانتقال الأفكار والأفراد إذ مكّن التواصل الاجتماعي الجماعات الإرهابية من تدمير واستهداف الدول، وفي هذا الصدد كثّفت الأمم المتحدة منذ عام 2014 جهودها لإرساء آليات التعاون مع العديد من بلدان العالم لمواجهة انتشار ظاهرة الدعوات إلى التطرف عبر الانترنت، إذ أعلنت الولايات المتحدة الامريكية عن خطة للتحالف المعلوماتي مع الدول الغربية والعربية لتنسيق الجهود لمواجهة التهديدات الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي ثم عادت الامم المتحدة في شباط 2015 إلى التأكيد عن طريق قمة مكافحة التطرف والعنف[1] على مخاطر التهديدات الالكترونية للجماعات الإرهابية[2].

ويلاحظ، أن تراجع سيادة الدولة ومكانتها نتيجة للمتغيرات الدولية سيما ما جلبته الثورة المعلوماتية من تهاوي للحدود الوطنية، وسهولة الغزو الاثيري باستعمال شبكات الانترنت والاطباق اللاقطة وتحول العالم إلى ما يشبه القرية الصغيرة، وظهور الفاعلين غير الدوليين أفضى إلى ظهور الدول الفاشلة، التي لا تقوى على أداء وظائفها بالشكل الذي يمكنها من السيطرة على توجيه تفاعلاتها في ميدان العلاقات الدولية بالشكل الأمثل ـ وهذا ما سنحاول بحثه في المحور الآتي:

ثالثاً: ظهور الدول الفاشلة

يذهب الكثير من الباحثين في الشأن الدولي إلى تفسير تراجع مكانة الدولة إنما يعود إلى ما تؤديه من دور في ميدان العلاقات الدولية، حتى مع وجود المنافسين من الفاعلين غير الدوليين ومن هنا لابد من البحث في مفهوم الدولة الفاشلة؛ لما تشكله دراسة المفهوم من أهمية في حقل الدراسات السياسية.

---

(1) عقد يوم الثلاثاء 17 شباط 2015، المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب بحضور أكثر من 100 مشارك من 60 دولة واستمر لمدة ثلاثة أيام ركّز على منع الجماعات الإرهابية من جذب وتجنيد أفراد وجماعات للقيام بالأعمال الإرهابية، للمزيد ينظر: القمة العالمية لمكافحة التطرف والعنف، 2015، على الموقع الالكتروني https//www.assaking.Com/news169910/.html

(2) ريهام عبدالرحمن رشاد العباسي، مصدر سبق ذكره.

1 ـ مفهوم الدولة الفاشلة

إن زيادة الصراعات في النظام السياسي الدولي لاستقطاب الدول من أجل الإمساك بزمام الأمور والتعامل مع الوحدات الدولية الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من اختلال موازين القوى الدولية وانتشار الفساد وسوء الإدارة أفضى إلى انهيار بعض الدول وفقدان سيطرتها على الحكم ليؤول الأمر بعد ذلك إلى اتخاذ زمام المبادرة من قبل المجاميع المسلحة وأمراء الحرب التي تخلف وراءها معاناة إنسانية وسياسية واقتصادية وأمنية لا تحمد عقباها مما يجعل تلك الدول في دائرة اطماع الدول الاقليمية أو الدولية لتعزيز نفوذها بالتدخل المباشر في شؤون تلك الدول، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع القوة عالميا[1].

إن تأثير الفاعلين غير الدوليين يعتمد على السباق السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول، الأمر الذي أدى إلى تقسيم العالم إلى الدول الضعيفة Weak States ومعظمها من المستعمرات السابقة التي تهيمن عليها الطائفية والعرقية الدينية والقبلية ومثال ذلك افغانستان، الصومال. فحركة طالبان والمحاكم الإسلامية من الفاعلين غير الدوليين، التي استطاعت تحدي الحكومة المركزية[2].

ينشط الفاعلون غير الدوليين في الدول الضعيفة التي اختلف الباحثون في تحديد مفهومها، فمنهم من يذهب إلى أنه الدولة الضعيفة هي التي تقوم باحتكار القوة إلا أنها تعاني من العجز في توفير الرفاهية، وتقديم الرعاية الاجتماعية، والاحتكام إلى القانون (كارتيريا ـ واوغندا ـ ومقدونيا)[3].

أما الدول الفاشلة أو المنهارة (Falledor collapsed states) فهي التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية، فهي تعاني من تحدي الفاعلين الداخليين، بسبب تحدي قوى داخلية طائفية أو سياسية أو قومية تسعى إلى تغيير نظام الحكم كلياً أو جزئياً، وتطرح نفسها فاعلاً دولياً. وبذلك فإن فشل الدولة يؤدي إلى إحياء كيانات ما قبل الدولة كالطائفة أو

(1) Charies T call. The Fallacy of the Failed State. Third world Quarterly. Vol. 29. No. 8. 2008. p. 447.

(2) National Intelligence Counil (Nic). Non - state Actors: Impact on International Relations and Implications for the United States. op. cit. p. 4.

(3) للمزيد ينظر: أنور محمد فرج، الفاعلون من غير الدول، مصدر سبق ذكره، ص 280.

القبيلة، كما تؤدي إلى نشوء جماعات جديدة كالأحزاب والحركات والعصابات التي تتولى الوظائف الأساسية، التي فشلت الدولة في أدائها كالقيام على أمن التابعين لها وحمايتهم وتأمين غذائهم وتعليمهم[1].

ومن اللافت، ان من الفاعلين غير الدوليين انتهجوا أسلوب الكفاح المسلح لوجود حاضنة مشجِّعة في أقاليم بعض الدول الفاشلة العاجزة عن القيام بوظائفها سواء أكان ذلك العجز ناتجاً عن خلل بنيوي في هذه الدول كضعف القدرة، أم عائداً إلى تدخل دولي حدَّ من امتداد سلطتها إلى بعض أقاليمها أو أسقط لهشاشة أجهزتها المسؤولة عن توفير الحاجات الضرورية، وهنا لا يوجد من يوقف نشاط هذه الحركات المسلحة وحريتها في بسط نفوذها في هذه الدول بل يتعدى الأمر إلى مد يد المساعدة لحركات في دول أخرى[2].

2 ـ مؤشرات الدولة الفاشلة

وتشمل المؤشرات التي اعتمدها صندوق السلام العالمي في تصنيف الدول وبيان فشلها وترتيبها بين دول العالم والبالغة اثنا عشر مؤشراً[3] موزعة على المحاور الرئيسة التالية:

أ ـ المحور السياسي، الذي يشمل مدى شرعية نظام الحكم وعجز الدولة عن تقديم الخدمات العامة، وعدم قدرتها على تطبيق القانون وانتهاك حقوق الإنسان وضعفها في السيطرة على العنف وعدم الاستقرار السياسي، وازدياد وتيرة التدخل الخارجي سواء من الدول أو من الفاعلين غير الدوليين[4].

(1) أحمد جميل عزم، عودة الدولة في السياسة الخارجية (أبو ظبي ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 3، يناير 2010)، ص 4.

(2) مصطفى كامل السيد، الفاعلون الجدد على مسرح السياسة العالمية، (القاهرة، مؤسسة الإهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 200، ابريل 2015)، ص 10.

(3) اعتمد صندوق السلام العالمي على اثني عشر مؤشراً لتحديد الدول الفاشلة وترتيبها بين الدول:
1 ـ الضغط الديمغرافي 2 ـ اللاجئين ونازحي الداخل 3 ـ المظالم الاجتماعية 4 ـ الهجرة الداخلية 5 ـ التنمية غير المتوازنة 6 ـ الفقر والتدهور الاقتصادي 7 ـ عدم شرعية السلطة 8 ـ سوء الخدمات العامة 9 ـ انتهاك حقوق الإنسان 10 ـ ضعف أجهزة الأمن 11 ـ تصدّع النخب 12 ـ التدخلات الخارجية

(4) محمد جودت عامر، توزيع القوة ومستقبل التوازن العالمي، اطروحة دكتوراه غير منشورة (بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2018)، ص 79.

ب ـ المحور الاقتصادي، ويشمل انخفاض مؤشرات التنمية الاقتصادية، وتفشي الفقر والبطالة وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وزيادة معدلات الفساد[1].

ج ـ المحور الاجتماعي، المتمثل في ازدياد الضغوط الديمغرافية وعدم توفر الخدمات والاحتياجات الأساسية، فضلاً عن زيادة معدلات الهجرة والنزوح خارج وداخل البلد والمظالم الاجتماعية وضعف الاندماج الاجتماعي.

د ـ المحور العسكري، الذي يشمل عدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها على المجاميع المسلحة الخارجة من القانون، الذي قد يعود إلى ضعف السلطة الأمني لبروز قوى أمنية غير نظامية.

هـ ـ المحور الخارجي، الذي يعني تراجع قدرة الدول في الإيفاء بالوعود والالتزام بالمواثيق الدولية الأمر الذي يؤدي إلى تراجع مكانتها الدولية الخارجية والجدول (1) يوضح تصنيف صندوق السلام العالمي للدول الفاشلة لعام 2018 مقارنة بعام 2017.

(1) Sonja Grimma «at, at «fragik states: Introducing apolitical Concept. Third world Querterly joumal. vol. 55. No 2014. p. 199. Aviailableon - http://www.Tand fouline. com/doi pdf (10 - 1080) 01436597. 2013.

جدول (1)

تصنيف صندوق السلام العالمي للدول الفاشلة عام 2018

الترتيب العالمي من ـ لآخر دولة	الدولة	إجمالي النقاط من 120	التغيير مقارنة بالعام 2017
1	جنوب السودان	113,4	ـ 0,5
2	الصومال	113,2	ـ 0,2
3	اليمن	112,7	1,6
4	سوريا	111,4	ـ 0,8
5	افريقيا الوسطى	111,1	ـ 1,5
6	الكونغو الديمقراطية	110,7	0,7
7	السودان	108,7	ـ 1,9
8	تشاد	108,3	ـ 1,1
9	افغانستان	106,6	ـ 0,7
10	زمبابوي	102,1	0,7
11	العراق	102,1	ـ 3,2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في صندوق السلام العالمي لعام 2018

Fragile states Index presented by the Fund for peace.

يبدو عبر قراءة الجدول (1) أن صندوق السلام العالمي اعتمد في تصنيفه للدول الفاشلة على اثني عشر مؤشراً لكل مؤشر (10) عشر نقاط، ومن ذلك يتبين أن الدول التي احتلت أعلى مستويات الفشل من 178 دولة هي من الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط وافريقيا ممن تنشط فيها الجماعات الإرهابية، وأن العراق يحتل المرتبة الأخيرة.

3 ـ أثر الدول الفاشلة على توزيع القوة

إن دخول السياسة الدولية في المسارات التي اتسمت بالفوضوية أثر في سلوك وسياسات الوحدات الدولية الأخرى، لاسيما في خضم الصراعات غير المتكافئة بين الدول الكبرى والدول الفاشلة التي لم تعد قادرة على حماية أمنها ومصالحها، الأمر الذي أدى إلى تراجع أثرها في الساحة السياسية الدولية وعدم فاعليتها على صعيد العلاقات الدولية، مما دفعها إلى الانضواء

تحت لواء التكتلات الاقليمية والدولية لخلق واقع جديد يمكنها من الاحتفاظ بقوتها قدر المستطاع[1].

إن الدولة الفاشلة كثيراً ما تنخرط في أي نسق دولي يكون فيه ملاذاً للحفاظ على أمنها وإن كان ذلك على حساب مصالحها ومبادئها وقيمها، ومن هنا يذهب (روتشتاين) إلى أن متغير الفشل يؤثر على صور توزيع القوة عالمياً من خلال رؤيتها التحالفية مع الآخرين[2].

وفي الوقت نفسه يذهب (روبرت كيوهن) إلى أنه الدول الفاشلة هي تلك الدول التي يضعف تأثيرها أو يكاد ينعدم في النسق الدولي، إذ لا تستطيع مواجهة التهديدات الأمنية دون الاعتماد على المساعدة الخارجية، وبالتالي تشكل خطراً على الدول المجاورة لها[3]، مما يجعلها تخرج من حسابات القوة والتأثير دولياً واقليمياً سوى كونها مجرد مجال لزيادة نفوذ الدول الكبرى الطامعة في الهيمنة، وإعادة موازين القوة لصالحها من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الفاشلة.

ومن نافلة القول ان المتغيرات الدولية الطارئة على ساحة العلاقات الدولية بدءاً من بواكير الثورة الثالثة ثورة الاتصال والمعلوماتية ومروراً بالمتغيرات السياسية بعد احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، اسهمت في تآكل وتراجع السيادة القومية للدولة مما سرَّع في ظهور الفواعل غير الدولية لتكون لها اليد الطولى في تحريك عجلة التفاعلات الدولية على الأصعدة كافة سيما الارهاب الدولي الذي يُعد من الفاعلين غير الدوليين الذي اسهم اسهاماً مباشراً في ظهور الدول الفاشلة التي أسهمت بدورها وساعدت في تغير خارطة التحالفات والتكتلات الدولية التي من شأنها أن تصبح عبئاً على القوى الكبرى في النظام السياسي الدولي من خلال انخراطها في بعض العمليات العسكرية التي الحقت الضرر بها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً مما أضرّ في قوتها عالمياً.

---

(1) Baldur Thar he lesson and Anders wired, Small States in the European Union: what do We know and what We like to know ? Cambridge Review of International Affairs, Vol. 19. December - 2006, p.p. 652 - 656.

(2) Christ in lagabritsen et al, Small States in International Relations.(Unversity of lceland Press 2006). p. 126.

(3) Jean A.K.Hey. Small States in world politics: Explaining foreign policy Beharior.Lyune Rienner publishers.2003.p.43.

رابعاً: دور المنظمات الدولية والاقليمية في مكافحة الإرهاب الدولي

أصبح موضوع التصدي للإرهاب ومكافحته أهم ما يشغل العالم أجمع بمختلف مؤسساته ومنظماته وهيئاته وأفراده، بعد ان أخذ أشكالاً كثيرة وصور مختلفة، فهو لا يستهدف دولة بعينها إنما تجاوز عواقبه الوخيمة وآثاره المدمرة الحدود الوطنية للدول وللقارات، ويعمل على تقويض الأمن وزعزعة الاستقرار والمساس بحقوق الابرياء.

وإن تفاقم ظاهرة الإرهاب في عصر العولمة وثورة المعلومات التي أسهمت في سرعة الحركة والاتصال وابتكار الأساليب الجديدة للتخطيط للعمليات الارهابية وتنفيذها حتى بات من الضروري الوقاية منه ومحاربته ببذل الجهود للمجتمع الدولي كافة، بتفعيل دور المنظمات الدولية والاقليمية سيما الامم المتحدة، وجامعة الدول العربية، سيما بعد أحداث 11 ايلول/ سبتمبر 2001 التي اثبتت ما وصل إليه الارهاب من عنف مفرط تسبب بخسائر فادحة.

1 ـ دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب:

يتمثل دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب بوصفها المنظمة الدولية العالمية العامة من خلال أجهزتها الرئيسة (مجلس الأمن والجمعية العامة).

أ ـ مجلس الأمن:

سعى مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة لمكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال التوسع في استخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتضمن تدابير قسرية ضد الدول والجماعات التي ترعى الإرهاب في خضم الهيمنة الامريكية وتفردها في قيادة العالم بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، واعلان الحرب ضد الارهاب، لذلك دأب على إصدار القرارات التي من شأنها معالجة الإرهاب ومكافحته، لذا يقتضي التمييز بين مرحلتين حددت نمط مكافحة مجلس الأمن لخطر الارهاب الدولي.

1 ـ مرحلة ما قبل أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001

تعامل مجلس الأمن بجدية مع ظاهرة الإرهاب الدولي كمهدد للأمن والسلم الدوليين منذ بداية التسعينات من القرن الماضي خلال قراره المرقم (348) لعام 1992 والذي جاء فيه اظهار فشل ليبيا في مساعيها للتخلي عن الارهاب، الذي أثار إشكالية مدى مشروعيته في استناده لمبادئ الفصل السابع[1].

---

(1) قرار مجلس الأمن المرقم S/RES/748(1992) الذي ينص على ضرورة امتثال الحكومة الليبية بقرار مجلس

كما اتخذ مجلس الأمن موقفا مماثلا في القرار (1044) عام 1996 المتعلق بمحاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، والقرار (1189) عام 1998 الخاص بالهجمات الارهابية على سفارتي الولايات المتحدة الامريكية في دار السلام ونيرولي، رغم عدم ارتباط هذه العمليات بدول بعينها، ومما يميّز قرارات مجلس الأمن في تلك المرحلة أنه تعامل مع ظاهرة الارهاب بالجزئية وليس وفقاً لرؤية شاملة وكلية للظاهرة، ولعل ذلك واضح بالقرار (1267) لعام 1999 الذي أنشأ لجنة فرعية لرصد الاجراءات ضد طالبان والقاعدة، والتي ركزت على ايجاد قوائم بأسماء الأشخاص أو المجموعات المتصلة بالقاعدة أو بحكومة طالبان[1].

2 ـ مرحلة ما بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001

شكّلت احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 نقلة نوعية في أنماط تعامل مجلس الأمن مع ظاهرة الارهاب الدولي، إذ تركّزت استراتيجيته في التعامل مع الظاهرة على أربعة محاور أساسية هي، شجب الأعمال الارهابية، وفرض آليات ملزمة للدول في مواجهة الارهاب، وبناء قدرات حكومية للتعامل مع الارهاب، وفرض عقوبات على الدول المصدرة للإرهاب ولعل ذلك ما جاء في مجموعة قرارات مجلس الأمن المبينة في الجدول (2).

الأمن (731) الصادر عام 1992 دون تأخير، للمزيد ينظر: الموقع الالكتروني لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة http://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions - adopted - security - council - 1992.

(1) نهى علي بكر، مشروعات اصلاح مجلس الأمن، دراسة سياسية مقارنة في ضوء أزمات ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (القاهرة ـ جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007)، ص 103.

جدول (2)

عينة من القرارات الصادرة من مجلس الأمن بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 لمكافحة الارهاب الدولي (نماذج مختارة)

القرار	السنة	القرار
1368	2001	نص على الآليات الملزمة للدول في مواجهة الارهاب، وعزم المجلس محاربة مهددات الأمن والسلم الدوليين، وأدانه الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا وعدّها من مثيل الارهاب الدولي.
1373	2001	صدر بعد اسبوعين من 1368 إذ فعَّلَ آليات مكافحة الارهاب بدعوة الدول الأعضاء إلى منع وقمع تمويل الارهاب، والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للكيانات، أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الارهابية، وعدم توفير الملاذ الآمن لِمَن يمولون الأعمال الارهابية أو يديرونها أو يرتكبوها.
1377	2001	اكّد القرار في ديباجته على أنّ أعمال الارهاب شكل واحداً من أخطر مهددات السلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين، وهي تهدد بذلك الدول والإنسانية جمعاء، وأكّد على المنهج الشامل والاسهام الايجابي للتعاون وفق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
1438	2002	أدان الهجمات التي وقعت في جزيرة بالي في اندونيسيا
1440	2002	أدان عملية حجز الرهائن التي وقعت في موسكو في 23 تشرين الأول
1450	2002	أدان محاولة الهجوم بالقذائف على الطائرة التابعة للخطوط آركيا الاسرائيلية في رحلتها رقم (583)
1452	2002	عدّل الأحكام المتعلقة بالأرصدة المجمدة لحركة طالبان وأعضاء تنظيم القاعدة
1455	2003	حسن التدابير المتخذة ضد طالبان وأعضاء القاعدة من خلال تجميد أموال طالبان واسامة بن لادن ومساعديه، وفرض حظر على الاسلحة واجراءات السفر والسكن من قرار اللجنة المنشأة بالقرار (1267)
1465	2003	أدان بأقوى العبارات الهجوم بالقنابل الذي وقع في بوجوتا وكولومبيا والهجوم الذي وقع على مقر الامم المتحدة في بغداد بوصفه هجوماً ضد المجتمع الدولي
1516	2003	أدان الهجوم بالقنابل الذي وقع في 15 و20 تشرين الثاني 2003 في اسطنبول بتركيا.
1540	2004	أوضح قلق المجتمع الدولي من تمكن الفاعلين غير الدوليين المنصوص عليهم في قرار مجلس الأمن (1263)
1566	2004	صدر بموجب الفصل السابع من الميثاق والذي أعاد التأكيد على القرارين (1267) و(1373) بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين وقد أقر إشراك المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة في العمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.
2017	2013	صدر لمواجهة تنظيم داعش في سوريا والعراق الذي عد التنظيم مجموعة إرهابية.
2170	2014	فرض عقوبات على داعش كما أدرج في 19 تشرين الثاني 2014 تنظيم أنصار الشريعة الليبي على القائمة السوداء للتنظيمات الارهابية لارتباطه بتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية.
2249	2015	صدر على أثر الهجمات الارهابية في باريس والذي دعا إلى قيام الدول لمضاعفة الجهود ولمنع واحباط الاعمال الارهابية وحثّها على عدم تدفق المقاتلين الارهابيين الاجانب.
2253	2015	إلزام الدول كافة بمكافحة الارهاب الدولي

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على المعلومات الواردة في المصدر:

نهى علي بكر، مشروعات إصلاح مجلس الأمن، دراسة سياسية مقارنة في ضوء أزمات ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007)، ص 105.

ومن قراءة القرارات الصادرة من مجلس الأمن، والتي وردت في الجدول أعلاه، يمكن القول بأنها تتصف بالشمولية بشأن الظاهرة الارهابية، واسنادها إلى الفصل السابع ما يجعلها واجبة التنفيذ، دون تعريف الدول ماهية العمل الارهابي والاكتفاء بالتوصيف الامريكي، وبالرغم من ذلك أفضت القرارات إلى تكريس روح التعاون الدولي لمكافحة الارهاب، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ فاعلية مجلس الأمن لا تقاس بمؤشر تدخله بالأزمات الدولية واصدار القرارات الخاصة بها، إنما بقدرته على تسويتها وحلّها سلمياً، وهذا ما يصعب كثيراً لعدم الاجماع الدولي على تعريف الارهاب وبيّان محدداته والتي تعد من الاشكاليات المهمة، فضلاً عن غياب الآليات اللازمة لمساءلة الدول عن الأعمال التي تقوم بها في الرد على العمليات الإرهابية لعدم خضوعها لقواعد القانون الدولي، والخلط بين السياسي والقانوني لمتطلبات مصالح الدول الكبرى الأمر الذي يؤثر سلباً على فاعلية مجلس الأمن في مواجهة الإرهاب.

ب ـ دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في مكافحة الارهاب الدولي بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001

كانت البداية الاولى لتناول الارهاب الدولي في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972 بناءً على طلب الأمين العام وقتئذٍ من الجمعية العامة إدراج موضوع الإرهاب في جدول اعمال دورتها السابعة والعشرين، بهدف دراسة الاجراءات والتدابير لمنع هذه الظاهرة، واستمرت جهود الامم المتحدة من خلال أجهزتها المختصة سيما فريق العمل الذي شُكِّل لدراسة التهديدات العالمية للإرهاب الدولي، الذي ركّز على حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب حتى تمخض عن ذلك وضع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الارهاب التي اعتمدت بإجماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ايلول من عام 2006، التي أكّدت على أربعة اركان، شمل الأول التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب[1]، وشمل الركن الثاني منع الارهاب ومكافحته من خلال حرمان الارهابيين من الوصول إلى الوسائل التي تمكنهم من شن اعتداءاتهم وبلوغ اهدافهم، فيما شمل الركن الثالث التدابير اللازمة لبناء قدرات الدول على منع الارهاب وتعزيز دور منظمة الامم المتحدة، من خلال تعزيز التنسيق والاتساق داخل المنظومة الدولية في سياق النهوض بالتعاون الدولي في

(1) استراتيجية الامم المتحدة لمكافحة الارهاب. الموقع الالكتروني:

http://www.un.org/counterterrorism/ctitf/ar/un - golobal–counter–terrorism–strategy.

مجال مكافحة الارهاب، بينما شمل الركن الرابع ضمان حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الارهاب الدولي[1].

إلا أن الملاحظ، ان تواتر النشاطات المتعلقة بالتصدي للإرهاب لا تجدي نفعاً ونجاعةً إلا بعد وجود آلية التفعيل اللازمة على ما تم تشريعه وتقريره في الأدبيات السياسية والقانونية الدولية عن طريق اللجان الفرعية الخاصة بمتابعة وتنفيذ تلك القرارات والاتفاقيات والتي تكمن مشكلة التنفيذ بقدرات وامكانيات الدول الأعضاء، لاسيما ما يتعلق بغسيل الأموال وتعقب المطلوبين من الجماعات المسلحة، ومن اللافت أيضاً، ان تقنيات الارهاب شهدت قفزات كبيرة في اعقاب احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 وهو ما بات يتطلب من اجهزة مكافحة الارهاب على المستوى الامني والحكومي إعادة النظر في القوانين والتشريعات ذات الصلة، وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت عموماً واحدة من ابرز وسائل عمل الجماعات الارهابية، الأمر الذي يستدعي قيام الحكومات بإبرام اتفاقيات تعاون مع الإدارات المشرفة على خوادم ومحركات الشبكة العنكبوتية للحد من مساحة الدعاية الجهادية للجماعات المتطرفة.

2 ـ دور جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب

عملت العديد من المنظمات الاقليمية على إصدار القرارات والاعلانات التي تدين الإرهاب بوصفه جريمة دولية لا تقتصر على إزهاق الأرواح وإلحاق الأضرار بالممتلكات بل تطال كيانات الدول واستقرارها وتقدمها[2]، ويأتي ذلك في سياق تعزيز التعاون الدولي والاقليمي لتحقيق مكافحة الارهاب وجرائمه، لذلك اعتمدت العديد من المعاهدات والمواثيق الاقليمية بين الولايات المتحدة الامريكية ودول امريكا اللاتينية، وبين دول الاتحاد الاوروبي.

أما في السياق العربي فبعد أن ايقنت الدول العربية من خطورة الارهاب وعصفه بمخططات التنمية الاقتصادية والسياسية[3]، سعت إلى توحيد وتنسيق السياسات والجهود لمكافحة الارهاب، وفي هذا السياق أكّد مجلس جامعة الدول العربية في العديد من قراراته

(1) المصدر نفسه.

(2) علي بن فايز الجحني، الآثار الأمنية لظاهرة التكفير والارهاب (الرياض: دار مملكة نجد للنشر والتوزيع، 2014) ص 73 ـ 79.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 73 ـ 79.

الصادرة على ادانته القاطعة للإرهاب في جميع أشكاله وصوره ومبرراته، ولعل الجهود القانونية العربية لمكافحة الارهاب اثمرت عن عقد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998 انطلاقاً من أن الدولة منفردة لا تستطيع مواجهة الجريمة الارهابية مالم تكن هناك حالة من التعاون والتكامل الأمني لمواجهتها، إذ لابد من التعاون الأمني لمنع الارهاب والتدابير الوطنية لمنع حدوث الجريمة الارهابية، كالوسائل والاجراءات التي تتخذها الدولة؛ لمنع تنامي الارهاب ومكافحته[1].

ومن التدابير التي اتخذتها جامعة الدول العربية، فضلاً عن الاتفاقيات التي شملت غسيل الأموال وتمويل الارهاب والجريمة عبر الحدود الوطنية وجرائم تقنية المعلومات هي التدابير الوقائية، إذ اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورة آذار 2012 الاستراتيجية العربية للأمن الفكري لدعم الجهود العربية في رسم خطط وبرامج للأمن الفكري، بالتنسيق بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني[2].

ويبقى التساؤل هل أثمرت تلك الاتفاقيات والقرارات سواء الدولية او الاقليمية في تحجيم ظاهرة الارهاب، إذ لم تكن هناك ارادة دولية حقيقية قادرة على وضع الاليات المناسبة لرفع شبح الارهاب الذي أرخى سدوله على البلدان التي تعاني منه، ولعل البدء في العمل من أجل رفع الحيف والظلم وانتشال الشعوب من مهاوي الفقر والحرمان، عن طريق العمل الجاد لرفع مؤشرات التنمية الاقتصادية، وخلق الطبقات الوسطى القادرة على ان يكون لها دور في بناء الدول سياسياً واقتصادياً، هو الحل الأنجح والامثل لتجفيف منابع الارهاب والخلاص منه نهائياً.

(1) ثائر ابراهيم الجهماني، مفهوم الارهاب في القانون الدولي (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1998)، ص 223.

(2) تهاني علي يحيى زياد، الإرهاب ووسائل مكافحته في الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب لسنة 1998 (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008)، ص 68 ـ 69.

الفصل السادس

الارهاب وطبيعة القوى الفاعلة في النظام السياسي الدولي

لابد من التعرف على وضع الدول الكبرى بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 من حيث تفاعلاتها الدولية وطبيعة علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية بعد الأحداث وسياساتها الخارجية الرامية لمحاربة الارهاب ومكافحته، وأثر ذلك على النظام السياسي الدولي، وما أفرزته احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 كذلك على العديد من القضايا الدولية التي تجسد منعطفاً في حقل العلاقات الدولية، الذي مكّن الولايات المتحدة الامريكية وتحت ذريعة مكافحة الارهاب وحماية الامن القومي الامريكي من التموقع عسكرياً واقتصادياً في مناطق استراتيجية وإدارة الأزمات الدولية بشكل منفرد، فضلاً عن احداث اصلاحات ديمقراطية في العديد من الدول سيما العربية منها، التي انغمست في الحرب على الارهاب، فضلاً عن تشجيع الدول الفاعلة الكبرى مثل الصين وروسيا، إلى السعي لتوسيع قاعدة الهرم الدولي ومنافسة الولايات المتحدة الامريكية اقتصادياً، لذلك لابد من التأسيس لقاعدة بحثية ترصد من خلالها دور القوى الدولية والاقليمية الفاعلة في مكافحة الإرهاب، وتأثير ذلك على تغيير الاستراتيجيات السياسية الخارجية لتلك القوى، وعليه سنتناول الموضوع على وفق الآتي:

اولاً: الارهاب والسياسات الامريكية في النظام السياسي الدولي

سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى ترسيخ نفوذها بوصفها قوة عظمى وحيدة في العالم، عبر نظام سياسي دولي قادر على ترجمة أهدافها في محيط العلاقات الدولية مما يدعو إلى اختلاف السلوك السياسي الخارجي الامريكي وفقاً للمتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية سيما بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، التي احدثت اضطراباً في السياسة الخارجية الامريكية، فضلاً عما تعانيه من خلل في الأمن الداخلي مما أثار دهشه صناع القرار الأمريكي وحيرتهم، نتيجة للقرارات المتخذة من الادارة الامريكية واعتمادها على الغير في حربها ضد

الارهاب وليس على قوتها لوحدها وذلك بمحاولة استقطاب التأييد الدولي وابرام التحالفات الدولية المناهضة للإرهاب[1].

والملاحظ، ان التوجه الامريكي يسير باتجاه عد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 تحولاً لتغيير النظام السياسي الدولي، الذي يعني تغيراً في إدارة العلاقات الدولية وتغيراً في أنظمة بعض الدول على النحو الذي يرسخ أحادية القطب الامريكي وسيطرته على ذلك النظام، عن طريق نشر مبدأ الحرية الذي اتخذته الولايات المتحدة الامريكية معياراً لسياساتها منذ لحظة انخراطها في شؤون العلاقات الدولية[2].

إن هذه المدركات لا تقر سياسة الاحتواء وتوازن القوى واستراتيجيات الردع إنما هي حتى خارج نطاق القواعد القانونية الدولية التي اضطلعت بضبط حركة العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، ولعل ذلك يعود إلى التغيير الجذري في الأساس الفلسفي للرؤية الامريكية الراهنة لمستقبل النظام السياسي الدولي وحسب مقتضيات المصالح الامريكية وإن تعارضت او تقاطعت مع احترام مبادئ السيادة الوطنية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول[3]، فرؤية المحافظين الجدد تشير إلى أن مشروعية التدخل من أجل التغيير ليست بالضرورة متوافقة مع مبادئ القانون الدولي، وميثاق الامم المتحدة[4].

لم تكن أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 عملية ارهابية اعتيادية فحسب، بل أنها شكلت متغيراً أساسياً في اشكال وآليات الصراع الدولي وسبباً رئيسياً في إعادة تشكيل السياسات الخارجية الامريكية، فكان من أبرز نتائجها أنها دفعت إلى وضع مكافحة الارهاب الدولي ومعاقبة الدول الراعية له هدفاً محورياً للسياسة الخارجية الامريكية[5].

ومن هنا يذهب المحللون الامريكيون إلى أن هجمات 11 ايلول/سبتمبر 2001 ليست

---

(1) أحمد عبدالله وآخرون، قارعة سبتمبر، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ص 49.

(2) Brzezinski. Zbigniew.(The choice: Global. Dowination or Global Leader ship) Boulder. Co: persens Books Group. 2004. p. 81. By www.washington post. com.

(3) عصام نعمان، العرب والحدث الامريكي: تحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل (صحيفة الخليج الامارتية، 2002/9/29).

(4) محمد سيد أحمد، الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2003)، ص 126.

(5) Anatol Lieve - fighting Terrorsim Lessons from cold - washinghtoى. Dc.October. 2001. pp. 5 - 7.

عملية إرهابية أو عملاً من أعمال الحرب الموجهة ضد الولايات المتحدة الامريكية إنما هي تعدٍ جسيم على هيبتها ودورها الريادي في العالم، وما ينطوي ذلك على تهديدات لأمنها القومي في الحاضر والمستقبل[1] مما دفع أنصار هذا الاتجاه إلى الذهاب لشن الحرب على الدول المارقة والراعية للإرهاب، وضرب الشبكات العالمية التي ترعاه، واتخاذ كافة التدابير الاحترازية اللازمة التي تحول دون حدوث مثل تلك العمليات الارهابية مجدداً ضد الولايات المتحدة الامريكية والغرب عموماً[2].

وفي السياق نفسه يذهب المحللون الامريكيون وعلى رأسهم هنري كيسنجر إلى أن هجمات 11 ايلول/سبتمبر 2001 يمكن أن تمثل نقطة تحول في كيفية صياغة النظام السياسي الدولي للقرن الحادي والعشرين؛ لأنها عززت مكانة الولايات المتحدة الامريكية وذلك بدفع القوى المنافسة مثل اوروبا واليابان وروسيا الاتحادية والصين والهند إلى التعاون وبناء علاقات شراكة جديدة، بالشكل الذي لم يكن متوقعاً قبل تلك الهجمات، وبالرغم من الخلافات القائمة بين الولايات المتحدة الامريكية وتلك الدول[3].

يرى (كيسنجر) كذلك ان الولايات المتحدة الامريكية ـ وبعد مرور نصف قرن ـ لم تواجه خصماً استراتيجيا، وإن الدول الكبرى لم تعد تشكل خطراً بعضها على بعض، إنما اصبحت بمواجهة عدو لا يأتي عبر الحدود، بل من الخلايا الارهابية المزروعة داخلها أو من جراء النزاعات الاقليمية، وذلك يعني أن محور الارتكاز في السياسة الخارجية الامريكية سيكون في ساحة الجغرافية السياسية بشكل لا مثيل له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد ان كانت تميل قبل أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 إلى الانفرادية، وهذا ما يشكل متغيراً جديداً على الساحة السياسية الدولية، متمثلاً في اقناع جميع القوى الدولية بأن الارهاب يشكل تهديداً حقيقياً، وأن أياً من الدول لا تملك بمفردها الوسائل الكفيلة لمواجهته[4].

---

(1) Anatol Lieve. OP.Cit. P. 9.

(2) محمد عبدالقادر، الاستراتيجية الامريكية، مرحلة ما بعد عاصفة الابراج، (مجلة الحكمة، العدد 29، ايلول، 2002) ص 12.

(3) نقلًا عن: جميل مطر، الجدل حول سياسة امريكا الخارجية، (السعودية، مؤسسة عسير للصحافة والنشر، صحيفة الوطن، 2001/3/27).

(4) عصام نعمان، امريكا والمسلمون مشكلة علاقة نقلًا من كتاب العرب والعالم بعد احداث 11 ايلول (حلقة نقاشية) سلسلة اصدارات كتب المستقبل العربي (بيروت: تشرين الثاني، 2002)، ص 298.

وبالرغم من النتائج الوخيمة لأحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 سواء على الولايات المتحدة الامريكية أو على الدول الأخرى، إلا أن ذلك لم يؤثر سوى على العمليات الأساسية في النظام السياسي الدولي دون تأثيره على الهياكل العامة لذلك النظام، إذ أن الحرب على الارهاب سيطرت على السياسات الخارجية الامريكية خاصة والعديد من الدول بشكل عام لا سيما ما يتعلق بالسياسات الدفاعية لها[1].

وبناءً على ذلك، فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى ضرورة ايجاد التغيير في عملية التوازن السياسي في عملية صنع السياسة الخارجية الامريكية لمقتضيات المصلحة الوطنية التي تُعد العامل الحاسم فيها[2]، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية إلى الانخراط في الشؤون الدولية بطبيعة صراعية جعلت من عملية صنع السياسة الخارجية عملية متميزة، لأنها خلقت فرصاً جديدة للتحدي الجديد المتمثل بالإرهاب الدولي، وبذلك تمكنت من إعادة ترتيب الأوضاع في العالم وفق ما تراه مناسباً دون معارضة أي طرف، سيما وإن المرحلة تنماز بالتوتر حتى ان المغالين في معارضتها شجبوا احداث 11 ايلول/ سبتمبر 2001 [3].

أما على صعيد الداخل الامريكي فقد ادت أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 إلى تماسك المجتمع الامريكي سيما وأنه مجتمع هش اجتماعياً ومنقسم عرقياً لا يمكن توحيده ما لم يتولد شعور الحاجة إلى الانضواء تحت لواء الولايات المتحدة الامريكية الذي تولد بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 [4].

وإنها تمسكت بمفهوم الهيمنة على العالم والحيلولة دون ظهور قوة أخرى منافسة لها حتى ولو اقتضى ذلك استخدام القوة، إذ ورد هذا المعنى بالوثيقة التي حررها (ديك تشيني) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق عام 1990 التي تذهب إلى وجوب أن تظل الولايات المتحدة الامريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم وأن تمنع صعود اي قوة أخرى سواء كانت دولة

(1) أحمد بيضون، معالم الثقافة المعولمة بعد 11 ايلول، نقلًا عن كتاب العرب والعالم بعد 11 ايلول، (بيروت: سلسلة اصدارات كتب المستقبل العربي، تشرين الثاني، 2002)، ص 320.

(2) كمال قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية، بعد 11 ايلول (القاهرة، صحيفة الاهرام، 21 ديسمبر، 2001).

(3) مصطفى الفقي، ندوة السياسة الدولية حول تداعيات أحداث 11 ايلول، (القاهرة ومجلة السياسة الدولية والعدد 147، 2001)، ص167.

(4) اسماعيل الشطي، تحديات استراتيجية بعد أحداث 11 ايلول ـ بحث منشور من كتاب العرب والعالم بعد 11 ايلول (بيروت: سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 23، 2002)، ص 48 ـ 49.

أم مجموعة دول[1]، إذ استخدمت الإدارة العسكرية في تحقيق أهدافها وتحقيق مصالحها بالوجود العسكري الامريكي في الخليج حيث النفط ورؤوس الأموال والتمدد العسكري في البلقان للهيمنة بربط جنوب شرق أوربا بقواعد حلف الشمال الاطلسي في تركيا، وإنشاء القواعد العسكرية في جورجيا والقوقاز إلا مصاديق على ذلك[2].

ومن اللافت للنظر، ان الولايات المتحدة الامريكية ركزت على دور الدولة في حماية الأمن الداخلي ورفع الراية الامريكية في الخارج، مناقضة بذلك اطروحة العولمة الأساسية في اضعاف دور الدولة وتهاوي الحدود الوطنية بين الكيانات السياسية، ولعل ذلك يعود إلى تنامي التأثير الوطني الواضح وتعزيز البيروقراطية وزيادة عدد المؤسسات الحكومية ورفع الميزانية العسكرية لتأكيد قوة الدولة على المستويين الداخلي والخارجي[3].

يُعد وصول التيار اليميني المحافظ إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية من المتغيرات المهمة في مسار السياسة الامريكية، سيما وأن ذلك الوصول تزامن مع تلاقي أفكار اليمين السياسي مع أفكار اليمين الديني في نظرة كل منهما إلى العام، وهذا التلاقي أنشأ تياراً لا يؤمن بأنصاف الحلول، وإنما يؤمن إيماناً مطلقاً بالسيادة للولايات المتحدة الأمريكية على العالم واخضاعه للقوة التي تتميز بها، الأمر الذي دفع بالإدارات الامريكية إلى وضع الاليات المناسبة لمواجهة خطر الإرهاب الدولي، على الصعيدين الداخلي والخارجي للولايات المتحدة الامريكية.

أولاً: آليات مكافحة الإرهاب على الصعيد الداخلي الأمريكي

من المتغيرات المهمة التي أفرزتها أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، السعي لترتيب الاولويات وزيادة الاهتمام بموضوع ضبط الامن وتحقيقه داخل الاراضي الامريكية، وكان ذلك قد بدأ منذ الهجمة الأولى التي تعرَّض لها مركز التجارة العالمية وانفجار أو كلاهما[4] إذ تم إنشاء دار حماية المواطن (Home Land Defense) وقيام مكتب التحقيقات (FBI) بدور

(1) محمد كمال، التيار المحافظ الجديد والرد العسكري الامريكي، (القاهرة: صحيفة الاهرام، 2001/10/17).

(2) نيفين عبدالمنعم، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول العربية بعد احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 292، 2006)، ص 212.

(3) جميل روفائيل، الدول العربية تدخل في صراع خفي مع الولايات المتحدة المهيمنة على منطقة البلقان، صحيفة الحياة اللبنانية، 2002/4/23.

(4) Reinventing war forign policy.No 127(November) December. 2001 p. 34.

الاستخبارات الفدرالية الداخلية [1]، كما قامت الولايات المتحدة الامريكية بعدد من الاجراءات الأساسية سعياً منها لتحقيق الأمن الداخلي الخاصة بمكافحة الإرهاب.

1 ـ إنشاء مكتب الأمن الداخلي:

تم إنشاء مكتب الأمن الداخلي بمقتضى الأمر الرئاسي بتاريخ 8 تشرين أول 2001 إذ يقول الرئيس الأمريكي بوش ((لقد قررت تأسيس مكتب الأمن الداخلي بعد هجمات 11 ايلول/ سبتمبر ومنحته مهمة أساسية تتمثل في تقديم استراتيجية قومية للأمن الداخلي، وهذه تتضمن خطوطاً واضحة عن السلطة والمسؤولية، كما تتضمن تقديم المسؤوليات للموظفين الفدراليين والحكام وقادة المجتمع والاعمال فضلاً عن المواطنين الامريكيين))[2].

إن أهم اختصاصات هذا المكتب تطوير خطة قومية شاملة لحماية الولايات المتحدة الامريكية من التهديدات والهجمات الارهابية قائمة على تنسيق جهود السلطة التنفيذية للكشف والاستعداد والمنع واسداء النصح للرئيس في القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي الأمريكي كافة ويتكون المجلس من الرئيس ونائبيه ووزير الخزانة ووزير الدفاع والمدعي العام (وزير العدل) ووزير الصحة ووزير النقل ومدير الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ ومدير مكتب التحقيقات الفدرالي ومساعد الرئيس لشؤون الأمن الداخلي[3].

2 ـ إعادة هيكلة وزارة العدل مكتب التحقيقات الفدرالي

بدأت وزارة العدل أعقاب هجمات 11 ايلول/سبتمبر 2001 عملها في مكافحة الإرهاب عن طريق التحقيق في الحادثة ومحاولة التعرف على الدول التي جاء منها الارهابيون والتعرف على تاريخهم في الولايات المتحدة الامريكية، عن طريق التدقيق في معاملاتهم واتصالاتهم وعلى خلفية ذلك تم انشاء وحدة خاصة لتعقب الإرهابيين الأجانب ومنعهم من الدخول إلى الولايات المتحدة الامريكية، وإلقاء القبض على الموجود منهم على أراضيها، كذلك تم إنشاء وحدة لمكافحة الإرهاب في مكاتب المدعي العام جميعها، أما مكتب التحقيقات الفدرالي

(1) Thomas F - Ricks. (Rumsfeled wants to overhaul commond structure).International Heral. Tribune 122001/10/. P. 12.

(2) http://www.presiden treleases.National strategyhomelan dsecurity.Htm.2002.p–2.

(3) محمود محمد محمود، الولايات المتحدة بعد 11 ايلول، تحولات الفكر السياسي (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، 2002)، ص 62.

فقد تعرض لانتقاد شديد لفشله برصد مرتكبي الجرائم الارهابية قبل حدوثها، إذ تم تعيين (روبرت موللر) مديراً جديداً للمكتب الذي أعلن في 3 كانون الأول عام 2001 عن عزمه لإعادة هيكلة المكتب والتركيز على منع حدوث العمليات الارهابية مستقبلاً[1].

3 ـ إصدار التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب وأمن الطيران

سعت الإدارة الامريكية بعد وقت قصير من أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 إلى اصدار القوانين اللازمة لتأمين الجبهة الداخلية ضد الإرهاب الدولي، ومن بين هذه القوانين ما عرف باسم (القانون الوطني الأمريكي لعام 2001)[2] الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 [3].

4 ـ تشكيل قيادة عسكرية للأمن الداخلي

يلحظ المتتبع للشأن الأمريكي الداخلي، ان البيئة الداخلية تتعارض مع قوة السلاح، أما في مجال مكافحة الإرهاب فتتشارك جميع الهيئات والمؤسسات الإدارية الداخلية بما فيها قوات الشرطة ورجال الاطفاء والأطباء التي تأخذ على عاتقها مهام مكافحة الإرهاب، ويلاحظ أن مهام وزارة الدفاع الأمريكية تقتصر على استدعاء قوات الحرس الوطني الأمريكي إن دعت الضرورة لذلك سيما في حالة عدم تمكن الهيئات الآنفة الذكر من القيام بمهامها المطلوبة[4].

أما بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، فقد اختلف الأمر كثيراً إذ برزت متغيرات كثيرة للدفاع عن الأراضي الامريكية بالمشاركة مع الهيئات الآنفة لمكافحة الإرهاب وحالة الكوارث الطبيعية، إذ غُيِّر نطاق عملها إلى خارج الحدود الجغرافية للولايات المتحدة الأمريكية[5].

(1) Thomas C. Sheiling.Conntering the Changing Threa of International Terrorism, Report of the National Commission Terrorism, http://www.Countering the chang treat of International terrorism. 2002. p. 3 - 5.

(2) وافق الكونغرس الأمريكي على القانون الوطني الأمريكي بأغلبية كبيرة بلغت 98 ضد واحد في مجلس الشيوخ، و356 ضد 66 في مجلس النواب، وقع عليه الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم 26 تشرين الثاني عام 2001 ليدخل حيز النفاذ منذ ذلك الوقت.

(3) للمزيد ينظر: محمد مصطفى كمال، أحداث سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، مراجعة للأجهزة والسياسات (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، 2002)، ص 57.

(4) التغيير في استراتيجية الأمن الأمريكي، موقع الاهرام الالكتروني
http://www.ahram - org.eg/acpss/ahram/200111/1//RARB35 - HTM.

(5) المصدر السابق نفسه.

ثانياً: آليات مكافحة الإرهاب على الصعيد الخارجي الامريكي

لم تكن الحرب على الإرهاب في الولايات المتحدة ظاهرة حديثة إذ أنها قائمة منذ خمسة وعشرين عاما على الأقل إلا ان أحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر 2001 نضجت القناعات الامريكية بضرورة شن الحرب على الإرهاب مما دفع الإدارة الامريكية إلى اتباع سياسة خارجية جديدة لم تكن مسبوقة[1]، للحيلولة دون وقوع المزيد من العمليات الإرهابية على الأرض الامريكية، وبالتالي لابد من رصد آليات مكافحة الإرهاب على الصعيد الخارجي.

1 ـ مراجعة سياسات اجهزة الاستخبارات

لم تسلمْ أجهزة ومؤسسات الدولة في الولايات المتحدة الامريكية سواء كانت متخصصة بالشأن الداخلي أو الخارجي من النقد ووصفها بالفشل الذريع بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، إذ نالت أجهزة الاستخبارات الامريكية نصيبها من النقد اللاذع بالرغم من ميزانيتها الكبيرة وعدم قدرتها بتقديم الدليل القاطع، الذي يثبت تورط اسامة بن لادن والقاعدة في تلك الهجمات، وإنَ وكالة الأمن القومي المضطلعة بأنشطة التنصت ومراقبة الاتصالات هي الأخرى نالت نصيباً وافراً من النقد والتجريح، كما شمل ذلك وكالة المخابرات المركزية وبناءً عليه، فقد شرع الكونغرس بإنشاء هيأة تكون مسؤولة عن جهود التجسس البشري كتجنيد العملاء، كما ذهب بعضهم إلى تقديم مشروع قرار يتضمن زيادة التخصيصات اللازمة لذلك والاهتمام بالعنصر البشري من حيث زيادة المتخصصين والمترجمين للغات الشرق الأوسط كما شكل الرئيس الامريكي لجنة رئاسية مهمتها القيام بمراقبة عمل أجهزة المخابرات برئاسة (برنت سكوكرفت) مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس بوش الأب[2].

2 ـ إعادة رسم الخطط العسكرية

سعت الولايات المتحدة الامريكية بعد عام من احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 إلى إعادة رسم الخطط العسكرية الامريكية، وهي نسخة من مشروع القرن الأمريكي، الذي تبنته الإدارة الامريكية في ظل نظرية المحافظين الجدد، التي تعكس سياسة التدخل الانتقائي، جاء ذلك في تقرير البيت الأبيض الذي اكّد على (ان الحرب على الإرهاب لا تقوم على أساس

---

(1) مايكل ليون، الرعب والديمقراطية في الشرق الأوسط،(سوريا: مركز العمليات والدراسات الاستراتيجية، بلا. ت) ص1.

(2) محمد مصطفى كمال، أحداث سبتمبر والأمن القومي الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص 64.

صراع الحضارات، ولكنها صراع على مستقبل العالم الإسلامي) وتشير الوثيقة إلى أن منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي اضحى مسرحاً لذلك الصراع، سيما وأن الولايات المتحدة الامريكية اصبحت تتمتع بوضع عسكري واقتصادي وسياسي لم يكن له مثيل في السابق وانها تعيش نشوة الإحساس بالنصر بعد حقبة الحرب الباردة التي دارت بين العالم الحر المتمثل ب (الولايات المتحدة والعالم الرأسمالي) والدكتاتورية المتمثلة بـ (الاتحاد السوفياتي ومنظومته)[1].

وبناءً على ذلك، شملت عمليات المراجعة التراجع عن منهج بناء القواعد العسكرية الضخمة ذات الحشود الهائلة من القوات، التي كانت على غرار القواعد التي كانت في غرب أوربا في حقبة الحرب الباردة، إلى منهج القواعد المحدودة الحجم التي تستخدم للانطلاق نحو المناطق الساخنة في العالم، وخططت وزارة الدفاع الامريكية إلى استخدام قواعدها المزمع انشاؤها في آسيا وأوربا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا، كمنصات للانطلاق السريع والسري لقواتها العسكرية نحو مناطق النزاع القريبة [2].

ويبدو مما سبق، أن الحرب ضد الإرهاب هي نوع جديد يتطلب تغييراً في صيغة القوات العسكرية والتكتيكات التي تنسجم مع الفلسفة العسكرية الجديدة، الأمر الذي دفع القادة العسكريون بالمطالبة بزيادة ميزانية وزارة الدفاع والتدريبات الحاصلة ضد الارهابيين ومنح الحرية للقادة العسكريين في الميدان[3].

3 ـ الحملة الدولية ضد الإرهاب

تحددت ملامح الاستراتيجية الامريكية وقتئذٍ التي ستنطلق على أساسها الحملة الدولية ضد الإرهاب عبرَ خطاب الرئيس بوش أمام الكونغرس في 20 ايلول 2001، الذي جاء فيه ((إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في أفغانستان لكنها لا تنتهي هناك، إنها لن تنتهي حتى يتم العثور على كل مجموعة ارهابية في العالم، وحصارها وهزيمتها، وعلى كل أمة وكل

(1) White house, ((The National Security Strategy of United states of America September 2002. Http://stat.Gov/topical/pol/terror/secstart.htm.

(2) Robart kagan،of Paradise and Power.America and. Europein the New World (New york: knop) pp. 85 - 88.

(3) Anew Kind of War for Donald Rumsfeld in: Washington Post. (2) September, 2001, Http://www.Washington.com.

منطقة أن تتخذ قرارها الآن، أما انكم معنا أو مع الارهابيين، من اليوم وصاعداً كل أمة تواصل إيواء الارهاب ستعد من قبل الولايات المتحدة الامريكية نظاماً معادياً، اغلقوا فوراً وبصفة دائمة كل معسكر ارهابي ـ سلموا كل ارهابي، اعطوا الولايات المتحدة الامريكية امكانية الوصول الكامل إلى معسكرات الارهاب، والا فإنكم ستشاركونهم نفس المصير))[1].

أشار الرئيس الامريكي جورج بوش في خطابه الآنف إلى أن الحرب على الإرهاب ستبدأ في أفغانستان مستهدفة تنظيم القاعدة ولكنها لا تنتهي فيه إشارة إلى أنها ستستمر لتشمل بلداناً أخرى من العالم، إذ يلاحظ انه استعمل ما يشير إلى العمومية فهو لا يستثني أحداً في العالم له علاقة بالجماعات الإرهابية المسلحة، ولعله في ذلك قد قسم العالم على معسكرين، أما ضد الإرهاب أو مع الإرهاب، ومعيار ذلك هو الولاء للولايات المتحدة من عدمه، ومصداق ذلك صدور العديد من قرارات مجلس الأمن بعد احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 التي تمت الاشارة إليها في الفصل الخامس (الجدول «2») ولم تمضِ أسابيع محدودة حتى انطلقت الشرارة الأولى للحملة الدولية لمكافحة الارهاب ضد افغانستان، تحت شعار (الحرب الكونية على الارهاب) وبذلك خرجت عن مفهوم الحرب الدفاعية، التي أجازها ميثاق الامم المتحدة إلى نطاق الحرب الوقائية[2].

أ ـ الحرب الوقائية: يذهب دارسو العلوم العسكرية والمختصون بالتخطيط الاستراتيجي للعمليات الحربية، بأن الحرب الوقائية توجه مبكراً عند اكتشاف نوايا هجومية لدى الخصم بغض النظر عن نشر وسائله الهجومية، وبذلك تختلف عن الحرب الاستباقية، فقد شنّت الولايات المتحدة الامريكية حربها ضد نظام طالبان في افغانستان بتاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2001، التي ادت إلى تدمير القوة الرئيسية لطالبان وتنظيم القاعدة، مما اجبرها على التخلي عن قواعدها في المدن الرئيسية[3].

يرى المتتبع لمجريات الأحداث أن أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 لم تكن سبباً مباشراً للحرب في افغانستان، انما كانت حافزاً لخوضها فقرار الحرب جاهز؛ لما تمليه دواعي تكريس العقيدة العسكرية الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية، من أجل الخروج من

(1) See: Thomos. L.Friedman (The Readwar) New York Times. November 23. 2001.p 6.

(2) الوثيقة المرقمة 1377/S/RES، 2001 من وثائق الامم المتحدة/نيويورك.

(3) هنري كيسنجر، كيف سيؤدي هجمات11 سبتمبر إلى صياغة النظام العالمي للقرن 21، جريدة الشرق الاوسط نقلاً عن جريدة لوس انجلوس تايمز الامريكية 3 ديسمبر، 2001، ص4.

التدهور الاقتصادي، فضلاً عن ضغوط تحالف شركات النفط الامريكية العاملة ببحر قزوين، الأمر الذي دفع كبار الاستراتيجيين الامريكيين مثل (برجنسكي وكيسنجر) إلى رفع توصياتهم المبكرة من أجل خوض الحرب التي تُعين الولايات المتحدة الامريكية للخروج من ازماتها[1] ولعل هذه الرسالة تضمنت في طياتها إلى بناء واعداد الجيش الامريكي ليكون قادراً على خوض حربين على غرار حرب الخليج الثانية في مكانين متباعدين من العالم في آن واحد، سيما وأن افغانستان تحولت إلى حاضنة كبيرة اختلط بين جنباتها الارهاب بالجهاد والدعوة والتعصب الاسلامي[2]، وتزايد أهميتها بعد عقد من نهاية الحرب الباردة وعودة الاهتمام بتطوير الطرق البرية التجارية سيما مشروع الممرات (الاورو آسيوية) أو ما يسمى بطريق الحرير هذه الأهمية تجلت عبر تأكيد (كيسنجر) على أن المصلحة القومية الامريكية تكمن في مقاومة جهود اية جهة تريد الهيمنة على آسيا[3].

ومن نافلة القول أن الخطاب السياسي الامريكي اتجه نحو تهويل الأزمة التي سببتها أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، وعولمتها على أنها عمل من أعمال الإرهاب التي يمكن أن تطال العالم مالم يتحالف مع الولايات المتحدة لمواجهة العدو المشترك، الذي لم تتحدد معالمه ولم تعرف أساليبه، ومن هنا بدأ نسيج التحالف الدولي يتضح المعالم من خلال جعل الإسلام السياسي المتسع بالشكل الذي يدعو إلى توجس العديد من قوى العالم خيفةً منه، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية إلى الدعوة لتجفيف المنابع المالية والاقتصادية للإرهاب الدولي، وتوظيف ذلك لتحقيق المصالح المختلفة التي تجعل الولايات المتحدة الامريكية متربعة على قمة النظام السياسي الدولي، فضلاً عن التوجه لخوض عمل عسكري كبير مضمون الانتصار بأقل الكلف مع التهويل من خطورة العدو، لذلك كانت افغانستان

(1) وقعت ستون شخصية امريكية من مفكري اليمين المتطرف رسالة مفتوحة من عشر صفحات بعنوان: (ما الذي نحارب من أجله.. رسالة من امريكا) وفيها يدعون الرئيس الامريكي بوش إلى الحرب على افغانستان، بوصفها ضرورة اخلاقية وتضمنت هذه الرسالة أسماء مثل (دانيال موينهان) السيناتور السابق والأستاذ في جامعة سيراكوز ـ وفرانشيس فوكوياما وجيمس ولسون وصموئيل هنتغتون وزلماي خليل زاد، للمزيد ينظر: عبدالرحمن فاضل الخزرجي، أثر أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 في السياسة الخارجية الامريكية ـ دراسة في التوجهات الامريكية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005)، ص 120.

(2) هنري كيسنجر، كيف ستؤدي هجمات 11 ايلول إلى صياغة النظام العالمي الجديد في القرن 21، مصدر سبق ذكره، ص50.

(3) المصدر نفسه، ص 52.

ميداناً مناسباً لتلك العملية العسكرية، التي تهدف إلى تحقيق التماسك الداخلي خلف الإدارة الأمريكية[1].

ب ـ الحرب الاستباقية

إنَّ حالة الارتباك التي صاحبت أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، مكنت الرئيس الامريكي جورج بوش وفريقه من صياغة الرأي العام الدولي، بأجندته السياسية داخل الولايات المتحدة الامريكية لتقبلُ مبدأ الحرب الاستباقية، مما جعله يتمكن من استقطاب التأييد الدولي الواسع النطاق من حربه ضد افغانستان والعراق؛ لذلك لجأ إلى تفعيل مبدأ الحرب الاستباقية الموصوف بأنه مفهوم عسكري استراتيجي وليس سياسياً بحسب ما يشير إلى ذلك المهتمون بالدراسات العسكرية والاستراتيجية[2]، وسعى إلى توظيفه للحروب التالية على (محور الشر) إيران، كوريا الشمالية، ثم إطلاق حملة مبادرات سياسية وأمنية لتحقيق التغيير الواسع المدى في عدة أقاليم في العالم، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، إذ أصبح مصطلح الحرب الاستباقية الأكثر استخداماً من قبل صنّاع القرار الأمريكي، فقد ورد في نص التقرير الذي وجهه الرئيس الأمريكي إلى الكونغرس في 20 أيلول 2002 ضمن ما يسمى (بوثيقة الأمن القومي الامريكي)، التي جاء فيها سعي الولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على مكانتها العسكرية على مستوى العالم واعتماد مبدأ الحرب الاستباقية وليس الدفاعية واستخدام القوة بشكل مباشر، مشيرة أن مبدأ الضربة الاستباقية أحد ركائزها الاستراتيجية الواضحة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001[3]، ولعلها أرادت بذلك تطمين الشعب الامريكي الذي اهتزت ثقته بأمن البلاد الداخلي[4].

ونتيجة لذلك وجدت الولايات المتحدة الامريكية ان الحرب الاستباقية والوقائية هي الحل

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية: الإرهاب وأولى حروب القرن

www.Moqatel.com

(2) ياسر قطيشات، الضربة الاستباقية ـ كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية، الحوار المتمدن، مواضيع وأبحاث سياسية، 2011/2/21، الموقع الالكتروني

www.ahewer.org/debat/show.ant.asp?aid=24722

(3) كولن باول، الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجية الشراكات، ترجمة: امير جبار لفته، محطات استراتيجية، نشرة اسبوعية تصدر عن قسم الترجمة والعلاقات (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الأولية، العدد 13، 2004)، ص 2.

(4) بانح هوى، الارهاب الدولي في الوقت الحاضر والكفاح ضده، ترجمة: عبدالحافظ عبدالجبار، (بغداد، الجامعة المستنصرية، مركز دراسات الوطن العربي، مجلة العرب والمستقبل، العدد 7، تموز 2004)، ص 44.

المناسب للحفاظ على الأمن القومي الامريكي، سيما بعد تحقيق النصر العسكري الرابع في افغانستان الذي جعل امكانية استعراض قوتها أمام العالم امراً حتمياً ومحفزاً لشن الحرب الاستباقية على العراق، إذ أن هذه الحرب تُعدُّ سبيلاً لمنع الاعداء من التهديد المباشر للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن الحرب الاستباقية أفضل وسيلة لعدم اعطاء العدو الفرصة لتهديد أمنها[1].

ومن الجدير ذكره، أنَّ الضربة الاستباقية هي الظن بأن هجوماً أوشك أن يقع في طريقه إلينا وهنا تقع المبادرة في الهجوم على الخصم الذي يعد العدة لهجوم وشيك لا مفر منه لاسيما عندما تكون قواته منتشرة بأوضاع هجومية هذا ما يشير إليه نعوم تشومسكي في كتابه (الامبراطورية المنطوية على نفسها)، وهنا لابد من قيام الدولة المعنية بمباغتة الخصم بالهجوم عليه لتحجيم قدراته العسكرية وربما تدميرها بالكامل[2]، وهذا يعني أن الضربة الاستباقية لا تتحقق من وجهة نظر الفقه القانوني الدولي، إلا بعد توفر الادلة المادية التي تبرز الخطر الهائل الذي يفرض التدخل المسبق[3]، ويشير ذلك إلى أن الحروب التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية تحت خطة الحرب الاستباقية ومبرراتها، إنما هي حروب تقع خارج نطاق المواثيق الدولية والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ومن هنا لابد من القول إلى أن نظرتي الحرب الاستباقية والفوضى البناءة مكملتان بعضهما إلى البعض الآخر، إذ يهدفان إلى تعزيز الهجمة الأمريكية عبر إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية على وجه الخصوص وفقاً لرؤية الرئيس بوش والمحافظين الجدد.

ثانياً: السياسة الروسية في ظل مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001

إن أهم متغيرات السياسة الخارجية الروسية ينصب على أن القوّة العسكرية مهمة لاستمرار الدولة خلال الحرب، والمحافظة على هيبتها أثناء السِّلم[4]؛ لهذا تكون لها اليد الطولى في

(1) نقلًا عن: علي بشار بكر اغوان، الوقائية والاستباقية في الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 المنظور النظري والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2012، ص114.

(2) كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990)، ص 175.

(3) بو عقبة نعيمة، حق الدفاع الشرعي من احكام القانون الدولي والممارسة الدولية (مجلة الفقه والقانون)، الجزائر، 2006)، ص 8.

(4) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة (الأردن: عمان، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013)، ص73.

صنع القرار في الدولة، سيما وإن الرئيس (فلاديمر بوتين) يعد ممثلاً للمؤسسة الأمنية[1]، الأمر الذي يدفع باتجاه السعي الروسي إلى الاهتمام بالمؤسسة العسكرية وإعادة تنظيم الجيش سيما بعد انتعاش الاقتصاد الروسي[2]، ولا بدَّ من الإشارة إلى أن للأزمة الشيشانية أثر كبير في توجيه السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، إذ يهدف الشيشانيون إلى إعلان دولة إسلامية مستقلة عن روسيا[3]. حتى وصل الأمر إلى المجابهة العسكرية بين الحكومة الروسية والنخبة الشيشانية، الأمر الذي أدى إلى استنكار العالم الإسلامي لذلك[4] مع التوجيه الأمريكي إلى ضرورة استقلال الشيشان لأنهُ يمثل القلب القاري[5] للسعي لوجود موطئ قدم في بحر قزوين، الأمر الذي دفع روسيا لإيجاد حلول سياسية مع الشيشان[6]، وميلها نحو تعدد المواقف وردود الأفعال حول الكثير من القضايا الدولية سعياً لاستعادة مكانتها وإثبات دورها في النظام السياسي الدولي بوصفها قوّةً كبرى، إن مشكلة أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، والحرب على الإرهاب متغير مهم مؤثر في توجيه السياسة الخارجية الروسية، سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت في معرض الحاجة إلى المساعدة الروسية في حربها ضد الإرهاب الدولي ومنع انتشار السلاح النووي، واستقرار سوق النفط العالمية[7]. ومن مصاديق ذلك اقتناع الرئيس فلاديمير بوتين الخاص بدعم روسيا للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وفي حربها ضد الإرهاب الدولي عبر التبادل الإيجابي في

(1) جوزيف فرانكي، العلاقات الدولية، ط2، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصبي، (المملكة العربية السعودية، مطبوعات تهامة، 1984)، ص107 ـ 108.

(2) مسعود كايلي، 11 نظرة تفسيرية للسياسة الروسية. دور النخبة السياسية، الموقع الإلكتروني
http; www.alwatan.com.satArticles/Detail.aspx?Articleld=17213

(3) نورهان الشيخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط من القرن الحادي والعشرين، (القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية،2010). ص26.

(4) محمد صادق حيدر، موسوعة مناطق الصراع في العالم: النقاط الساخنة في أوربا وأمريكا اللاتينية، الكتاب الثاني (القاهرة: دار الأمين، 2002)، ص 19 ـ 20.

(5) مقولة طورها هالفورد ماكيندر أي أن القوة لا تستطيع السيطرة على قلب الأرض (القارات الثلاث) إذ لا بدّ من افتراض محور للعالم يسمى قلب الأرض يتشكل من الجزء القاري لاوراسيا (أوربا + آسيا). نقلاً عن: خديجة العربي، السياسة الخارجية الدولية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث سبتمبر 2001، ص70.

(6) سامي ريحانا، العالم من مطالع القرن الحادي والعشرين (بيروت، دار العلم للملايين)، ص235.

(7) هدى عوض، اللغز الروسي، (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد167، بلا ت)، ص231.

المجال الاستخباراتي وفتح المجال الجوي أمام الطلعات الإنسانية، والسماح باستخدام القواعد العسكرية في دول آسيا الوسطى التابعة للاتحاد الروسي[1].

يذهب بعضهم إلى تفسير الموقف الروسي الداعم للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب الدولي، بأنه متجه إلى المقابل الذي تتوقعه روسيا الاتحادية في عد الحرب التي تقودها ضد الانفصاليين في الشيشان من الأهداف التي يسعى الائتلاف الدولي إلى تحقيقها في مكافحة الإرهاب، وهكذا تجاوز الانتقادات الموجهة من المجتمع الدولي سيما من منظمات حقوق الإنسان لروسيا، إذ تحقق ذلك عند اقتناع معظم الدول الأوروبية أن الحرب في الشيشان هي شأنٌ داخلي[2].

أولاً: دور روسيا في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001.

سعت روسيا الاتحادية للخروج من سياسة الحياد السلبي إزاء منطقة الشرق الأوسط إلى سياسة المبادرة، إذ قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة إلى كل من المملكة العربية السعودية والأردن ومصر عام 2007، وأقرّ خلالها أن غزو العراق نموذج للتصرفات الفردية الأمريكية التي تسهم في تعقيد الوضع في المنطقة[3]، وإن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق منح فرصة استراتيجية لروسيا تزامناً مع الصعود الإقليمي لإيران، الذي أسهمت روسيا فيه بمساعدة إيران في بناء مفاعل بوشهر النووي وتزويدها بالقدرات التكنولوجية، الأمر الذي سبب انزعاجاً للولايات المتحدة الأمريكية التي باتت تعاني من انفراط عقد ترتيباتها الأمنية في المنطقة، التي تمثل خسارة لها وفرصة ذهبية لروسيا[4].

الملاحظ أن الدور الفاعل لروسيا الاتحادية في النظام السياسي الدولي لا غبار عليه سيما

(1) Andrei P.Tsygankov.Russia's Foreignpolicy.cha and continuity in National Dentity. United king Rowman& little field publishers. 2010.p.141.

(2) نبيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي ـ الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 147، 2002)، ص118 ـ 119.

(3) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية (القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 أكتوبر، 2007)، ص44 ـ 45.

(4) إبراهيم عرفات، روسيا والشرق الأوسط، ية عودة، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، 2007)، ص73.

وأنَّها انتهجت سياسة ضمان المصالح الوطنية التي جعلتها أكثر براغماتية سواء كانت على الصعيد الاقتصادي أم الأمني، مع السعي للابتعاد عن روح المنافسة والمواجهة انطلاقاً من التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ولعل الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط يعود إلى الموقع الجيوسياسي الذي يفرض اهتماماً بالاعتبارات الإقليمية المحيطة والعالمية القريبة منها، التي تشكل تهديداً لأمن روسيا الوطني، مما أفضى إلى الاهتمام في المنطقة وإعادة رسم خارطة المصالح على ضوء المستجدات الدولية الراهنة وبوتيرة متسارعة[2].

استطاعت روسيا الاتحادية أن تحقق نقلة على صعيد الإمكانيات العسكرية بفرض ضوابط على ميزانيتها لصالح إمكاناتها الحربية، بما يتماشى مع توجيهات الرئيس بوتين المتجهة نحو الاهتمام بالقدرات العسكرية الروسية التي تعد حجر الزاوية للسياسة الخارجية الروسية القادرة على حفظ هيبة الروس، وتمكينهم تبوء المكانة التي تليق بهم كدولة عظمى لها قوتها في ميدان السياسة الدولية. إذ يرى المراقبون للشأن الدولي أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتبع سياسة ذات وجهين لتطوير العلاقة مع الكيان الصهيوني والدول العربية بما يسمح للروس استعادة جزء من رصيدهم الاقتصادي والاستراتيجي، الذي فقدوه بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. وبتصريح لوزير الخارجية الروسي لافروف إلى صحيفة البرافدا الروسية يقول فيه بأن: ((سياسة روسيا ليست موالية لإسرائيل أو للعرب انها شيدت لضمان المصالح القومية الروسية))[3]، وهذا يعني أن السياسة الروسية اتسمت بالبراغماتية والحسابات الاقتصادية ما ينعكس في طبيعة حربها ضد الارهاب الدولي في سوريا وبلدان أخرى في الشرق الأوسط، كما سنوضحه في الفقرة التالية.

ثانياً: الدور الروسي في سوريا

لم تكن العلاقة الروسية ـ السورية وليدة المتغيرات الطارئة على الساحة الدولية بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، ولم تكن علاقة عادية انما تمتد إلى شجب الروس

(1) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأورو أطلنطية بين المصالح الوطمية والشراكة الاستراتيجية (القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد170 أكتوبر، 2007)، ص48.

(2) ف. بويوف، العلاقات الروسية –العربية، الشراكة في زمن الأقوياء (مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 128، 2008)، ص34.

(3) امين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، ص 111.

الاعتداء الفرنسي على سوريا مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، وتأييد مطالبة السوريين باستقلالهم واجلاء القوات الفرنسية والبريطانية، مما أدى إلى علاقات متينة بين البلدين[1].

لم يكن لتفكك الاتحاد السوفيتي أثرٌ في الاخلال بالعلاقات الروسية السورية، فالقيادة السورية توجهت نحو موسكو في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية مرحلة استعادة التعافي الروسي على اثر وصول فلاديمير بوتين للسلطة، إذ عقدت عام 1999 سلسلة محادثات عسكرية لتداول كيفية توزيع التعاون العسكري بينهما، حتى باتت روسيا مصدراً رئيسياً لتسليح الجيش السوري[2].

وكان لزيارة الرئيس فلاديمير بوتين لدمشق عام 2010 أثر في توطيد العلاقات بين البلدين، وإعلان صريح للدعم الروسي لسوريا وتوطيد العلاقات السورية ـ الايرانية لتخفيف حدة ردود الأفعال الايرانية اتجاه الموقف الروسي من الملف النووي الايراني[3].

شكلت أحداث آذار 2011 في سوريا تحولاً مهما في تاريخها الدولي المعاصر مثيرةً تجاذبات وسجالات غير مسبوقة على مستوى الداخل والخارج، فعلى المستوى الاقليمي ذهب بعضهم إلى امكانية التفكك الطائفي والعشائري في كافة منطقة الشرق أوسطية[4]، ومن البدء عملت السياسة الخارجية الروسية على دعم النظام السوري وأصرّت على التشكيك في القوى المتصارعة على الارض السورية من حيث الاهداف والمنطلقات وهو ما دفعها إلى الدفاع عن مشروعية النظام في استخدام القوة مما اعطاه الفرصة للمناورة السياسية[5]، في الوقت الذي سعت السياسة الامريكية باتباع استراتيجية تغيير موازين القوى ميدانياً وسياسياً؛ لغرض تحقيق الانتقال السياسي على النظام السوري وحلفائه وذلك بتشكيل ائتلاف وطني

(1) اديب صالح الهيتي، العلاقات السورية ـ السوفيتية 1946 ـ 1967، دراسة تاريخية(عمان: غيداء للنشر والتوزيع، 2011) ص 173.

(2) محمد خواجة، الشرق الأوسط تحولات استراتيجية (لبنان: دار الفارابي، 2008)، ص 141 ـ 142.

(3) محمد سعد ابو عامود، روسيا حضور جديد في الشرق الاوسط (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، 2010)، ص 115.

(4) عقيل محفوض، الحدث السوري: مقارنة تفكيكية (الدوحة: المركز العربي للأحداث ودراسة السياسات، 2012)، ص 33 ـ 35.

(5) غازي رحمان، احلام نخب سوريا وكوابيس الشعب السوري، 2014/2/25 على الموقع الالكتروني
http://www.aliazeera.net/opiniin\pages/87630/ao - 55dd - 4de3bg2e - eb44970ba508

سوري في الدوحة بتاريخ 11 تشرين الثاني 2012 وتأسيس معارضة عسكرية تتبع الائتلاف لإعلان حكومة مؤقتة[1].

ويتضح من ذلك أن ثمة تقاطع بين الموقفين الروسي والامريكي حيال الاوضاع في سوريا، فبداية التدخل الروسي عسكرياً شكلت انطلاقة لآلة الاعلام الغربية المنددة والمشهّرة بالدور الروسي، إذ برزت الولايات المتحدة الامريكية اعتراضها بأن ما يقوم به الروس يؤدي إلى دعم الرئيس بشار الاسد ما يفضي إلى اطالة امد الصراع في سوريا، وينذر على بداية حرب باردة جديدة، وروجت لذلك الماكنة الاعلامية الامريكية[2].

ونتيجة لذلك اصبحت سوريا ساحة للصراعات الدولية غير المباشرة بين الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من الدول الأوروبية من جهة وسوريا والصين وايران من جهة أخرى ولعل في ذلك سعياً روسياً لمواجهة سياسة التطويق الأمريكية وذلك بالتدخل في سوريا[3].

والملاحظ، أن روسيا تعد سوريا خطّاً احمر لا يمكن تجاوزه، إذ هددت أي دولة تسعى لاستباحة الأراضي السورية ولعل مرد ذلك إلى أن سقوط النظام السوري يسهم في تهديد النفوذ الاستراتيجي الروسي في الشرق الاوسط، فضلاً عن تخوف الروس من اتباع الولايات المتحدة الامريكية سياسة استراتيجية من شأنها محاصرتهم في أوربا الشرقية وغرب آسيا وبحر قزوين، وإضعاف المحور السوري ـ الايراني الذي يشكل جزءاً من استراتيجية روسيا لمواجهة المد الامريكي والدور التركي المتصاعد.

ثالثاً: سياسيات القوى الاقليمية لمكافحة الارهاب بعد 11 ايلول/سبتمبر 2001

لم تكن آثار الارهاب على المستوى الدولي اشدُّ وقعاً وتأثيراً على النظام السياسي الدولي فحسب، بل امتد ذلك ليشمل الانظمة الاقليمية، سيما وان الشرق الاوسط امتاز ولأسباب عديدة جغرافية وجيو سياسية باستشراء ظاهرة الارهاب الدولي فضلاً عن أن منفذي هجمات

(1) الحراك الدولي والاقليمي والسباق إلى دمشق، مركز الشام للبحوث والدراسات، 2014/4/22، الموقع الالكتروني:

http://www.shers.net/?op=op&act=downboad&id=129

(2) معين عبدالحكيم، الاستراتيجية الروسية تقلب الموازين الاقليمية والدولية، (مجلة الوحدة الاسلامية، السنة الرابعة عشر، العدد 167، تشرين الثاني و2015).

(3) مياسة محمد مدني، التدخل الروسي في الأزمة السورية، (مجلة الاقتصاد العلمية، العدد 4، يناير 2014) ص 213 ـ 214.

11 أيلول/سبتمبر 2001 هم من الدول العربية الإسلامية التي كانت تعاني من نشاطات الجماعات المسلحة، لذلك كان من المناسب أن يكون البحث مقتصراً على الدول الاقليمية الثلاث ـ تركيا التي تمتاز بالموقع الجيو استراتيجي بوصفها جسراً بين الشرق والغرب، وإيران وما يمتاز موقعها الجغرافي بكونه حلقة وصل مع دول آسيا الوسطى، فضلاً عن العمق الديني المشترك مع العديد من دول المنطقة، والمملكة العربية السعودية التي تتربع في موقع جيوسياسي وجغرافي جعل منها منبعاً للجماعات المسلحة لأسباب تعود إلى تنامي التطرف الديني والتقاطع الفكري والعقيدي الناتج عن القراءات الخاطئة للدين الإسلامي.

أولاً: الإرهاب والسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

بدأ متغير الإرهاب الدولي يشكل أثراً متزايداً في مضمون السياسة الخارجية السعودية، إذ باتت تضغط على ثلاثة مستويات في نطاق السياسة الخارجية السعودية المحلية والإقليمية والدولية، فأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 شكلت علاقة فارقة في العلاقات الأمريكية ـ السعودية بناءً على ما أفرزته من تطورات استراتيجية عميقة في السياسة الدولية من قبيل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو أفغانستان عام 2001 تحت شعار من ليس معنا فهو ضدنا[1]، وتركيز الانتشار الأمريكي في منطقة الخليج العربي وبحر العرب، الأمر الذي بات يهدد الاستقرار في المنطقة.

على الصعيد المحلي هناك جملة من المتغيرات في المملكة العربية السعودية أسهمت في استشراء ظاهرة الإرهاب ـ منها حرب الخليج الثانية عام 1991، وما رافقها من انهيار لأسعار النفط التي أثَّرت اقتصادياً واسهمت في ارتفاع معدلات الفقر ونسب البطالة في المجتمع السعودي ما جعل انخراط الشباب السعودي في صفوف القاعدة المناهضة للحكومة تحت مسميات متعددة[2].

ويعد التطرف الديني من المتغيرات المهمة المكونة لمناخ توليد ظاهرة الإرهاب نظراً للقراءة الخاطئة وسوء الإدراك لفهم أبعاد الدين الإسلامي وتراثه، الذي كتب في ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية[3]. وإن للتجارب التأريخية بين الجماعات الإسلامية وحكوماتها

(1) أحمد عبد الله وآخرون، قارعة سبتمبر، مصدر سبق ذكره، ص53.

(2) نقلًا عن: حمد بن محمد آل راشد، السعودية والأمن في منطقة الخليج العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، علاقات دولية (الرياض، مكتبة العلوم السياسية والإعلام، 2012)، ص40.

(3) بدرية عبد الله، المراءة في الخليج والعولمة والتحديات والفرض: تحديات المستقبل (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص438.

دوراً في زرع البذور الأولى للتطرف، إذ يجمع الكتاب الإسلاميون والأكاديميون المحايدون المهتمون في قضايا الإرهاب على أن التطرف خرج من سجون التعذيب وزنزانات الحبس الانفرادي من السجون المصرية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين[1].

ومن الملاحظ أن الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي السعودية أثناء غزو العراق للكويت عام 1990، الذي شكل تهديداً للمناطق الشرقية السعودية الغنية بالنفط عُدّا تحوّلاً استراتيجياً عميقاً في المنطقة، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية برعاية مصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي نفسها وليس عن طريق وكلائها، مثلما كان من قبل هذا التاريخ مما دفع إلى ظهور العديد من الجماعات التي سعت لمناهضة الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، كما عبر عن ذلك تنظيم القاعدة بالشعار الذي حمله ((أخرجوا النصارى من جزيرة العرب))[2]، إذ تمخَّض عن ذلك عدم الاستقرار من منطقة الخليج العربي سيما المملكة العربية السعودية والعراق واليمن.

1. الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب:

يبرز الدور السعودي الإقليمي في التنسيق مع المؤسسات الدولية؛ لاحتواء خطر الجماعات الإرهابية، إذ تمثلَ في التنسيق الأمني على مستوى جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وتم التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في عام 1999، وقد تلخّص الموقف السعودي من الإرهاب بقول وزير الداخلية وقتئذٍ الأمير نايف بن عبد العزيز الذي جاء فيه ((الإرهاب نقيض للإسلام تماماً، حيث إن الإسلام يعظم من حياة الإنسان والإرهاب يسترخصها ويبيعها، والإسلام يؤسس أمن المجتمعات وطمأنينتها، والإرهاب يقوض ركائز الأمن وطمأنينة النفوس؛ ولهذا كان من المهم الإقرار بأن الإرهاب لا وطن له ولا عقيدة))[3].

أما على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربي فقد كان للمملكة العربية السعودية الدور الأبرز في التنسيق وتطوير الاستراتيجيات من أجل مكافحة الإرهاب، واحتواء التهديدات الإرهابية، وتمخّض عن ذلك[4]:

(1) حمد بن محمد آل راشد، السعودية والأمن في منطقة الخليج، مصدر سابق، ص59.

(2) المصدر السابق، ص72.

(3) وزارة الثقافة والإعلام، موقف السعودية من الإرهاب، (الرياض: دار القمم للإعلام،1425هـ)، ص 122.

(4) علي بن فايز الجحني، أثر الإرهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته من النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص360.

- إصدار ((إعلان مسقط)) بشأن مكافحة الإرهاب المنبثق عن الاجتماع الحادي والعشرين لوزراء الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2002، الذي تضمن تطويراً سريعاً للاستراتيجية الأمنية في مكافحة الإرهاب العابر للحدود والمياه الإقليمية.
- نجاح دول التعاون الخليجي في التوصل إلى توقيع اتفاقية مكافحة الإرهاب عام 2004.

يبدو أن هذه الاتفاقيات أسهمت في تطوير الفكر الاستراتيجي في مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي على افتراض أن الاختراق الأمني لتنظيم القاعدة لم يعد مقتصراً على دولة بعينها، إنما يهدد دول المنطقة كافة، الأمر الذي يدعو إلى تصميم استراتيجية إقليمية لمواجهته، ولعل ذلك يعود إلى أن مسائل الأمن لم تعد خاصة بدولةٍ ما كما يصورها مفهوم الأمن التقليدي[1] إنما أصبحت ذات ميزة فوق قومية[2] أي تستدعي بشكل آلي تدخل الدول الأخرى المجاورة أو ذات المصلحة في حالة تعرض أي دولة من منطقة الخليج العربي لاضطرابات أو عدم الاستقرار.

2. الدور الدولي للمملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب

يشكل التنسيق على المستوى الدولي ضمن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، التي أُقِرَّتْ من قبل مجلس الأمن، ولعلَّ ما دفع المملكة العربية السعودية إلى التنسيق الدولي لمكافحة الإرهاب وجودها في قلب البيئة الاستراتيجية المناهضة العالمية للإرهاب في أفغانستان وباكستان والقرن الأفريقي والعراق واليمن، وكذلك لفك الارتباط بين الإسلام كدين وبين الإرهاب كظاهرة تتبنى الإسلام من أجل تبرير عمليات القتل العشوائي للأبرياء وتهديد استقرار الدول الآمنة[3].

وإن عضوية المملكة العربية السعودية في فريق العمل المالي الدولي، الذي يجسد المستوى الدولي في استراتيجية مكافحة الإرهاب عبر وضع الضوابط المناسبة لاحتواء أعمال تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه عبر العالم، وموافقتها على إنشاء وحدة الاستخبارات المالية

(1) Barry Buzan, Charles Jones and Richard little. The logicof Anarchy: Neorealism to structural Reali (New yourk: Columbia Univer sity press. 1993.pp.3 - 15.

(2) Michael Hodges. «Integration Theory» in Approaches Theory in International Relations ed. Trevor Taylor (London. Lowgman Group. Limited. 1978)pp.249.

(3) أحمد بن محمد آل راشد، السعودية والأمن في منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص76.

الدولية في إطار عمل مجموعة العشرين، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، ومهمة هذه الوحدة وضع الإجراءات التنفيذية؛ لمنع ووقف عمليات تمويل الإرهاب عبر العالم[1].

3.عاصفة الحزم

إن إخفاق الجهود السياسية في إقرار التعايش السلمي بين الفرقاء في اليمن وما انطوى على ذلك على تعقيدات جيوسياسية بالنسبة للمملكة العربية السعودية خاصة، ودول التعاون الخليجي أدت إلى تبلور فكرة التدخل الذي أطلق عليه (عاصفة الحزم) الذي بات مثاراً للشكوك والتساؤلات حولَ شرعيته في القانون الدولي، ويلحظ المتتبع للشأن السياسي الدولي إن ذلك التدخل الذي أطلق عليه (عاصفة الحزم) من الأحداث التي تقع على الحدود الفاصلة بين المشروعة واللامشروعة، فقد ظلت العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن مطبوعة بطابع الخوف والتوجس بحكم التفاعلات المتعددة، وسعي المملكة إلى ضمان وضع يمني يضمن استقرارها ولا يضر بمصالحها، سيما وإن تحول اليمن إلى مرتع لتنامي الحركات المناهضة للوهابية شكل انزعاجاً دائماً للسعوديين[2]، إذ تحولت اليمن منذ بداية القرن الحادي والعشرين إلى منبع للعناصر الإرهابية المنتمية للقاعدة، وخير دليل على ذلك العملية الإرهابية التي نفذت ضد الغواصة الأمريكية USS Cole عام 2000، واعتقال عدد من اليمنيين في سياق الضربات الإرهابية لبرجي التجارة العالمية في 11 أيلول/سبتمبر 2001، فضلاً عن تنامي حركة الحوثيين بعد اغتيال منظرهم الحسين بن عبد المطلب الحوثي[3] الذي افضى إلى تأزم العلاقات بين الحوثيين ونظام علي عبد الله صالح طيلة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[4].

ومن اللافت أن الحوثيين استثمروا تداعيات ما يسمى بالربيع العربي أفضى إلى سقوط الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ثم قيام عبد ربه منصور هادي بتقديم استقالته على

(1) مصطفى العاني، تجدد الدعوات إلى تأسيس نظام أمني إقليمي في الخليج العربي من عام 2008 ـ 2009، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2009)، ص409.

(2) الحسين بو قنطار، ((عاصفة الحزم بي الشرعية القانونية والاعتبارات الجيوسياسية (المغرب، مجلة هسبرس، 3أبريل.2015))، بلا ص.

(3) الحسين بن عبد المطلب الحوثي، نائب برلماني يمني قاد حركة التحرر ضد الولايات المتحدة الأمريكية والنظام اليمني، ثم اغتياله في سبتمبر عام2004، وعوض بأخيه عبد الملك الحوثي الذي يترأس حركة الحوثيين حالياً.

(4) الحسين بوقنطار، عاصفة الحزم، مصدر سبق ذكره، بلا ص.

خلفية تقسيم اليمن إلى ست ولايات بحكم الدستور الأمر الذي أشعل مخاوف دول التعاون الخليجي ومشاطرتها السعودية في مخاوفها من تنامي نفوذ الحوثيين الذي يوقظ الفتنة في أرجاء اليمن الأمر الذي جعل السعوديين في قلقٍ دائم، سيما بعد احتلال داعش لأجزاء من العراق من حدوده الشمالية، والحوثيون على حدودها الجنوبية، علاوةً على أنصار القاعدة الذين يسعون لاستثمار حالة الفوضى التي تعيشها المملكة العربية السعودية؛ لذلك فإن التدخل السعودي في اليمن ما هو إلا تعبير عن مواجهة مجموعة المتغيرات التي أوجدتها ظروف المنطقة السياسية وإفرازات الربيع العربي[1]، ما دفع السعوديين إلى إعطاء إشارة واضحة على أنهم قوة قادرة على التحكم وتعبئة التحالف بين الدول السنية لمواجهة المد الشيعي المتمثل في حركة الحوثيين التي باتت تشكل هاجساً أمنياً مخيفاً للسعوديين سيما وأن هناك إمكانية الوصول لاتفاق نهائي للملف النووي الإيراني الذي يسهم في إعادة إيران إلى الساحة الدولية[2].

ومما يلاحظ، أن أي تدخل عسكري لم يكن هدفاً بحد ذاته، بل وسيلةً لتحقيق السلم والاستقرار، وتكمن الصعوبة فيما إذا كانت النية متجهة نحو إقصاء طيفٍ سياسي معين من العملية السياسية، ولعل في ذلك أثرٌ على خارطة العلاقات الدولية وتحالفاتها، سيما وإن المملكة العربية السعودية أقدمت على مغامرة خطرة في اليمن قد تقودها إلى مصيدة حرب الاستنزاف الطويلة الأمد.

ثانياً: الإرهاب والسياسة الخارجية التركية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001

إن طموح تركيا في الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي وانتشار العولمة الرأسمالية دفع حزب العدالة والتنمية إلى إسدال الستار على الماضي الإسلامي؛ ليصبح بعد ذلك حزباً ديمقراطياً محافظاً وموالياً للغرب، سيما في بداية القرن الحادي والعشرين بعد تصديق قادة الاتحاد الأوروبي على أهلية تركيا للانتساب إليه، الأمر الذي أكسب الحزب دعم مجتمع رجال الأعمال التركي والعديد من المفكرين الليبراليين وغالبية الطبقة الوسطى البراغماتية[3]، وبعد أحداث

(1) عبد الباري عطوان، بين عاصفة الصحراء الأمريكية وعاصفة الحزم السعودية فروقٌ جوهرية، صحيفة اليوم http;ll www.raialyoum.com lindax.php

(2) الحسين بوقنطار، مصدر سبق ذكره.

(3) عمر تشيبنار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، (مؤسسة كارنيغي للسلام: مركز الشرق الأوسط، العدد(15) أيلول، 2008)، ص14.

11 أيلول/سبتمبر 2001 حازت سياستا تركيا الداخلية والخارجية أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ففي إطار الاستقطاب الذي استتبع أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة الأمريكية اكتسب رمزية سعي بلد مسلم للانتساب إلى منظمة غربية ذات غالبية سكانية مسيحية اهتمام دولي واسع، وأبدى ذلك إلى أن تركيا تواجه وبنجاح باهر الأفكار التي وردت حول صدام الحضارات، ما دفع الولايات المتحدة الامريكية إلى تقديمها أنموذجاً للعالم الإسلامي[1].

ومن اللافت أن العالم العربي ينظر بعين الرضا والإيجاب على التجربة التركية بوصفها أنموذجاً يحتذى به رغم أن الأنماط الفكرية المغولية لا تزال تثير الجدل، إذ أن الصورة الشعبية تظهر شعوراً غير ودي متجذر بين تركيا والعالم العربي، فالعديد من الأتراك يختزنون في ذاكرتهم قيام العرب ب(طعن السلطة العثمانية في الظهر) يوم وقفوا إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى[2].

أما في حقبة ما بعد الحرب الباردة، شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بنشوة الانتصار بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، التي هزمته بسياسة الاحتواء وهنا عُدَّت تركيا من ضمن قائمة المنتصرين في هذه الحرب، مما دفع الاتراك إلى استثمار النصر في البحث في مصادر الخلافات المحلية كترسيم الحدود وتوزيع الموارد المائية وظاهرة الاصولية الإسلامية[3].

ولاشك في أن احد اهم نتائج الحرب الباردة هي إزالة التوازن الاستراتيجي وضعف القوة الأوراسية، الذي افضى ذلك إلى تفرد الولايات المتحدة الامريكية كقوة مسيطرة تملك قدرة التدخل في الأزمات الدولية، وبذلك ظهر مصطلح ((النظام العالمي الجديد))[4]، الذي دفع بالسياسة الخارجية التركية إلى الاستجابة للمتغيرات الدولية الجديدة، سيما وأن موقعها الجيوستراتيجي على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم وأرثها التاريخي يدفعها إلى اتباع سياسة جديدة[5]، سيما الاهتمام بالبيئة الاقليمية المحيطة كمصدر تهديد لأمنها

(1) المصدر السابق نفسه، ص16.

(2) المصدر السابق نفسه، ص19.

(3) شوكت سعدون، تركيا بعد الحرب الباردة، (الاردن: اربد، المجلة العربية للعلوم السياسية، رابطة الكتاب الاردنيين، بلا ت)، ص 162.

(4) أحمد داود اوغلو، السياسة الخارجية التركية وبلغ درجة الصفر في المشاكل، ترجمة: عدنان توفيق، (جريدة الصحافة العالمية، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، 2005).

(5) أمر الله ايشلر، محاضرة التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية ـ العربية (الاردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011/1/15).

القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية تعود بالفائدة للصالح الوطني التركي أو كمجال للحركة والنفوذ الاقليمي والدولي[1].

وإن لأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 أثراً كبيراً في تغيير بوصلة المتغيرات الدولية سيما في منطقة الشرق الأوسط والعالم الاسلامي، الذي تحول إلى ساحة للعدوان على كل من يخالف سياسات الولايات المتحدة الامريكية تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، ولم تكن تركيا بمنأى عن تأثير تلك الحرب التي انتجت حربين مدمرتين في افغانستان عام 2001، والعراق عام 2003[2]، فضلًا عن الأحداث اللاحقة كثورات الربيع العربي.

عبرت القوى الغربية عن حاجتها للدور التركي في الحرب على الارهاب ما دفع الاتراك بأداء دور جيوسياسي أكثر فاعلية على الساحة العالمية ومسرح العمليات في الشرق الأوسط بالتحديد[3]، وبناءً على ذلك أقرت الحكومة التركية عدداً من السياسات منها السعي لتكون عنصراً من عناصر الاستقرار في المنطقة بديمقراطيتها واقتصادها واحترامها لحقوق الإنسان واقامة الامن والاستقرار في محيطها القريب، وسعت لتنفيذ التزاماتها مع الاتحاد الاوروبي وتنفيذ الشروط التي تمكنها من الانضمام إليه في أسرع وقت ممكن ومواصلة التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية التي غلبت عليها الصفة الدفاعية[4]، إذ انضمت للمعسكر الغربي ضد العراق إبان غزوه للكويت ساعيةً لاستعادة دورها الاقليمي الذي اضمحل بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[5]، فضلًا عن مساعيها لتنشيط اقتصادها سيما وإنَّ العراق ممر هام نحو الخليج العربي[6].

أمّا السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام 2003 فقد تجلّت بالآتي:

1 ـ عدم الانجرار وراء المواقف الامريكية وعدم الموافقة على استخدام الاراضي التركية

(1) عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط (القدس: مركز القدس للدراسات السياسية، 2002)، ص 3.

(2) محمد نور الدين، السياسة الخارجية ـ أسس ومرتكزات ـ في محمد عبد العاطي (محرر) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (لبنان: بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2009)، ص141.

(3) محمد عبدالقادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية (لبنان: بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 594.

(4) محمد زاهر جول، التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم، (لبنان: بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013)، ص 188.

(5) محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية(المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، 2007)، ص 227.

(6) هنري. ج باركي، العراق وجيرانه، معهد السلام الامريكي، تقرير خاص، رقم (4)، يونيو 2005، ص4.

منطلقاً للعدوان على العراق، فضلاً عن نشاط حركة المنظمات الحزبية والجماهيرية في تركيا ضد العدوان الامريكي على العراق، الذي تمخض عن تشكيل (مجلس التنسيق) ضد العدوان على العراق الذي ضمّ 140 منظمة تركية تقريباً[1].

2 ـ بادرت الحكومة التركية لعقد قمة دول الجوار قبل اندلاع الحرب على العراق واكَّدت على العمل لتحقيق الاستقرار في العراق وتبلور بنية دينامية مؤسساتية من داخل المنطقة لمناقشة المشاكل التي تعصف بالعراق، وقد تمخض ذلك عن تأكيد الجانب التركي بأن العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش التركي لملاحقة أفراد حزب العمال الكردستاني لا تحمل نوايا عدوانية انما تقتصر على ضمان أمن تركيا الداخلي[2].

وتجدر الإشارة إلى ان احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق في نيسان/ابريل 2003 أدى تحول هائل في المعادلات الاقليمية والدولية، الأمر الذي اضرَّ بالشراكة التركية ـ الامريكية فتداعيات الوضع العراقي بما فيه الجانب التركي حمل الحكومة التركية اعباء فوق طاقتها حتى أنها امتنعت عن المشاركة في الحرب إلى جانب الامريكان على العراق الأمر الذي افضى إلى تضرر العلاقة بين البنتاغون والمؤسسة العسكرية التركية[3].

1 ـ في عام 2006 اعلنت تركيا عدم قدرة العراق على كبح جماح عناصر حزب العمال الكردستاني من مهاجمتها من الاراضي العراقية، مما ادى إلى حشد قواتها على الحدود ودعوة رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي للتفاهم حول مكافحة الارهاب[4].

2 ـ إن استمرار الانقسام الداخلي في العراق وعدم ايجاد الحلول الناجحة للتجاذبات بين تركيا واقليم كردستان، سيما بعد الانسحاب الامريكي منه، وتمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق لم يبقَ للأتراك خيار إلا التدخل العسكري المباشر الذي يأخذ أشكالاً من الضغط الخارجي من وراء الحدود إلى العمليات المحدودة داخل العراق وصولاً إلى العمليات الوسطى[5].

---

(1) محمود سالم السامرائي، مصدر سبق ذكره، ص 85 ـ 86.

(2) مصطفى جاسم حسين، الدور الاقليمي التركي للمدة 2002 ـ 2010، (العراق: كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بلا ت)، ص 6.

(3) ناظم يونس عثمان، الاكراد على طرفي الحدود العربية ـ التركية (التداعيات السياسية والاجتماعية في محمد انور الدين، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012)، ص 189.

(4) ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (بيروت: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص 161.

(5) محمد تور الدين، العلاقات العربية التركية، مصدر سبق ذكره، ص 4.

3 ـ لم يستطع العراق اقامة دولته الديمقراطية مع ازدياد الانقسامات الطائفية وشيوع ظاهرة الفساد السياسي والمالي، ادى إلى اضعاف الدولة مما افضى إلى توفير المناخ المناسب لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)[1]، الذي انعكس على العلاقات العراقية ـ التركية بالإيجاب مدفوعة إلى الانفراج وتوحيد الجهود لمحاربة الارهاب في العراق، سيما بعد احتلال داعش لأجزاء مهمة من العراق في حزيران عام 2014 إذ انضمت تركيا إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) كونها الاقرب للمناطق العراقية والسورية التي تمكن داعش من احتلالها، ومنع تدفق المقاتلين الاجانب الذين ينضمون للقتال إلى جانب الجماعات المسلحة في كل من العراق وسوريا، فضلاً عن فتح القواعد العسكرية التركية أمام الطائرات الامريكية التي تشن هجماتها داخل الأراضي العراقية[2].

إن المشاكل الأمنية التي تعاني منها تركيا هي حزب العمال الكردستاني، الذي يُعد وجوده في شمال العراق عنصراً دافعاً لتركيا من اجل الاهتمام بالعراق، وضرورة تفعيل العلاقات معه سيما في المجال الأمني، ما يدفع باتجاه استخدام القوات العسكرية التركية بعنوان مكافحة الارهاب لمواجهة خطر الجماعات المتطرفة على الحدود الجنوبية لتركيا، مما يتطلب التعاون بين العراق وتركيا بغية حل المشاكل والأزمات الأمنية والتخلص من آثارها[3].

ثالثاً: الإرهاب والسياسة الخارجية الإيرانية بعد احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001

يمكن أن نتلمس مسارات السياسة الخارجية الايرانية في ظل الحرب على الارهاب بالبحث في المحاور التالية:

1 ـ الموقف الايراني من أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001

سعت الولايات المتحدة الامريكية بُعيد احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 إلى تكريس الجهود السياسية والعسكرية لضرب تنظيم القاعدة، بناءً على اتهام زعيمها اسامة بن لادن بتبني تفجيرات الحادي عشر من ايلول/سبتمبر 2001، بناءً على ما جاء بالوثيقة الامريكية

(1) ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا، مصدر سبق ذكره، ص 161.

(2) مثنى العبيدي، بين الاقتصاد والارهاب «ابعاد ودوافع الانفراج في العلاقات العراقية ـ التركية (القاهرة: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، 12/15، 2014).

(3) مثنى العبيدي بين الاقتصاد والإرهاب، مصدر سبق ذكره.

السرية التي اجيز نشرها بتبني تفجير السفارتين الامريكيتين في كينيا وتنزانيا في آب 1998، وحذرت الولايات المتحدة الامريكية حركة طالبان على خلفية دعمها لابن لادن واقامته على الاراضي الافغانية، وطالبت الحركة بإدانة الارهاب الدولي وترحيل او طرد اسامة بن لادن[1]، وبما ان ذلك لم يتحقق فقد قررت الولايات المتحدة الامريكية بإعلان حملتها على الارهاب من خلال شن الحرب على افغانستان، بعد صدور قرار مجلس الامن (1313) في نهاية ايلول 2001[2]، ويُلاحظ إن تلك الظروف خلفت جواً من التوتر بين الولايات المتحدة الامريكية وايران والاخيرة وافغانستان[3].

أدانت إيران الارهاب الدولي بكل صوره وأشكاله على لسان رئيسها الأسبق محمد خاتمي بعد ساعات من احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، ومرشدها (علي خامئني) وتوجيه الخطباء وائمة الجوامع بوقف شعارات الموت لأمريكا والشيطان الاكبر[4]، ولعل ذلك يندرج في سياق مواساة الايرانيين للشعب الامريكي، ومن خلال ذلك يمكن القول أن إيران ادانت الارهاب الدولي بكافة اشكاله وانتقدت التعصب الديني كحركة طالبان معتبرة أن في ذلك توظيفاً للإسلام لتحقيق غايات سياسية، أو لنشر العنف والرعب والدمار الذي يتعارض مع حقيقة رسالة الاسلام[5].

بالرغم من وضوح الموقف الايراني من أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 على المستويين الرسمي والشعبي، فإن قرار الولايات المتحدة الامريكية بشن الحرب المفتوحة ضد الارهاب ابتداءً من افغانستان للقضاء على تنظيم القاعدة وحركة طالبان، شكل حرجاً لحكومة ايران في صعوبة تحديد موقفها من هذه الحرب، ولعل ذلك يعود إلى الصراعات الداخلية بين تياري المحافظين والاصلاحيين بشأن الحرب، فضلاً عن حساسية العلاقات الايرانية ـ الامريكية المنقطعة بين البلدين منذ عام 1979[6]، إذ يرى بعضهم أن إيران ستكون هدفاً تالياً بعد

(1) الوثيقة الامريكية المنشورة في صحيفة (ايلاف اليوم) السعودية، 25 تموز، 2005، على الموقع الالكتروني www.elaph.com

(2) مختارات ايرانية (دورية شهرية مصرية، القاهرة، بوابة الاهرام، العدد 38، ايلول 2003).

(3) صحيفة الجزيرة، المملكة العربية السعودية،الرياض، مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، 1 كانون الأول، 2001.

(4) صحيفة همثري (المواطن) الايرانية، 15 ايلول، 2001.

(5) مختارات ايرانية، (دورية شهرية مصرية، العدد 17، كانون الاول 2001).

(6) صحيفة الجزيرة، (المملكة العربية السعودية، 1 كانون الأول 2001).

أفغانستان[1]، وفي خضم هذا المخاض العسير للأحداث وجدت ايران نفسها في موقف الحائر فهي ترغب في التخلص من نظام طالبان إلا انها تخشى على مصالحها الاقتصادية والسياسية في افغانستان بوصفها منفذاً للتواصل مع دول آسيا الوسطى، وإنَ رفضها للحملة العسكرية الامريكية قد يضع علاقاتها مع دول العالم، لاسيما الدول الغربية على محك التدهور، ومرهون بالرضا الامريكي، مما جعلها تسعى لاغتنام تلك الأزمة لتحقيق الخروج من عزلتها السياسية والاقتصادية المفروضة عليها من الولايات المتحدة الامريكية[2]، لذا اتبعت سياسة الحياد الايجابي حيال الاحداث التي كانت جارية في المنطقة وقتئذٍ.

2 ـ الحياد الايجابي الايراني من الحرب ضد افغانستان

يذهب بعض المحللين إلى أن المحددات الآنفة الذكر أفرزت أن إيران وإن اعترضت على الوجود الامريكي وحربه ضد افغانستان، وما ينطوي ذلك على تهديد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، إلا أنها لم تعترض على الخلاص من طالبان ولكن دون مشاركة إيرانية[3].

واللافت للنظر، أنَ تيار المحافظين الايرانيين يرون أنَ القضاء على تنظيم القاعدة وحركة طالبان لا يستدعي استنفار القوات الامريكية والتحالف الدولي، وأن ذلك قد يصب في امكانية استكمال ملامح (النظام العالمي الجديد) الذي بدأته الولايات المتحدة الامريكية في حرب الخليج من خلال حصار روسيا الاتحادية من الجنوب لإحكام عزلتها في الخليج العربي والمحيط الهندي، وقرب الولايات المتحدة الامريكية من الصين لتفكيك التحالف الاستراتيجي بين بكين وموسكو[4].

ويتضح من ذلك أن تيار المحافظين في ايران دعا إلى السياسة التي تحقق الحياد الايجابي وعدم التورط في المستنقع الافغاني[5]، إلا أنَ ذلك لا يعني موافقتهم على الحرب الامريكية ضد افغانستان، وشعبه الأعزل فهم يدعون إلى المساهمة في الحملة على الارهاب الدولي شريطة أن يكون ذلك تحت راية الامم المتحدة[6].

(1) جيهان خليفة، ازمة العلاقات بين ايران وحركة طالبان (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 135، كانون الثاني 1999)، ص 208؛ وللمزيد ينظر: لقاء قناة الجزيرة القطرية مع الجنرال محسن رضائي (الامين العام لمجمع تشخيص مصلحة النظام في ايران في تشرين الاول 2001.

(2) صحيفة الجزيرة السعودية، 1 كانون الأول، 2001، مصدر سبق ذكره.

(3) صحيفة البيان، (الامارات العربية المتحدة: 3 نيسان، 2002).

(4) مختارات ايرانية (دورية شهرية مصرية: العدد 18، كانون الثاني، 2002.

(5) مختارات ايرانية (دورية شهرية مصرية: العدد 18، كانون الاول، 2001.

(6) مختارات ايرانية (دورية شهرية مصرية: العدد 18، كانون الاول، 2001.

أدركت الولايات المتحدة الامريكية الموقف الايراني بشأن احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وادانته للإرهاب الدولي الأمر الذي أثار اهتمام الجانب الامريكي من اجل استثمار ذلك لدفع ايران إلى الدخول في التحالف ضد طالبان والقاعدة، وتجد ذلك من خلال اتصال رئيس الوزراء البريطاني الاسبق توني بلير وقتئذٍ ووزير الخارجية الامريكي (كولن باول) أثناء الأحداث بالرئيس محمد خاتمي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك (20 ايلول 2001) مما شكل بداية للتنسيق الرسمي الايراني الامريكي فقد ورد في صحيفة Sunday Times البريطانية في 21 أيلول 2001 ما نصه ((ان ايران بعد هجمات 11 ايلول تحولت من دولة تعتبرها الولايات المتحدة الامريكية أكثر الدول نشاطاً في دعم الارهاب إلى حليف محتمل لأمريكا))[1].

ومن اللافت أن ذلك ولَّد إحساساً لدى الإيرانيين، ولا سيما الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي بأن أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 ستفتح آفاقاً جديدة لمحاولة تجاوز إيران لأزمتها الداخلية، وردم الهوة الناتجة عن الانقسامات السياسية بين المحافظين والإصلاحيين بشأن التقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالشفافية والعلنية المؤدية إلى فتح إيران أبواب الاتصالات، سيما وأن الأحداث ذا طابعٍ عالمي يشغل الجميع[2]، وقد تفضي إلى تحقيق أمنية إيران في التخلص من حركة طالبان.

استقر الموقف الإيراني في نهاية الأمر على محددات أبرزها إدانة الإرهاب الدولي بكل أشكاله، ورفض العمليات العسكرية حيال أفغانستان، ثم رفض التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم الدخول معها في التحالف الذي تقوده ضد أفغانستان، فضلاً عن التأكيد على دور الأمم المتحدة في محاربة الإرهاب[3].

3 ـ الموقف الإيراني من احتلال العراق 2003.

أشار كثير من داخل دائرة صنع القرار الأمريكي، إلى أن أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 هدية السماء إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لتتولى بنفسها قيادة الحملة الواسعة للتغيير في الشرق الأوسط[4]، إذ امتدت تداعيات غزو العراق إلى دول المنطقة كافة، لا سيما إيران

---

(1) Sunday Times (London) 21 - 9 - 2001.

(2) صحيفة (ملت) الإيرانية،24، أيلول،2001.

(3) صحيفة البيان، الإمارات العربية المتحدة، 3 شعبان،2002.

(4) سرمد عبد الستار أمين، رؤية استراتيجية للأمن في الشرق الأوسط (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد 29، كانون الأول، 2005)، ص75.

التي توجَّست خيفةً من التداعيات الأمنية والسياسية والاستراتيجية على خلفية ذلك الغزو، سيما وإن الولايات المتحدة الأمريكية عدّت إيران إحدى دول محور الشر بعد حربها على أفغانستان، إلا أنها استثمرت ما خلفتهُ الحرب على العراق لتقرير مكانتها كقوة إقليمية فاعلة لتحقيق طموحاتها وسيطرتها على المنطقة[1]، وذلك بإعلان تحالفها شبه الاستراتيجي مع سوريا وبخاصة بعد الضغط الأمريكي على سوريا بعد حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في 14 شباط 2005، الأمر الذي دفعها بإخراج قواتها من لبنان[2].

إن احتلال العراق وسقوط نظامه جعل إيران أمام فرص وتحديات في آنٍ واحد، إذ سعَت إلى أن تكون القوة الإقليمية الأبرز ولاعباً أساسياً في المنطقة. أما على صعيد التحديات، فقد أصبحت عرضةً للضغوط الأمريكية بالرغم من سياسة الحياد الإيجابي التي انتهجتها، فهي لم تكن عائقاً أمام القوات الأمريكية لاحتلال العراق، إنما تبحث عن الفرص التي تحقق مصالحها وأمنها، ومن ثمَ فهي لم تكن على التل للتفرج على الأحداث فقط، فقد عملت على أن يكون النظام العراقي الجديد غير معادٍ لها إن لم يكن مؤيداً[3].

توترت العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية نتيجة المسألة العراقية، إذ تجلى ذلك في اتهام الولايات المتحدة لإيران بالتدخل في الشأن العراقي الداخلي، المتمثل في إرسال الأسلحة إلى الجماعات المسلحة أو إيوائها فوق أراضيها[4]. وإن الطموحات الإيرانية تعدّت العراق إلى الدول العربية، إذ أشار في هذا الإطار وزير الخارجية السعودي الاسبق سعود الفيصل في محاضرةٍ ألقاها في مجلس الشؤون الخارجية في نيويورك في أيلول عام2005 إلى أن: ((أهم ما فعلته الحرب على العراق كان تعزيزاً للنفوذ الإيراني في العراق والمنطقة على عكس ما كانت ترمي إليه وتأمل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية))[5].

---

(1) سعد رشيد عبد النبي، القدرات العسكرية الإيرانية بين الزعم الوهم (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدلية، أراق آسيوية، العدد 74، السنة الثالثة، حزيران،2001)، ص2.

(2) خالد الحروب، إيران، تحدي (أو تغيير) موازين القوى الإقليمية(القاهرة: مجلة شؤون عربية، الصادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد125، ربيع 2006)، ص14.

(3) سليم كاطع علي، الموقف الأمريكي من طموحات إيران الإقليمية صراعٌ أم تنافس، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة الفرات، العدد 4، مركز الدراسات الدولية، بلا ت). للمزيد الموقع الالكتروني:

http:llfcdrs.com/mag/issue - 4 - 3.html.

(4) جلال عشريني، إيران في تحولات الشرق الأوسط، المخاطر والفرص (القاهرة: مجلة شؤون عربية، الصادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 125، ربيع 2006)، ص34.

(5) خالد الحروب، إيران تحدي(أوتغيير) موازين القوى الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص19.

4 ـ إيران والتحالف الدولي لمحاربة داعش.

اتفقت القوى الدولية والإقليمية على تشكيل التحالف الدولي المؤلف من 60 دولة بعد احتلال تنظيم الدولة الإسلامية(داعش) لأجزاء مهمة من الأرض العراقية في 10 حزيران 2014، إلا أن ذلك التحالف استبعد إيران التي تعد رقماً إقليمياً؛ لما لها من دراية في أوضاع كل من العراق وسوريا، وما تمتلكه من نفوذ على الأرض لدى الدولتين[1]، فضلًا عن دورها في محاربة داعش؛ لوجود قواتها البريّة على الأرض[2]. وبالرغم من ذلك فقد استبعدت بإعلان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري الذي جاء فيه: ((إنهُ سيكون من غير الملائم أن تشترك إيران في تحالف يسعى إلى قتال مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية))[3].

يذهب بعض المحللين السياسيين إلى أن استبعاد إيران في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية(داعش) يعود إلى نية التحالف الدولي لترتيب الأدوار الإقليمية في المنطقة بعيداً عن إيران، والتأكيد على المحور السني، الذي أشار إليه المتحدث باسم البيت الأبيض في 30 آب 2014 من أن التحالف هو تحالف بين الدول السنية، وأن مشاركة إيران قد تثير حفيظة ومخاوف الدول الخليجية، فضلاً عن أن الدول الإقليمية تشكك في نوايا إيران، واستغلال وجودها في التحالف لتوظيفه خدمة لموقفها التفاوضي مع الدول الغربية بشأن برنامجها النووي، فضلاً عن تجنب إشعال الصراع المسلح الشيعي السني في المنطقة من جراء ضم إيران إلى التحالف بشكل رسمي، سيما وأن تصنيف مواقف إيران من القضايا الإقليمية بقوم على أسس طائفية[4].

ويتضح من العرض المتقدم، أنَّ الإرهاب الدولي، سيما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، يعد متغيراً مهماً من المتغيرات التي أسهمت إسهاماً فاعلاً في إعادة تشكيل النظام السياسي الدولي بوصفه من الفاعلين غير الدوليين؛ لما لهُ من أثر كبير على نطاق العلاقات

---

(1) رانيا مكرم، محددات الدور:الاستراتيجية الإيرانية بشأن محاربة داعش (مجلة آفاق عربية، المركز العربي للبحوث والدراسات،16/أبريل/2015. الموقع الإلكتروني:

www.acrseg.org/37878.

(2) الغارات الخاطئة للتحالف الدولي ضريبة الموت التي يدفعها المدنيون، سكاي نيوز عربية،1 مايو،2017 الموقع الإلكتروني: http://www.youtabe.com/watch/ch?voWTFG9e8uMwU.

(3) قناة الجزيرة الإخبارية، تقرير عن برنامج ((ما وراء الخبر عن عقبات تواجه التحالف الدولي ضد الدولة الإسلامية، 13 سبتمبر 2014، الرابط الالكتروني googl/hhjbkv

(4) رانيا مكرم، محددات الدور: الاستراتيجية الإيرانية بشأن محاربة داعش، مصدر سبق ذكره.

الدولية والإقليمية، وإعادة رسم التحالفات والتكتلات الدولية والإقليمية؛ لذلك لا بدَّ من رصد انعكاسات 11 أيلول/سبتمبر 2001 على النظام السياسي الدولي وأثر ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على مجريات الأحداث الدولية، واستشراف مستقبل النظام السياسي الدولي من خلال ذلك، سيما بعد صعود (ترامب) إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية وما رافقه من تصاعد وتنامٍ في نشاط الأحزاب اليمينية المتطرفة في الأوساط الغربية والامريكية، هذا ما سيتم بحثه في الفصل القادم.

الفصل السابع

انعكاسات احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 على النظام السياسي الدولي

تركت احداث 11/ايلول/2001 آثاراً واضحة على نمط وتوجهات السياسة الدولية، سيما علاقة الولايات المتحدة الامريكية مع الدول الاخرى وتراتبية تلك العلاقة، في ظل ما يمر به النظام السياسي الدولي من تعدد الفواعل وتطورهم وتداخل مصالحهم، فضلاً عن تعدد مداخل التغيير، التي قد تحدث مستقبلاً بسبب المصالح المتقاطعة لمختلف الدول الكبرى مما يدفع إلى تحفيز بعض الدول الصاعدة لتحتل مكانة جديدة في النظام السياسي الدولي، الامر الذي يفضي إلى إعادة تشكيله، سيما بعد اعلان الحرب على الارهاب بموجب وثيقة استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية The National of The United State)) التي اصدرها الرئيس الامريكي الأسبق بوش(الابن) في 20 أيلول 2002، والتي أسست للمبررات اللازمة لتوجيه بوصلة السياسة الخارجية الامريكية والتدخل في شؤون الدول الاخرى تحت ذريعة مكافحة الارهاب، سواء أكان ذلك التدخل سياسياً أم اقتصادياً[1]، وما خلفه ذلك من تداعيات طرأت على النظام السياسي الدولي بعد أحداث ايلول/2001، التي سنحاول رصدها تباعاً من اجل استكمال مشهد النظام السياسي الدولي وبيان أثرها في طبيعة الممارسات والتوازنات الدولية وعلى النحو الآتي:

اولاً: الانعكاسات السياسية

يتفق الجميع على ان الاحداث اسهمت في تحويل طبيعة التحالفات الدولية سيما بين الولايات المتحدة الامريكية ومراكز القوى الرئيسة في العالم [2] ومن مصاديق ذلك الشراكة

(1) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، ط2، (القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، 2003) ص222.

(2) وثيقة الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية، الموقع الالكتروني: http://www.whiteous.gov/nsc1nssa11.htm1.

الامريكية الأوروبية التي يراها برجنسكي بأنها اتفاقية عقد زواج مصلحة؛ ذلك لأن الولايات المتحدة الامريكية وبالرغم من تفوقها إلا انها غير قادرة على عمل أي شيء، وإنَّ دول الاتحاد الأوروبي بالرغم من غناها إلا أنها عاجزة في بعض الأحيان، الأمر الذي يدعو إلى العمل سوياً مما يجعل منهما قوة قادرة على التفوق في المستوى العالمي[(1)].

ولعل من مبررات الشراكة:

1 ـ إن إنشاء المنطقة الاقتصادية المشتركة والعملة المشتركة في الاتحاد الأوروبي، لم تكن قادرة على التوحد حول مقاربة سياسية واستراتيجية للتعامل مع دول العالم، وان فكرة انشاء جيش أوروبي موحد يعد امراً غير واقعي، لذلك فهو بحاجة إلى شراكة مع قوة تضمن الحماية العسكرية لضمان عدم التراجع في مواجهة القوى الدولية الصاعدة في النظام السياسي الدولي[(2)].

2 ـ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن العالم يعيش في حالة الفوضى والاضطرابات الكبيرة في مناطق عديدة من العالم في آن واحد، التي ظهرت نسبة للمبادئ والمصالح المتباينة للقوى المتنازعة، مما افضى إلى ظهور مشكلتين الأولى: كيف يمكن الحد من الفوضى الإقليمية التي تشهدها مناطق عديدة من العالم؟ والثانية: كيف يمكن خلق نظام عالمي قائم على اساس المبادئ العالمية المتفق عليها، التي تعد أساساً لتفاعلات النظام السياسي الدولي وبذلك فهي لا تستطيع حل هذه المشكلات بمفردها ما لم تكن هناك شراكة مع قوى اخرى كالاتحاد الاوروبي[(3)].

ومن الجدير بالذكر أن هناك جدلاً واسعاً حول هيكلة النظام السياسي الدولي أعقب تفكك الاتحاد السوفييتي مباشرة جعل الباحثين ينقسمون إلى قسمين، الاول: يذهب تأكيد سلطة الولايات المتحدة الامريكية وزعامتها على العالم وذلك بالقطبة الاحادية، اما القسم الثاني: فذهب إلى بروز اقطاب دولية جديدة لاسيما وان حقبة ما بعد الحرب الباردة هي حقبة التحول في النظام السياسي الدولي[(4)].

(1) نقلًا عن: مهند حميد عباس، مستقبل القطبة الاحادية الامريكية في ظل تحولات النظام السياسي الدولي، رسالة ماجستير،(بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2012) ص173.

(2) Henry Kissinger. «The World is in Chaos». The Atlantic. (1) December.2016/lssuc. Avaleble: http://www.thaeatlanticcom/magazine/archive/201612/the Less ons - of - henry - kissn/505868/

(3) Henry Kissinger. The world in chaos. Ibid.

(4) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دراسة في الاصول النظرية، مصدر سبق ذكره، ص126.

وفي مقولة قديمة للرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون مفادها (على اعداء الولايات المتحدة الأمريكية أن يدركوا إننا نصبح حمقى إذا ما ضُربت مصالحنا وعند ذلك لا يستطيع احد التنبؤ بما قد نفعله بما لدينا من قوة تدميرية هائلة، وعندها سيرتعد اعداؤنا منا)[1] وهذه المقولة تنطوي على التهديد باستخدام القوة المفرطة وهي المعادل الرسمي للإرهاب، وهكذا تبقى الولايات المتحدة القوة المهيمنة على السياسة العالمية بالرغم من بعض المعارضين لهذه الهيمنة؛ لأنها لا تزال تحتفظ بمكانتها وسطوتها.

ثانياً: الانعكاسات الاقتصادية

لم يكن تأثير احداث ايلول سياسياً فحسب، فقد كان لها الاثر البالغ على الصعيد الاقتصادي الدولي والاقليمي:

1 ـ انعكاسات احداث ايلول/سبتمبر 2001 على اقتصاد العالم

لا شك ان الولايات المتحدة الامريكية تحتل أكبر أسواق العالم، سيما وانه يمثل ما يزيد على ربع الناتج المحلي الاجمالي العالمي، إلا انه تأثر بشكل مباشر بعد احداث ايلول/سبتمبر 2001 التي أفضت إلى تباطؤ الاقتصاد ولارتباط معظم دول العالم باقتصاد الولايات المتحدة الامريكية، مما أفضى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي كما تشير إلى ذلك تقديرات منظمة التجارة العالمية[2].

ادت الاحداث إلى تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم من جراء مخاوف انتقال رأس المال، فقد انخفض مستوى تلك الاستثمارات من 1491/9 مليار دولار عام 2000 إلى 735/2 مليار دولار عام 2001 وتراجعت حركة اسعار الاسهم والقيمة السوقية بشكل ملحوظ من 295 نقطة في 5 أيلول 2001 إلى 247/1 نقطة في 2 تشرين الأول 2001، فضلاً عن تضرر شركات الطيران؛ بسبب تدني حركة السياحة في العالم[3].

(1) محمد النابلسي، نهاية التاريخ وعصر النهايات، مجلة الفكر السياسي، العدد 15، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2 200). ص88.

(2) للمزيد ينظر: العلمي حفيظة، الادوار الجديدة لحلف الناتو بعد احداث ايلول:2001، رسالة ماجستير غير منشورة (بونعامة: جامعة الخيلاني، كلية العلوم السياسية، 2015) ص 11 ـ 22.

(3) احمد السيد نجار، الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، الابعاد الاقتصادية لصعود النزعات (الكارثية في امريكا بعد سبتمبر، الموقع الالكتروني: http//:www.ahram.org.eg/acpss/AHRAM/2001/ECON.HT.

ومن اللافت للنظر إن احداث 11 ايلول/سبتمبر2001 أثرت مباشرةً على أسعار السلع والخدمات الاستراتيجية مثل النفط، حتى باتت البيئة الدولية مصطبغة بصبغة اقتصادية، سيما بعد فشل المشروع الاشتراكي في مواجهة الرأسمالية الغربية، ولعل ذلك يعود إلى انهيار اسعار النفط نتيجة لإحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، التي افضت إلى التباطؤ في النشاط الاقتصادي في الدول المستهلكة الكبرى للنفط، فهناك ما يشير إلى ان الاقتصاد العالمي مهدد بالركود، الامر الذي يفضي إلى وضع منظمة الاوبك في خط المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الاخرى التي باتت منشغلة في تجييش الجيوش لتمتين تحالفها لمواجهة الارهاب الدولي[1].

ومن المعروف ان الولايات المتحدة الامريكية تعد اكبر بلد مستورد في العالم ويعد سوقها أكثر إنفاقاً مقارنة بدول العالم المتقدمة الاخرى كأوروبا موحدةً واليابان إلا أنها هي الاخرى تمر بمرحلة تباطؤ أو ركود في النشاط الاقتصادي أثناء السنوات الماضية مما جعل اقتصادها يؤدي دور قاطرة الاقتصاد العالمي بشكل شبه منفرد، وتحديداً في ظل عدد من الازمات الدولية كالأزمة الاسيوية والروسية والبرازيلية[2].

2 ـ انعكاسات احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 على الاقتصادات العربية

اختلف الاقتصاديون في الوطن العربي حول الآثار المترتبة على احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، فهناك من يرى ان تلك الاحداث لها ايجابيات عديدة على الاقتصادات العربية؛ لأنها تشكل فرصة كبيرة لإعادة رؤوس الاموال العربية إلى حظيرة الوطن العربي واقتصاده، سيما وان اسواقه متعطشة للأموال المهاجرة والمستقرة في الاسواق العالمية، ويرى هذا الفريق ان الضغوط الشديدة التي تعرض لها الدولار الامريكي نتيجة للأحداث أدت إلى انخفاض أسعار صرفه وبالتالي انخفاض الإيرادات العربية من الأسواق الأمريكية، إلا أن الفريق الثاني يذهب إلى أن للأحداث آثاراً سلبية ومدمرة للاقتصادات العربية، معززاً ذلك عبر برؤيته على ان هناك خسائر تكبدتها الاستثمارات العربية المقدرة بآلاف المليارات من الدولارات الامريكية في السوق الامريكية، والموظفة أصلاً في سوق الأوراق المالية او في سوق العقار او على

(1) ايمن محروس، الاثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر، الموقع الالكتروني:

http//:www.islamtoday.net/files/septmber11/ecol.htmll.

(2) المصدر السابق، الموقع نفسه.

هيأة ايداعات مصرفية في مصارف الولايات المتحدة الامريكية، وأثرت الاحداث على مستوى الطلب على النفط العربي بسبب الركود الاقتصادي[1].

وفي نهاية الأمر يمكن القول بأن اقتصادات الدول العربية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الأمريكي سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر لاسيما الاقتصادات الخليجية وتحديد صادرات النفط إلى السوق الامريكية وكذلك صادراتها من المنسوجات وبعض الصناعات الاخرى، ومن الجدير بالذكر ان الاستثمارات الخليجية سواء الحكومية او الخاصة فهي كبيرة على الرغم من تأثرها بأحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 الامر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية إلى استعمال أسلوب التجميد في حال رغبت أي دولة في سحب اموالها وارصدتها من السوق الامريكية[2]، فضلًا عن تدني مؤشرات التنمية الاقتصادية في البلدان الاكثر انغماساً في حربها ضد الارهاب، مما افضى إلى ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة وتدني الواقع الصحي والمعيشي مما يدفع إلى تهيئة الحواضن المناسبة لنمو الخلايا الإرهابية وتكاثرها، وتهجين الإرهاب مع الجرائم الاخرى واستشراء الفساد والجريمة المنظمة مما ينعكس سلباً على الواقع السياسي والاجتماعي في تلك البلدان سواءً على الصعيد الداخلي او على صعيد التفاعلات الدولية الخارجية.

ثالثاً: الانعكاسات الفكرية لظاهرة الارهاب بعد 11 ايلول/سبتمبر2001

شكل تفكك الاتحاد السوفياتي بُعيد الحرب الباردة دافعاً قوياً للأنساق كافة التي اقتضتها حقبة الحرب الباردة إلى التنقيب والبحث عن ذرائع جديدة لتبرر بقاءها، وإثارة تساؤلات عديدة منها جدوى بقاء حلف الناتو وتخصيص نسبة عالية من الايرادات المالية لدعم برامج التسلح، واقناع دافعي الضرائب سيما في الشعب الامريكي، كل ذلك دعا إلى الإيغال بدراسة السياسة الخارجية الامريكية بعد انفرادها بقيادة العالم وامتلاكها لناصية القوة الاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية، وتوظيف القوة مدعومة بالقيم الامريكية من اجل تعميمها على دول العالم بالاتكاء على رؤى ونظريات جديدة قادرة على قولبة أفكار الحضارة الغربية، ونظرتها للحضارات الاخرى، سيما الحضارة الاسلامية التي بات ينظر اليها

(1) هنري توفيق عزام، تأثير حوادث 11 سبتمبر على اقتصادات الدول العربية، جريدة الشرق الاوسط، العدد 8414. الموقع الالكتروني: arehive.aawast.com/delails.asp?issueno=8070&antic76993

(2) ايمن محروس، الاثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر، مصدر سبق ذكره.

بنظرة التطرف على انها الخصم الذي يمكن ان يواجه المشروع الامريكي، ولعل اطروحة (صامويل هنتنغتون) من المصاديق التي تشير إلى جوهر هذه الأفكار التي بدأت تمهد لسياسات جديدة في العالم لاسيما في الشرق الاوسط والعالم الاسلامي عامة الذي عدته الولايات المتحدة الامريكية ساحة كبرى لمقارعة الإرهاب الدولي[1]، ولعل ذلك مؤشراً على ولادة الامبراطورية الامريكية التي تشير اليها وزيرة الخارجية الامريكية الاسبق (على ان الامبراطوريات لا تهتم بان تدير شؤونها في اطار نظام سياسي دولي فهي تطمح إلى ان تكون هي ذاتها النظام الدولي)[2].

لعل ما يلاحظ بأن الامريكيين يتبنون النظرة الرسالية القومية تجاه العالم الذي يعيش في الظلمة حسب اعتقادهم، لذلك فالرسالة الامريكية هي مصلحتها القومية التي من خلالها تفيد تلك الرسالة المتمثلة في (القيم ـ القوة ـ التجارة) ولعلهم في ذلك يستعيدون الذاكرة إلى الثلاثية الأوروبية (العسكري ـ التاجر ـ المبشر)[3].

يتضح ان الجانب الاخلاقي في الثلاثية الامريكية يتسم بالطابع الرسمي ما يجعل للنموذج الامريكي طابع ((الرحمة الرسالية))، ولعل ذلك يعود إلى افكار البوريتانين[4] الذين يذهبون إلى ان تأسيس الدولة يقوم على المجتمع والدين في آن واحد، هذه الخلفيات الفكرية والعقائدية لدى الامريكيين اسهمت في تأسيس النزعات الامبراطورية منذ النشأة الاولى للدولة، وتعاملت مع المحيط الدولي على هذا الاساس وان خبا هذا السلوك في مراحل معينة فقد كان لأحداث 11ايلول/سبتمبر2001 اثر كبير في عودته للظهور على السطح مرة اخرى[5].

إن المتغيرات السياسية والقيمية اسهمت في بلورة سلوك جديد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من توظيفه بطابع براغماتي باتجاه تحقيق اهدافها البعيدة من اجل المساعدة في تحقيق جملة من الحقائق تتمثل في سيطرة الواقعية الجديدة عبر الاداء

(1) صاموئيل هنتغتون، صدام الحضارات، مصدر سبق ذكره، ص79.

(2) جون جراي، الخبر الكاذب، اوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2002)، ص10.

(3) محمد السيد سعيد، صراع الارهاب في الديمقراطية، مجلة الثقافة العالمية، العدد 11.

(4) البيوريتانين، المتشددين البرونستانت الذي اسسوا القارة الجديدة (امريكا).

(5) walt.Towcheers for «Clinton foreign Policy»froeign affairs, April, 2000, p:71.

السياسي الخارجي الامريكي، مما أفضى إلى رفع مضامين الليبرالية الجديدة الهادفة إلى تعزيز دور الدولة ولحاجتها إلى المركزية لقيادة العالم[1].

ومن اللافت للنظر ان تحرر الولايات المتحدة الامريكية من قيود الحرب الباردة دفعها نحو البحث عن تأسيس مداخل نظرية تمكنها من تفتيت العالم وُصفت تلك المداخل بالقبلية الجديدة التي ترسخ الانقسامات الدينية والطوأفة داخل المجتمع الواحد او بين المجتمعات في إقليم واحد، فضلاً عن سيطرتها على الاعلام الدولي ومؤسساته وذلك بتوظيف مكثف لأدوات الاعلام بهدف اختراق المجتمعات الاخرى ثقافياً، مما يفضي إلى سلب هويتها القومية[2].

ان التبعية الحضارية المتجسدة في اقوياء هذا العصر تجاه الشعوب والامم الاخرى التي لا تملك من القوة او المعرفة ما يضاهي ما تملكه القوى المهيمنة على الساحة الدولية، تؤدي إلى الدفع باتجاه التقوقع والانكماش الفكري إزاء الفوارق في الامكانيات الذي يفضي إلى مزيد من الاضطراب والفوضى والانفلات الامني، مما يبرز اهمية الحوار الحضاري الذي تحتاجه الامم والشعوب اكثر من أي وقت مضى، وما يجب ان يؤسس على عناصر معرفية وموضوعية تتيح اكتشاف الغايات والوسائل بعيداً عن الدمج الذي يتعارض مع قيم الحضارة الانسانية[3].

يُلاحظ ان العالم اليوم هو عالم القوى المهيمنة والمنفردة بحكم مقدرتها على تدميره، مما يدفعها إلى النظر في الصيغ الحضارية الحوارية بين الاستصغار والتزمت، لاسيما وإن المهيمن الحالي استحضر وطأة الماضي في حواراته وافعاله بطريقة اقرب إلى الاستفزازية مع ان التواصل الحضاري عمل ثقافي فكري وعمل سياسي واجتماعي وهذا ما اكده (اندريه مالدو)[4] عندما توقع عودة التأثيرات الروحية ودور الديانات إلى احتلال المواقع الاولى المؤثرة في حياة المجتمعات في القرن الواحد والعشرين[5].

(1) عبد الله عبد الدائم، العرب والعالم، بين صدام الحضارات وحوار الثقافات (بيروت: المستقبل العربي، مركز دراسة الوحدة العربية، العدد، 203، 1996) ص28.

(2) للمزيد ينظر: انطوني كوردسمان، إعادة تأليف العلاقات الاستراتيجية العربية الامريكية، ترجمة: بيت الحكمة (واشنطن ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ايلول، 2001 ـ 2002) ص4.

(3) حميد حمد السعدون، الغرب والاسلام والصراع الحضاري، (عمان ـ دار وائل للنشر ـ 2002) ص37.

(4) اندريه مالدو: وزير الثقافة الفرنسي في عهد الرئيس الفرنسي الاسبق ديغول: من ابرز مثقفي العصر ومفكريه، اشترك في الحرب الاهلية الاسبانية 1963 ـ 1949، انتقد السياسة الاستعمارية لفرنسا خصوصاً في الجزائر.

(5) حميد حمد السعدون: موضوعية النظام العالمي الجديد (عمان: دار الطليعة ـ 2001) ص24.

ونافلة القول ان محاولة فرض القيم السياسية الامريكية، ماهي إلا مشروع عمل تراهن عليه كجزء من رسالة أخلاقية تسعى بها لتحقيق العدالة الاجتماعية والحرية على مستوى العالم، ذلك ما يراه (هنتنغتون) و(فوكاياما) اساساً لنجاح المشروع الحضاري الغربي، عبر أطروحتيهما (صدام الحضارات) و(نهاية التاريخ).

رابعاً/الإرهاب وأثره على السلم والأمن المجتمعي العالمي

من المسلمات في الفقه والقضاء الدوليين المعاصرين، ان الارهاب يُعد عملاً من اعمال العنف المُتسم بالوحشية والبربرية العمياء، لما يبثهُ من رعب في النفوس يتعدى حدود الجغرافية، فبعد ان سعت الولايات المتحدة الامريكية بفرض هيمنتها وسطوتها على العالم ومحاولة تدخلها السافر في الشؤون الداخلية للدول بصورة مباشرة وغير مباشرة سيما بعد احداث 11 ايلول/سبتمبر2001 وتحول فكرها الاستراتيجي نحو اتباع مبدأ الحرب الاستباقية كل ذلك دفع باتجاه سير العالم نحو الانغماس في الحرب ضد الارهاب قد تؤدي بالعلاقات الدولية إلى التأزم والتدهور والشعور بالظلم والتسلط والهيمنة والاستغلال ونهب الثروات بفرض اجندة القوي على الضعيف.

ان ما ساعد في ازدياد الأمر سوءاً اكتشاف معظم شعوب العالم ان العدالة الاقتصادية والاجتماعية لم تتحقق، وان العالم يزداد فقراً وما نتج عن ذلك من مشاكل سياسية وصراعات بدءً من افغانستان والسودان واثيوبيا والصومال والعراق، فتلك البلدان وغيرها تنوء تحت ضغط العمليات الإرهابية المسلحة، التي باتت تعبث في مقدرات شعوبها مسببة الفقر والمجاعة[1].

وبحسب لجنة الأمن الانساني Commission on Human Security يعني الامن الانساني حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الاوضاع والاخطار الحرجة، عبر خلق النظم الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تساعد على الحياة الحرة الكريمة[2].

ان تهديد الإرهاب العابر للحدود أصبح سبباً مباشراً من اسباب فقدان الامن الانساني، اذ

(1) لجنة امن الانسان، امن الانسان الان، نيويورك، 2003، ص132.

(2) برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، ص21.

شكلت المنظمات الارهابية تهديداً رسمياً لأمن الناس والسلام الدولي، وان ما يوصف بالحرب على الارهاب يثير جدلاً بشأن الامن الوطني والدولي، فمن ضروريات الامن الانساني[1] التمسك بالقانون الدولي الانساني وحماية حقوق الانسان لا سيما في حالات الصراع[2].

ومن الآثار الاجتماعية لأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 والحرب على الارهاب سيما بعد بلوغ العالم مرحلة العولمة وتراجع دور الدولة القومية وتعاظم دور المصالح المادية، التي باتت تحكم العلاقات الفردية والجماعية التي دفعت باتجاه زيادة النشاط الاجرامي والعنف والتطرف إلى الظهور[3]، الذي يؤدي إلى ضعف الاجهزة الامنية والقضائية في دولة ما، ويسهم في انتاج المزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار وتنامي الاتجاهات السلوكية المخالفة للقوانين وشيوع الفساد والرذيلة، فضلاً عن الانفتاح الكوني في ظل العولمة الذي ادى إلى تنامي السلوك الاجرامي، كغسيل الاموال خارج الحدود الوطنية الذي يستهدف مكانة الدولة وسياستها المالية والتجارية مما يؤثر سلباً على سياستها الخارجية[4].

ومن هنا فقد أصبح الارهاب واقعاً ملموساً ومحسوساً لا يمكن انكاره لما له من آثار وخيمة على البشرية جمعاء بتهديده للأمن والاستقرار الداخلي للدول، وتقويض خطط التنمية بشتى انواعها وتهديده للسلم والامن الدوليين مما ينعكس سلباً على مسار العلاقات الدولية.

خامساً: انعكاسات الارهاب على الصراع الدولي بعد احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001:

اضحت احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 من المحطات الرئيسة في النظام السياسي الدولي، اذ انها اسهمت في مجمل التفاعلات الدولية القائمة منذ تفكك القطب السوفيتي وبحسب ما يقول الفريد هاليداي: ((ان هذه الاحداث والتداعيات كانت عالمية بكل المعايير نتيجة لآثارها البعيدة على الامن العسكري وامن الافراد والعلاقات فيما بين الدول والشعوب والثقافات والاديان، ولذلك اعلن الرئيس الامريكي جورج بوش الحرب على الإرهاب بعد

(1) اسست لجنة الامن الانساني برئاسة اماريتيا صن، ورئيس مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ساداكو ادكوتا Sadko Ogata، التي تعمل من اجل اقرار امن الانسان المكمل لامن الدولة، للمزيد ينظر: تقرير امن الانسان لعام 2003.

(2) لجنة امن الانسان 2003، مصدر سبق ذكره، ص22.

(3) هايل عبد المولى، الارهاب حقيقته ومعناه (القاهرة: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2008) ص240.

(4) طالب كاظم عودة، الجريمة المنظمة وعلاقتها بجرائم الاعمال المالية والتجارية، دراسة مقارنة.
http://hamoudi.oeg/Arabic/clia.ogne - of.intellenct/1311/ - htm.

الاحداث مباشرة، وباركت ذلك الدول الكبرى وتعاطفت معه وصدر قرار مجلس الامن 1368 بعد يوم واحد من الاحداث الذي اطلق يد الولايات المتحدة الامريكية باتخاذ الاجراءات للرد على المعتدين والمسؤولين عن الاعتداء، طبقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على حق الدفاع الشرعي))[1].

وفي السياق نفسه صوّت أعضاء حلف شمال الأطلسي بالإجماع في اليوم الثاني للهجمات لإدخال المادة الخامسة[2] الخاصة بالدفاع الجماعي محل التنفيذ، وبمقتضى ذلك اعلن الناتو (إنَّ الاعتداء على الولايات المتحدة الأمريكية هو اعتداء عليها ويستوجب اتخاذ اجراءات الدفاع الجماعي)[3] وبذلك إشارة إلى استعداد الناتو لمساندة أي خيار عسكري تقرره الولايات المتحدة الامريكية ضد من تعدهم مسؤولين عن هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001.

ومما تقدم يتضح إنَّ مكافحة الإرهاب أصبحت في قمة أولويات النظام السياسي الدولي في بداية الألفية الثالثة، وهذا يعني القضاء على أي جماعة أو دولة من شأنها تحدث خلخلة في الأمن العام للنظام السياسي الدولي مما دفع العالم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم السماح بظهور أي قوة تعرقل عن طريق الأعمال الإرهابية التفاعلات الدولية القائمة في النظام السياسي الدولي[4].

وفي إطار ما تقدم سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى صيانة وصياغة منظومة الأمن الدولي والإقليمي في مناطق العالم أجمع، بشكل تتحمل فيه كل دولة جزءاً من الأعباء والمسؤوليات في إطار الحملة الدولية لمكافحة الارهاب[5].

وتأسيساً على ما تقدم، فإن حرب الولايات المتحدة الامريكية على الارهاب تجاوزت منطق

(1) للمزيد ينظر: محمد النهرات، الحرب الامريكية ضد الارهاب في ميزان القانون الدولي (بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ـ السنة 23 ـ العدد 29 ـ نيسان 2003) ص25.

(2) المادة الخامسة، تشير الى اتفاق جميع الاطراف في الحلف على رد أي هجوم مسلح على اية دولة عضو او اكثر من دول الحلف في اوروبا او امريكا الشمالية، يعتبر هجوماً على سائر الدول الاعضاء، وتبعاً لذلك فإن هذه الدول توافق على ان كل دولة يمكن ان تمارس حقها الفردي او الجماعي في الدفاع عن النفس، الذي اقرت به المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة.

(3) نادية محمود مصطفى، الهجمات على امريكا ومستقبل العالم، الموقع الالكتروني:

www.lslamonline.net/Arabic/Polities/2001/a/articlely.shtm

(4) سرمد امين عبد الستار، الحملة الدولية لمكافحة الارهاب، (العراق: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية محلة دراسات دولية ـ العدد 20 ـ 2003) ص104.

(5) كلايد بريستو فيتز، الدولة المارقة الدفع الاحادي في السياسة الخارجية الامريكية ترجمة: فاضل جتكر. (بيروت: مكتبة العبيكان، 2003) ص 120.

الجغرافية بناء على اقتضاء مصالحها المنتشرة في ارجاء الكرة الارضية، لذلك دفعت باتجاه دعم الأنظمة التي تسهم في الحملة ضد الارهاب بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية، وتنشيط فكرة الدولة المحورية وذلك بضبط التفاعلات الاقليمية وكبح جماح أي دولة اقليمية تحاول فرض هيمنتها غير المرغوبة أمريكياً، ودفعت الولايات المتحدة الامريكية باتجاه بناء الأحلاف الدولية الكبيرة عند اقتضاء الحاجة لذلك سيما في الدخول في الحروب ضد الدول الراعية للإرهاب في إطار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب[1] وإعلانها بشكل دوري قائمة المنظمات والدول الراعية والمساندة للإرهاب؛ كي تتعامل معها بأسناد حلفائها عبر الاليات المذكورة انفاً[2]، على أسس منها اتباع سياسة العزل وممارسة الضغوط وغزو الدول الراعية للإرهاب واجبارها على تغيير منهجها ومحاولة القضاء على المجموعات الإرهابية، وتقديمهم للعدالة وعدم الدخول في أي مفاوضات مع الارهابين أو إبرام صفقات معهم والحرب في أفغانستان والعراق خير دليل على ذلك تلك الحرب التي ساعدت على التغلغل الأمريكي في آسيا الوسطى[3]، مطوقة روسيا داخل مناطق نفوذها وساعية نحو توسيع حلف الأطلسي وذلك باستدراج روسيا نفسها، إذ تم ذلك في إعلان روما ايار عام 2002 الذي شهد ولادة (مجلس العشرين) مما افضى إلى إسكات روسيا عند محاولتها لضم جمهوريات البلطيق أستونيا ولاتيفيا ولتوانيا[4].

ويلحظ المتتبع سعي الولايات المتحدة الامريكية لإجهاض السياسات والتحركات والتحالفات التي شكلت باكورة قطب عالمي جديد، الذي يعد خطراً على مشاريعها وذلك بالتفكيك والتطويق والاحتواء والعزلة للحيلولة دون اكتمال نمو جنين لتلك التحالفات وكانت البداية من افغانستان؛ لتتخذ لنفسها موقعاً متقدماً على شواطئ بحر قزوين وخزانات النفط والغاز هناك والتربص على تخوم روسيا والصين واستدراج جمهوريات اسيا الوسطى لحضرتها[5].

(1) للمزيد ينظر: محمد حسنين هيكل، الزمن الامريكي، من نيويورك الى كابل (القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، 2002) ص177.

(2) نقلًا عن محمود محمد محمود، الولايات المتحدة الامريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، تحولات الفكر والممارسة (مجلة السياسة الدولية العدد 147، 2002) وص 113.

(3) سفيان عبد الرحمن، اسيا الوسطى اطماع عمرها خمسة قرون، الموقع الالكتروني: www.islam ـ onlin ـ net/arbic/politics/2001/oj/artide2 ـ shtml

(4) مصطفى الدباغ، امبراطورية تطفو على سطح الارهاب، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ 2004) ص112.

(5) مصطفى الدباف، امبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، مصدر سبق ذكره، ص111.

سادساً: الولايات المتحدة الامريكية والسعي نحو التفرد والهيمنة بعد احداث11 أيلول/ سبتمبر 2001

إن أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 تخطت حدود الحدث عبر التصريحات النارية للرئيس الامريكي الأسبق (جورج دبليو ووكر بوش) التي كشفت الاتجاهات الجديدة للعقيدة الاستراتيجية الامريكية المتمحورة حول التفوق الامريكي ومنع ظهور اية قوة منافسة على صعيد النظام السياسي الدولي[1]، ولعل تلك الافكار والتوجهات لم تكن وليدة ساعتها وإنما كانت لها جذور تمتد إلى مطلع التسعينات في القرن الماضي في أوساط المحافظين الجدد واتخذت تشكيلاً بنيوياً مؤسسياً كاملاً له أدبياته وحضوره في الدوائر الثقافية والاعلامية الامريكية[2]، الامر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية إلى إعلان مبادئ واسس الامبراطورية بوصفها القوة الكبرى في العالم المتفردة على الساحة الدولية والمتربعة في مكان يعلو على القانون الدولي[3]، فلا يمكن لأي عائق ان يعيق تحقيق المصالح الامريكية، ويدعو ذلك الأطراف الدولية الأخرى إلى الانضمام إلى الحشد الذي عليه ان يحث الخطى وراءها، وليس له الحق سوى المشورة التي يمكن ان يؤخذ بها او رفضها، ولعل الحملة الدولية لمكافحة الارهاب افضل تكريس لمفهوم التوحيد الامريكي؛ لأن الإرهاب أصبح جملاً تتخذه الولايات المتحدة الامريكية للوصول إلى غاياتها في إخافة الآخرين، وانتزاع ولائهم وتبعيتهم وإشاعة القيم الامريكية، ذلك ما يشير إلى انتهاء عصر الشراكة وإحلال التبعية والولاء المطلق.

ولعل ما تقدم دفع الجهات الامريكية لا سيما المحافظين الجدد على اختيار جورج بوش الابن الذي تم تشخيصه على انه رجل المهام للمرحلة القادمة وكانت أولى مشاريعه التي تصدرت ادارته اقرار نظام الدرع الامريكي[4] National Missile Defense.NMD، الذي كان

(1) فنسان الغريب، مأزق الأمبراطورية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص200.

(2) أقدم فريق العمل الذي كان برعاية ديك تشيني وولفوبتز على وضع مشروع خطة سرية سرعان ما تسربت لوسائل الإعلام تدعو إلى اعتماد استراتيجية منع صعود أية قوة قادرة على التحدي. للمزيد ينظر: كلايد برستر فتز، الدولة المارقة، مصدر سبق ذكره، ص 351.

(3) يامن خالد وسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (الهيأة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010)، ص195.

(4) نظام الدرع الامريكي المضاد للصواريخ: هو بناء شبكات مكونة من انظمة صواريخ ارضية مستندة الى نقاط ارتكاز جغرافية قادرة على اسقاط أي صاروخ بالستي عابر للقارات يستهدف الاراضي الامريكية، وهذا تحضره معاهدة الحد من الاسلحة البالستية (ABM) الملغاة التي نصت بفردها عمداً على ابقاء الاجواء مفتوحة بهدف ايجاد درع متبادل بين الدول الكبرى.

الرئيس الامريكي كلنتون اجل البت به، كذلك لاقى المشروع معارضه شديدة من روسيا والصين وبعض الدول الأوروبية، لأنه يزيد من التهديدات المحتملة لأمنها، وأنه سيفتح باباً جديداً لسباق التسلح الذي يدفع إلى محاولة روسيا والصين من اجل رفع قدرة نظم صواريخها البالستية إلى ما يضاهي صواريخ الدرع الامريكي[1].

استطاعت الولايات المتحدة الامريكية بعد اعلانها للحرب ضد الارهاب بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 من تقسيم العالم إلى قسم المولاة التي يدخل فيها من يرضى بالأجندة الامريكية جملة وتفصيلا ومن دون قيد أو شرط، وقسم المعاداة الذي يضم المعاداة الذي يظم الاطراف التي تعادي الولايات المتحدة الامريكية او التي لا ترضى بأجندتها على الصعيد الدولي وهذا بحد ذاته يعد سابقة خطيرة في السياسة الدولية[2]، مما يفضي لتعرض الدول جميعها إلى الهزات السياسية التي كسرت جدران التوجس من التفاعل مع الولايات المتحدة الأمريكية والغاء الاوضاع الحيادية، وبذلك وجد المحافظون الجدد فرصتهم المؤاتية لترجمة افكارهم وتصوراتهم عن الدور الامريكي المستقبلي في العالم بإعلان استراتيجية الامن القومي الامريكي في 20 ايلول 2002 التي اعلنها البيت الأبيض بعد ايام قليلة من الذكرى السنوية لأحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001[3]، والتي تنطلق بأن الولايات المتحدة الامريكية في حالة حرب لدحر الارهاب الدولي سواء كان يمثل دولاً وجماعات وافراد وتهدف إلى نشر الديمقراطية ودعمها في كل ثقافة وامة حفاظاً على امن الشعب الامريكي، مما يتطلب البقاء في حالة الهجوم وهزيمة الإرهابيين في الخارج لتجنب مواجهتهم على الاراضي الامريكية.

ذلك ما يُشير إلى إعلان بداية التغيير الجوهري في العقيدة الامنية العسكرية السياسية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية التي تنتجه كما يصف (جون ايكنزي) ذلك بأن هذه

ميشيل البير: الرأسمالية، ترجمة: قسم الترجمة في اللجنة الفرنسية للبحاث والتعاون (القاهرة: مكتبة الشروق ـ 1995) ص33 ـ 34. وكذلك ينظر: خالد الحروب، نظاع الدرع الصاروخي الامريكي، على الموقع الالكتروني: www.alijazeera.net/NR/exeres/83.AFBFED ـ D2Ao ـ 747ES ـ 82DA ـ 447CA ـ 4Fo2FD.htm.

(1) عثمان العثمان، الحرب الامريكية ضد افغانستان دور النزعة الصلبة في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة دور CIA في احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 (مصر: مطابع دار الوحدة ـ قليوبية ـ 2002) ص23.

(2) نزار الميالي، سرمد امين عبد الستار، توظيف النزعة الصلبة في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة (بغداد ـ مركز الدراسات الدولية ـ مجلة دراسات دولية ـ العدد 40 ـ 2000) ص35.

(3) نص الوثيقة الخاصة باستراتيجية الامن القومي الامريكي على الموقع الالكتروني: www.whitehouse.gov/nsc/nss.htm1.

الوثيقة ماهي إلا استراتيجية كبرى تنطلق من الالتزام الجوهري بالمحافظة على عالم احادي القطبية لا مكان فيه لندٍ مزاحم للولايات المتحدة الامريكية، ما يفرض ان تكون دائمة إذ يتعذر على أي دولة او مجموعة من الدول ان تتحدى في أي وقت كزعيم يبسط حمايته وينفذ ارادته[1].

اتجهت السياسة الخارجية الامريكية إلى تبديل استراتيجية الاحتواء والاستقطاب التي كانت قائمة إبان الحرب الباردة باستراتيجية الضربة الوقائية (Preem Pitre Action) الذي بموجبها يسمح للقوات الامريكية بتسديد ضربات وقائية للدول او المجموعات الإرهابية، التي ترى انها على وشك امتلاك اسلحة الدمار الشامل او الصواريخ بعيدة المدى او الشك بأنها تهدد المصالح الامريكية[2]، وبذلك فأن هذه الاستراتيجية كما يصورها كيسنجر بأنها ((تمزق ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي بل وتلغي منظومة وستيفاليا للقانون الدولي التي وضعت عام 1648))[3].

ومن جهة اخرى جاءت أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 وكأنها الفرصة السانحة للسياسة الامريكية اذ أقدمت على الانسحاب من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ABM والبدء بالتجارب الخاصة بالبرنامج القومي للدفاع بالصواريخ NMD في 13 كانون الأول 2001[4].

يتضح مما تقدم ان مشروع التفرد الامريكي ذات الاتجاه اليميني الذي سيطر عليه المحافظون الجدد قد تجاوز الحدود باتخاذ الضربة الوقائية سلاحاً للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الامريكية فضلاً عن اعلان ((مبادئ العمليات النووية المشتركة)) عام 2005

(1) نقلًا عن: اريك لوران، عالم بوش السري، الديانة والمعتقدات والشبكات الخفية، (بيروت ـ دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع ـ 2003)، ص9.

(2) للمزيد ينظر: اريك لوران، حرب آل بوش، ترجمة سليمان حرفوش (بيروت: دار الخيال ـ 2003) ص179، وكذلك بوب وودوارد، حرب بوش، ترجمة حسين عبد الواحد (القاهرة: مديولي الصغير ـ 2003) ص112.

(3) نقلًا عن: نعوم تشومسكي، طموحات امبريالية، ترجمة: عمر الايوبي(بيروت: دار الكتاب العربي ـ 2006) يمكن عرض قراءة الكتاب عن طريق الموقع الالكتروني: www.alijazeera.net/NR/exeres/40ED308 ـ 433F ـ 4D45 ـ B9C5 ـ 223FC73E7272.htm.

(4) للمزيد ينظر: فرانسيس بويل، تدمير النظام العالمي/الامبريالية الامريكية في الشرق الاوسط قبل وبعد 11 ايلول، ترجمة: سمير كريم ومراجعة وتقديم: محمد نور فرحات (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، 2004) ص 49 ـ 250.

Nuclear Opreation Doetrin For Joint التي تشير إلى حاجة الولايات المتحدة الامريكية لاستخدام الاسلحة النووية في خضم الضربات الوقائية[1].

وعدت الولايات المتحدة الامريكية نفسها غير ملزمة بقواعد القانون الدولي بعد احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 مما افضى إلى انسحابها ورفضها للعديد من المعاهدات والبروتوكولات الدولية المهمة[2]، وبذلك استطاعت ان توظف أحداث ايلول؛ لانعاش مشاريعها الاحادية والانفرادية التي تبلورت عبر تفكيك الاتحاد السوفيتي والعمل من اجل الهيمنة والتفرد بالقوة العسكرية فضلاً عن تبنيها استراتيجيات مخالفة للأعراف والمواثيق الدولية ما يجعلها مبسوطة اليد في التعامل مع الدول او القوى المعارضة لتصفية الحسابات وتحقيق القدر الاكبر من المصالح في بقاع العالم.

ويلحظ المتتبع مما تقدم اتضاح معالم للنظام السياسي الدولي الذي يمكن استشراقه وذلك باستعراض تداعيات الحرب على الارهاب بعد احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، إلى ان تكون الولايات المتحدة الامريكية هي القوة المتحكمة بتفاعلات السياسة الدولية يساعدها في ذلك نفوذها العسكري الذي مكنها من تبوّء المركز القيادي في النظام السياسي الدولي فضلاً عن امتلاكها لأضلاع المثلث القوة الاقتصادية والتكنلوجية، مما يدفعها إلى تحقيق هيمنتها العالمية لا سيما مع احتدام الصراع الدولي على مستوى القمة[3].

وأنها تنزع إلى رفض المشاركة في تسنم قمة الهرم وتسعى نحو الانفراد بإدارة العالم طبقاً لمصالحها[4]، ولعل ذلك يبدو جلياً في هيمنها عبر توزيع القرارات الرئيسة ما بين القوى الكبرى التي اسهمت في صياغة النسق الدولي القائم[5].

---

(1) للمزيد ينظر: علي حسين باكير، تحول خطير في العقيدة النووية الامريكية: الموقع الالكتروني:
www.aliazeerg.net/NR/exeres/83D7F922 - FEB48460 - 60DOBAq2E2A8.htm.

(2) المعاهدات والبروتوكولات التي انسحبت منها او رفضتها الولايات المتحدة الامريكية أكثر من 15 معاهدة دولية مهمة نذكر منها: (بروتوكول كيو تو بشأن الاقتباس الحراري) (اتفاق المحكمة الجنائية الدولية) (معاهدة الخطر الشامل للتجارب النووية CTBT) (الاتفاق الدولي لتنظيم التجارة في الاسلحة الصغيرة) (بروتوكول التحقق لاتفاق الاسلحة البيولوجية) (الاتفاق الدولي لتنظيم وتحقيق الدخان) (المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية) (معاهدة حظر الالغام الارضية) (معاهدة حظر الاسلحة الكيمياوية) فضلاً عن الغاء معاهدة ABM.

(3) غسان الغزي، سياسة القوة (بدون ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ـ 2000) ص163.

(4) John Homar.The new. Realism and The Rebir th. Americom Leader ship. The Center for strategyic and international studies. washington. 2007 - p.p.8 - 12.

(5) مهند حميد عباس، مصدر سبق ذكره، ص155.

ومن اجل رصد اهم المعطيات التي تشير إلى احتفاظ الولايات المتحدة الامريكية بمركزها على قمة النظام السياسي الدولي وفرص تحقيق احتمال استمرار اختلال التوازن العالمي من جراء الحرب على الارهاب لصالحها لابد من التعرض لحملة المعطيات التالية:

1 ـ وجود الولايات المتحدة الامريكية في بيئة إقليمية استراتيجية آمنة نسبياً ومستقرة بصورة لا تتوفر لأي من القوى المنافسة، نظراً لإحاطتها بالبحار من جهة الشرق والغرب متمثلاُ بكندا التي تشترك مع الولايات المتحدة الامريكية بمشتركات عديدة، فضلاً عن كونها قوى وسطى في النظام السياسي الدولي، ووجود حليفها الصاعد من الجنوب اذ ان المكسيك بحاجة ماسة لها[1].

2 ـ الاستقرار الداخلي النسبي للولايات المتحدة الامريكية المعزز بنظام سياسي ديمقراطي مؤسساتي رصين يستوعب المكونات المتنوعة للمجتمع الامريكي كافة[2].

3 ـ تحتل الولايات المتحدة الامريكية المركز الاول عالمياً وبفارق واسع عن القوى التي تليها في مجال التعليم والبحث العلمي والتطور، فالجامعات الامريكية أفضل عالمياً بحسب كل التصنيفات الدولية، الامر الذي يجعلها مؤهلة لإيجاد الحلول السريعة والمبتكرة للمشاكل القائمة والمحتملة[3].

4 ـ تمتلك الولايات المتحدة الامريكية ترسانة عسكرية متفوقة اضعاف ما لدى القوى الكبرى مجتمعةً، إذ بلغ الانفاق العسكري ما نسبته 43 % من مجموع الانفاق العالمي[4].

5 ـ تفوقت الولايات المتحدة الامريكية بامتلاك واستخدام القوة الناعمة بشكل انفردت به عن سائر القوى الكبرى المنافسة لها، إذ أصبحت محط أنظار وأرض أحلام للكثير من المهاجرين فضلاً عن كونها رائدة العالم في مجالات الفن والثقافة والإعلام الذي حققته العولمة وثورة الاتصال المعلوماتية[5].

(1) زبينغيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية، امريكا وازمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جكتر، (بيروت ـ الكتاب العربي ـ 2011)ص19.

(2) Helwey D, japan; A Rising Sun? Foreign affaire Jun/awgust 2000. P. 38 - 39

(3) Fareed. Zakorig. The future of American Power How American survie the Rise of the Resh Foreign Affairs. May I sune 2008. VoI. 87.no.3.p.41.

(4) زبينغيو بريجنسكي: رؤية استراتيجية. امريكا وازمة السلطة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص70.

(5) جوزيف س ـ ناى ـ القوة الناعمة، ط2(الرياض ـ مكتبة العبيكان للنشر ـ 2007) ص67.

6 ـ تمتلك مظلة الحماية الاستراتيجية التي لا تملكها القوى الاخرى كالصين وروسيا عن طريق قيادتها لحلف شمال الاطلس (الناتو) الذي يعد الذراع الخارجي لمنع وعرقلة ظهور القوى المنافسة أو الأعداء الذين يهددون امن الولايات المتحدة الامريكية[1].

7 ـ استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من السيطرة على المنظمات الدولية الرئيسة سواء كونها من الدول دائمة العضوية، او من حيث مساهمتها في ميزانية المنظمة المالية وكذلك بسطت يدها على المؤسسات الكبرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تلك المؤسسات التي باتت ادوات ضغط تستعملها لتحقيق اهدافها السياسية والامنية والاستراتيجية وجعلها مسيطرة على النظام السياسي الدولي[2].

8 ـ تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من السيطرة على المناطق الجيرستراتيجية الغنية بمصادر الطاقة النفطية[3] سيما الخليج العربي والشرق الاوسط التي تشكل اهمية بالغة من حيث البعد الاقتصادي لحاجة العالم المتنامية للنفط ـ والبعد الجيو سياسي والامني، الذي تهدف عن طريقه الحصول على النفط بأبخس الاسعار[4].

كل ما تقدم يشير إلى اخفاء بوادر التهديد للولايات المتحدة الامريكية؛ لغياب ظهور بواكير التوازن المعاكس من الدول المنافسة، وعدم النمو الكبير لمراكز القوى المجابهة ما يجعل من ذلك الاختلال في التوازن العالمي يسير لصالح السياسة الامريكية وقدرتها على توظيف القوة في استراتيجية ناجحة من اجل تحقيق اهدافها وبناء قواعد قوية للقيادة الامريكية[5] في مديات المستقبل القريب.

---

(1) محمد باقي محمد، امريكا المستبدة، حلم السيطرة على العالم (دمشق: اتحاد الكتاب العربي، مجلة الفكر السياسي، العدد 39، 2010) ص127.

(2) وليد محمود عبد الناصر: المعادلات الجديدة، تحولات موازين القوى في النظام الدولي(القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، 2012،ص81، وللمزيد ينظر: مجموعة بيانات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: http//.date.al hank aldawli.org/indicator/ .Chart ـ APA.Zs?view ـ FB.BNK

(3) محمد الرمحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 1992) ص240.

(4) عبد الصمد سعدون عبد الله وازهار عبد الباقي، موقع النفط العربي في منظور استراتيجي امريكي للقرن الحادي والعشرين (بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا، العدد 11، 2006) ص177.

(5) فواز جرجس، السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تُصنَع؟ ومن يصنعها، ط2(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ص149.

إن ما يدعو إلى الملاحظ هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم تراجع نفوذها في العالم الذي يدفعها إلى عدم تراجع نفوذها في العالم الذي يدفعها إلى عدم الحماس لتوسيع مجلس الأمن واستمرارها في السيطرة على المؤسسات السياسية والاقتصادية والمالية والتجارية، فضلاً عن أن القوى الأخرى تنزع نحو الرفاهية والاستقرار السياسي، الأمر الذي يفضي إلى إطالة عمر النظام السياسي الدولي الحالي بأحاديته القطبية الأمريكية التي تحاول عدم إحداث الاضطرابات التي من شأنها تهدد مصالحها الاستراتيجية[1].

وبناءً على ذلك يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت من الاحتفاظ بالمركز الأول على قمة الهرم الدولي بما ينسجم مع توجيهاتها الاستراتيجية، وأنها استطاعت من توظيف الحرب على الإرهاب من أجل سيرورة العلاقات الدولية بتفاعلاتها السياسية والاقتصادية والمعلوماتية طبقاً لمصالحها الرامية لحماية أمنها القومي، إلا أن ذلك لا يعني عدم قدرة الأقطاب الدولية الأخرى من الصعود والتألق على مدى المستقبل المتوسط أو البعيد، ذلك ما سنحاول بحثه باستشراف مستقبل النظام السياسي في المباحث الآتية.

سابعاً: تحالف الارهاب والجريمة المنظمة[2]

ان تحالف الارهاب والجريمة المنظمة من اخطر التهديدات الامنية على الامن الوطني والعالمي؛ لكونها عالمية متعددة الابعاد وشديدة التعقيد، هذا التحالف الذي اخذ بعداً دولياً سيما بعد احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 أثار جدلاً واسعاً في الاوساط الاكاديمية لضبط مفهومة فهناك من يذهب إلى ربطه بكل ما يتعلق بتهريب او تجارة المخدرات، في حين يعده آخرون شكلاً من اشكال الارهاب المرتبط بالإنتاج غير المشروع للمخدرات، إلا ان ما يثير الاهتمام ان جذور هذا التحالف تعود إلى ثمانينيات القرن الماضي بعد أن وظف تجار

(1) عمرو عبد العاطي، الأحادية الأمريكية والزوال (القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد173، 2008)، ص224.

(2) استخدم مصطلح تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة من قبل رئيس البيرو Blaunel Terry سنة 1985 بعد أن تم التحالف بين عصابة مدلين Madellin Ccartel لتجارة المخدرات والمجموعات الإرهابية في كولومبيا لوقف عملية تسليم قادة العصابة إلى القضاء مما تسبب بمقتل أحد عشر قاضياً، للمزيد ينظر: Madelin Cartel Terrorist. Janas Hartaluis.narcoterrorism. Policy Paper the east wast in statute and the Swedish carnigie institute. november. 2008. P. 13.

المخدرات في امريكا اللاتينية العمليات الارهابية للضغط على الحكومات والاستفادة من ارباح تجارة المخدرات في تمويل النشاط الارهابي(1).

وبذلك يعني ان متغير الجريمة المنظمة ارتبط بظاهرة توظيف ادوات الترهيب كعمليات الخطف والاغتيال من قبل تجار المخدرات ضد الجهات الامنية المكلفة بمكافحة ذلك النشاط الاجرامي، ومن هنا تتضح محاولات مهربي المخدرات للتأثير على الحكومات بأسلوب الترهيب او العنف الممنهج، لذا أصبح الارهاب المتغير الأساس لظاهرة التحالف اذ أشارت وكالة مكافحة المخدرات والجريمة الامريكية بأنه شكل من اشكال التحالف بين الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة وذلك بتقديم المساعدة وتوفير البيئة المناسبة لتهريب المخدرات بمقابل مادي لتمويل الانشطة الارهابية(2).

ومن الملاحظ ان الإرهاب والجريمة المنظمة نشاطين منفصلين وإن اتحدا في تهديد الامن الوطني والدولي إلا انه لكل منهما برامجه واهدافه وتصوراته، وما تحالفهما إلا لتحقيق المصالح المشتركة فهما يواجهان خصماً واحداً متمثلاً في الدولة، وهكذا لابد من العمل سوية لإضعافها من اجل تأمين مسارات التهريب والتجنيد من جهة وإقامة معالم دولة جديدة وفقاً لأيديولوجية معينة من جهة اخرى.

ولعل من نتائج ذلك التحالف بين المجموعات الارهابية والاجرامية للتجارة غير المشروعة للمخدرات، انما تؤدي في زيادة النشاط الارهابي وذلك بخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الذي يصب في نهاية الامر في صالح اطراف التحالف وتوفير بيئة هشة آمنة لنشر الفساد في مؤسسات الدولة وإضعاف البناء الاجتماعي الذي يؤدي إلى عجز الدولة من مواجهة الاعمال الإرهابية(3).

---

(1) Angelina stanogoska. the connection between terrorism and ORganized crime. narcoterrorism and other by brid faulty of seeurity. repuplic of maeedoniq enlignesur: http//www.academica.edu/2163809/The connection between Terrorism and Ongahized Caime Narrcoteeorism and Other by brids. Consulte 1e: 142017/08/.

(2) Emmebjomehed Narco. terrorism: The Merger of The war on terror. Rout ledge Taylor, and francis group. November.2004(p. 305 - 324)p2 - 3.

(3) Mark A.R.Kleman: illict durgs and the terrorist ther eat: Cousal Links and implications for domestic durg control policu: CRS repont for Cougress. April. 2004. pp 2 - 3.

ثامناً: صعود اليمين المتطرف:

شكلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وتصاعد وتيرة الارهاب لاسيما في الأوساط الأوروبية، ملجأ لأحزاب اليمين لتقديم نفسها من جديد، اذ يذهب المحللون في الشأن الدولي سيما في اوروبا إلا أنَّ صعود اليمين المتطرف هو انعكاس للتهديد الاسلامي وتهديد الارهاب فضلاً عن انعكاسات حروب العالم التي القت بظلالها على الفضاء الاوروبي، اذ ترتكز هذه التحليلات على توظيف احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وما خلفته من مناخ مأساوي يهدد بخطر الارهاب سيما وان الإعلام الأوروبي والأمريكي جعل من الاحداث مادته الرئيسة للتسويق الاعلامي الامر الذي زرع حالةً من القلق اللامحدود والخوف من الاخر والشك في نوايا المسلمين المتواجدين في أراضي البلدان المضيفة لهم[1].

ويمكن رصد اسباب ذلك الصعود فضلاً عما تقدم بالأسباب التالية[2]:

1 ـ المهاجرون: اذ يذهب (هانز جورج بتز) لمحاولة ربط الخطاب الديني بإشكالية الهجرة عن طريق ورقة مقدمة لمؤتمر الجمعية الفرنسية للعلوم السياسية للعام 1999 إلى ان اشكالية صعود اليمين المتطرف في اوروبا لها علاقة بارتفاع عدد المهاجرين الذين يتوافدون على الفضاءات الاوروبية منذ اعوام الثمانينيات في المدة التي شهدت اعلى معدل للنمو الاقتصادي في اوروبا ولذلك فإن ظهور الاحزاب اليمينية هو ردة فعل لموجات الهجرة إلى أوروبا.

2 ـ العولمة: التي تسببت في توليد مشاعر القلق الوجودي عند شرائح المجتمع المختلفة والخوف من المستقبل مع ما تحمله العولمة من رياح تؤدي إلى تساقط بنية الانظمة الاقتصادية القائمة وسطوة نظام القطب الواحد.

3 ـ الظروف الاقتصادية التي واكبت اليسار اذ القت الازمات الاقتصادية بظلالها على القارة الاوروبية معرقلة محاولات النمو التي قامت بها الحكومات اليسارية خلال تسعينات القرن الماضي وما رافق ذلك من ارتفاع بمعدلات البطالة وانتشار الفقر مما شكل ذلك فرصة مؤاتية للتوجهات المتطرفة التي تقضي بطرد الاجانب لتوفير فرص العمل لأبناء البلد.

(1) ريناس بنافي، صعود اليمين المتطرف الاسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية 12 ايلول 2017 الموقع الالكتروني: http//: demo craticac.de/?P/=46400.

(2) المصدر نفسه، المكان نفسه.

4 ـ الاندماج الاوروبي، إذ شكل تأسيس الاتحاد الاوروبي عام 1992 على خلفية تفكك الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية إلى عودة الدول المنضوية تحت لواء الكتلة الشرقية إلى أصولها العرقية مما ساعد في ظهور النزعة القومية عند الاوروبيين.

5 ـ فوز الرئيس ترامب قد اسهم في دعم صعود اليمين المتطرف في اوروبا، اذ يذهب كثير من زعماء اليمين في اوروبا انهم اسلاف ترامب ورواد لحركة الشعبوية المعادية للإسلام، وان ترامب استلهم منهم أفكاره؛ ليطبقها في الولايات المتحدة الامريكية(1)، والملاحظ ان ذلك الصعود ادى إلى تدهور اوضاع الاقليات سيما العرب والمسلمين مما ينذر في توترات داخلية في اوروبا، وإن انتقاد الاحزاب اليمينية المتطرفة لما يسمى سيطرة المؤسسات الأوروبية الاتحادية على القرار الوطني للدول قد يؤدي إلى تفكك الاتحاد الاوروبي وما يدل على ذلك خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الاوروبي.

(1) ريناس بنافي، صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات، مصدر سبق ذكره، المكان نفسه.

الفصل الثامن

ظهور تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)

وأثره في النظام السياسي الدولي

شكل الغزو الامريكي للعراق عام 2003 نقطة فاصلة في تاريخ الدولة العراقية إذ جرى تعريفها من دولة أمّة إلى دولة متعددة الهويات تسود فيها الشراكة السياسية في مؤسسة القرار باقتراح امريكي ذلك لأن النخب السياسية العراقية المتشكلة من تنظيمات المعارضة العراقية السابقة لصدام لم يكن تصورها بتجاوز فكرة الدولة (الامة) مع الأخذ بنظر الاعتبار وضع اقليم كردستان وذلك ما تشير اليه بعض الدراسات(1).

والملاحظ أن حل الجيش العراقي وهيكلية الحكومة التي اقيمت بعد ذلك أسفر عن فراغ امني وحكومي فضلاً عن تصدع النسيج الاجتماعي العراقي، وكذلك إخفاق الولايات المتحدة الامريكية في تشكيل جيش عراقي وقوات أمنية فاعلة لملئ الفراغ الامني الجديد افضى إلى تأسيس فرع القاعدة في العراق عام 2004 شاغلاً الفراغ الامني ومستفيداً من تفاقم الشقاق الاجتماعي والسياسي في مكونات الشعب العراقي، حتى بات عنصراً مهماً من بين التنظيمات المسلحة التي شرعت في قتال الجيش الامريكي(2).

ومن أجل التأسيس لقاعدة علمية لبحث ظهور تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) لابد من البحث في ما يأتي:

---

(1) Loulouwa AL Rachid ((The Rise of the Iraqi Exoplity in the 1990 s in the conference entitled liraqi under sanctions: Economic. Political. social and Cultural Efteets. eoncluded by the American Academia Research Institue in Iraq and British Institute for the study of Iraq. Amman/September 2011.

(2) مجموعة باحثين، داعش صورة عن تنظيم ارهابي جهادي رؤية صهيونية (باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2016) ص37.

اولاً: جذور داعش التاريخية ومراحل تطوره

بدأ تنظيم داعش عندما قُتِلَ أبو مصعب الزرقاوي الذي كان قائداً لتنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين الذي يتبع تنظيم القاعدة وولاءه لأسامة بن لادن، وعام 2006 في ديالى في العراق تأسس تنظيم دولة العراق الاسلامية في تشرين الأول عام 2006 بقيادة ابي عمر البغدادي الذي اعلن البيعة لابي بكر البغدادي (امير مجلس شورى المجاهدين في العراق)[1]، على خلفية اجتماع مجموعة من الفصائل المسلحة ضمن معاهدة حلف (المطيبين)[2].

وبعد مقتل أبي عمر البغدادي يوم الاثنين 2010/4/19 اصبح ابو بكر البغدادي زعيماً لهذا التنظيم الذي استطاع تنفيذ العديد من العمليات النوعية كعملية البنك المركزي العراقي ووزارة العدل واقتحام سجن أبي غريب[3]، اذ فشل الامريكان في محاولة اغتياله حتى انهم اعلنوا عام 2011 عن مكافأة قدرها عشرة ملايين دولار لمن يقتله او يدلي بمعلومات عنه[4].

في عام 2013 دخل تنظيم دولة العراق الاسلامية ساحات القتال في سوريا فقد انضم إليه العديد من عناصر جبهة النصرة بسبب الخلافات بين ابو بكر البغدادي والجولاني، سارع التنظيم بالنمو إلى ان صار قوة مسلحة ومنظمة تسيطر على اجزاء كبيرة من المناطق المأهولة في سوريا والعراق مهدداً السلام والاستقرار في المنطقة[5].

أعلن تنظيم الدولة الاسلامية في العراق عن اندماجه مع جبهة النصرة في سوريا؛ لتشكيل الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) في 14 كانون الثاني 2014 استطاع بعد ذلك من احتلال مدينة الفلوجة العراقية ومدينة الرقة السورية ليتخذ منها مقراً لقيادة التنظيم وفي

---

(1) جهاد عودة، الحركات الجهادية وبناء الشرق الاوسط الجديد (القاهرة ـ المكتب العربي للمعارف ـ 2016) ص345

(2) حلف المطيبين أعلن عنه في 12 كانون الثاني/يناير 2006 من قبل تنظيم القاعدة من خلال فلم مصور بث على الانترنيت، اظهر مجموعة من الاشخاص يتعاهدون بغمس ايديهم في الطيب. للمزيد ينظر: حسن لطيف كاظم واخرون، العراق والبحث عن المستقبل (النجف الاشرف ـ المركز العراقي للبحوث والدراسات ـ 2008) ص429.

(3) محمد حميد الهاشمي ـ داعش مقالات في العمق ـ (بغداد ـ مركز العراق للدراسات ـ 2015) ص20.

(4) جهاد عودة، الحركات الجهادية، مصدر سبق ذكره، ص360.

(5) مركز كارنيغي للشرق الاوسط، استراتيجية تنظيم الدولة الاسلامية باقية وتتمدد، 29/حزيران/يوليو/2015 دراسة الموقع الالكتروني: KCHPIIcarnegie ـ mec ـ org/2015/6/29/ar ـ pub ـ 60542.

10 حزيران 2014 احتل مدينة الموصل مستولياً على كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر بعد انهيار القوات الامنية العراقية المفاجئ[1].

ولعل من الاسباب التي دفعت تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) من احتلال المحافظات الغربية العراقية الواقعة على الشريط الحدودي مع سوريا هي الفراغ السكاني في المنطقة الغربية فضلاً عن اهميتها الاستراتيجية لكونها ملاذاً يوفر قدرة على التخفي وعدم امكانية القوات الامنية العراقية من تغطيتها[2]، فضلًا عن حرية حركة العجلات والافراد دون قيود ودون الحاجة إلى طرق معبدة لذلك من يستطيع التحكم في هذه المناطق عسكرياً قادر على تهديد العاصمة بغداد والمدن الاخرى[3].

أعلن الإرهابي ابو بكر البغدادي في خطبة القاها وسط الموصل في جامع النوري عن ما يسمى قيام الخلافة الاسلامية في يوم 29 حزيران 2014 التي تقوم ببادئ الامر في مناطق سيطرتها في سوريا والعراق الامر الذي شجع الكثير من الانضمام إلى تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) سيما الأجانب[4].

ولعل ما يقرأ من ذلك أن إعلان الخلافة الاسلامية إنما هو بداية لقيام تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) بقمع طموحات كل الفصائل المسلحة التي لم تندمج معه اندماجاً عضوياً، وسعى إلى إخضاع الجميع تحت راية الدولة الاسلامية التي لا ترفع راية سواها في الموصل وتحديد حركة الفصائل الاخرى، وإنَّ إعلان الخلافة جاء متزامناً مع تزايد الحديث عن دور (ثوار العشائر) الذي يسهم في طمس دور داعش الذي يسعى إلى منافسة دور تنظيم القاعدة الذي يتزعمه ايمن الظواهري، الامر الذي دفع الاطراف الدينية والسياسية السنية برفض اعلان الخلافة لاسيما الاطراف السياسية والعسكرية السنية في العراق بما فيها هيأة علماء المسلمين وحزب البعث والازهر وتنظيمات الاخوان المسلمين والتنظيمات السلفية الجهادية في المنطقة ومنظروها، بينما لاقت فكرة اعلان الخلافة ترحيباً لدى الاطراف

(1) فؤاد ابراهيم: داعش من النجدي الى البغدادي (بيروت: مركز اوال للدراسات والتوثيق ـ 2015) ص123.
(2) فردريك دبليو، الدبلوماسية والقوة والاقناع، ترجمة: مازن يوري (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة الثقافة العالمية، العدد 138 ـ 2006) ص110.
(3) عبد سالم عبد الله المالكي، جغرافية العراق (البصرة: دار الكتب للطباعة والنشر ـ 2007) ص8.
(4) كمال السعيد حبيب، حدود فاعلية التحالف الدولي في مواجهة الارهاب، 2015، الموقع الالكتروني: http//:www.siyass.org.eg/news/5112 ـ aspx.

المقاتلة لا سيما في سوريا، اذ انضمت فصائل من داخل ((جبهة النصرة)) وفصائل سلفية اخرى فضلاً عن فصائل من الجيش السوري الحر، بعد دعوة أبي بكر البغدادي في 1 تموز 2014 إلى من يستطيع الهجرة إلى الدولة الاسلامية وعد هذه الهجرة واجباً عينياً[1].

استطاع تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) من الاستعمال المبتكر للدعاية عن طريق الانترنيت ومنصات التواصل الاجتماعي؛ لتجنيد الأفراد وزرع التطرف في النفوس وتعبئتها لممارسة العنف والحث على الهجرة بدأ بما سمتهُ ب(جمعة الهجرة لدولة الخلافة الاسلامية) يوم 11تموز/2014 اذ التحق بعد اقل من اسبوعين من إعلان دولة الخلافة نحو 400 مهاجر اما في سوريا فقد التحق نحو 6000 مقاتل منهم نحو 800 من جبهة النصرة ونحو 1300 مهاجر ليبلغ عدد مقاتلي التنظيم نهاية آب 2014 نحو 50 الف مقاتل في سوريا و30 الف في العراق[2].

ومن هنا فأن مقاتلي داعش ينقسمون على ثلاثة اقسام[3]:

1 ـ الكتلة الايديولوجية القيادية: التي تمثل استمراراً لخط (أبي مصعب الزرقاوي) واسلاف داعش فضلاً عمّن جرى تجنيدهم من الجهاديين العرب.

2 ـ عناصر الجيش العراقي السابق وكبار ضباطه وممن اعتنق الايدولوجية السلفية أثناء تجربته في السجون الامريكية في العراق بعد 2003 او من فشلت الدولة العراقية باحتوائهم الامر الذي أسهم في قيامهم لتقديم الخبرة والمشورة للفصائل المسلحة التي تعارض الحكومة القائمة او اشتراكهم الفعلي في ادارة المعارك العسكرية والاشراف عليها.

3 ـ المقاتلون المجندون بعد عودة تنظيم القاعدة أثّر حادثة الحويجة اذ تقدر اعدادهم بالألاف وهم من الشباب الذين تم تجنيدهم بالإغراءات المالية والوسائل الايدولوجية او السياسة كاستغلال (المظلومية السنية) او الطائفية.

ويلحظ المتتبع ان التفجيرات التي قام بها تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام

(1) البغدادي يدعو للهجرة الى (دولة الخلافة)، الجزيرة نت 10/تموز/2014 الموقع الالكتروني: http//:goo.gl/4zuqcc

(2) حيدر سعيد، الطريق الى سقوط الموصل، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد، (10) ايلول/2014 ص102.

(3) المصدر السابق نفسه، ص103.

(داعش)، التي طالت الاماكن المقدسة سيما تفجير مقام النبي يونس في الموصل يوم 24 تموز 2014 وتفجير مراقد الاولياء وشيوخ الصوفية ومقاماتهم انما تشير إلى انهاء أي حديث عن فصائل مسلحة اخرى غير داعش الامر الذي عده ابناء المدينة اعتداءً على هويتها والذي يهدف إلى اخضاع المدينة وتصفية أي طموح للتحرك خارج نطاق تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)[1].

ومن الجدير بالذكر ان احتلال الموصل في العراق والرقة في سوريا والاعلان عن دولة الخلافة الاسلامية انما هو تطور جذري خطير لمفهوم الارهاب اذ غيرت الانموذج التقليدي الذي جسدته القاعدة في هجمات 11ايلول/سبتمبر2001، فالإرهاب الذي ترسمه داعش يقوم على احكام السيطرة على الارض واعلان السيادة عليها[2].

ثانيا: استراتيجية تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)

ان تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) أكثر خبرة في قراءة العقلية الامريكية والاوربية التي اعتمدت افهام العرب والمسلمين ان وجود تنظيم داعش يعني تدميراً للحياة الديمقراطية، وان سيطرته على مدينة ما سيؤدي إلى حصارها اقتصادياً واستهدافها عسكرياً بالقصف الجوي، لذا سعى تنظيم داعش لقلب المعادلة بربط وجودهم بالأمن والعدل اذ اعتمدت إلى اثارة الفتنة الطائفية[3]، وهذا ما دفع أبو بكر البغدادي لإرسال الدعاة الذين لهم اثر في احداث الحماسة واحياء روح الحرب والقتال ضد النظام السوري في بادئ الامر مع وجود حاضنة للفكر التكفيري لا سيما في مناطق دير الزور[4].

اعتمد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) على استراتيجية الحروب اللامتماثلة في عملياته الارهابية اذ استعمل وسائل مبتكرة غير تقليدية وغير مكررة لاستهداف

(1) حيدر سعيد، الطريق الى سقوط الموصل، مصدر سبق ذكره، ص102.

(2) Mario Abou Zaid. ISIS: Terrorism Vpgraded «The national Interest, july 8. 2014. at: http//:nationalterest.org/featurelisis - terrorism - upgraded. 10825?pagw=(2)

(3) مجموعة باحثين، تنظيم الدولة الاسلامية، النشأة، التأثير المستقبل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016) ص74.

(4) هلال نعيم الموسوي، مؤامرة الشيطان الكبرى (داعش انموذجاً) (النجف الاشرف: مطبعة النجف الاشرف، 2015) ص102.

نقاط الضعف عند الطرف المقابل مما يوقعه تحت ضغط انعدام التوازن[1]، ويطبق تنظيم داعش اسلوب المخادعة لتدمير قوات الطرف المقابل واستنزافها وذلك بشن هجمات من عدة اتجاهات وفي مناطق عديدة لإخفاء اتجاه الهجوم الرئيس وايهام الخصم وإثارة الذعر وفقدان التوازن[2].

ومن هنا يمكن القول ان استراتيجية داعش تقوم على المبادئ التالية:

1 ـ استراتيجية الاستنزاف: اعتمد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) استراتيجية الاستنزاف القائمة على الكر والفر أي تنفيذ العمليات الاستعراضية في غير مكان في الوقت نفسه ثم الانسحاب والقضم البطيء للأراضي، ولعله يهدف إلى التركيز على الجانب المعنوي عند الخصم بالضغط المستمر الذي يتوقع فيه الاشتباك في أي لحظة بمناطق مفروضة على الخصم كي يصل به إلى شفير الاحباط وفقدان المبادرة الامر الذي يساعد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) على حرية الحركة واختيار الزمان والمكان لعملياته الهجومية[3].

تهدف استراتيجية تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) إلى خنق بغداد من خلال شن الهجمات العنيفة ضد الاهداف الحكومية، واتباع اسلوب التسرُّب داخل المدن بواسطة خلايا صغيرة سرعان ما تتجمع ضمن مجموعة تقدر بالعشرات[4].

والملاحظ ان تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) اتسم بالمرونة في الحركة والتنقل اذ نقل المواجهة مع القوات العراقية اكثر من مرة بتغير جغرافية المواجهة وفي مساحات واسعة ونجح في نقل المعدات والمقاتلين بأرتال من سيارات الدفع الرباعي والعجلات الثقيلة من سوريا عبر المعابر الحدودية كالقائم واليعربية إلى الانبار ثم إلى جبال حمرين[5].

---

(1) بول رومينون، قاموس الامن الدولي (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 3009) ص159

(2) شادي فقيه، امبراطورية القرن الجديد، مجلة شؤون الاوسط، العدد (2) المجلد 16 (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2006) ص138

(3) عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية (بغداد، دار الرقيم للنشر والطباعة، 2005) ص147.

(4) اسعد العزوني، داعش النشأة والتوطين (عمان، دار دجلة للنشر والتوزيع، 2016) ص73.

(5) احمد محمود ابراهيم الحلبي، الانذار الأخير (داعش والحقائق الغائبة)، (القاهرة، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، 2016) ص19.

2 ـ **استراتيجية قضم الارض والتمدد:** اعتمد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) على اسلوب الهجمات العنيفة بالتزامن مع فتح ثغرات على المدن وهذا ما تم فعله في سامراء، واستغل المواقع الخصبة وفتح بوابات السدود على الاراضي واغراقها، كما حدث في تموز 2014 عند السيطرة على سدة الفلوجة، واغراق العديد من المناطق وصولاً إلى ابي غريب الواقع في حزام بغداد الذي لا يبعد سوى كيلومترات معدودة عن مقرات الحكومة في العاصمة بغداد، وتفجير الانابيب الناقلة للنفط في ناحية العلم بالقرب من بيجي[(1)].

أمّا استراتيجية تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) الاقتصادية فقد اشار تقرير وزارة الخارجية الامريكية السنوي لعام 2014 حول الارهاب في دول العالم إلى التنامي السريع لتنظيم داعش، الذي يعود إلى[(2)] التمويل الاقتصادي، إذ استطاع تنظيم الدولة الاسلامية(داعش) من جمع مبالغ طائلة عن طريق نظام تمويل معقد متنوع يبدأ من منظمات ((واجهة)) تعمل تحت مسميات لمؤسسات خيرية، ليصل إلى الاقتصاد الاسود، ويحلو لبعضهم تسميته من جراء بيع النفط في السوق السوداء وفرض ضرائب على سائقي الشاحنات واصحاب الاعمال وموظفي الدولة السابقين[(3)].

الملاحظ أن إيرادات تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) تكاد تكون محصنة من التدابير التقليدية المعتمدة لمحاربة تمويل داعش اذ يتم جمع الجزء الاكبر من الاموال من داخل الأراضي الخاضعة لسيطرته الامر الذي تصعب معه عملية استهداف عائداته سيما وانها تأتي من انشطة متنوعة مثل الابتزاز والجريمة وفرض الضرائب[(4)].

اما استراتيجيته المدنيَّة، فقد انتهج تنظيم الدولة الاسلامية داعش نهجاً من الرعب والخوف شمل جميع شرائح المجتمع، فقد عاش المدنيون رجالاً ونساءً واطفالاً واقليات اثنية ودينية

(1) جمال سعد الجمال، التحذير من مفاهيم التطرف والتكفير التي افرزت داعش وجماعات العنف والتخريب والتدمير (القاهرة، المكتبة الازهرية للتراث، 2016) ص71.

(2) ماذا في تقرير خارجية امريكا السنوي عند الارهاب حول تنظيم الدولة؟ موقع عربي 24/21 حزيران 2015 الموقع الالكتروني: http//:arab،21.com/story/840188.

(3) علي فارس حميد، مآزق العراق تعقيدات الحرب على داعش والتوازنات الاقليمية، مجلة ابحاث الاستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد (10) (العراق: 2015) ص95.

(4) جهاد عودة، التمويل الدولي لتنظيم الدولة الاسلامية داعش، (القاهرة: 2015) ص88.

في مناطق سيطرة التنظيم حالةً من القتل والرعب واحتجاز الناشطين في المنظمات غير الحكومية والصحفيين... ومن اجل رصد تلك الاستراتيجية لابد من التعرض للآتي[1]:

1 ـ الاعتداء على الحريات الاساسية وايقاع الاحكام على المدنيين بصورة بشعة كقطع رقاب الرجال والنساء وإطلاق النار والرجم في البلدات والقرى في انحاء شمال شرق سوريا وممارسة الاتهام والتكفير؛ لتبرير انزال العقوبة، فضلاً عن عرقلة ومنع ممارسة الحريات الدينية وحرية التجمع وهي من الحريات المكفولة وفقاً لقواعد القانون الدولي[2].

2 ـ تنفيذ عقوبات الحدود الجسدية وفقاً لتفسيرات التنظيم لقوانين الشريعة الاسلامية تفسيراً متطرفاً كالجلد، وقطع الايدي بسبب جرائم السرقة او التدخين.

3 ـ إرغام المجتمعات الاثنية والمدنية لا سيما الاقليات على الذوبان في الفكر الداعشي او تطبيق سياسة العقوبات التميزية كالضرائب أو تغيير الدين بالإكراه على اساس الهوية الاثنية او الدينية وتدمير المواقع الدينية كالكنائس ودور العبادة الاخرى.

4 ـ اضطهاد النساء عموماً وارغامهن على البقاء في بيوتهن ومنعهن من المشاركة في الحياة في المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) او امتهان النساء جنسياً وجسدياً او اختطافهن سيما النساء الايزيديات اللواتي تم نقلهن من العراق إلى سوريا في اوائل آب 2014 ليبيعهن لأنهن غنائم حرب في اسواق مختلفة من محافظة الرقة.

5 ـ اما الأطفال فقد كانوا ضحايا وجناة وشهود في عمليات الاعدام التي يقوم بها تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) فتارة يُجبرون على اعدام الجنود الاسرى وتارة يتواجدون بين الجموع التي تُجبر على مشاهدة الإعدامات التي تتم في الساحات العامة.

ثالثا: الاستراتيجيات الدولية لمواجهة تنظيم الدولة الاسلامية(داعش)

اشارت استطلاعات الرأي الامريكي إلى ضرورة مواجهة تنظيم داعش سيما بعد حادث مقتل الصحفيين الامريكيين (جيمس فولي، وروبرت ساتلوف) بشكل مروع افزع الرئيس الامريكي السابق (اوباما) الذي عد ذلك حرباً على الولايات المتحدة الامريكية[3].

---

(1) تقرير الامم المتحدة، لجنة التحقيق الدولي المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، hrcicrlisis،14 تشرين الثاني، 2014، ص24.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 25

(3) كمال حبيب، حدود فاعلية التحالف الدولي في مواجهة الارهاب (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 199 كانون الثاني/يناير 2015) ص95

1 ـ الاستراتيجية الامريكية لمواجهة داعش:

لم يكن (أوباما) ميالاً للحرب اذ انتهج منهجاً يختلف عن سابقه جورج بوش (الابن) في ادارة السياسة الخارجية الامريكية مفضلاً الوسائل السلمية في معالجة الكثير من القضايا الدولية وعدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية إلا في حدود ضيقة كحل اخير عند فشل الحلول السلمية مما اثار ذلك جدلاً واسعاً حول ما إذا كانت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية ضد داعش في سوريا والعراق ضرورة من اجل الحفاظ على المصالح الوطنية والقومية الامريكية ام انها حرب اختيار من الممكن تجنبها[1].

إن التطورات الميدانية في العراق وسوريا وضعت الرئيس (أوباما) إزاء خيارات صعبة سيما بعد ارتكاب تنظيم الدولة الاسلامية جريمة ذبح احد الرهائن الامريكيين بدم بارد ولأنها جاءت على خلفية اوضاع محلية واقليمية وعالمية مربكة الامر الذي دفعته إلى اتخاذ القرارات الحاسمة والسريعة لا سيما وان استطلاعات الرأي في الاوساط الامريكية اظهرت تراجعاً وتدهوراً كبيراً في شعبيته التي اثرت كذلك على شعبية الحزب الديمقراطي، فقد وصف بالتردد والعجز عند اتخاذ القرارات الحاسمة في الظروف الصعبة مما دفعه إلى اثبات العكس في اتخاذه قرار الحرب التي اعلنها على تنظيم الدولة الاسلامية داعش على انها حرب ضرورة وليست حرب اختيار الهدف منها مكافحة الارهاب الذي يهدد العالم بأسره وليس الولايات المتحدة الامريكية فقط[2].

اصبحت استراتيجية الرئيس الامريكي (أوباما) لمواجهة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) تعتمد على الدخول في تحالف دولي[3] وشن ضربات جوية على قواعد داعش في سوريا وتقديم المساعدات للقوات العراقية ومساعدات للمقاتلين الاكراد الذين اشتركوا في قتال داعش مؤكداً ان هذه الحرب تختلف عن تلك التي اندلعت في السابق ضد العراق في عهد جورج بوش (الابن)[4].

(1) حسن نافعة، مأزق الحرب الامريكية بين الضرورة والاختيار (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 199، كانون الثاني/يناير 2015) ص86.

(2) حسن نافعة، مأزق الحرب الامريكية بين الضرورة والاختيار، مصدر سبق ذكره، ص20.

(3) شاركت فيه مجموعة كبيرة من الدول الغربية في مقدمتها فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، على سبيل المثال لا الحصر، ودول عربية كالأردن والسعودية والامارات العربية المتحدة والبحرين.

(4) Tomcoher «Obama Qutlines ISIS strategy». Air strikes in Syria more us Forces» CNN. 2014. Availabll accesson: 112015/41/ ats http//: lledition - cnn.com/2014/og/10/politics/isis - Obama - speech.

ومن الجدير بالذكر، أن بعضهم يرى أن هذه الاستراتيجية يجب ان تتضمن القضاء على الفكر الايديولوجي المتطرف لتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) فضلاً عن وضع الحلول الدبلوماسية والاقتصادية[1].

استطاع تنظيم الدولة الاسلامية(داعش) احتلال مساحات واسعة في العراق وسوريا ما جعل الولايات المتحدة الامريكية تشعر بالحرج على الصعيد الدولي وهي التي أعلنت الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، وشنت حربها في افغانستان والعراق بذريعة القضاء على المنظمات الارهابية التي باتت تهدد السلم والأمن الدوليين، إلا أنها لم تُعرْ اهتماماً في السنوات الثلاث الاولى للحرب الاهلية السورية ولم تعر اهتماماً لداعش وجبهة النصرة، وإنما عدت ذلك من قبيل الفوضى العامة في سوريا والعراق[2]، إلا انها عززت من سياساتها في حزيران 2014 بعد احتلال تنظيم الدولة الاسلامية(داعش) للموصل واعلان أبي بكر البغدادي عن قيام الخلافة الإسلامية [3]، معلنة عن تشكيل التحالف الدولي الذي جاء بناءً على توصية الرئيس الامريكي (باراك اوباما) بالتزامن مع الذكرى الثالثة عشرة لهجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، الذي جاء مبنياً على أربعة محاور[4]:

1 ـ القيام بحملة منظمة من الضربات الجوية ضد تنظيم الدولة الاسلامية داعش والتنسيق العسكري مع الحكومة العراقية؛ لضرب اهداف التنظيم وتوسيع الضربات الجوية لتشمل سوريا ايضاً.

2 ـ إرسال عسكريين إضافيين إلى العراق لمساندة القوات العراقية والكردية في مجالات التدريب والتخابر على ان لا يشتركوا في هجمات قتالية على الارض.

3 ـ منع مصادر تمويل داعش وتحسين الاستخبارات والدفاعات، والتصدي لعقيدة داعش ومنع تدفق المقاتلين الاجانب.

---

(1) Chariesj. Dunlop «Six strategies Obama could use fight the lslamic state» politico Magazine 2014. Available at: http//: www.politico.com/magazine/story/20148//six/rategies - obama - could - use - to - fight - the - islamic - state - 110448 - html.

(2) مجموعة باحثين، داعش صورة طبق الاصل عن تنظيم ارهابي جهادي، مصدر سبق ذكره، ص106.

(3) كمال السيد حبيب، التحالف الدولي، مصدر سبق ذكره، بلاص.

(4) محمد حسن عامر، استراتيجية مواجهة داعش، 4 محاور أبرزها توسيع الغارات للتنظيم في سوريا (الوطن المصرية 12 سبتمبر، 2014 الموقع الالكتروني:

http//:www.alwtannews.com/news/datails/557079

4 ـ توفير المساعدات الانسانية للمدنيين المهجرين بسبب العمليات العسكرية او من هجرهم داعش بعد عام تقريباً على اجتياح عناصر تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) للموصل.

سقطت مدينة الرمادي بيد داعش في 17 أيار/مايو 2015، مما اثار جدلاً حول الاستراتيجية الامريكية في محاربة تنظيم داعش، وما سقوط الرمادي بقواتها الاكثر عدداً وعدةً إلا تذكير بسقوط الموصل المشابه قبل عام ومما زاد في حرج الادارة الامريكية سقوط تدمر السورية بعد ايام، هذان الانجازان لداعش في العراق وسوريا بالرغم من الضربات الجوية التي شنتها طائرات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية أثارا جدلاً واسعاً وشكوكاً بشأن استراتيجية اوباما القائمة على اضعاف تنظيم الدولة الاسلامية ومن ثم تدميره[1].

والمفارقة ان انجازات داعش واخفاقات الاستراتيجية الامريكية جاءت بعد تصريح عراقي امريكي متفائل يشير إلى ترنح وتراجع داعش عراقياً على الاقل، اذ صرح الرئيس اوباما في شهر شباط 2015 بان داعش في وضع دفاعي وانه سيهزم قريباً وفقاً للتقارير التي تشير إلى انهيار المعنويات في صفوف داعش وكأنهم يدركون بعدم جدوى قضيتهم[2].

أما الجانب العراقي فقد أعلن استعادة القوات العراقية مدينة تكريت في آذار 2015 بإسناد قوات الحشد الشعبي[3]، ويلاحظ أن الافراط في التفاؤل يبقى قائماً حتى قبل سقوط مدينة الرمادي بقليل، حتى ان الجنرال الامريكي (توماس ويدلي) رئيس هيأة اركان قوة المهمات المشتركة في الجيش الامريكي في الحرب على داعش في العراق وسوريا، قال للصحفيين قبل يومين من سقوط الرمادي بأنه يعتقد اعتقاداً راسخاً أن (داعش) في موقف دفاعي في أنحاء العراق وسوريا جميعها[4].

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالة: فشل الاستراتيجية الامريكية في التصدي ل (داعش) الاسباب والتداعيات، وحدة تحليل السياسات يونيو/2015. ص1.

(2) Remarks by the president on Reguest to Gongress for Authorization. of Force Against ISIS. «The white House office of the Press. secretary.//»/22015/. at: http://goo.gl/Dloasc.

(3) Susanne Koelbl «Interview with Iraqi Primeminister AL - Abali: The Liberation oF Tikrit is very Encouraging Spiegel. 32015/4/. at: http://goo.gl/jwNRzv.

(4) «Department of Defense press Briefing with General weidiy viatele conference. From south west Asia «Us.Department of Defense. Defense Press office. 152015/5/. at: http://www.defense.gov/transcript.aspx?transcripted=56eq

ويلحظ المتتبع، أن النقاش الدائر في واشنطن تركز على اخفاقات استراتيجية الإدارة الامريكية في محاربة داعش حول ما إذا كانت تعمل من حيث اعتمادها ضربات جوية فقط دون عمليات قتالية على الأرض وحول ما إذا كان من الضروري تسليح العشائر السنية مباشرة دون المرور بالحكومة العراقية في بغداد الأمر الذي أثار انتقادات الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء ومطالبة الإدارة الامريكية بإعادة النظر في استراتيجيتها في محاربة تنظيم داعش[1].

وبناءً على ذلك تمثلت ردة الفعل لإدارة الرئيس الامريكي (أوباما) على الانتقادات الموجهة إليها بالإعلان أنها لا تنوي مراجعة استراتيجيتها القائمة وأن سقوط الرمادي بأيدي تنظيم داعش ما هو إلا انتكاسة تكتيكية مع التأكيد بأن الولايات المتحدة الامريكية لا تخسر الحرب أمام داعش[2].

إن أعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري وجملة من الخبراء السياسيين والعسكريين خالفوا تقييم الرئيس الامريكي اوباما وطالبوه بوضع قوات امريكية أو عدد من المستشارين العسكريين على الأرض في العراق[3]، وتطوير استراتيجية أكثر وضوحاً في سوريا[4]، إلا أن إدارة أوباما القت باللوم على العراقيين الذين وصفهم بأنهم ليسوا على استعداد للوصول إلى تسويات سياسية مناسبة للحكم وغير مستعدين للقتال من أجل بلدهم، فإننا لا تستطيع أن نفعل شيئاً، وإن وزير الدفاع الأمريكي (آشتون كارتر) ذهب إلى أن القوات العراقية لم تظهر إرادة للقتال مع أنهم يفوقون التنظيم عدداً وعدة[5].

---

(1) Roberta Rumpton «Obama meets with advisers on Iraq reaffirms support for Abadi white House «Reuters 192015/5/.at: http://googl/2sgPKY.

(2) Jeffrey Goldberg «Look. H's my name on This: Obama. Defends the Iran nuclear Deal «The Atlantic. 212015/5/ at: http://googl/gl55DP.

(3) Jethro mallen «After Ramadi wath options does U.S have for ISIS fight in Iraq?» CNN.252015/5/at:http://www.cnn.com/201525/05//politics/iraq - isis - us - optiions/carol/E. Lee «Obama's stantegy. Against Islamic under scrutry After setbacks» The wall street journal. 222015/5/ at: http://googl/JNemex.

(4) Editorial Board. The fall of Ramadi exposes Obama's weak Islamic strategy. The washington post. 82015/5/. at: http://googl/Xbkghn.

(5) Barbora starr, «carter: Iraq is showed'on will to fight in Ramadi» CNN242015/5/.at: http://www.Cnn.com.201524/05//politics/ashton - Canter - isis - ramadi/index.html.

إن إخفاقات الاستراتيجية الامريكية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية داعش في العراق والشام دفعت الإدارة الامريكية برئاسة اوباما إلى اتباع مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تعزز استراتيجيته التي اخفقت في تحقيق نتائج فاعلة على الأرض يمكن رصدها على النحو الآتي:

- أعادت الإدارة الامريكية ثقتها برئيس الوزراء حيدر العبادي لمحاولة رأب الصدعين السني ـ الشيعي والاثني العربي ـ الكردي، وأكدت على استمرار الضربات الجوية لتنظيم الدولة الإسلامية لإسناد القوات العراقية المسؤولة وحدها عن القتال على الأرض[1].
- بادرت إلى التسريع في نقل الأسلحة والذخيرة إلى الحكومة العراقية ولمساعدتها في التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لاسيما الأسلحة التي تستخدم في التصدي للسيارات والشاحنات التي يستخدمها التنظيم في الهجمات الانتحارية[2]، وأعلنت وزارة الدفاع الامريكية تعزيز وتسريع تدريب القوات العراقية[3].

وبالرغم من ذلك فإن كثيراً من عناصر الاستراتيجية الامريكية بقى خارج دائرة المراجعة والتعديل من قبل الإدارة الامريكية ومنها:

1 ـ لا وجود للقوات الامريكية المقاتلة في العراق سوى 3000 شخص تحددت مهمتهم بتدريب القوات العراقية وتقديم المشورة لهم والتأكيد على حظر انخراطهم في الاعمال القتالية المباشرة ضد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) وغير مصرّح لهم أن يكونوا في الصفوف الأمامية لجبهة القتال بالرغم من المطالبات التي تدعو إلى ضرورة وضع القوات الامريكية على الأرض لرفض الإدارة الامريكية رفضاً قاطعاً[4]، إذ حذر اوباما من تورط العودة عسكرياً إلى العراق؛ لأن في ذلك اعادة لسيناريو السنوات السابقة حين كانت الإدارة الامريكية بزعامة بوش (الابن).

---

(1) Press Briefing by press secretary Josh Earnest. «The white House, office of the press secretary. 222015/5/. at: http://googl/qjvTsy.

(2) Philstewart and Arshad Mohammad. «US, to deliver 2000 anti - tank weapons to Iraq, pentagon says» Reuters.212015/5/ at: http://googl/iTbNNI.

(3) Aaron Mehta. «Us looks at Train Equipoptions in Iraq». Defence news 282015/5/ at: http://googl/P2te4f.

(4) Goldbery. op.cit.

2 ـ إن رفض الادارة الامريكية وجود عناصر عسكرية من الجيش الامريكي في الجبهات الامامية يعود إلى توجيه الضربات الجوية لطائرات التحالف الدولي، وإن إدارة اوباما رفضت ايكال مهمة توجيه الضربات الجوية لطائرات التحالف لعناصر عراقية مدربة امريكياً بذريعة أن هذا التفويض لا يُعطى إلا للأمريكيين[1].

3 ـ التباطؤ في وضع استراتيجية امريكية خاصة بمواجهة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) في سوريا، سواء من جانب التعامل مع النظام السوري الذي تعدُّه فاقداً للشرعية، أو من ناحية تنظيم الدولة الاسلامية إذ اكتفت بتوجيه ضربات عسكرية لمواقعه، الأمر الذي أثار جدلاً في الأوساط المنتقدة لسياسة اوباما التي تذهب إلى ضرورة تطوير استراتيجية مناسبة للقضاء على (داعش) في سوريا[2].

ولعل ذلك يعود بحسب ما تذهب إليه إدارة الرئيس الامريكي (أوباما) إلى أن الوضع في سوريا يختلف عن العراق تماماً لعدم وجود حلفاء في سوريا يمكن الاعتماد عليهم، فهي لا تقبل بالنظام السوري حليفاً عكس الحكومة العراقية، وعدم جاهزية تدريب الفصائل المعتدلة التي يتم اعدادها وتدريبها في الاردن والسعودية وتركيا؛ لتكون قادرة على تحمل مسؤوليات القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)[3].

2 ـ العشائر السنية العراقية في الاستراتيجية الامريكية لمواجهة داعش.

إن كسب تأييد العشائر السنية العراقية وتسليحها للتصدي لتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) في مناطقهم من أهم المرتكزات التي جاءت بها استراتيجية اوباما، ولعل ذلك على غرار ما حدث عامي 2006 ـ 2007 عبر ما عرف بالصحوات إذ أراد الرئيس الامريكي اوباما إعادة للمعطى السابق بقوله: ((لا شك من وجوب تعزيز التدريب في المناطق السنية وجعل العشائر أكثر فاعلية مما هي عليه))[4]، إلا أن تصريحات الرئيس اوباما لا تلامس واقع ما يجري على الارض اطلاقاً.

(1) Stewant and mohammad. op.cit.

(2) Editorial Board. op. cit.

(3) Jim Garamone «Anti - ISIL comaign will Take Time. Dempsey says «Us Department of Defense 262014/9/, at: http://www.defense.gov/news/newsarticle.aspx?id=123274, philstewart & missy Ryan «Up to 15،ooo sy rian rebels needed to retake eastevn syria - U.SMilitary». Renters 262014/9/. At: http://googl/X3Gwrn.

(4) Goldbery. Op. cit.

ويلاحظ، أن مجيء (حيدر العبادي) رئيساً للوزراء خلفاً لنوري المالكي لغرض تشكيل حكومة وطنية شاملة لكل مكونات المجتمع العراقي وبخاصة السنة والاكراد، ولغرض التصدي لتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) بطريقة أنجح، إذ قدمت حكومة العبادي مشروع قانون إلى البرلمان العراقي لتشكيل «حرس وطني» في المناطق التي تقطنها العشائر السنية وتسليحها، إلا أن ذلك لم يلقَ قبولاً من الكتل الشيعية التي سعت لتعطيل إصدار القانون بذريعة أن الاسلحة قد تسقط في أيدي (داعش) وتستخدم في النهاية ضد القوات العراقية[1]، الأمر الذي أفضى إلى التذمر في الأوساط السنية العشائرية التي استمرت في قتالها ضد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) دون تسليح[2]، مما شجع التنظيم على اجتياح الرمادي وارتكاب مذابح في صفوف ابنائها بمن عدهم التنظيم موالين للحكومة العراقية والامريكيين، في حين التزمت بعض العشائر الحياد فيما انضم آخرون إلى صفوف داعش، وفي السياق نفسه يذهب «إد رويس» رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الامريكي إلى أن حكومة العبادي لم تقدم الدعم اللازم للعشائر السنية مضيفاً أن قانون الدفاع الوطني الذي تم اقراره في مجلس النواب الامريكي الذي اقرَّ أن بعض الدعم الذي نقدِّمه عبر حكومة بغداد يجب أن يذهب إلى القوات الكردية والعشائر السنية مباشرة[3]، إلا أن بعض المراقبين شككوا في قيام إدارة اوباما لتسليح العشائر السنية مباشرة دون المرور بالحكومة العراقية خشية إضعاف حكومة العبادي إزاء الأحزاب السياسية الشيعية المناوءة له في البرلمان العراقي[4].

إن عدم المرونة في إدارة الرئيس اوباما في خياراتها الاستراتيجية وتعثرها في الضغط على حكومة حيدر العبادي لتسليح العشائر السنية لاسيما في الانبار جعلها مضطرة إلى القبول بتحالف (ضمني) مع إيران وقوات الحشد الشعبي التي قد تقلق واشنطن من أن هذه القوات قد تتحرك بنفس طائفي يستفز المشاعر السنية ما قد يدفعهم إلى الارتماء في احضان تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) ومع غياب المرونة في الاستراتيجية الامريكية فإن الولايات المتحدة الامريكية اشترطت مضطرةً إلى الدور الايراني والحشد الشعبي الذي يجب أن يكون

(1) Doyle Mc Manus». Obama has astratgy for fighting ISIS. One that is'nt working» Lose Anglos Times. 232015/5/. At ; http://googl/2aEE3t.

(2) Ibid

(3) Ibid

(4) Ibid

ذلك تحت سيطرة الحكومة العراقية وتجنب ارتكاب أي انتهاكات طائفية[1]، ويشير كثير من المراقبين إلى أن إدارة اوباما تركت لإيران اليد الطولى في إدارة الأحداث في العراق ذلك ما دفع الجنرال (قاسم سليماني) إلى اتهام الولايات المتحدة الامريكية بالتقاعس عن التصدي لتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) وان ايران هي التي أخذت على عاتقها هذه المهمة قائلاً ((لا توجد رغبة في اميركا لمواجهة داعش ولا أحد موجود باستثناء إيران))[2].

3 ـ الاستراتيجية الايرانية لمواجهة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)

استُبعِدت إيران من المشاركة في التحالف الدولي لمواجهة داعش بإعلان وزير الخارجية الامريكي جون كيري في 11 ايلول 2014 الذي جاء فيه أنه سيكون من غير الملائم مشاركة إيران في تحالف يسعى إلى قتال مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية على الرغم من اعلان إيران والولايات المتحدة الامريكية على امكانية التعاون لمواجهة داعش عقب احتلال الموصل[3].

وشككت إيران من جانبها في نوايا التحالف الجدية في استئصال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إذ جاء ذلك على لسان المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الذي وصف التحالف الدولي بأنه تحالف أجوف، ولعل استبعاد إيران من التحالف الدولي إنما يعود إلى أن القوى الدولية التي شكلت التحالف إنما ارادت ترتيب الأدوار الاقليمية مما يقتضي استبعاد إيران لإيجاد محور عربي سني، ذلك ما عبر عنه المتحدث باسم البيت الأبيض (جورج ارنست) في 30 آب 2014 مؤكداً على أن هذا التحالف هو تحالف بين الدول السنية ليتسنى مشاركة الدول العربية بما فيها الدول الخليجية[4]، وسعت الدول المتحالفة إلى تجنيب المنطقة إشعال صراع شيعي ـ سني إذا ما تم ضم إيران إلى التحالف بشكل رسمي وحرمانها من توظيف مشاركتها في التحالف الدولي لخدمة موقفها التفاوضي واطالة أمد التفاوض الذي قد يجعلها قادرةً على تحقيق بعض انجازاتها النووية[5].

---

(1) Lorday Morris.. Iraq opens operatior to choke off Islamic state lifel lines in Ramadi. The washing ton post. 262015/5/ at: http://googl/wUZ4J7.

(2) Sameer N.Yacoub & Nasser karimi.» Iraq push back on U.S.Defense chief over Ramadi loss» U.S.A.Today. 252015/5/. at: http://googl/jpykHC.

(3) رانيا مكرم، محددات الدور: الاستراتيجية الايرانية بشأن محاربة داعش، المركز العربي للبحوث والدراسات، 16 نيسان/ابريل، 2015، الموقع الالكتروني www.acrseg.org/33873.

(4) المصدر السابق نفسه.

(5) المصدر السابق نفسه.

وبعد أن اثبتت الاستراتيجية الامريكية لمحاربة داعش تعثرها وعدم جدواها في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق وسوريا استثمرت إيران المناخ الجديد إذ تفاعلت عملياتياً مع المستجدات المتسارعة زمنياً وتحركت سورياً وعراقياً متكيفة مع الوقائع التي ادت إلى أن وجودها العسكري والأمني واللوجستي بات ظاهراً في كل مواقع الصراع واستطاعت تغيير كثير من الوقائع على الأرض كما حدث في استعادة الرمادي وتكريت من جراء دعمها واسنادها لفصائل الحشد الشعبي التي اثبتت كفاءة عالية في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)[1].

من اللافت أن الولايات المتحدة الامريكية ركنت مكرهة للتحالف الضمني مع إيران لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والحفاظ على تماسك الحكومة العراقية باشتراط أن تكون فصائل الحشد الشعبي تحت قيادة القوات المسلحة العسكرية لتجنب ارتكاب جرائم وانتهاكات طائفية[2].

ومن نافلة القول، ان المحللين الايرانيين يذهبون إلى أن ما يدور في العراق تحدياً مباشراً لإيران وبحسب ما يذهب إليه الباحث الايراني (كيهان برزجر) فإن ما تحمله هذه التطورات من تهديد للأمن القومي الايراني، ويرى أن هذا التهديد يكمن في كونه يمثل تطرفاً ايديولوجياً بشكل تقليدي يحمل موقفاً معادياً للشيعة في ايران[3].

وما يعزز قلق إيران من الاحداث الدائرة في المنطقة الخلل الذي أصاب علاقات إيران مع الدول الإقليمية، الذي يفضي إلى اختلال التوازن المطلوب مما يشكل أرضية للتدخل الخارجي في الشؤون الايرانية، ويعتقد كيهان برزجر ان الاعتدال هو الصيغة الملائمة لإعادة توازن العلاقات الايرانية الاقليمية[4].

---

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، فشل الاستراتيجية الامريكية في التصدي ل داعش: الأسباب والتداعيات، تقييم حالة، (قطر: الدوحة، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، يونيو، 2015)، ص 7.

(2) Lorday Morris.. Iraq Opens Operatior to Choke off Islamic State lifel lines in Ramadi. The washing ton post. 262015/5/ at: http://googl/wUZ4J7.

(3) جهاد عودة، الحركات الجهادية وبناء الشرق الاوسط الجديد (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص 380.

(4) المصدر نفسه، ص 382.

4 ـ الاستراتيجية التركية لمواجهة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)

منذ سقوط الموصل في 10 حزيران/يونيو 2014 وتشكل التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) ظلّت تركيا رافضةً مطالب الولايات المتحدة الامريكية بفتح مجالها الجوي والسماح لطائرات التحالف من استخدام قاعدة (انجرلك) و(ديار بكر) أو المشاركة في عمليات عسكرية ضد التنظيم[1]، ولعل ذلك يعود إلى المخاوف التي تتملك الجانب التركي من ذلك التحالف لعدم وثوقها بنوايا واشنطن الخفية وحلفائها الاوربيين ومخاوفها من ردود الفعل[2] الانتقامية المحتملة من قبل تنظيم داعش في حال ضلوع تركيا في عمليات عسكرية تحديداً بعد تنامي خطر التنظيم على الاتراك من احتمال توفير الخلفية الاسلامية المحافظة لقطاع واسع بين الاتراك حاضنة اجتماعية وفكرية وسياسية وأمنية لتغلغل تنظيم داعش في الاراضي التركية الأمر الذي افضى إلى استمرار التوتر الخفي بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا الذي ما انفك أن تمخض عن اتفاق بعد عام تقريباً يقضي بالسماح لطائرات التحالف من استخدام مجالها الجوي عن طريق قاعدة انجرلك وديار بكر شريطة قيام تركيا بإنشاء منطقة آمنة شمال سوريا غرب نهر الفرات تبدأ من مدينة جرابلس وتمتد بمسافة 100 كم باتجاه الغرب وبعمق يصل إلى 50 كم داخل الأراضي السورية وأن لها الحرية في ملاحقة حزب العمال الكردستاني في العراق وسوريا حفاظاً على أمنها ومصالحها[3].

يلاحظ أن الاصرار التركي على عدم كونها جزءاً من الجبهة العسكرية للتحالف الدولي يشترط أن يكون ذلك في اطار مقاربة شاملة تتعامل مع جذور الأزمة لذلك اشترطت الآتي[4]:

1 ـ أن لا تستثنى عمليات التحالف الدولي النظام السوري.

2 ـ اقامة منطقة آمنة تشمل حظر الطيران السوري شمال سوريا.

3 ـ تدريب المعارضة السورية المعتدلة والمساهمة في تسليحها.

لم تعرِ إدارة الرئيس الامريكي (باراك اوباما) اهتماماً لما اشترطه الاتراك لانشغاله بالملف

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، خلفيات التفاهم التركي ـ الامريكي وتداعياته على الارض السورية، تقدير موقف، (قطر: الدوحة، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2015)، ص1.

(2) منير عبدالفتاح، الحسابات التركية في الحرب على داعش، الموقع الالكتروني

http://www.alijazeeea.net/knowledgegate/opinions/201412/9/.

(3) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، خلفيات التفاهم التركي ـ الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص3.

(4) بشار عبدالفتاح، الحسابات التركية في الحرب على داعش، مصدر سبق ذكره.

النووي الايراني آنذاك إذ ظلت تركيا طول عام تراقب الأحداث الدائرة سيما بين الوحدات الكردية المدعومة امريكياً وتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) حتى 15 حزيران 2015 إذ سيطرت القوات الكردية على (تل ابيض) الأمر الذي دفع تركيا إلى تغيير حساباتها خشية أن ينجح الاكراد في اقامة كانتون على طول امتداد حدودها الحيوية وجعل سورياً منطلقاً لمقاتلي حزب العمال الكردستاني، تدخلت تركيا عسكريا بضربات جوية وقصف مدفعي محدود عبر الحدود وقد كان لهذا التدخل تداعياته على أطراف الصراع السوري؛ لذا لابد من التعرض لتلك التداعيات بالشكل الآتي:

1 ـ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

اضحى تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) من أبرز المتضررين من إعلان تركيا الحرب عليه؛ ذلك لخسارته مساحات واسعة من الأراضي التي تمكن من احتلالها ذات القيمة الاستراتيجية؛ لاحتوائها على السدود المائية ومحطات توليد الكهرباء والاراضي الزراعية، الأمر الذي أدى إلى انعزاله عن المنطقة الشرقية والبادية السورية وتبدد حلمه التوسعي بإقامة الخلافة الاسلامية بعاصمتين: الموصل في العراق وحلب في سوريا[1].

وأدرك تنظيم الدولة (داعش) إن التدخل التركي لن يقتصر على سوريا، إنما سوف يمتد إلى العراق عبر الضربات الجوية وتدريب قوات العشائر، الأمر الذي يقتضي في نهاية الأمر إلى خسارته لمدينة الموصل، وفقدان الانفتاح باتجاه الأراضي التركية التي تسهل دخول المقاتلين الأجانب، فضلا عن تسهيلات تهريب النفط عبر الحدود التركية[2].

2 ـ حزب الاتحاد الديمقراطي

إنَّ انضمام تركيا للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بثقلها العسكري أدى إلى فقدان قوات الحماية الكردية أهميتها ودورها بصفتها شريكاً ميدانياً للتحالف الدولي، وحرمها من زيادة نفوذها وقطع أمامها طريق وسط مناطق الإدارة الذاتية (القامشلي، كوباني، عفرين) جغرافياً[3].

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تداعيات التفاهم التركي، مصدر سبق ذكره، ص5.
(2) المصدر السابق نفسه، ص6.
(3) بشار عبد الفتاح، الحسابات التركية في الحرب على داعش، مصدر سبق ذكره.

3 ـ روسيا والحرب على تنظيم داعش

حاولت روسيا استعادة مكانتها العالمية وذلك بتركيزها على مناطق التوتر العالمي والسعي لإقامة علاقات استراتيجية مع العديد من الدول ومحاولة فرض نفوذها في الشرق الأوسط، سيما بعد التراجع الأمريكي في هذه المنطقة التي توفر مناخا إقليما مناسبا لدور روسيا التاريخي وإعطائها دور في الأزمات الدولية[1].

تدخلت روسيا بعد اجتياح تنظيم داعش لمناطق واسعة في سوريا منذ عام 2011، إلا إن تدخلها لم يكن عسكريا لغاية 2015، وكانت روسيا تعد تنظيم داعش خطراً يهدد أمنها القومي لشراكتها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، متمسكة بنظام بشار الاسد وداعية رغم ذلك إلى السلام السياسي في سوريا مما يجعل الامر مناقضا للتوجهات الامريكية الرامية لإسقاط النظام السوري[2].

والملاحظ إن روسيا استعملت حق الفيتو في مجلس الامن لأكثر من مرة فيما يخص القضية السورية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمرات دولية مع روسيا مما زاد في مكانتها الدولية[3].

وترى روسيا في تدخلها بالحرب ضد (تنظيم داعش) حماية لمصالحها الاقتصادية الحيوية في منطقة الشرق الأوسط[4]. الأمر الذي أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية؛ نتيجة التدخل الروسي عسكرياً في سوريا، الأمر الذي قد يؤدي إلى توتر العلاقات بين الطرفين، وإضعاف مجلس الأمن[5].

ومن الجدير بالذكر إن قادة الدول المشاركة في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة أجمعوا على ضرورة أن تكون العمليات العسكرية التي تقوم بها روسيا في سوريا مقتصرة على تنظيم داعش؛ خوفاً من أن تطال تلك العمليات المعارضة السورية المعتدلة المدعومة من التحالف الدولي، ذلك ما أكده الرئيس الفرنسي السابق (فرنسوا هولاند) في

---

(1) ياسر عبد الحسين، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية (الرهان الأمريكي ـ الروسي في عالم متغير)، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية،2016)، ص145.

(2) مصطفى علوي، روسيا وأمريكا في سوريا والعراق صفحةٌ غير معلنة، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد203، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، كانون الثاني،2016)، ص68.

(3) ياسر عبد الحسين، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص151.

(4) يافيل يابيف،القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2010)، ص 62.

(5) غازي العريفي، عولمة الفوضى،(بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون،2016)، ص8.

اجتماعه مع الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في قمة حول الأزمة الأوكرانية على أن العمليات العسكرية تستهدف تنظيم داعش دون غيره[1].

قامت روسيا بالتنسيق مع الحكومة العراقية بتوسيع الهجمات ضد تنظيم داعش بإنشاء حلف لمقاتلة التنظيم سمي بالحلف (4+1) بضم كل من العراق، سوريا، إيران، فضلاً عن روسيا زائدا حزب الله اللبناني[2]، الأمر الذي أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية، وعدته موازياً للحلف الذي تقوده ضد تنظيم داعش[3].

5 ـ دور الأمم المتحدة في الحرب على تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)

صعد مجلس الأمن المواجهة مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة والفصائل الأخرى المتفرعة من تنظيم القاعدة وذلك باتخاذ مجموعة من القرارات التي تفضي إلى توسيع إجراءات الرد في ظل غياب العمليات العسكرية ضد الأفراد المرتبطين في هذه المجموعات؛ ولتأكيد دوره كحافظ للسلام كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة وكما مبين في الجدول (3).

(1) إجماع دولي على حظر الدور الروسي في سوريا على محاربة داعش، 2015، الموقع الإلكتري:

http://www.alhurra.com.la linternational - leaders - leaders.calls - strikes - only - agorinst - isis/282652.html.

(2) في نهاية سبتمبر عام2015 قررت سوريا وإيران وروسيا والعراق إنشاء مركز معلومات يضم ممثلي جبهات أركان الدول الأربع، بهدف جمع ومعالجة وتحليل المعلومات عن الوضع في منطقة الشرق الأوسط، وتوزيعها على هيئاتٍ أركان القوات المسلحة للدول المشاركة؛ وذلك لتنسيق العمليات العسكرية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، للمزيد ينظر:

Russia.Iran.Iraq and Syria stting up «Joint in for mation center to coordinate anti - isis operations» Rt English.

(3) محمد عبد العال عيسى، الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على(داعش) وحدود الفاعلية،2016، شبكة المعلومات، الموقع الإلكتروني:

http://www.siyassa - org.eg/news/9817.aspx.

جدول (3)

قرارات مجلس الأمن لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش

(قرارات مختارة)

رقم الوثيقة	رقم وتأريخ القرار	الوصف 17/6/2014
S/Res 2161	2161 (17/6/2014)	يؤكد القرار على تجميد الأصول المالية، وحظر السفر وتوريد الأسلحة على جميع أفراد الكيانات المسلحة.
S/Res 2x70	2170 (15/8/2014)	يقر من تدابير تجميد الأصول، وحظر السفر وتوريد الأسلحة على الأفراد المرتبطين بتنظيم داعش وجبهة النصرة.
S/Res 2178	2178 (24/9/2014)	على الدول الأعضاء منع وقمع تجنيد أو تنظيم أو نقل أو تجهيز الإرهابيين.
S/Res 2199	2199 (12/2/2015)	التزام الدول بعدم إتاحة أي موارد اقتصادية عن طريق رعاياها، أو أي أشخاص موجودين على أراضيها لتنظيم داعش وجبهة النصرة.
S/Res 2214	2214 (27/3/2015)	يوجه فريق الرصد لإعداد تقرير في غضون 180 يوماً، وتقدم اللجنة تقريراً تمهيدياً بغضون90يوماً عن الخطر الإرهابي الذي يشكله داعش في ليبيا.
S/Res 2253	2253 (17/12/2015)	توسيع قائمة الكيانات التي تدعم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام(داعش).
S/Res 2368	2368 (20/7/2017)	تجميد أرصدة الكيانات التي تدعم تنظيم داعش الإرهابي.
S/Res 2379	2379 (21/9/2017)	يطلب إنشاء فريق تحقيق برئاسة مستشار لدعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية(داعش) عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب.
S/Res 2388	2388 (21/11/2017)	إدانة جميع الأعمال التي تخص الإتجار، سيما عمليات بيع الأشخاص أو المتاجرة بهم التي يقوم بها داعش بمن فيهم الإيزيديون، وكذلك الانتهاكات التي ترتكبها جماعة يوكوحرام وجيش الرب لأغراض الاسترقاق الجنسي والسخرة.

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على قرارات مجلس الأمن الواردة في الموقع الالكتروني للأمم المتحدة:

http://www.un.org/security/ar/sanctions/1267.

ومن قراءة الجدول يتضح أن مجلس الأمن حاول قطع الشريان الحيوي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وهو الاقتصاد الأسود الناتج بوجهٍ أساس عن بيع النفط بطرق غير مشروعة من المواقع النفطية التي سيطير عليها تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)، مما أثر على قدرته على تجنيد وتجهيز عناصره وجمع المكاسب وتوسيع مسرح العمليات العسكرية، ويفرض امتناع الوسطاء والممولين وتجار السلاح والدول الأعضاء عن مساندة وتسهيل تمويل تنظيم الدولة الإسلامية داعش، وإلا يخضعون للإجراءات العقابية إذا لم يلتزموا بقرارات مجلس الأمن.

ومن اللافت للانتباه إن قرارات مجلس الأمن اقتصرت فقط على الجهات الداعمة لتنظيم الدولة الإسلامية، وغض الطرف عما ارتكبه التنظيم من جرائم وانتهاكات في العراق وسوريا طالت حرمة الإنسان وحريته وامتهانه سوى القرار 2379 في 21|9|2017 الذي شدد على دعم الجهود المحلية التي تسهم في جمع وتخزين الأدلة التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب وإدانتها في القرار 2388 في 12|11|2013، ولذلك يبدو دور الأمم المتحدة المتمثل في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن دورا خجولاً لا يرقى إلى جسامة الأحداث التي أدت إلى جرائم وانتهاكات تتقاطع مع القانون الدولي الإنساني، وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.

الفصل التاسع

المشاهد المستقبلية للنظام السياسي الدولي

لا شك في إن النظام السياسي الدولي مرَّ في تحولات كبيرة؛ نتيجة للمتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية الدولية لاسيما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 التي جعلت استشراف مستقبل النظام السياسي الدولي من الصعوبة بمكان، فلا بدَّ للباحث من قراءة معطيات الماضي والحاضر، واستنطاقها بالشكل الذي يمكنه من تأسيس رؤية مستقبلية مبنية على أسس علمية تجعله قادراً على رسم ملامح المشاهد المستقبلية للنظام السياسي الدولي على مدى المستقبل القريب والمتوسط.

المشهد الأول: الأحادية القطبية في النظام السياسي الدولي

إنَّ انهيار الأنظمة في أوربا الشرقية 1989 ـ 1990 وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، إنما هو تفسير عن أزمة وجودية تتعلق بكل نظام الدولة الذي نشأ على رماد الحرب العالمية الثانية، وإن تداعيات الحرب التي شنها الرئيس الامريكي جورج بوش (الأب) على العراق عقب غزوه للكويت عام 1990 ما هي إلا بداية لتقسيم إمبريالي جديد للعالم بعد نهاية العصر الاستعماري وبعد انتهاء الحرب الباردة، وهكذا فإن إعلان البرجوازية ب(إخفاق الاشتراكية) إنما هو إعلان إخفاق عصر الاستقلال الذي دفع القوى الكبرى ونتيجة لما تعانيه من أزمات إلى السعي لتحقيق السيطرة على الموارد الاستراتيجية وعلى الأسواق، وإن المستعمرات السابقة التي استطاعت إنجاز شيء من الاستقلال السياسي يجب إخضاعها مجدداً؛ لذلك فإن الهجوم العنيف على العراق كان بمثابة إعلان الامبريالية نيتها اعادة الهيمنة غير المشروطة على البلدان المتخلفة التي كانت قائمة قبل الحرب العالمية الثانية[1].

---

(1) دايفيد نورث، ربع قرنٍ من الحرب سعي الولايات المتحدة لغرض هيمنتها الشاملة 990 ـ 2016، مقدمة من كتاب دايفيد ثورث على الرابط الإلكتروني: http://www.wsws.org/ar/artic/es/2016/07/pref - .11.html.
وللمزيد ينظر: «August 1990. On the Eve of the first Us - Iraq war». part 1. A Quarter Cantury of war.

أضحت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المتحكمة بتفاعلات السياسة الدولية لتفوقها العسكري، الذي مكنها من تبوء المركز الريادي في النظام السياسي الدولي مما دفعها إلى السعي لتحقيق الهيمنة على العالم سيما بعد انعدام الصراع الدولي على مستوى القمة[1].

نزعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة، ورفضت المشاركة في تسنم قمة الهرم من خلال إنهاء تاريخ الشعوب لإزاحة الاستراتيجية غير الأمريكية، ولتعزيز مصالح دول وزعامات تؤمن بالمطلق بالعولمة الامريكية كأسلوب جديد لبداية تاريخ السوق الليبرالي وأكد ذلك (بريجنسكي) و(صاموئيل هنتنغتون) بأن إمكانية إنهاء تاريخ الشعوب وبداية القطب السياسي الأمريكي الجديد يمكن تصويره على أنه صراع حضارات[2]، فضلًا عن سعيها للهيمنة على الكثير من القرارات الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أسهمت في صياغة النسق الدولي القائم[3].

ومن أجل رصد أهم معطيات هذا المشهد ومحدداته وفُرص تحقيق احتمال، استمرار اختلال التوازن الدولي لمصلحة الولايات المتحدة الامريكية واستشراف ما اذا كان النظام السياسي الدولي على أعتاب القطبية الأحادية أم لا، لابد من استعراض الأمور الآتية:

- وجود الولايات المتحدة الامريكية في بيئة إقليمية استراتيجية آمنة نسبياً ومستقرة بصورة لا تتوفر لدى القوى المنافسة، فهي محاطةً بالبحار من جهة الشرق والغرب، وتحدها كندا من الشمال حليفها الاستراتيجي التي تشاركها بمشتركات عديدة، فضلا عن كونها نواة وسطى في النظام السياسي الدولي، ومن الجنوب المكسيك الحليف الصاعد الذي يرنو إلى الولايات المتحدة الامريكية [4].
- وجود بيئة داخلية مستقرة نسبيا معززة بنظام سياسي ديمقراطي مؤسساتي رصين يستوعب كافة المكونات المتنوعة للمجتمع الأمريكي[5].
- تحتل الولايات المتحدة الامريكية المركز الأول عالمياً وبفارق واسع عن القوى التي تليها في مجال التعليم والبحث والتطوير، فالجامعات الامريكية هي الأفضل عالمياً حسب كل

(1) غسان العزي، سياسة القوة، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،2000)، ص163.

(2) محمد علي سرحان، امركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى(مثلث الخيرات)، صفحات للدراسة والنشر، 2007، ص140 ـ 141.

(3) فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2008)، ص19.

(4) زبينغيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية، أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جتكار، (بيروت: دار الكتاب العربي،2011)، ص19.

(5) Helweg D, sapan: A Rising sun?, foreign a ffains Jan/august 2000. p. 38 - 39.

التصنيفات الدولية، الأمر الذي يجعلها دوما مؤهلةً لإيجاد الحلول السريعة والمبتكرة للمشاكل الناتجة والمحتملة[1].

- امتلاكها لترسانةٍ عسكريةٍ متفوقة أضعاف ما لدى القوى الكبرى مجتمعة، إذ بلغ الإنفاق العسكري ما نسبته 43 % من مجموع الإنفاق العالمي، وتمتلك موارد اقتصادية وطبيعية في الداخل والخارج. وتمتاز سيطرتها على معظم المشاعات الكونية كالفضاء والقطبين المتجمدين، فضلا عن هيمنتها على التكنولوجيا الافتراضية والإنترنت بشكل مطلق[2].
- تفوقت الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك واستخدام القوة الناعمة بشكلٍ انفردت به عن سائر القوى الكبرى المنافسة لها، إذ أصبحت محط أنظار وأرض الأحلام للكثير من المهاجرين، فضلاً عن كونها رائدة العالم في مجالات الفن والثقافة والإعلام الذي حققته العولمة أكثر مما حققته لأي قوى كبرى[3].
- تمتلك مظلة الحماية الاستراتيجية، التي لا تمتلكها القوى المنافسة الصين وروسيا عن طريق قيادتها لحلف الشمال الأطلسي (الناتو) الذي يعد الذراع الخارجي الذي يمنع أو يعرقل ظهور القوى المنافسة أو الأعداء الذين يهددون أمن الولايات المتحدة الأمريكية[4].
- سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على المنظمات الدولية الرسمية وذلك بمساهمتها في ميزانية المنظمة المالية، كذلك المؤسسات الكبرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذه المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية التي تعد من أدوات الضغط التي تستعملها لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية والاستراتيجية ما أفضى في نهاية الأمر إلى سيطرتها على النظام السياسي الدولي[5].

---

(1) Fareed Zakania. The future of American power How American can survive the Rise of the Rest, Foreign. Aftairs‹May/June 2008, vol.87‹No 3. p. 41.

(2) زبينغيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص10.

(3) جوزيف س.ناي، القة الناعمة، (الرياض، مكتبة العيكان، ط2، 2007)، ص7.

(4) محمد باقي محمد، أمريكا المستبدة: حلم السيطرة على العالم، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، مجلة الفكر السياسي، العدد39، 2010)، ص127.

(5) وليد محمود عبد القاهر، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد187، 2012)، ص 81. وللمزيد ينظر: مجموعة بيانات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني:

http://date.Albankaldawll.org/indicator/FB‹BNK.CAPA.Zs?view.chart.

- سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على المناطق الجيوستراتيجية الغنية بمصادر الطاقة النفطية[1] كمناطق الخليج والشرق الأوسط، التي تشكل أهمية بالغة من حيث البعد الاقتصادي؛ لحاجة العالم المتنامية للنفط، والبعد الجيوسياسي والأمني[2] الذي تهدف بواسطته الحصول على النفط بأنسب الأسعار[3]. ويلاحظ من ذلك اختفاء بوادر التهديد لوضع الولايات المتحدة الأمريكية؛ لغياب ظهور التوازن المعاكس من الدول المنافسة وعدم النمو الكبير لمراكز القوى المجابهة، ما يجعل من اختلال التوازن العالمي يسير على وفق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وقدرتها على توظيف القوة في استراتيجية ناجحة، من أجل تحقيق أهدافها وذلك ببناء قواعد قوية للقيادة الأمريكية[4].

ما تقدم يشير إلى ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من مقومات القوة والقدرة على توظيفها واستغلالها، الأمر الذي يجعل من اختلال التوازن يسير في صالحها على الأقل في مديات المستقبل القريب.

أمّا معوقات تحقيق الأحادية القطبية فيمكن إجمالها بالآتي:

يذهب الكثير من الباحثين إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من أجل الحفاظ على مكانتها العالمية، الامر الذي يدفعها باتجاه التعامل مع التحديات القائمة في القرن الحادي والعشرين بالتفكير بقيادة العالم القائمة على مبدأ الشراكة مع الحلفاء، ولعل ذلك يشير إلى جملة من المعوقات التي تدفعها إلى ذلك يمكن إجمالها بالآتي:

1 ـ الأزمة المالية لعام 2008 التي ضربت أطنابها في الأوساط المالية الأمريكية التي

---

(1) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم الموضة، 1992)، ص240.

(2) عبد الصمد سعدون عبد الله وازهار عبد البياتي، موقع النفط العربي من منظور استراتيجي أمريكي للقرن الحادي والعشرين، (بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد11،2006)، ص177.

(3) فواز جرجيس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن صنعها؟، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000)، ص149.

(4) عمرو عبد العاطي آمال معقودة على الديموقراطيين لانتقال أمريكا من العسكرة إلى القوة الذكية (صحيفة الحياة الكندية،13 نوفمبر،2008)، ص1.

جعلتها تفكر في سبيل الخروج من هذه الأزمة التي تفرض ضرورة اعتماد الشراكة الاستراتيجية الفعالة مع القوى الكبرى المختلفة[1].

ومن الملاحظ أن الأزمة المالية جاءت نتيجة للسياسات غير السليمة التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية التي أفضت إلى ارتفاع الإنفاق العسكري، الذي أسهم في ارتفاع حجم الديون الأمريكية، فضلاً عن توظيف الموارد الاقتصادية الأمريكية لخدمة سياستها وهيمنتها الخارجية فضلاً عن إعلانها الحرب ضد الإرهاب التي أرهقت الاقتصاد الأمريكي[2]؛ لذلك فالأزمة المالية ما هي إلا جزء من أزمة اقتصادية ألمَّت بالاقتصاد الأمريكي حتى بات يعاني من عجوزات شملت الميزان التجاري والحساب الجاري الامريكي، فضلاً عن عجز الموازنة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية[3]، والجدول (4) يوضح العجوزات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 ايلول/2001.

(1) M.cox.Europe and the New Atlantic challengs after September 11: crisis? Journal of Transatlantic studies. Vol.1.No. 1, 2003, p. 38.

(2) حسن بورغدة، الأزمة المالية العالمية، الأسباب ـ الآثار والحلول المفترضة لمعالجتها (الجزائر: جامعة فرحات سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009)، ص5.

(3) سعيد الحلاق، الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، مؤتمر تداعيات، الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية (القاهرة: 2009)، ص71.

جدول (4)

العجوزات الثلاثة التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات مختارة

السنة	مليار دولار العجز التجاري	العجز في الحساب الجاري مليار دولار	العجز في الموازنة العامة مليار دولار	الدين العام/ترليون دولار
2001			127.100	
2002			106.200	
2003			91.802	
2004			412.7	
2005			318.3	7.933
2006	8760.4	788.1	248.2	8.507
2007	701.4	731.2	102.2	9.008
2008	695.9	673.3	458.6	10.699
2009	503.5	418.0	1.412.7	11.909
2010	634.8	466.5	1.549.681	13.562
2011	727.3	467.6		15.039

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في المصادر التالية:

U.S. International Trade in Goods and serves Highlights Augnstq، 2012 http://www.bea.gov/bea/di/home/trade/htm.

Imf.World Economic Outlook, September. 2011.p ـ 196. 201.

Economic. Indicators Council of Economic A drisers, Washington ـ Oc.2010. p32.

IMF. world Economic Outlook ـ September. 2005.D. 195 ـ 203.

وقراءة الجدول الآنف الذكر يشير إلى استمرار العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، الذي أفضى إلى عجز صندوق النقد الدولي عن القيام بأي دور يمكن ان يسهم في معالجة التدهور التجاري وتصحيحه[1]، فضلًا عن تراجع فائض الموازنة العامة الذي وصل ذروته في الربع الاول من العام 2008، ولعل ذلك يعود إلى ان الانفاق العام اتجه إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية[2] الامر الذي جعل الانفاق العسكري احد الاسباب الرسمية اللازمة

(1) الياس سايا، الأزمة المالية العالمية، أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، العدد (360) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 15.

(2) سعد محمود الكواز وأحمد طارق محمود الاغا، الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها في الدول العربية، بحث في كتاب، مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، تحرير: نوفل قاسم، يحيى الشهوان، (الموصل: مركز الدراسات الاقليمية، 2010، ص 539.

المالية[1]، سيما النفقات الباهظة التي تحملتها الموازنة العامة الامريكية لتمويل الحرب على الارهاب[2] واستعمال الضرائب وسيلة لكسب اصوات الناخبين بدلا من تمويل العجز المالي ومعالجته[3].

2 ـ تآكل ادوات التفوق الامريكي على الصعيد العسكري او الاقتصادي او التكنولوجي ولعل مرد ذلك يعود إلى زيادة الانفاق العسكري المفضي إلى تراجع النمو الاقتصادي والتكنولوجي؛ بسبب تراجع الانفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تسهم في رواج الثقافة والتفوق في القرن الحادي والعشرين[4].

3 ـ تنامي دور التيار الانعزالي الشعبوي الذي يدعو إلى ضرورة الانعزال والتوجه إلى الداخل الامريكي والعمل على ديمومة الرفاهية والنمو الاقتصادي الامريكي على حساب تيار الهيمنة، الذي يرى ضرورة القيادة الامريكية والتفوق الامريكي الذي يسهم في إدراك زعامة العالم[5].

ويلحظ المتتبع، أن ما تقدم يؤشر إلى توجه سياسة الولايات المتحدة الامريكية نحو عقد القرانات التي تحكمها المصالح الامريكية ذلك ما يراه (بريجنسكي) في شراكة الولايات المتحدة الامريكية مع الاتحاد الاوروبي[6]، على انها يمكن ان تكون متفوقة إلا انها عاجزة عن عمل اي شيء بمفردها، ولعل ذلك تناقضا بين التفوق والعجز، وذهبت مادلين اولبرايت إلى

(1) راضية بوزيان، الازمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات العالم العربي، الأسباب والتداعيات، التأثيرات وآفاق التغير على الاقتصاد العالمي والجزائري، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي حول الازمة المالية الاقتصادية الدولية والعولمة الدولية (الجزائر: جامعة فرحات سطين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، ص 19.

(2) مغاوري شلبي علي، هل انتهى عهد سيادة الدولار؟ (مجلة السياسة الدولية، العدد (177)، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، 2009)، ص 204.

(3) محمد عبدالعظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، منهج نظري وعملي (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004)، ص 39.

(4) اليها ندرو كاسترو اسبين، امبراطورية الارهاب، السياسة الامريكية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الارهاب، ترجمة: وفيق ابراهيم، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، ص117 ـ 119.

(5) اسامة ابو ارشيد، سياسة إدارة اوباما الخارجية، محاولة تحقيق التوازن بين الميول والانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، سلسلة تحليل سياسات، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 5.

(6) إن الشراكة مع الاتحاد الاوروبي عقد زواج مصلحة مفاده أن الولايات المتحدة الامريكية إذا ما أرادت أن تعمل بشكل منفصل يمكنها ذلك أن تتفوق لكنها عاجزة بمفردها على عمل أي شيء، للمزيد ينظر: بريجنسكي، الاختبار، مصدر سبق ذكره، ص 112.

نصيحة الرئيس الامريكي السابق (اوباما) على عقد الشراكات مع القوى الاخرى لانخراطهم في مشروع مشترك وان امريكا بحاجة إلى تعاون ألمانيا ولعل ذلك يشير إلى ان الولايات المتحدة الامريكية انما تتجه إلى مرحلة التحول في النظام السياسي الدولي من مرحلته الانتقالية في العقد الاخير من القرن العشرين عشية انتهاء حقبة الحرب الباردة وما ان بدأت بواكير القرن الحادي والعشرين تطل على العالم حتى بات واضحا انها تدفع باتجاه التحول إلى النظام الدولي القائم على الشراكات والاعتراف بالقوى الدولية التي تحث الخطى نحو قمة الهرم الدولي ولعله ايذاناً ببداية النظام السياسي المتعدد الأقطاب.

ونافلة القول ان النظام السياسي الدولي لا سيما بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة وانتهاء القطبية الثنائية التي كانت تحكم العالم في مرحلة هلامية مجهولة المعالم سعت من خلالها الولايات المتحدة الامريكية إلى التفرد في قيادة العالم والحفاظ على مركزها الاول لغياب القطب المنافس بالرغم ما عانته من مشكلات اقتصادية وحروب متلاحقة، اثقلت كاهل الاقتصاد الامريكي.

وما احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 إلا انعطافاً في تاريخ السياسة الدولية عامة الولايات المتحدة الامريكية خاصة، اذ سعت لتوظيف الاحداث في تعزيز الهيمنة على العالم الذي يعيش في حاله فوضوية مضطربة في آنٍ واحد يجعلها امام مهمة الحد من هذه الفوضى وكيفية بناء نظام سياسي دولي قائم على الاسس والمبادئ العالمية المتفق عليها الأمر الذي جعلها عاجزة عن تحقيق ذلك بمفردها وذلك يشير بانها لم تكن الوحيدة في الهرم الدولي بل هناك قوى بازغة تحثُّ الخطى للمشاركة في توسيع قمة الهرم الدولي، وعقد المنافسة حتى لو كان ذلك على النطاق الاقتصادي ذلك ما نلمسه في بحثنا في المشهد الثاني.

المشهد الثاني: التعددية القطبية في النظام السياسي الدولي

كانت لأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 انعكاسات مباشرة على النظام السياسي الدولي دفعت باتجاه تغيرات وتحولات بنيوية، قد افرزت مزيداً من المتغيرات على صعيد التطور الحاصل في مقومات القوة وتعدد اللاعبين الدوليين، وبروز الارهاب كفاعل لا دولي أسهم في جعل النظام السياسي الدولي يبدو بحلة جديدة تختلف عن النظام السياسي الدولي التقليدي لاسيما بعد ظهور تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش).

إن تشتت القوة وكثرة الفواعل اللادولية وتنوعهم وتشابك التفاعلات الدولية جعلت من

هيكلية النظام السياسي الدولي تخرج من اطارها التقليدي لتدخله في عالم جديد يسير بخطى حثيثة نحو التعددية القطبية. فضلاً عن أن الاحادية القطبية التي يعدها كثير من الباحثين بالشأن الدولي ما هي إلا مرحلة انتقال وتحول من الثنائية القطبية إلى وضع جديد تفرضه المتغيرات التي افضت إلى غياب القطب المنافس للولايات المتحدة الامريكية التي انفردت في ضبط ايقاعات التفاعلات الدولية بالشكل الذي يخدم مصالحها الاستراتيجية.

لابد من الإشارة إلى أن التعددية القطبية تعني توزيع القوة على عدد من القوى او التكتلات او المحاور الدولية بصرف النظر عن الموازنة بالقدرات فيما بينها، فصعود القوى البازغة وان كان ذلك الصعود اقتصاديا في بعض الأحيان إلا أنه قد يصل إلى تهديد التفرد والهيمنة الأمريكية التي سعت من اجل تحقيقها وذلك بإعلان الحرب على الارهاب بُعيد احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، الامر الذي افضى في النهاية إلى ظهور مجموعة اقطاب في إطار شبه متعادل تقريبا[1].

هذا ما يشير اليه فريد زكريا في كتابه (عالم ما بعد امريكا) بالقول ((ان اغلب القوى الكبرى ستشهد تناميا في ادوارها على الصعيد العالمي، واصبحت تأخذ لنفسها مساحة اكبر في الساحة الدولية لذا فإننا نتحول إلى عالم ما بعد امريكا، عالم يرسم معالمه ويحدد توجهاته الكثير من الفواعل في الكثير من المناطق))[2].

بينما يذهب (كينث والتز) إلى ان القطبية الاحادية ما هي إلا مرحلة تمهيدية نحو التعددية القطبية في النظام السياسي الدولي[3]، في ظل تصاعد قوة الفواعل من غير الدول كالمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية والارهاب الدولي[4]، فيما يذهب الباحث الامريكي (باراخ خانا) في قوله إلى اننا اليوم بدلا من امتطاء صهوة العالم نتنافس ونخسر في ساحة عالمية جيو سياسية مع قوى كبرى في العالم[5].

---

(1) مصطفى شفيق علام، تحول القوة في العلاقات الدولية، دروس للأمة (ابوظبي: 2011)، ص 321.

(2) نقلًا عن: فريد زكريا، عالم ما بعد امريكا، مصدر سبق ذكره، ص 28 ـ 61.

(3) نقلًا عن: ريتشار ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، الاستقامات والاساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 281.

(4) طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، (مصر: المكتبة المصرية للنشر، 2010)، ص 210.

(5) نقلًا عن: نيناها تشيغيان ومنى ستوفين، التعاون الاستراتيجي، كيف يمكن للولايات المتحدة الامريكية أن تزدهر مع تصاعد القوى الأخرى. سلسلة ترجمات الزيتونة 34، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، شباط 2009)، ص2.

بدأت الدراسات المستقبلية تشير إلى ان النظام السياسي الدولي سيشهد في المستقبل ظهور حوالي 12 دولة تمتلك المقومات التي تؤهلها للتربع على قمة الهرم في النظام السياسي الدولي وما يقارب 11 تكتلاً في الاصعدة السياسية والاقتصادية كافة[1].

ويرجح هذا الاحتمال زوال نظام القطبية الاحادية بتراجع مكانة الولايات المتحدة الامريكية نسبيا إما لعجزها في مواجهة التحديات العالمية التي تؤثر في قيادتها للنظام السياسي الدولي او لتصاعد وتيرة التيار القومي الانعزالي الشعبوي الذي يؤشر إلى تغير المنطلقات الفكرية ليست على صعيد السياسية الخارجية الامريكية فحسب، بل حتى في أوروبا نظرا لتنامي نشاط الاحزاب على خلفية احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 علاوة على ارتفاع مكانة القوى العالمية الاخرى (روسيا الاتحادية، الصين، اليابان، الاتحاد الاوروبي، الهند)[2].

ومن هنا يمكن ترجيح زوال نظام الاحادية القطبية الذي أسهم في تربع الولايات المتحدة الامريكية على هرم السياسة العالمية ومكنها من الهيمنة على العالم، الامر الذي يفضي إلى تراجع نسبي، نظراً لعجزها في مواجهة التحديات العالمية والصعود البائن لروسيا الاتحادية والصين واليابان والاتحاد الاوروبي والهند فضلا عن قدرة هذه القوى على تعظيم قوتها التي تسهم في جعلها اقطابا في النظام السياسي الدولي[3]، اذ اوجدت الصيغة الجديدة للعلاقات الدولية، في اطار التعددية ولا سيما التعددية الاقتصادية تكاملية في العلاقات الدولية، فالازدهار الاقتصادي لدولة ما انما ينعكس ايجاباً على الدول الأخرى ومصداق ذلك الشراكة الامريكية ـ الصينية على الصعيد الاقتصادي بالرغم من الاختلافات السياسية والايدولوجية فالتبادل التجاري الامريكي الصيني وصل عام 2007 إلى 386 مليار دولار مما ينعكس ايجابا على الدولتين[4].

وإن النظام السياسي الدولي اضحى يتصف بالتحول والانتقال من الاحادية القطبية إلى

(1) ومنها الكتلة الاوروبية، كتلة امريكا الشمالية، الكتلة الافريقية، كتلة امريكا اللاتينية، الكتلة الصينية ـ الروسية، المحور الآسيوي، للمزيد ينظر: جون مير شايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2012)، ص 398.

(2) محمد عبدالشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي، محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، 2011)، ص 147 ـ 148.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 147 ـ 148.

(4) Nouriel Roubini, warning: More Doom Ahead. Foreign Policy. January/February 2009.p23.

التعددية نتيجة للتحديات الكبيرة التي تواجهها الولايات المتحدة الامريكية فالتقارب الروسي الصيني الذي يسعى من اجل الخروج من المثلث الامريكي مهَّدَ إلى استعادة التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية، الامر الذي يدفع باتجاه تعزيز فرضية التحول نحو التعددية القطبية في النظام السياسي الدولي.

ولعل هناك جملة ممن المحفزات التي أسهمت في تعزيز تلك الفرضية التي يمكن رصدها على النحو التالي:

اولاً: إن القوة الدولية البازغة وإن سلمت بانفراد الولايات المتحدة الامريكية بالقوة والهيمنة عالمياً، إلا أن تنامي مقومات قوتها يدفع باتجاه السعي من أجل اعلان عدم رضاها عن محاولات الانفراد الأمريكي بالقرارات الدولية، والدعوة لعلاقات دولية متكافئة نوعاً ما تقوم على توسيع قمة الهرم في النظام السياسي الدولي لتستوعب مراكز القوى الأخرى[1]، فروسيا الاتحادية عارضت جهاراً الفرضية الأحادية بإصدار الوثيقة الاستراتيجية التي صادق عليها الرئيس بوتين عام 2000م، التي كانت تحت عنوان (مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي)، والتي تذهب إلى ضرورة العمل من أجل تأسيس نظام سياسي دولي يقوم على أساس التعددية في العلاقات الدولية[2].

واتفق قادة الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية في لقاء القمة السنوية عام 2004م على ان النظام السياسي الدولي يعاني من مشكلة الأحادية القطبية التي لابد من ضرورة تحويله إلى نظام تعددي أو بحسب قول (رومانو برودي) رئيس المفوضية الأوروبية: ((نحن بحاجة إلى نظام دولي متعدد الأقطاب قادر على تقديم حلول مناسبة لتحديات الإرهاب وقضايا المناخ والجريمة المنظمة ومكافحة الفقر[3].

ثانياً: الأزمة المالية عام 2008م والانفلات القطبي الذي حدث على نطاق النظام العالمي أفضى إلى تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وصعود القوة الأخرى، لأداء أدوار عالمية

(1) Tohn Ferarj. Ruggle. The winning peace America and world order in the New era. Columbia University press. Newyork.1996.p.157.

(2) ميرنا ديزير، روسيا: التحولات الحقيقية والكاذبة، بحث في كتاب: برتران بادي ودومينيك شيرال، أوضاع العالم2011:50، نهاية العالم الأحادي، سلسلة معارف، الكتاب الثاني، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي،2011)، ص125.

(3) عصام الزعيم والمراتفاتر، العولمة ومناهضة العولمة، مصدر سبق ذكره، ص25.

في ظل الفراغ المتشكل؛ نتيجة لعدم رغبة الولايات المتحدة في استخدام قوتها العسكرية والاقتصادية لإعادة تشكيل النظام السياسي الدولي[1]، ذلك ما أكدته صحيفة (فاينانشال تايمز) البريطانية في تقريرها بالقول (إن فشل السياسة الخارجية الأمريكية في تسوية النزاعات والأزمات التي تشهدها العديد من دول العالم باتت واضحة، وان تراجع النفوذ الامريكي عالمياً جعل العالم يتجه نحو بروز قوى اقليمية جديدة يصعب على الولايات المتحدة الامريكية ايقاف مدها. كذلك فشلها في إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، وتعويض النفوذ الروسي سيما بعد ضم جزيرة القرم وإنهاء الأزمة السورية، وتعثرها في التعامل مع الملف النووي الإيراني الذي قد يفضي إلى سباق تسلح نووي في منطقة الشرق الأوسط))[2].

ثالثاً: ملامح التعددية القطبية

تواجه القطبية الأحادية الأمريكية تحديات من الحلفاء والمنافسين على حد سواء، فاليابان والاتحاد الاوروبي يشكلان تحدياً من قوى حليفة للولايات المتحدة الامريكية على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي والاستراتيجي، ذلك التحدي الذي يفضي إلى تراجع امريكي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً مقابل صعود وتنامي الأقطاب الأخرى التي تسهم في الإطاحة بالأحادية القطبية الأمريكية[3].

ومن المتوقع ان تؤدي القوى المنافسة المتمثلة في الصين وروسيا الاتحادية دوراً رئيسياً في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية قد يطيح بمقولة الأحادية القطبية، إذ بلغت الصين مرتبة الدول المتطورة اقتصادياً وسياسياً[4]، واستطاعت روسيا استعادة عافيتها الاقتصادية حتى أصبحت قوة كبرى على الصعيد السياسي والاقتصادي، إذ باتت القوتان الصينية والروسية مع بدايات القرن الحادي والعشرين من القوى البازغة التي تسعى إلى مكانة دولية أفضل على

(1) فريد زكريا، تراجع النفوذ الأمريكي، أعظم قصة عالمية من عصرنا، شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)، الموقع الإلكتروني: http://www.masrawy.com/news/press/details/2017/12/29/2302/03.

(2) خارطة النفوذ العالمي تؤكد تراجع الدور الأمريكي، صحيفة الفاينانشال تايمز البريطانية، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع: http://www.ft.com.

(3) Astrategy for Ev foreign policy.European Union Institute for security studies. Repontno.7.June 2010.p.28

(4) China's position paper on the new security Concept foreigh.Ministry of the people's Republic. Of china July 31.2002.

المستوى العالمي، وسميت بالقوى التعديلية التي تهدف إلى موازنة النفوذ الأمريكي[1] لتعزيز نفوذها العالمي ودورها في إدارة التفاعلات الدولية على النحو الذي يحقق مصالحها.

ومن هنا لابد من الإقرار بفرضية صعود روسيا والصين الذي يمثل تحولاً في موازين القوى على حساب الولايات المتحدة الأمريكية وعلى النحو الآتي:

أ ـ الصعود الصيني: أثبتت الصين استراتيجية قائمة على أساس العمل العلمي الاستراتيجي المستند على التخطيط لمواجهة التحديات المحتملة، حتى باتت قوة دولية لها دور مؤثر على صعيد الاستراتيجية الدولية مستفيدة من التراجع الامريكي والخسائر الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الامريكي إبان حقبة حكم الرئيس جورج بوش الابن؛ بسبب تكاليف الحرب على الإرهاب.

ولمزيد من الإيضاح لابد من الإشارة إلى المؤشرات التالية:

1 ـ دخول الصين في أنشطة صراعية ذات أبعاد إقليمية في ثلاث حالات: الأولى تدخلها المباشر في الحرب مع كوريا الشمالية، والثانية ايقاع اسلوب الحرب غير المباشرة مع فيتنام، والثالثة انها تنظر إلى (تايوان) كجزء من إقليمها، ولعل الصين تسعى لتعزيز سيطرتها على منطقة بحر الصين الجنوبي، ويعود ذلك إلى المخزون النفطي الكبير في هذه المنطقة الذي يساعدها في الصعود كقوة عظمى[2]، حتى إن وزيرة الخارجية الامريكية آنذاك هيلاري كلنتون أشارت إلى أن العلاقات الأمريكية –الصينية مليئة بالتحديات مركزة على التوترات في بحر الصين الجنوبي، التي رأت فيها فرصة تستطيع الولايات المتحدة عن طريقها الوقوف بوجه الصين نيابة عن حلفائها في آسيا[3].

2 ـ احتلال الصين المركز الثالث في نفقاتها الدفاعية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، وكما مبين في الجدول (5).

---

(1) تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضراء، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص207.

(2) Bill Hayton.The south china Sea the struggle for power in Asia ct= yale Univer sity press new Haven, 2014. P. 13.

(3) Hillary Clinton. Hard choices. Simon and Schuster. newyork. 2014. P. 2.

جدول (5)

مقومات القوة الصينية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية لسنوات مختارة

المقوِّمات	الولايات المتحدة الامريكية		روسيا الاتحادية		الصين	
	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة
حجم النمو الاقتصادي	% 3.2	2017	% 1	2016	% 6.7	2016
حجم الناتج المحلي الإجمالي (ترليون دولار)	18.5	2016	10.283	2016	11.0	2016
العدد الإجمالي للرؤوس النووية	15.450	2017	7000	2017	270	2017
حجم الإنفاق العسكري (مليار دولار)	587.8	2017	44.6	2016	161.7	2016
العدد الإجمالي للقوات المسلحة الفعلية (مليون عسكري)	1.73	2017	798	2017	20.260	2017
معدل إنتاج النفط في اليوم (مليون برميل)	8.653	2017	3.320	2017	4.189	2017
العدد الإجمالي لحاملات الطائرات	18	2017	1	2017	1	2017

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في المصادر التالية:

Human Development Report 2017 ـ United nations. 4 november. 2017.pdf.

United states power 2017available on. http://www.globalfirepower.com.

Russia power. 2017، available on: http://global first power.com.

الموقع الرسمي للبنك الدولي. الرابط الالكتروني

http://www.dak.al bank aldawli.org/indicator/ny.GDP.MKTP:CD.

China power. Available on: http://www.globalfire power.com.

تقرير البنك الدولي بعنوان: الصين 2016، الموقع الالكتروني:

http://www.data.albank aldqwlj.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

يتضح من الجدول الآنف الذكر بأن الصين تحتل المركز الثالث في الإنفاق العسكري، إلا انها تتفوق في بعض المؤشرات على روسيا الاتحادية، إذ أن المتوقع ان تصبح ثاني أكبر منتج للأسلحة عالميا في المستقبل المتوسط، وإن من المتوقع أن تحتل مكانة المنافس القوي للولايات المتحد الامريكية على الصعيد الدولي ذلك حسب ما تشير اليه توقعات تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الامريكي المعنون بـ (الاتجاهات العالمية لعام 2025) التي تذهب إلى امكانية ان تكون الصين اكبر دول العالم اقتصادياً، وفي ظل سعيها الحثيث في ميدان السياسة الدولية على مدى العقد القادم[1].

3 ـ اتباع الاستراتيجية السلمية من اجل الصعود والتوسع الإقليمي، إذ تعتمد على سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واتباع التوسع الاقليمي الذي استطاعت من خلاله إزاحة الولايات المتحدة الامريكية من موقعها بوصفها مصدراً رئيساً لليابان وتايوان وكوريا، وأنها انضمَّت للعديد من المنظمات الاقتصادية والأمنية الدولية مثل منظمة شنغهاي وكتلة بريكس[2].

وفي عام2015م وقعت خمسون دولة بينها المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا في بيكين على قانون الصرف الاسيوي للاستثمار، الذي سيسهم في تمويل مشاريع تتعلق بالبنى التحتية في آسيا، كما نجحت في ضم عدد من الدول الغربية في حين لم يلق ذلك قبولاً من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ولعل ذلك ضرب من ضروب استعمال القوى الناعمة من قبل الصين خدمة لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية[3].

4 ـ التفوق التجاري: إذ باتت السوق الامريكية سوقا رئيسية للصناعات الصينية وذلك بتحقيقها فائضا تجاريا مع الولايات المتحدة الامريكية بحوالي 70 مليار دولار في السنة، الأمر الذي افضى إلى ان تتصدر الصين في قائمة الدول الدائنة للولايات المتحدة الأمريكية واكبر

(1) Global TRENDS 2015.Transformed world.National Intelligence Couneil. 1 November, 2008.

(2) سامي السلالي، أبعاد ودلالات قمتي بريكس وشنغهاي في التفاعلات الدولية مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015، الموقع الإلكتروني:

http://rawabetcenter.com/archiver/10907.

(3) المصرف الآسيوي للاستثمار حلم صيني يتحقق، مجلة السفير، العدد الإلكتروني (بيروت: شبكة المعلومات الدولية) الرابط الإلكتروني:

http://www.academia.edu/60032014/57/.pdf.

شريك تجاري لها، وبالرغم من ذلك إلا أن هذا التبادل اتخذ بعداً صراعياً متبادل الاتهام بأن الصين تسعى لإغراق الاسواق الامريكية بالبضائع الصينية الرخيصة[1].

ب ـ الصعود الروسي:

تمتلك روسيا الاتحادية مقومات القوة الصلبة، التي تجعل منها قوى بارزة لاسيما النووية وعديد القوات المسلحة كما مبين في الجدول (5) آنفاً، وأن استعادتها لعافيتها الاقتصادية أفضى إلى ارتفاع حجم الموازنة العامة الروسية التي بوساطتها حددت روسيا الاتحادية أهداف سياستها الخارجية في حماية المصالح التجارية والاقتصادية، فضلا عن انفرادها من بين الدول المعارضة للقطبية الأحادية بإصدار وثيقة استراتيجية عام 2000م بعنوان (مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي) التي تسعى من خلالها إلى تأسيس نظام متعدد الأقطاب، وفيما يأتي رصداً لمؤشرات الصعود الروسي في النظام السياسي الدولي:

1 ـ استعمال القوة الذكية من خلال جذب الملايين من العمالة الفائضة في دول آسيا الوسطى ودول منطقة القوقاز وتصدير الغاز اليها، وتوفر الأسواق لمنتجات هذه الدول[2].

2 ـ خروج روسيا عن صمتها إزاء التدخل الأمريكي في مجالها الحيوي من خلال إعلانها الحرب على جورجيا وتدخلها في أوسيتيا الجنوبية[3] لتثبت أنها قوة دولية غير قابلة للتجاوز أو اختراق أمنها القومي[4]، وكذلك موقفها من الأزمة الأوكرانية والضغط على الرئيس الأوكراني للتخلي عن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي دعا إلى إرسال قوات روسية إلى شبه جزيرة القرم، لحماية المواطنين الذين ينتمون إلى الأصول الروسية. وأكد الرئيس بوتين أن جزيرة القرم جزء من روسيا الاتحادية مما أفضى إلى تدهور العلاقات مع الغرب[5].

---

(1) باهر مردان، العلاقات الصينية الأمريكية، الموقع الإلكتروني:

http://www.academia.edu/60032014/57/.pdf.

(2) علاء عبد الحفيظ، السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي، (القاهرة: مجلة النهضة، العدد3، 2011)، ص28.

(3) اندلعت أزمة أوسيتيا الجنوبية على إثر القصف الذي قامت به جورجيا في الثامن من آب 2008، وتسببت في حرب روسية –جورجية، للمزيد ينظر: نورهان الشيخ، روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية توازن جديد للقوى الدولية،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد174، 2008)، ص52.

(4) علاء عبد الحفيظ، السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره، ص53.

(5) نورهان الشيخ، روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية، مصدر سبق ذكره، ص53.

وبذلك تبيّن أن الروس يسعون إلى استعادة مكانتهم ونفوذهم في النظام السياسي الدولي كقوة كبرى يشار إليها بالبنان[1]، وبحسب ما يذهب اليه (George Friedman) فإن الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) انتهج سياسة واقعية تهدف إلى استعادة ما فقده الاتحاد السوفياتي سابقا بعد قيامه بغزو جورجيا الذي اكتشف بوساطته عجز القدرات العسكرية لحلف الناتو من الوقوف بوجه روسيا[2].

3 ـ سعت روسيا لاتباع استراتيجية الاستقطاب من أجل تعزيز القيادة الروسية القائمة على أساس النفعية المتبادلة في شقها الاقتصادي. وفي هذا الصدد نرى أن هناك نوعين من الاستقطاب: الأول يتعلق بالقوى الصغرى في محيطه الإقليمي متمثلا في دول الاتحاد السوفياتي وقتئذٍ وحلفائها خارج النطاق الحيوي كسوريا وايران، والنوع الثاني قائم على تقوية الأواصر الدولية عبر مشاركتها في ضبط التفاعلات الدولية سيما بين التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل (بريكس) ومنظمة شنغهاي التي تمكنها من إدارة الاستقطاب وضبطه، الذي يؤدي إلى تحقيق الدور القيادي لروسيا وجعلها قادرة لإعادة التوازن في النظام السياسي الدولي[3].

4 ـ السياسة الدفاعية للحد من التفوق الأمريكي سيما في مجال الأسلحة النووية، التي دفعت إلى تطوير ترسانتها الموجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وتجديد منظومات التسليح التقليدية وغير التقليدية[4].

رابعاً: التحالفات الدولية

إن ظاهرة التحالفات أضحت سمة من سمات النظام المتعدد الأقطاب سواء كانت تلك التحالفات اقتصادية او سياسية او عسكرية دولية، ومن أمثلتها:

1 ـ تكتل بريكس: الذي يضم خمس قوى اقتصادية دولية لها دور كبير في السياسة

(1) باسم راشد، تهديد جيوستراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، 2014)، ص14.

(2) George fried man.flaspoints:The Emerging Crisis Europe.Double Day. Newyork. 2015. p.15.

(3) ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون،2006)، ص65.

(4) مصطفى علوي، قطبية لا متماثلة، تحولات السياسة الدولية تجاه الولايات المتحدة،(القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد195، 2014) ص104، وكذلك ينظر: الناتو ينشر قواته على مشارف الحدود الروسية، الموقع الإلكتروني:

http://www.arabic.rt.com./world/873202.

العالمية هي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا)، وبعكس التعددية الاقتصادية الدولية لما تشكل دول التحالف من مساحة واسعة من اليابسة وامتلاكها لما يقارب 40 % من مجموع احتياطيات العالم ومن المتوقع إن تنافس اقتصاديات هذه الدول بحلول2050 أغنى دول العالم[1].

2 ـ منظمة آسيان: التي تعبر عن شراكات اقتصادية إقليمية سيما في قارة آسيا تضم عشر دول تقع في جنوب شرق آسيا هي: (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورا، تايلند، بروناي، فيتنام، لاوس، ميانمار، وكمبوديا)[2].

3 ـ منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي: التي تضم ثماني دول بعد انضمام الهند وباكستان إليها في حزيران 2016 وهي (الصين، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، طاجيكستان، اوزبكستان، الهند، باكستان)، إذ تمكنت هذه المنظمة من بناء مجموعة اقتصادية لها أثر على مستوى العالم.

4 ـ التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا والعراق، وهو تحالف عسكري أمني تشاركي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن تطورت تجربة حلف الناتو ليصبح منظمة عابرة لحدود العضوية[3].

5 ـ قدمت روسيا نفسها ايدولوجيا على أن لها هوية متميزة وانموذجاً حضارياً بديلاً للأنموذج الامريكي، وتعُدُّ نفسها قوة الوضع الراهن، وبوصفها القوة الامريكية بأنها قوة رجعية تسعى إلى زعزعة استقرار العالم باتباعها أسلوب تشجيع تغيير الأنظمة سيما الدول العربية[4].

خامساً: ثورة الاتصال والمعلوماتية:

إن ثورة الاتصال والمعلوماتية أحدثت نقلة نوعية على مستوى النظام السياسي الدولي

---

(1) BRICS. Arailable on: http://www.investopedia.terms/b/bric.asp.

(2) رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، مركز الجزيرة للأبحاث، الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.Net.programs/newsreportc/201713/11/.

(3) شفيق فواز العادل، بداية سقوط الصنم الأمريكي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2010)، ص89، وينظر كذلك: منظمة شنغهاي على الموقع الإلكتروني:
http://arabic.rt.com/photolines/784820.

(4) علاء عبدالحفيظ محمد، تأثير الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في اطار نظرية تحوّل القوة، (جامعة اسيوط، 2016)، ص 20.

لإنهاء فكرة مركزية القوة بالغزو الاثيري للمعلومة، الأمر الذي أفضى إلى بروز كيانات اقتصادية وقوى سياسية واجتماعية واعلامية وأمنية وعسكرية، أطاحت بالسيطرة الكلية لقطب واحد أو قطبين في النظام السياسي الدولي[1].

والملاحظ، أن كل القوى الصاعدة تحاول أن تحتل مكانةً في النظام السياسي الدولي، وذلك بتوسيع قاعدة الهرم الدولي لأداء أدوار فاعلة للحصول على المكاسب وتحقيق المصالح السياسية، إلا ان هذا المشهد قد يكون بعيداً بحدود المستقبل المنظور ولما تزل الولايات المتحدة الامريكية تمتلك مقاليد القوة محاولةً تقويض القوى الصاعدة وإزاحتها عن قمة النظام السياسي الدولي.

المشهد الثالث: اللاقطبية في النظام السياسي الدولي

لاشك في أن طبيعة العلاقات الدولية تتسم بالتعقيد والتشابك الطردي مع المتغيرات التي تفرضها الظروف بشكل مضطرد، سيما ما يتعلق في التفاعلات بين وحدات النظام السياسي الدولي الذي شهد الكثير من التغيير من خلال تنامي دور الفاعلين غير الدوليين وتشابك المصالح وتقاطعها، فضلاً عن المستجدات القيمية والفكرية التي أدلت بدلوها لتغيير مسار التفاعلات الدولية التي قد تحدث على مدى المستقبل القريب او المتوسط؛ ولذلك فان الباحث في ميدان الدراسات المستقبلية لابد له أن يستشرف مستقبل النظام السياسي الدولي بناء على تلك المتغيرات.

ومن هنا فنظام اللاقطبية الدولية كما يراه (ريتشاردهاس) يختلف عن النظام القطبي المتعدد سواء كان تعددياً او ثنائياً او أحادياً، وهو من الاحتمالات المطروحة بقوة عبر المستقبل المتوسط، إذ نجد أن قمة الهيكلية الدولية تتجه لتكون أكثر اتساعاً لتشمل كل الفاعلين على الساحة الدولية سواءً من الدول أو من غير الدول الذين لهم من الإمكانيات لأداء دور فاعل في النظام السياسي الدولي؛ لعدم تركز القوة فيه من خلال محاور دولية محددة، أي أنه ذهب إلى أن السمة الأساسية لعلاقات القرن الحادي والعشرين تعيش الآن في طور التحول نحو اللاقطبية؛ لوجود عشرات اللاعبين الذين يمتلكون أنواعاً

(1) سيف الدين محمد الراشدي، عولمة الحرب، قراءة في فكر المحافظين الجدد، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص 135.

مختلفة من القوة يمارسونها، وفقا لمقتضيات مصالحهم وهذا ما يعد تحولا مؤثرا نسبة إلى الماضي[1].

ويذهب (ليزلي جليب) إلى أن نظام اللاقطبية الجديد سيتكون من: القوى العظمى الأساسية وهي الولايات المتحدة الامريكية، وثانيا القوى الصاعدة: الصين، الهند، روسيا، اليابان، بريطانيا، فرنسا، المانيا، البرازيل، وثالثاً الدول المنتجة للنفط والغاز ورابعا الدول المتوسطة الحجم التي تمتلك امكانيات محلية وفعاليات اقليمية كالمكسيك وجنوب افريقيا، وخامسا: الدول الصغيرة والكبيرة والتي يصفها الكاتب بالدول المسؤولة مثل (سويسرا، النرويج، سنغافورة)، وسادسا: الدول النامية المتفاوتة سياسياً واقتصاديا وتشمل 75 دولة، وسابعا: القوى الفاعلة غير الحكومية التي تشمل الارهاب الدولي والشركات المتعددة الجنسية ووسائل الإعلام[2].

ويمكن القول ان استشراف مستقبل النظام السياسي الدولي اللاقطبي يدعو إلى رصد المتغيرات الجوهرية على مستوى السياسة الخارجية الأمريكية، وانعكاس ذلك على سيرورة النظام السياسي الدولي، سيما بعد وصول ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية بعد فوزه في انتخابات 2016. وبيان ما اذا كان استمرار السياسية الخارجية الجديدة في ظل ترامب ستفضي إلى ولادة نظام سياسي دولي جديد ام لا؟

1 ـ السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ترامب وانعكاساتها على النظام السياسي الدولي:

أثار وصول (دونالد ترامب) إلى الرئاسة الأمريكية هواجس داخلية وخارجية حتى بين الحلفاء الأمريكيين، ذلك أنهم أصبحوا إزاء شخصية من نوع مختلف في الرئاسة الأمريكية، ولعل ذلك يعود إلى ما امتازت به شخصية الرئيس ترامب من انعدام خبرته سياسيا وكونه يمثل تيارا شعبوياً يمينيا سعى لقلب المعادلات الامريكية الداخلية والخارجية، ولمحاولة تفسير مواقف الرئيس (ترامب) الجدلية، فهناك من يرى انه لا يمتلك رؤية استراتيجية متماسكة للسياسة الخارجية الأمريكية[3]، حتى ان (جيرمي شابيرو) مدير الأبحاث في المجلس الأوروبي

(1) Richard N. Hrass. The Age of Non polarity:what will follow V. S Dominance.Foreign Aftairs،My.2008.vol.87.No.3.p.253.

(2) السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد179، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010)، ص36.

(3) Philip Gordon, «Wy Trumps foreign policy might prove less Radical Than you Think» politico Magazine 32016/12/ accessed on 212016/3/, at: http://politi.co/2gvqnB.

للعلاقات الخارجية ذهب إلى ان لا ينبغي لأحد ان يعتقد انه يعرف ما سيقوم به ترامب حتى لو كان هذا الشخص دونالد ترامب نفسه[1].

ويرى (اليوت كوهين) مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية في جامعة جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة واحد كبار المستشارين السابقين في وزارة الخارجية بإدارة الرئيس الامريكي الأسبق جورج دبليو بوش انه لدى ترامب اقتناعاً قوياً حول عدد من القضايا في حقل السياسة الخارجية، لكنه لا يرقى إلى وجهة النظر المتماسكة للعالم لذا فهو بحاجة إلى تثقيف نفسه حول النظام السياسي الدولي الذي انشأته الولايات المتحدة الامريكية على مدى نصف قرن[2].

ومن نافلة القول، هناك من يرى أن الرئيس ترامب ليس ايديولوجيا فهو ليس محافظا ولا واقعيا ولا مثاليا ولا حتى انعزاليا. وما شعاراته اليمينية الشعبوية إلا استمرارا للنهج الذي مكّنه من النجاح في الانتخابات الرئاسية ويرى اولئك إلى انه براغماتي يمتلك غريزة تجارية بحتة[3]، فهو يتمثل بتقاليد جاكسون نسبة إلى الرئيس الامريكي الأسبق اندرو جاكسون في السياسة الخارجية وهي القومية والشعبوية وعدم الثقة في العالم الخارجي. والاستعداد لاستخدام القوة عند الضرورة[4]، وهكذا فقد شهد الامريكيون منعطفا وتحولا كبيرا في تاريخ السياسة الامريكية الذي يمكن أن يفضي إلى متغيرات في القواعد الاساسية للعمل السياسي سيما في المؤسسات الخاصة ودور الولايات المتحدة الامريكية في إدارة النظام السياسي الدولي[5].

ويبدو أن السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية والاتجاه الثقافي والعقائدي للرئيس ترامب كلاهما يؤدي دورا في توجيه مسار استراتيجيته سيما بعد تصاعد تأثير شرائح مجتمعية تتبنى رؤية مختلفة تماما للعالم من تلك التي سادت دوائر النخبة في العقود

(1) Jeremy Shapiro, «what Europe should do about aproblem like Trump» European Council on Foreign Relations./o/112016/.accessed on 212016/12/ at: http://bit.

(2) Tames kilfield, «The knowns and Unkonwns Donald Trump's Foreingn policy «, The Atlantic. 192016/11/.accessed on 212016/12/.at: http://theath.tc/2ikGas5.

(3) Kitfield.bid.

(4) Walter Russell Mead» Anderw Jackon, REVENANT» The American Interest.172016/1/. accessed on 212016/12/. At: http://bit Iy/204OXW1.

(5) for detalls look. Panl starr. Who.Are we Americans new? And who will we become under Turmpt Americans prospect.December. 19. 2016.

السابقة. فقد لخص الكاتب (روبرت ميري) التباين بين الرؤيتين في مقال بعنوان (كيف أحل ترامب التوجه القومي محل التوافق الأمريكي حول العولمة)[1].

ومن الجدير ذكره ان السياسة الخارجية الامريكية تستند إلى مقاربة تاريخية مفادها ان التوجهات الرئيسة للسياسة الخارجية الامريكية توجهات ثابتة مع اختلافات الزمن والادارات لأنها مرتبطة بطبيعة تكون امريكا التي نشأت في بادئ الأمر كموطن مفتوح، الامر الذي جعل السياسة الخارجية الأمريكية تنظر إلى العالم على انه فضاء مفتوح؛ لذلك فهي لا تمتلك نظرية للأمن القومي بقدر امتلاكها واهتمامها بنظرية المصالح القومية[2].

المعروف ان السياسة الخارجية الامريكية تتمحور تاريخيا في تيارين رئيسين [3]:

التيار التدخلي: Interventionism الذي يقوم على الانخراط الامريكي الفعال في الشؤون الدولية، من اجل تحقيق المصالح الامريكية وبشتى الوسائل بشكل انفرادي تقوده الولايات المتحدة الامريكية بعيدا عن حلفاؤها او تشاركيا قائما على الشراكات والتحالفات التقليدية.

التيار الانعزالي Isolationism الذي يرفض المشاركة الفعالة في الشؤون الدولية مركزا على قضايا الداخل انطلاقا من اولوية الداخل على الانخراط في الشؤون الدولية[4]، ومن هنا يرى كثير من الباحثين الأمريكيين ان التوجس من وصول الرئيس ترامب يرتبط بالسياسة الخارجية الأمريكية التي اضحت لا تمت بصلة لأي إطار مرجعي تقليدي فالمقاربة المؤسساتية[5] ستكون عاجزة؛ لأن الرئيس ترامب ينظر إليها بعين النقد على انها سبب في

(1) Robent w.murry.»How Trump replaced America's glob consensus withe anationalist November.9. 2016.accessed at: http://americas - globlist - consensus.Nationalist - 1834i.

(2) نقلًا عن: جمال خالد القاضي، السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة ترامب، مجلة العلوم للسياسة والقانون، العدد7، (ألمانيا: برلين، المركز الديمقراطي العربي،2018)، ص83.

(3) للمزيد عن موقف المرشح الجمهوري دونالد ترامب من قضايا السياسة الخارجية ينظر:
Donald TRUMP» Foreign policy speeh» Trump for presider official website.April 27.2016. accessed August 24.2016 accessi bleat: http://www.donalditrump.com/press - releases/donuld - j - trump - policy - speeh.

(4) Fordetails; GEOFTREY LEVIN. From lsolationism to Internationalism. The foreign Policy shift in Republican presidential politics. 1940 - 1968.policies and politics on the American Emergeney state December, g. 2011.

(5) ترتبط السياسة الخارجية الأمريكية بثلاث مقاربات:
المقاربة المؤسساتية: ترى بأن السياسة الخارجية الأمريكية هي محصلة لإدارة العلاقة بين مجموعة من

التعقيد المؤسساتي الذي يعرفه النظام الأمريكي وعدم انتماء ترامب لأي تيارٍ فكري يجعل من المقاربة الفكرية عاجزة، لذا يرى المتتبع بأن ترامب يأخذ من الواقعيين مبدأ أمريكا أولاً، ومن المحافظين الجدد أهمية توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية ومن القوميين يميل إلى الانعزالية بالمعنى الذي يعود بالنفع على الولايات المتحدة الأمريكية، أما ما عدا ذلك فيخضع لمبدأ العزلة، وهو كذلك لا يؤمن بالحتميات التي كرسها تطور الدولة الامريكية كتوظيف المال في السياسة الخارجية الامريكية وفكرة الفضاء المفتوح، ويعد تدفق المهاجرين من امريكا اللاتينية تهديداً للأمن القومي الأمريكي عكس ما درجت عليه الاوضاع سابقا (1).

وبناءً على ذلك فان صدمة العالم من انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة الامريكية تتعمق ويتعمق معها شعور دولي بالمجهول، فقد طرح ترامب للشك مبادئ أساسية في بنية العلاقات الدولية منها التجارة الحرة والحدود المفتوحة والعولمة ومركزية حلف شمال الأطلسي(الناتو) في ترتيبات الغرب الأمنية. ووحدة الاتحاد الاوروبي والعلاقات مع روسيا ومسائل دولية كثيرة (2).

يتضح مما تقدم الملامح الرئيسية لسياسة الرئيس ترامب الخارجية التي اذا كتب لها النجاح وأصبحت في حيز التطبيق، فإن كل آليات النظام السياسي الدولي الليبرالي بدءاً من التحالفات السياسة والأمنية التقليدية إلى الترتيبات الاقتصادية والتجارية التي قام عليها النظام السياسي الدولي من الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن السعي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ستكون في مهب الريح، واذا لم تطبق تلك السياسات سنكون أمام فوضى دولية بسبب ضبابية الأسس والمبادئ التي يقف عليها رئيس الولايات

المؤسسات، سيما وإن النظام الأمريكي معقد مؤسساتياً، أما المقاربة الفكرية التي ترى أن فهم مسارات السياسة الخارجية الأمريكية مرتبط بصبغة التيار الفكري المسيطر، فهو إما أن يكون تياراً واقعياً يؤمن بسياسة القوة أو محافظاً يؤمن بالقوة العسكرية أو ليبرالياً معارضاً لسياسات القوة مفضلاً للاستناد على القانون أو قومياً يميل إلى تكريس الطابع الانعزالي، انظر: جمال خالد القاضي، السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره.

(1) جمال خالد القاضي،السيايسة الخارجية الامريكية في ظل ترامب، مصدر سبق ذكره، ص 86.

(2) منال لطفي، كيف سيغير ترامب العالم؟،(القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية، العدد65، 2016/12/27، الرابط الإلكتروني:

http://democracy.ahram.org.egl.News/12514.

المتحدة الامريكية بوصفها العنصر الأساس في تحديد التفاعلات الدولية، ويبدو ان للمتغيرات السياسية على مستوى العالم عامة والولايات المتحدة خاصة بأن هناك مؤشرات نحو التغيير في المنظومة القيمية للعلاقات الدولية يمكن إيجازها على النحو الآتي:

1 ـ رفض الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية للعالم:

ترى الولايات المتحدة الامريكية أنها أمة الاستثناء، وان لها حق التدخل على مستوى البشرية، وأن رفض هذا الاستثناء والدور القيادي إنما هو رفض لفكرة التدخل الخارجي تحت شعار تغيير الأنظمة أو نشر الديمقراطية، اذ يرى الرئيس الأمريكي ترامب بأن تلك المصطلحات الآنفة إنما هي مهينة للدول الأخرى، ولعل ذلك إيذانا بنهاية التدخل الامريكي باسم نشر الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان الذي قامت عليه السياسة الخارجية الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية(1).

ومن المعروف أن الرئيس السابق (أوباما) لم يكن مؤمنا بمحورية القوة العسكرية الامريكية، إذ قامت أيديولوجيته السياسية الليبرالية على التعاون الدولي والحوار الجماعي والحل المشترك للصراعات واحترام الامم المتحدة وتعطيل القوة الناعمة ومع كل ذلك لم يعارض فكرة الاستثناء الأمريكي(2).

ولعل رؤيته تدعو إلى الاعتماد على القوة الناعمة والقوة الذكية؛ لإعادة الجاذبية للولايات المتحدة الامريكية ودورها العالمي بدلاً من استعراض القوة السياسية والعسكرية لتحقيق المصالح مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

2 ـ التشكيك في اتفاقيات التجارة الحرة والعولمة:

أضحت الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأول من الأفكار النيوليبرالية والعولمة وإزالة الحدود بين الدول بالرغم من ظهور تداعيات ذلك في زيادة الفجوة الطبقية وتهديد الصناعات الوطنية وارتفاع مؤشرات البطالة والفقر، الأمر الذي دفع إلى التشكيك في العولمة

(1) Stephen Wertheim.Trump and American Exeeptionalism - why a Crippled America is some thing new foreign Affalrs.Jaunary 3. 2017.accessible.at: http://www.foreignaffairs.com/articles/united - states/20 - o1 - 03/trump - andemerican - exceptionalism.

(2) Ronfournier.Obamas new American Exeeptionalisis foreign Affairs.July.28 - 2016 - accessiib;eat: http://www.theaantic.com/politice/archire/201607//obamas - new - american.

وآثارها وكراهية النخبة ورفض الهجرة واتفاقيات التجارة الحرة، التي شكلت تلك الشكوك أساسا لخطاب ترامب الشعبوي لكسب أصوات الطبقات الوسطى[1] والعمالية، التي سعى من أجل طرح اتفاقات التجارة الحرة للتفاوض مرة أخرى لتعديلها بما ينسجم مع سياساته، فضلاً عن سعيه لإعادة الصناعات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة لامتصاص البطالة من خلال تشغيل عشرات الملايين من الأمريكيين، الأمر الذي يفضي إلى عودة الدولة القومية بوصفها لاعباً أساسياً في النظام السياسي الدولي، ولست الشركات الدولية العابرة للقومية، وهنا وعد ترامب بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات القادمة من الصين. وقد أشار بعد فوزه إلى أن المائة يوم الأولى لحكمه ستشهد انسحاب أمريكا من اتفاقية الشراكة عبر الباسفيك TPP[2]، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتدادات اقتصادية وأمنية وسياسية، واللافت للنظر أن انسحاب أمريكا من هذه الاتفاقيات تم من دون تشاور وتنسيق مع الدول الأعضاء وعلى رأسها اليابان التي استنفذت الكثير من رأسمالها الدبلوماسي والاقتصادي لإقناع الدول المترددة بالمشاركة في الاتفاقية، ويلحظ أن الصين المستفيد من هذا الانسحاب بالرغم من أن الاتفاقية موجهة أساساً للحد من نفوذها الاقتصادي والأمني في المنطقة. ومن هنا يمكن القول أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية يترتب عليه تداعيات ليست تجارية واقتصادية فحسب بل أمنية وسياسية[3].

وقد لوح ترامب بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا وكوريا الجنوبية التي يدَّعي بأنها كلفت الولايات المتحدة الامريكية أكثر من ثلاثة ملايين وظيفة، ولم يكن مستقبل اتفاقية التجارة الحرة التي يجري التفاوض عليها بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي بمأمن من تجميد مفاوضاتها.

(1) Dor Zakeim. The Trump phenomen and American Isolionism. ANALYs&PERSPEKTIV.Nr2 April/June 2016.

(2) Reforming the Us - china trade relation ship to make American great again.Accessibleat: http://www.donalad trump.com/postions/us - china - trade - reform.

(3) Kathleen H.Hicks.michael J.Green - Heather A - conley» Donald Trump Doesn't under stand the volue of U.S. Bases Overseas foreign policy.April.7.2016.accessed August 30 - 2016. accessibleat: http://foreignunderstand - the - value - of - u - e - bases

3 ـ العلاقات الامريكية الأوروبية:

لم يكن التخوف الاوروبي من سياسات الرئيس ترامب الاقتصادية والتجارية والعسكرية وحتى الانعزالية القومية التي تجسدها فكرة (امريكا اولا) انما التوجس من القيم اليمينية المحافظة الشعبوية المعادية للأجانب والمهاجرين على أساس اللون والدين، إذ جاء ذلك على لسان السفير الفرنسي في واشنطن (جيرار أرو) مشيرا إلى نهاية حقبة وعالم ينهار أمام اعيننا، وتلك هي المشاعر في أوروبا[1] التي تعاني من مشاكل دولية وداخلية معقدة قد تفضي إلى تفكك الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن صعود اليمين القومي في هولندا وفرنسا وايطاليا وتباطؤ في الاقتصادات الأوروبية، ومعاناة منظمة اليورو مع استمرار سياسة التقشف، ومع كل ذلك قد تكون طروحات الرئيس الامريكي ترامب سبباً في انهيار مسلمات العلاقات عبر الأطلسي في مهب الريح.

4 ـ هلامية النظام السياسي الدولي

لا شك ان الاتحاد الاوروبي يعاني من المشكلة البنيوية على الصعيد السياسي والعسكري الذي لا يزال يشعر بالحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حليفاً وشريكاً في النظام السياسي الدولي وعدم وجود بديل يملأ الفراغ. إلا أن ما جاء من تصريحات على لسان الرئيس الأمريكي ترامب يضع القارة الأوروبية في المجهول. وتضمنت تصريحاته عدم الوثوق بالصين، والابتعاد عن أزمات الشرق الاوسط، وعدم اعترافه بالاحتباس الحراري والخروج من اتفاقيات التجارة الحرة. وعده الراديكالية الإسلامية العدو الاول. ورؤيته حول الناتو بأنه مجموعة من المستغلين لسخاء الولايات المتحدة الامريكية[2]، كل ذلك جعل من النظام السياسي الدولي هلامي القوام لا سيما في منظومة العلاقات الدولية.

وبصرف النظر عن جدية هذه المواقف او احتمالية تغيرها، فإنها تشكل خطراً على أوروبا، ذلك ما جاءت به مستشارة مسؤولة السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي (فريدريكا

---

(1) Marls Leonand, Europe،alone in Trump's world.The Europeon conncil for foreign Relations. November 9 - 2016.accessibleat. http://ww.ecfr - eu/article/com/meatary - europe - alone - in - turmps - world7075.

(2) Parker. Ashley. «Donald Trump says NATO is obsolete Un is political Game? The newyork Times 2016 - 04 - 02 - http://www.nytimes.com/polities/first - draft/201602/04//donald - trump.fells - crowd - hedbe - fine - if - nato - broke - up/21.

موصيرين) من تلخيصها للاستراتيجية الدولية للاتحاد الأوروبي[1] إلى ضرورة الاستجابة للتحديات التي يواجهها بعد انتخاب ترامب وخروج بريطانيا والسعي من أجل تشكيل قوة عسكرية اوروبية قادرة على حماية مصالح الاتحاد دون الاعتماد على (الناتو)، الذي اصبح عبئاً اقتصادياً وأمنيا على الولايات المتحدة الامريكية؛ ولذلك يرى كثير من الباحثين الامريكيين بان غالبية دول الناتو جزء من الأمن القومي الأمريكي والدفاع عنها بموجب المادة الخامسة من اتفاقية الناتو عبء استراتيجي وسياسي واقتصادي على الولايات المتحدة الامريكية؛ لذلك آن الأوان ان تعيد الولايات المتحدة الامريكية الناتو لأوروبا لانتفاء الحاجة إليه استراتيجيا، وهذا ما يُثير قلق الدول الغربية الأعضاء في الناتو[2].

5 ـ العلاقات الامريكية الروسية في عهد ترامب

يسعى ترامب لتعزيز التقارب الامريكي الروسي من موقع القوة وبضرورة إعادة العلاقات مع روسيا، وان الخلافات بينهما ليس من منطلق العداء، ويرى ترامب أن التنسيق مع روسيا فيه مكاسب كثيرة، إذ يرى في نفسه القدرة على عقد الاتفاقيات التي تحقق المصالح الأمريكية، ولعل أهمها محاربة الإرهاب الإسلامي في سوريا، هذا الأمر الذي يعارضه كثير من السياسيين الأمريكيين وعلى رأسهم بومبيو وزير الخارجية الأمريكي الذي يرفض أي تقارب أمريكي روسي؛ وذلك لعلاقة روسيا بإيران[3].

لعل من يريد استشراف مستقبل النظام السياسي الدولي وفقاً للمتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بعد انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة الامريكية عام 2016، وانتهاجه لاستراتيجية سياسية تبدو مختلفةً تماماً عما سبقه من الرؤساء الأمريكيين، ويقف أمام احتمالين، أولهما: استمرار سياسة ترامب الحالية، وأنه لم يفِ بوعوده التي قطعها في حملته الانتخابية، الأمر الذي يدفع بالنظام السياسي الدولي باتجاه الفوضى، والثاني: يتعلق بإعادة

(1) Shard vision. Common Action:Astronger Europe. AGlobal strategy for the European union's foreign and security policy.June 2016.accessibleat.www.eeas - europe.

(2) منال لطفي، 4مسارات قد يغير بها ترامب العالم،(القاهرة: صحيفة الأهرام،2016/11/24 على الرابط الإلكتروني:

http://www.ahram.org.eg/newsprlnt/563836.asp.

(3) Bob Drey Fuss. Trumps foreign - pollcy Appointeer a ccessed on 212016/12/.at: http://bit.ly/2hvdjQb.

انتخابه لولاية ثانية سيما وأنه استطاع أن يحقق مكاسباً للشعب الأمريكي لاسيما ما يتعلق بانخفاض مستوى البطالة وخفض الضرائب التي اثقلت كاهل الشعب الامريكي، فإن ذلك يؤشر إلى أن النظام السياسي يتجه إلى اللاقطبية فيما إذا تمكن الرئيس الامريكي ترامب من تحقيق سياسته الداخلية والخارجية.

وبناءً على ما تقدّم، فإن منعطفات حادة مر بها النظام السياسي الدولي كانت أولاها بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وشكلت هذه الأحداث محاولةً امريكية جديدة لرسم خارطة العلاقات الدولية بناء على معطيات الحرب المعلنة ضد الإرهاب، وثانيها وصول ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية وما أنتج ذلك من متغيرات جديدة تمت الاشارة إليها في ثنايا البحث آنف الذكر.

الخاتمة

إنَّ النظام السياسي الدولي في ظل الحرب على الإرهاب ينطلق من تساؤلات تتعلَّق بالتأصيل النظري للإرهاب كمفهوم غامض في الأدبيات السياسية الدولية، من حيث الأسباب التي أدت إلى تطوره بوصفه ظاهرةً عالميةً، وخروجه من نطاق الدولة إلى العالم أجمع حتى يصبح شبحاً مرعباً يطارد جميع شعوب العالم، فضلاً عن أنه بات من الفواعل اللادولية التي أفرزتها المتغيرات الدولية.

ومن الملاحظ أنَّ مراكز الدراسات الاستراتيجية والأوساط السياسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب متفرد في السياسة الدولية ذهبت إلى التبشير بأن العالم في ظل الهيمنة الأمريكية صائر لا محالة نحو عالم متغير الوصف والأسلوب والآليات، فاقتنع بعضهم وأصبح من المريدين، وعارض آخرون بصمت خوفاً من القابض على سلطة القرار الدولي، وبقي الآخرون متأملين إلى ما ستؤول إليه الأحداث.

ومن هنا نلاحظ أن النظام السياسي الدولي مرَّ في مرحلة انتقالية بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وغياب القطب المنافس للولايات المتحدة الأمريكية التي اندفعت إلى التفرد والهيمنة الذي أصبح مَلْمحاً سياسياً من ملامح السياسة الخارجية الأمريكية، سيما إبان إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش التي انتقدت إدارة الرئيس كلنتون لتركيزها على الجغرافية الاقتصادية، التي بانت في عهده أهم من الجيويولوتيك، إلا أنَّ أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 عجَّلت بتنفيذ تصور إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الخاص بالتعاطي مع تهديدات الأمن القومي الأمريكي من منطلق جيوستراتيجي وجيويولتيكي.

ويبدو أن مكانة الولايات المتحدة الامريكية على قمة النظام السياسي الدولي بدأت بالتراجع برغم ما تمتلكه من مقومات فكرية ومرجعية وبرغم سعيها إلى التفرّد باتخاذ القرار السياسي الدولي، وتجاهل القوى الأخرى سيما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، فالحرب على العراق عام 2003 والخسائر التي تكبدتها القوات الامريكية وانتهاكها لحقوق الإنسان

وتحديداً ما حدث في معتقل (أبي غريب) أدّى إلى تدني سمعتها فضلاً عن معاناتها من التحديات والمشاكل الداخلية التي عجزت عن حلها والتي أدّت إلى الاضرار بقطبيتها على النظام السياسي الدولي، وبحسب قول مايكل فلايوس: «على الولايات المتحدة الامريكية أن تتعلم كيف تقود نفسها قبل أن تبدأ بقيادة الآخرين»، وبذلك يُلاحَظ أن هيكلية النظام السياسي الدولي تتجه نحو المشاركة غير الفاعلة بما لا يشكل تحدياً لهيمنة الولايات المتحدة الامريكية.

شكّلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 نقلة نوعية على مستوى السياسة الخارجية الروسية واهتمامها بالقوة العسكرية التي تسهم في استمرار الدولة خلال الحرب وحفظ هيبتها خلال السلم إذ سعت للبحث في امكانية تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية التي دفعت صناع القرار الروسي باتجاه البحث عن الحلول المناسبة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية إذ اعلنت التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية إبان أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 أملاً في الوصول إلى إدراج الأزمة الشيشانية في حسابات التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب سيما وأنّ روسيا خرجت من سياسة الحياد السلبي إزاء أزمة الشرق الأوسط إلى سياسة المبادرة واتباع سياسة خارجية تهدف إلى استعادة روسيا جزءاً من مكانتها الاقتصادية والاستراتيجية بتوثيق علاقاتها مع دول الشرق الأوسط بما فيها اسرائيل، فعلاقتها مع سوريا تمتد إلى عقود خلت، إذ سعت روسيا لتعضيد وجود النظام السوري والعمل على حمايته وبقائه مخافة أن تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتطويق النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط وأوربا الشرقية وغرب آسيا مما أفرز ولادة محور معارض للولايات المتحدة الامريكية إزاء الأزمة السورية متمثلاً في روسيا وإيران والصين، ولعل ذلك يُعد من المتغيرات المهمة التي أفضت إليها الحرب على الإرهاب الدولي وما انتجتها من تحالفات وتكتلات جديدة على الساحة الدولية.

ومن هنا يمكن أن نرصد الأمور الآتية:

1 ـ إن نهاية الحرب الباردة جاءت بمجموعة من العوامل والمتغيرات، التي صبت في صالح الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تعزيز عناصر قوتها ومن بينها صعود المحافظين الجدد الذين قلبوا المعادلات في الأداء الاستراتيجي الأمريكي يطرح مشاريع عديدة للهيمنة الأمريكية تلك المشاريع التي عبَّرت عن أنانية الأداء الاستراتيجي الأمريكي الذي شهدته الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أفضى إلى ظهور أشكال جديدة من التهديدات والمخاطر التي تحدت ذروتها من أحداث 11 أيلول/

سبتمبر 2001، لتكون أول ضربة تعرض سلامة الأرض الأمريكية للانتهاك بدرجة أكبر مما حدث سابقاً في ميناء بيرل هالير.

2 ـ شكلت نهاية الحرب الباردة نهاية للإطار الاستراتيجي الأمريكي، مما دفع الإدارات الأمريكية إلى صناعة إطار جديد أكثر مرونةً وتنوعاً يمكن تحديد ملامحه بالآتي:

أ ـ تعد العقيدة الاستراتيجية لمتطلبات المواجهة التي كانت قائمة وقتئذٍ على استراتيجية الردع التي وظَّفها الأمريكيون لصالحهم إبان الحرب الباردة ولغموض العدو بعد نهاية الحرب الباردة دفع باتجاه صياغة استراتيجية تستجيب للتحديات والمتغيرات في البيئة الدولية الجديدة، حتى تم اختيار استراتيجية الحرب الوقائية على أنها أنجع الاستراتيجيات العسكرية لمواجهة التهديدات للأمن القومي الأمريكي.

ب ـ لم تكن ظاهرة الإرهاب الدولي جديدة على الساحة الدولية، إلا أنَها أضحت بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 من الأسباب التي سهلت للولايات المتحدة الأمريكية من إيجاد العدو الذي يهدد مصالحها القومية كما تدَّعي.

ت ـ يلحظ المتتبع لخريطة الانتشار الأمريكي في العالم بعد أحداث11 أيلول/ سبتمبر 2001، وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية المعلنة وغير المعلنة بأن الحرب على الإرهاب تبدو مقبولة لمدّ الهيمنة الأمريكية على العالم سواءً بنشر أساطيلها أو إقامة القواعد العسكرية الجديدة أو نشر جنودها خدمة للبلدان المضيفة. في حين أن ذلك لم يكن الهدف الأساس من وراء شن الحرب على الإرهاب، إنما لتوظيف هذه الحملة لخلق الآليات الكفيلة التي تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق هيمنتها على العالم بالشكل الذي يحقق مصالحها القومية.

ث ـ سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف الحرب على الإرهاب، كذلك لإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط وتحقيق أمن إسرائيل، فضلاً عن الحفاظ على تواجدها العسكري والسيطرة على منابع النفط وردع الأنظمة المعارضة لسياساتها في المنطقة، ولا سيما إيران.

ج ـ مثَّلت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق التطبيق العملي لنظرية الدفاع الشرعي الوقائي وهي حربٌ غير مشروعة وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعلاقات الدولية، وابتداعاً لشرعية دولية جديدة خارج نطاق ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن أنها سعت لإزاحة كل من يقف بوجه التوجهات الأمريكية تحت مظلة مكافحة الإرهاب.

3 ـ كان للثورة المعلوماتية دور كبير في تطور الإرهاب الدولي وتحوله من ثوبه التقليدي إلى حلّةٍ جديدة عن طريق توظيف المعلوماتية والاتصال التي مكنت من تجنيد الإرهابيين دون الحاجة إلى الاتصال المباشر معهم وذلك بنشر الأفكار المتطرفة.

4 ـ شكّل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) انعطافاً جديداً في تحول الإرهاب من اللاوجود إلى الوجود المكاني، إذ استطاع ولأول مرة في تأريخه من احتلال مساحات واسعة من الأراضي السورية والعراقية، ساعياً من أجل تأسيس ما يسمى ب(دولة الخلافة الإسلامية في العراق والشام)، وتم الإعلان عنها على لسان أبي بكر البغدادي.

5 ـ شكّل صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية بعد تولي الرئيس ترامب مهام الإدارة الأمريكية بعد فوزه في الانتخابات عام2016 أثراً واضحاً من آثار ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وحافزاً أيقظ مشاعر اليمين القومي وسعيهم نحو التخلص من النخب الحاكمة، سيما في الأوساط الأوروبية.

6 ـ تصاعد مؤشرات العداء للمهاجرين إلى البلدان الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بشكلٍ خاص، سيما المهاجرين المسلمين.

7 ـ تعد استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية سيما بعد صعود ترامب لتسلم قمة الهرم في الرئاسة الأمريكية في ظل تنامي التيار القومي الانعزالي الشعبوي الذي يدعو إلى الاهتمام بالداخل الأمريكي، ورفع شعار أمريكا أولاً وعدم الإيمان بالفضاء المفتوح مما ينذر بسيرورة النظام السياسي الدولي إلى اللاقطبية والفوضى.

ومن الجدير بالذكر أن تقاطع المصالح واختلاف المنظومات العلمية والفكرية والأيديولوجية التي حالت دون وصول الباحثين إلى تعريف جامع مانع للإرهاب مما جعلهُ ميداناً واسعاً للتفسيرات والتأويلات وعدم تكيف الجريمة الإرهابية في القانون الدولي، وعدم الاتفاق دولياً على محددات الإرهاب من أجل تمييزه عما يماثله كالجريمة السياسية وجريمة الإبادة الجماعية أدى إلى أن يكون له دور فاعل في توجيه بوصلة العلاقات الدولية.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

أولاً: الوثائق الرسمية والقرارات:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (51/210) المؤرّخ في 17 ديسمبر 1996الدورة الرابعة (14 ـ 18) فبراير 2000، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون (A/55/37)
- قرار مجلس الأمن المرقم (748).
- قرارات مجلس الأمن الواردة والمسخرة في الموقع الالكتروني للأمم المتحدة: http:// www.un.org/security/ar/sanctions/1267.
- ميثاق عصبة الامم، المادة/8.
- نص الوثيقة الخاصة باستراتيجية الامن القومي الامريكي على الموقع الالكتروني: www. whiteHouse.gov/nsc/nss.htm1.
- نص قانون العقوبات الفرنسي، الموقع الإلكتروني: htpp;//www.legi.France.Gouv. Fr
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المواد 1،6، 7،8.
- الوثيقة الامريكية المنشورة في صحيفة (ايلاف اليوم) السعودية، 25 تموز، 2005، على الموقع الالكتروني
- وثيقة الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية، الموقع الالكتروني http://www. whiteous.gov/nsc1nssa11.htm1.
- الوثيقة المرقمة ((2001، S/RES/1377))من وثائق الامم المتحدة/نيويورك.

ثانياً: المصادر العربية:

- ابراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والامركة، (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 2002).
- ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، ج11، (بيروت: دار صادر، 2005).
- إبراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، (طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1995).
- أبو عبد الله البخاري (ت:256هـ)، صحيح البخاري كتاب أحاديث الانبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم الحديث 3450، (بيروت: دار صادر، بلا ت).
- أبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ط5،مراجعة محمد خليل عيناني، (بيروت: دار المعرفة،2007).
- إحسان عبد المفرجي وآخرون، النظرية العامة للقانون الدستوري في العراق، (كلية القانون، جامعة بغداد، 1990).
- أحمد بيضون، معالم الثقافة المعولمة بعد 11 ايلول، نقلاً عن كتاب العرب والعالم بعد 11 ايلول، (بيروت: سلسلة اصدارات كتب المستقبل العربي، تشرين الثاني، 2002).
- أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، (بغداد: دار الحرية،1986).
- أحمد حسن سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، (بيروت: منشورات دار الحلبي الحقوقية،2005).
- أحمد خليل طه، الإرهاب الدولي،ط2،(مكتبة العروبة،1980).
- أحمد عبدالله وآخرون، قارعة سبتمبر، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002)
- احمد محمود ابراهيم الحلبي، الانذار الاخير(داعش والحقائق الغائبة)، (القاهرة، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، 2016).
- أحمد يوسف التل، الإرهاب في العالمين الغربي والعربي، (عمان: دائرة المطبوعات والنشر،1998).
- اديب صالح الهيتي، العلاقات السورية ـ السوفيتية 1946 ـ 1967، دراسة تاريخية (عمان: غيداء للنشر والتوزيع، 2011).

- الازمة المالية الاقتصادية الدولية والعولمة الدولية (الجزائر: جامعة فرحات سطين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير).
- اسامة ابو ارشيد، سياسة إدارة اوباما الخارجية، محاولة تحقيق التوازن بين الميول والانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، سلسلة تحليل سياسات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
- اسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وادارة التنمية، ادارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
- اسعد العزوني، داعش النشأة والتوطين(عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2016).
- اسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع و1990).
- إسماعيل صبري مقلد، النظريات السياسية الدولية، ط2، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987).
- إمام عبد الفتاح إمام، الاخلاق السياسية دراسة في فلسفة الحكم، (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، 2002)
- امين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية (القاهرة: عالم الكتب، 2008).
- انتصار ابراهيم، صفد حسام، الاعلام الجديد: تطور الاداء والوسيلة والوظيفة،ط1، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، سلسلة مكتبة الاعلام والمجتمع، 2011)
- انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007).
- ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (مكتبة الوفاء القانونية، 2014).
- إيناس العنزي، الصراع الدولي في العقد الاول للهيمنة والقطبية الاحادية، (العراق، بغداد: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2016).
- باسل البستاني، تطورات حيوية على الصعيد الاقتصادي الدولي، عن كتاب النظام الدولي الجديد (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،1992).

- بدرية عبد الله، المراءة في الخليج والعولمة والتحديات والفرض: تحديات المستقبل (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005).
- التحديات الداخلية والخارجية (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
- تهاني علي يحيى زياد، الإرهاب ووسائل مكافحته في الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب لسنة 1998 (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008)
- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات، (عمان، الاردن،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).
- ثائر ابراهيم الجهماني، مفهوم الارهاب في القانون الدولي (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 و1998).
- جلال امين، العولمة، (القاهرة: دار الشروق، 2009).
- جمال سعد الجمال، التخدير من مفاهيم التطرف والتكفير التي افرزت داعش وجماعات العنف والتخريب والتدمير(القاهرة: المكتبة الازهرية للتراث، 2016).
- جمال قنان، نظام عالمي جديد ام سيطرة استعمارية جديدة من كتاب العرب وتحديات النظام العالمي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
- جهاد عودة، التمويل الدولي لتنظيم الدولة الاسلامية داعش، (القاهرة،، 2015).
- جهاد عودة، الحركات الجهادية وبناء الشرق الاوسط الجديد (القاهرة ـ المكتب العربي للمعارف ـ 2016).
- حامد ربيع، الحوار العربي الاوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980).
- حسن البزاز، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)
- حسن بورغدة، الأزمة المالية العالمية، الأسباب ـ الآثار والحلول المفترضة لمعالجتها (الجزاء:جامعة فرحات سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2009).

- حسن لطيف الزبيدي، النظم الاقتصادية المقارنة، (النجف الاشرف: 2013).
- حسن لطيف كاظم واخرون، العراق والبحث عن المستقبل (النجف الاشرف ـ المركز العراقي للبحوث والدراسات ـ 2008).
- حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945، عالم المعرفة، (الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995).
- حسن نافعه، دور الامم المتحدة في تحقيق السلم والامن الدوليين في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ضمن: الامم المتحدة، ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية (مؤلف جماعي) ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996).
- حكمت شبر، السيادة في عالم متغيّر،(السليمانية: مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني،2006).
- حكمت شبّر، ميثاق الأمم المتحدة الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال، (بغداد: منشورات وزارة الإعلام العراقية،1974).
- حميد حمد السعدون، الغرب والاسلام والصراع الحضاري، (عمان: دار وائل للنشر، 2002).
- حميد حمد السعدون: موضوعية النظم العالمي الجديد (عمان: دار الطليعة،2001).
- حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، (بغداد: مكتبة السنهوري، 2013).
- خالد محمد طاهر شبّر، الإرهاب ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق، (بيروت: العارف للمطبوعات،2015).
- خليل اسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، (العراق: مطبعة جامعة الموصل، 1991).
- رمضان عيسى الليموني، منع العولمة:لوقف الضرر عبر تنمية القدرات،ط1،(بريطانيا، أي كتب،2015)
- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور الاحداث للفترة مابين الحربين 1914 ـ 1945، ط2، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1983).

- رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم، قضايا وتحديات (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1997).
- ريهام عبدالرحمن رشاد العباسي، أثر الإرهاب الالكتروني على تغير مفهوم القوة في العلاقات الدولية، دراسة حالة تنظيم الدولة الإسلامية (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 24 فبراير، 2016).
- سالم توفيق النجفي، مطارحات اقتصادية حول مسألة الرأسمالية (رؤية للقرن الحادي والعشرين)من كتاب العولمة والمستقبل العربي، سلسلة المائدة الحرة، (33)(بغداد: بيت الحكمة، 1999).
- سالم حسن القاضي، تأريخ حركات التحرير الوطنية، (القاهرة: مكتبة الأزهر، 1994).
- سالم روضان الموسوي، تعريف الجريمة الإرهابية، (بغداد: دار الوثائق والكتب، 2009).
- سامي ريحانا، العالم من مطالع القرن الحادي والعشرين (بيروت: دار العلم للملايين).
- سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية، ط3، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006)
- سعد محمود الكواز وأحمد طارق محمود الاغا، الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها في الدول العربية، بحث في كتاب، مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، تحرير: نوفل قاسم، يحيى الشهوان، (الموصل: مركز الدراسات الاقليمية، 2010.
- سعيد اللاوندي، وفاة الامم المتحدة ، ط1، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر،2004).
- سفيان اورفلي،المنظومات الاجتماعية والقيم الدولية المشتركة، دراسة سايكولوجية في طبيعة التناقض العالمي، ط1 (القاهرة، سلسلة كتب عربية، 2005).
- سمير بن عمو (آل موت) أيديوجيا الإرهاب الفدائي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992).
- سوسن العساف، استراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، ط1، (لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008).
- السيد يسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة،(مصر: دار مصر للطباعة، طبعة خاصة، مكتبة الاسرة، 2005).

- شاكر الحاج، الإرهاب بين التوراة والقرآن، (بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بلات).
- شفيق فواز العادل، بداية سقوط الصنم الأمريكي، (الرياض: مكتبة العبيكان،2010).
- شوقي جلال، العقل الامريكي يفكر/من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات، (القاهرة مؤسسة الانتشار العربي،سينا للنشر ط2،،1997).
- صايل عبد المولى، الارهاب حقيقته ومعناه (القاهرة: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2008).
- صدوق عمر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1996).
- صيف والشام، صنع عالم من التمايز:تكنولوجيا المعلومات في البيئة العالمية،ط1،تعريب نور الدين شيخ عبيد، (الرياض: مكتبة العبيكان،2003)
- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، (مصر: المكتبة المصرية للنشر، 2010).
- عبد الرحيم صدقي، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي، (القاهرة: دار الثقافة العربية،1985).
- عبد الرضا الطعان وآخرون، موسوعة الفكر السياسي، ج3، الفكر السياسي الحديث والمعاصر، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2010).
- عبد العزيز عبد الهادي مخيمر، الإرهاب الدولي، (القاهرة: دار النهضة،1968).
- عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2005).
- عبد القادر زهير النقوزي، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي،(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية،2008).
- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية (بغداد، دار الرقيم للنشر والطباعة، 2005).
- عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة (عمان: دار وائل للنشر،1997).

- عبد الله سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بلات).
- عبد الله شبّر، تفسير القرآن الكريم،ط10، (مكان النشر: الدار الإسلامية للطباعة والنشر، 1999).
- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ط4، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001).
- عبد الوهاب صالح، النظام العالمي الجديد في نظر الاسلام والمسيحية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2011).
- عبد سالم عبد الله المالكي، جغرافية العراق (البصرة ـ دار الكتب للطباعة والنشر ـ 2007).
- عبير بسيوني عرفة رضوان،السياسة الخارجية الامريكية في القرن الحادي والعشرين، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2011).
- عثمان العثمان، الحرب الامريكية ضد افغانستان دور النزعة الصلبة في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة دور CIA في احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 (مصر: مطابع دار الوحدة ـ قليوبية ـ 2002).
- عدّة خبراء أمريكيين، مواجهة الإرهاب الجديد، (كاليفورنيا: راند كوربريشن،)1999.
- عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الإرهابية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، جمهورية مصر العربية،2005).
- عطا الله إمام حسانين، الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة، (القاهرة: دار المطبوعات الجامعية،2004).
- عقيل محفوض، الحدث السوري: مقارنة تفكيكية (الدوحة: المركز العربي للأحداث ودراسة السياسات، 2012).
- علي القاضي،فرص التغيير السياسي بين قوى الداخل وعوامل التأثير الخارجي،دراسة نماذج مختارة،ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2011).

- علي بن فايز الجحني، الآثار الأمنية لظاهرة التكفير والارهاب (الرياض: دار مملكة نجد للنشر والتوزيع، 2014).
- علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي، (بيروت: دار أسامة للنشر والتوزيع،2008(.
- عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط (مركز القدس للدراسات السياسية، 2002).
- عمرعبد العزيز عمر، تأريخ اوروبا الحديث والمعاصر 1815 ـ 1919، (الاسكندرية: دار العرفة الجامعية، 2000).
- غازي العريفي، عولمة الفوضى،(بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون،2016).
- غسان العزي، سياسة القوة، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،2000).
- فاضل الصفار، فقه الدولة بحث مقارن في الدولة ونظام الحكم على ضوء الكتاب والسنة والانظمة الوضعية، ج1،(قم: دار الانصار، 2005).
- فائز أنجق، المجتمع الدولي المعاصر، (الجزائر: معهد العلوم القانونية والادارية، 1978).
- فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2008).
- فنوح ابو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
- فؤاد ابراهيم: داعش من الخيري إلى البغدادي (بيروت: مركز اوال للدراسات والتوثيق ـ 2015).
- فواز جرجيس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2000).
- كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، (جامعة بغداد: كلية القانون، 1979).
- كاظم هاشم نعمة، روسيا من السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة (الأردن، عمان، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013).
- كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990).

- كتاب حقائق العالم، يصدر سنويّاً عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية2010،CIA.
- لجنة امن الانسان، امن الانسان الان،(نيويورك، 2003).
- ماجد الغرباوي، تحديات العنف، (بيروت: العارف للمطبوعات،2009).
- مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية ط1،(بغداد: مطبعة دار الحكمة 1991).
- مجموعة باحثين، تنظيم الدولة الاسلامية، النشأة، التأثير المستقبل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016).
- محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط1، (بيروت،دار النهضة العربية، 1972).
- محمد الرمحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 1992).
- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم الموضة، 1992).
- محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1991).
- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، معجم مختار الصحاح، (بيروت: دار صادر، 2008).
- محمد بوبوش،أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية في: حافظ عبد الرحيم وآخرون، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)
- محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، ط2، (القاهرة. الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، 2003).
- محمد حسين هيكل، الزمن الامريكي، من تويورل إلى كايل (القاهرة ـ الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، 2002)
- محمد حميد الهاشمي، داعش مقالات في العمق، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2015).

- محمد خواجة، الشرق الأوسط تحولات استراتيجية (لبنان: دار الفارابي، 2008)
- محمد زاهر حيول، التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، (لبنان: بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013).
- محمد صادق حيدر، موسوعة مناطق الصراع في العالم: النقاط الساخنة في أوربا وأمريكا اللاتينية، الكتاب الثاني (القاهرة: دار الأمين، 2002).
- محمد طلعت الغنيمي،الاحكام العامة في قانون الامم ـ دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الاسلامي،التنظيم الدولي، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1971 (
- محمد عبدالعظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، منهج نظري وعملي (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004).
- محمد عبدالقادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية (لبنان: بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- محمد فتحي عيد، الأساليب التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها، (الرياض: منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2001).
- محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، (الرياض: منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2004).
- محمد كامل ابو ليلة، النظم السياسية، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1962).
- محمد محمود سليمان ابو غزالة، القوة تحكم العالم، التكامل والاعتماد المتبادل، (عمان: دار الشروق، بلا ت)
- محمد مسعود فيراط، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقربة إعلامية، (الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2011).
- محمد مصطفوي، نظريات الحكم والدولة، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بلا ت).
- محمد مؤنس محب الدين، تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب وتطوير أساليبها، (الرياض: مركز الدراسات والبحث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006).

- محمد نور الدين، السياسة الخارجية ـ أسس ومرتكزات ـ في محمد عبدالعاطي (محرر) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (لبنان: بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون).
- محمود المراغي، حرب الجلباب والصاروخ، وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب، (القاهرة: دار الشروق،2002).
- محمود حجازي محمود، حيازة الأسلحة النووية في ضوء أحكام القانون الدولي، (القاهرة: دار النهضة العربية،2005).
- محمود حجازي محمود، مكافحة الإرهاب الدولي بين القانون الدولي وممارسات الدول، (القاهرة: دار النهضة العربية،2006).
- محمود صالح العادلي، الجريمة الدولية، (جمهورية مصر العربية، الإسكندرية:2007).
- محي الدين محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج16، (الكويت: مطبعة الكويت، 2004).
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فشل الاستراتيجية الامريكية في التصدي ل داعش: الأسباب والتداعيات، تقييم حالة، (قطر: الدوحة، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، يونيو، 2015).
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، خلفيات التفاهم التركي، الامريكي وتداعياته على الارض السورية، تقدير موقف، (قطر: الدوحة، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2015).
- مصطفى الدباغ، امبراطورية تطفو على سطح الارهاب، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2004)
- مصطفى العاني، تجدد الدعوات إلى تأسيس نظام أمني إقليمي في الخليج العربي من عام 2008 ـ 2009، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2009).
- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ط14، (بيروت: المطبعة المصرية للطباعة،1974).
- مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الامن وانعكاساته على الترتيبات الامنية في المتوسط، الملتقى الدولي، الجزائر والامن في المتوسط واقع وآفاق، (قسطنطينة: 29 ـ 30 ابريل، 2008.

- مصطفى شفيق علام، تحول القوة في العلاقات الدولية، دروس للأمة (ابوظبي: 2011).
- مصطفى محسن، اطروحة نهاية التربية في الخطاب العولمي الجديد، عناصر وملاحظات نقدية للتفكير والتساؤل، فصل من كتاب العولمة والنظام الدولي الجديد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
- منتصر سعيد حموده، الإرهاب الدولي جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2006).
- المنجد في اللغة والاعلام، (بيروت: دار الشروق، 1985).
- ميرنا ديزير، روسيا: التحولات الحقيقية والكاذبة، بحث في كتاب: برتران بادي ودومينيك شيرال، أوضاع العالم50:2011، نهاية العالم الأحادي، سلسلة معارف، الكتاب الثاني، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي،2011).
- نادر محمد عزيزة، العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها ومستقبلها، ط1، (باريس: مركز الدراسات العربي الاوروبي، 2010).
- ناظم يونس عثمان، الاكراد على طرفي الحدود العربية ـ التركية (التداعيات السياسية والاجتماعية في محمد انور الدين، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012).
- نبيل حلمي، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة، بلات).
- نورهان الشيخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط من القرن الحادي والعشرين، (القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية،2010).
- هلال نعيم الموسوي، مؤامرة الشيطان الكبرى (داعش انموذجاً) (النجف الاشرف: مطبعة النجف الاشرف، 2015).
- هويدا محمد عبد المعن، العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان، (القاهرة: 2006).
- هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، نموذج إسرائيل، (بيروت: دار الشروق، 1997).
- وزارة الثقافة والإعلام، موقف السعودية من الإرهاب، (الرياض: دار القمم للإعلام، 1425هـ).

- ياسر عبد الحسين، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية (الرهان الأمريكي ـ الروسي في عالم متغير)، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية،2016).
- يامن خالد وسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).

ثالثاً: الكتب المعربة (المترجمة)

- ادريس لكريني، التدخل في الممارسات الدولية بين الخطر القانوني والواقع الدولي المتغير، عن كتاب العولمة والنظام الدولي الجديد، سمير امين وزياد حافظ واخرون، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي).
- اريك لوران، حرب آل بوش، ترجمة سليمان حرفوش (بيروت: دار الخيال، 2003)
- اريك لوران، عالم بوش السري، الديانة والمعتقدات والشيكات الخفية، بيروت: دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- ألفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والعرفة، تعريب ومراجعة: نبيل عثمان، ط2 (طرابلس: مكتبة طرابلس العالمية،1996).
- اندرو باسيفيتش، الامبراطورية الامريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الامريكية (لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004).
- إندرياس فون بولوف، أل سي آي أيه و11 أيلول/سبتمبر 2001، والإرهاب العالمي ودور أجهزة الاستخبارات، ترجمة: عصام الخضراء وسفيان الخالدي، (دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع،2006).
- انطوني جيدنز، بعيدا عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد:286، (الكويت، اكتوبر،2002).
- انطوني كوردسمان، المادة تأليف العلاقات الاستراتيجية العربية الامريكية، ترجمة: بيت الحكمة (واشنطن ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ايلول، 2001 ـ 2002).
- إينهادرو كاسترو أسبين، إمبراطورية الارهاب، السياسة الامريكية العابرة للقارات في الامن والاقتصاد ومكافحة الارهاب والازمة العالمية في الالفية الثالثة، ترجمة: وثيق ابراهيم،(لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012).

- برنارد لويس، الحشاشون فرقة ثورية في تأريخ الإسلام، ترجم: محمد العزب موسى، (القاهرة: مكتبة مدبولي،1986).
- بوب وودوارد، حرب بوش، ترجمة حسين عبد الواحد (القاهرة: مدبولي الصغير ـ 2003).
- بول رومينون، قاموس الامن الدولي (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 3009).
- بول هيرست،جراهام طومبسون، ما العولمة، الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم وترجمة: فالح عبد الجبار، (الكويت: عالم المعرفة، 273، 2001).
- تيري وودز، قلاع العولمة، تعريب: محمد رشدي محمد سالم،ط1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
- تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضراء، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)
- جاك دوه نيد بيه وي فاير، الدولة، ترجمة: أحمد حسيب عباس، (الهيأة العامة لقصور الثقافة، بلا ت).
- جان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997).
- جوزيف س.ناي، القة الناعمة، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط2، 2007).
- جوزيف ستكتلز، العولمة ومساوئها، ترجمة: فالح عبد القادر حلمي، مراجعة: مظهر محمد صالح،(بغداد: بيت الحكمة، 2003).
- جوزيف فرانكي، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصبي، (المملكة العربية السعودية: مطبوعات تهامة، ط2، 1984).
- جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتأريخ، ترجمة: احمد الجمل ومجدي كامل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،1997).
- جوزيف ناي، حتمية القيادة: الطبيعة المتميزة للقوة الامريكية، ترجمة: عبد القادر عثمان، تدقيق وتحرير: فاروق منصور، (عمان: مركز الكتب الاردني، 1991).

- جون بيكيس وستيف سميث،عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (الامارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)
- جون مير شايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2012).
- جيفري فرانكل، الحكم في عالم يتجه نحو العولمية، تعريب: محمد شريف الطرح، تحرير: جوزيف ناي وجون دوناهيو، ط1(الرياض: مكتبة العبيكان، 2002).
- دانيال بورستان،وآرنيه دي كيزار، التنين الاكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين،ط1، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، 2001).
- دون ايبرلي،نهوض المجتمع المدني العالمي، بناء المجتمعات والدول من افل إلى اعلى الرحمة بوصفها اكثر صادرات امريكا اهمية،ترجمة: لميس فؤاد اليحيى (الاردن: عمان، الاهلية،2011)
- ديفيد جويبرت، الحرية والقوة في عصر المعلومات في الدور المتغير للمعلومات في الحرب، ط1، (الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، 2004).
- روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، سلوك الانسان في عالم عامر بالدول، ترجمة: فاضل جكتر، ط1، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2003).
- ريتشار ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، الاستقامات والاساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري(بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).
- ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة: مالك فاضل، ط1،(عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1995).
- ريغو برصينكي، رؤية استراتيجية، امريكا وازمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جنكيز، (بيروت ـ الكتاب العربي ـ 2011).
- ريمون بولان، الاخلاق السياسية، ترجمة: عادل العواد، (سوريا: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1992).
- زبينغيو بريجينسكي، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة الامريكية، ترجمة: عمر الايوبي، (لبنان، دار الكتاب العربي، بيروت، بلات).

- زبينغيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى،الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيوسيتراتيجية، ترجمة، امل الشرقي،ط1، (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1999).
- زيبنغو بركينسي، رؤية استراتيجية، أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جتكار، (بيروت: دار الكتاب العربي،2011).
- ستيفن غوين، مساومات مع الشيطان، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط5، 2007).
- سيرج برو، فليب برتون، ثورة الاتصال، ترجمة: هالة عبد الرؤوف مراد، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1993).
- صون هراي، الخبر الكاذب، اوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة: احمد فؤاد بلبع.
- فرانسيس بويل، تدمير النظام العالمي؟ الامبريالية الامريكية في الشرق الاوسط قبل وبعد 11 ايلول، ترجمة: سمير كريم ومراجعة وتقديم: محمد نور فرحات (القاهرة ـ المجلس الاعلى للثقافة ـ 2004(
- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي الجديد ومشكلة حكم الادارة في القرن الحادي والعشرون، نقله إلى العربية: مجاب الامام، (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2007).
- فرانسيس فوكوياما، نهاية التأريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين احمد امين، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993).
- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والانسان الاخير، مركز الانماء القومي،(بيروت: لبنان،1993).
- الفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة:عصام الشيخ قاسم، (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1990).
- كريستوفر لين، اعادة صياغة الاستراتيجية الامريكية الكبرى، زعامة في القرن الحادي والعشرين ام توازن قوى، ط1، ترجمة: اديب يوسف شبش (دمشق: منشورات اتحاد الادباء والكتاب العرب، 1999)
- كلايد بريسقو فيتز، الدولة المارقة الدفع الاحادي في السياسة الخارجية الامريكية، ترجمة: فاضل جنكر، (بيروت ـ مكتبة العبيكان ـ 2003)

- كيث جرنت، القيادة مقدمة قصيرة جدا، ترجمة: حسين التلاوي، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2013).
- كينتشي اوهماي، نهاية الدولة القومية في: فارنك جي، لتشر وجون يولي (محوران)، العولمة: الطوفان أم الانقاذ، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جكتز، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010م)
- ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون،2006).
- مارتن غريفيش وتيري كالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- مارسيل بيريلو، علم السياسة، ط3، ترجمة: محمد برجاوي، (بيروت: منشورات عودات، 1983).
- مايكل ليون، الرعب والديمقراطية في الشرق الأوسط، (سوريا: مركز العمليات والدراسات الاستراتيجية، بلا. ت).
- مثيشو كاكو، رؤى مستقبلية، كيف سيغيّر العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: سعد الدين حرفان، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب و2001).
- مكسيم لوفايفر، السياسة الخارجية الامريكية، ترجمة ك حسين حيدر، (بيروت: عويدات للطباعة والنشر، ط1 2006).
- ميشيل البير: الرأسمالية، ترجمة: قسم الترجمة في اللجنة الفرنسية للبحاث والتعاون (القاهرة ـ مكتبة الشروق ـ 1995)
- ميشيل دوفسكي، عولمة الفقر، تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة: جعفر على حسين السوداني،(بغداد: دار الحكمة،2001).
- نعوم تشوفسكي، ترجمة: سامي الكعكي، الدولة الفاضلة (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007).
- نعوم تشومسكي، اوهام الشرق الاوسط، ترجمة: شيرين فهمي، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط2، 2006).

- نعوم تشومسكي، طموحات امبريالية، ترجمة: عمر الايوبي(بيروت: دار الكتاب العربي ـ 2006).
- نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام، رجمة: عادل المعلم، (القاهرة: دار الشروق، ط1، 1998).
- نيناها تشيغيان ومنى ستوفين، التعاون الاستراتيجي، كيف يمكن للولايات المتحدة الامريكية أن تزدهر مع تصاعد القوى الأخرى. سلسلة ترجمات الزيتونة 34، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، شباط 2009.
- هانر كوشلر، الديمقراطية والنظام العالمي الجديد، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، اصدارات استراتيجية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2000).
- يافيل يابيف،القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2010).
- اليها ندرو كاسترو اسبيث، امبراطورية الارهاب، السياسة الامريكية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الارهاب، ترجمة: وفيق ابراهيم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت: 2012).

رابعاً: الأطاريح والرسائل الجامعية:

الأطاريح:

- حمد بن محمد آل راشد، السعودية والأمن في منطقة الخليج العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، علاقات دولية (الرياض، مكتبة العلوم السياسية والإعلام، 2012).
- سامي جاد عبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه في القانون، (القاهرة: جامعة عين شمس،2003).
- محمد جودت عامر، توزيع القوة ومستقبل التوازن العالمي، اطروحة دكتوراه غير منشورة (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2018).

- نهى علي بكر، مشروعات اصلاح مجلس الأمن، دراسة سياسية مقارنة في ضوء أزمات ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه (القاهرة ـ جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007).
- يسرى كريم محسن العلاق، الحكومة العالمية وتطورات النظام السياسي الدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (العراق: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2015).

الرسائل:

- آمال بن صويلح، التعاون الدولي وقوانين مكافحة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير في القانون الدولي العام بتخصص العلاقات الدولية والمنظمات الدولية (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2008 ـ 2009).
- رشيد صبحي جاسم، الإرهاب في القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية القانون، جامعة بغداد،2003).
- عبد الرحمن فاضل الخزرجي، أثر أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في السياسة الخارجية الامريكية، دراسة في التوجهات الامريكية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد، جامعة بغداد وكلية العلوم السياسية، 2005).
- علي بشار بكر اغوان، الوقائية والاستباقية في الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 المنظور النظري والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: جامعة النهرين، مكتبة العلوم السياسية، 2012).
- ماجد سلطان السبعي، الإرهاب البيولوجي، الوقاية وسبل المعالجة، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، مذكرة ماجستير في العدالة الجنائية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2007).
- منصور سلطان السبعي، التدابير الوقائية ضد الإرهاب وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في السياسة الجنائية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2006).
- مهند حميد عباس، مستقبل القطبة الاحادية الامريكية في ظل تحولات النظام السياسي الدولي، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012).

- هاتف محسن الركابي، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي والداخلي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة،2007).

خامساً: البحوث والدوريات

- إبراهيم عرفات، روسيا والشرق الأوسط، آية عودة، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد2007،170).
- أبو عقبة نعيمة، حق الدفاع الشرعي من احكام القانون الدولي والممارسة الدولية (مجلة الفقه والقانون)، الجزائر، 2006).
- أحمد جميل عزم، عودة الدولة من السياسة الخارجية (أبو ظبي ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 3، يناير 2010).
- ابراهيم محمود، فلسفة نهاية التأريخ الامريكية، (المستقبل العربي، العدد: 164، 1992)
- أحمد داود اوغلو، السياسة الخارجية التركية وبلغ درجة الصفر في المشاكل، ترجمة: عدنان توفيق، (جريدة الصحافة العالمية، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، 2005)
- احمد فخر، وجهة نظر حول التدخل العسكري المبرر، (اوراق الشرق الاوسط: العدد: (13)، نوفمبر، 1994، مارس، 1995).
- احمد محمد ابو زيد، تأثيرات المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية، ا(المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 44، 2012).
- ادريس لكريني، الزعامة الامريكية في عالم مرتبك، مقومات الريادة واكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 2003،291).
- استراتيجي أمريكي للقرن الحادي والعشرين، (بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد2006،11).
- إيمان أحمد رجب، اللاعبون الجدد أنماط وادوار «الفاعلين الجدد من غير الدول» في المنطقة العربية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 187، يناير 2012).
- باسم راشد، تهديد جيوستراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، 2014).

- بانح هوى، الارهاب الدولي في الوقت الحاضر والكفاح ضده، ترجمة: عبدالحافظ عبدالجبار، (بغداد، الجامعة المستنصرية، مركز دراسات الوطن العربي، مجلة العرب والمستقبل، العدد 7، تموز 2004).
- بكري محمد خليل، الدوافع الايديولوجية في مفهوم هنتنغتون حول صدام الحضارات، (افاق عربية، السنة الخمسة والعشرون، العد د،1 ـ 2 كانون الثاني ـ شباط،2000).
- توني بلير، نحو قيم عالمية مشتركة لتعزيز الاعتماد المتبادل، صحيفة الاتحاد الاماراتية،2006/5/30.
- جلال عشريني، إيران في تحولات الشوق الأوسط، المخاطر والفرص (القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد 125، ربيع 2006).
- جمال خالد القاضي، السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة ترامب، مجلة العلوم للسياسة والقانون، العدد7، (ألمانيا: برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2018).
- جميل روفائيل، الدول العربية تدخل في صراع خفي مع الولايات المتحدة المهيمنة على منطقة البلقان، صحيفة الحياة اللبنانية، 2002/4/23.
- جميل مطر، الجدل حول سياسة امريكا الخارجية، (صحيفة الوطن، 2001/3/27).
- جيهان خليفة، ازمة العلاقات بين ايران وحركة طالبان (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 135، كانون الثاني 1999)
- حسن بكر، مطارحة نقدية لنظرية فوكوياما:نهاية التأريخ أم ايديولوجية الرجل الاخير؟، (مستقبل العالم الاسلامي، السنة الثالثة، العدد،9،شتاء 1993).
- حسن نافعة، مأزق الحرب الامريكية بين الضرورة والاختيار (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، يناير 2015).
- حسنين توفيق ابراهيم، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، (الكويت: مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، والرابع، 1995).
- الحسين بو قنطار، ((عاصفة الحزم))من الشرعية القانونية والاعتبارات الجيوسياسية (المغرب، مجلة هسيرس، 3أبريل.2015).

- حسين حمدان العلكيم، الحرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد:3 ـ 4، (الامارات العربية: المعهد العربي للدراسات الدولية، 1993).
- حورية توفيق مجاهد، سياسة توازن القوى، ((مجلة مصر المعاصرة))، العدد 343، سنة 1971،.
- حيدر سعيد، الطريق إلى سقوط الموصل، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد (10) ايلول/2014.
- خالد الحروب، إيران، تحدي (أوشير) موازين القوى الإقليمية (القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد125، ربيع 2006).
- رانيا مكرم، محددات الدور:الاستراتيجية الإيرانية بشأن محاربة داعش (مجلة آفاق عربية، المركز العربي للبحوث والدراسات،16/أبريل/2015.
- زبينغيو بريجنسكي، السياسة الخارجية الامريكية: تحديات القيادة في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون الشرق الاوسط، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والحوث والتدقيق، العدد: (78 ـ 79) كانون الأول/ديسمبر 1998، 1999).
- سرمد امين عبد الستار، الحملة الدولية لمكافحة الارهاب، (جامعة بغداد ـ مركز الدراسات الدولية محلة دراسات دولية ـ العدد 20 ـ 2003).
- سرمد عبد الستار، المشكلات الاقتصادية، دراسة في اسس واتجاهات المستقبل وانعكاساتها على اقطار الوطن العربي (العراق: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد 15، 2003).
- سرمد عبد الستار أمين، رؤية استراتيجية للأمن في الشرق الأوسط (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد 29، كانون الأول، 2005).
- سعد السعيد عبد النبي، القدرات العسكرية الإيرانية بين الزعم الوهم (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدلية، أراق آسيوية، العدد 74، السنة الثالثة، حزيران،2001).
- سعود ظاهر، حول نهاية التأريخ، (مجلة الوحدة، العدد: (98) تشرين الثاني، 1992).
- سلوى شعراوي جمعة، مصر والنظام الدولي سيناريو التسعينات، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بالأهرام، مجلة السياسة الدولية، 1990).

- السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد179، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010).
- السيد ياسين، الاهاب كظاهرة عالمية، جريدة الاهرام، (عدد 2005/4/21).
- شادي فقيه، امبراطورية القرن الجديد، مجلة شؤون الاوسط، العدد (2) المجلد 16 (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2006).
- شوكت سعدون، تركيا بعد الحرب الباردة، (الاردن: اربد، المجلة العربية للعلوم السياسية، رابطة الكتاب الاردنيين، بلا ت).
- عبد الصمد سعدون عبد الله وازهار عبد الباقي، موقع النفط العربي في منظور استراتيجي امريكي للقرن الحادي والعشرين (بغداد ـ جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية ـ مجلة قضايا س، العدد 11، 2006).
- عبد العزيز محمد سرحان، حول تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه من واقع قواعد القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية، (القاهرة: المجلة المصرية للقانون الدولي، 1973).
- عبد الله عبد الدائم، العرب والعالم، بين صدام الثقافات وحوار الثقافات (المستقبل العربي، العدد، 203، 1996).
- عبد الناصر جندلي، اشكالية تكييف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، (مجلة المستقبل العربي، العدد 376، 2010)
- عبير بسيوني، الولايات المتحدة والتدخل لحماية حقوق الانسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية،العدد127، (القاهرة: مركز الاهرام، يناير،1997).
- عصام نعمان، العرب والحدث الامريكي: تحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل (صحيفة الخليج الامارتية، 2002/9/29).
- علاء عبد الحفيظ، السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي، (القاهرة: مجلة النهضة، العدد3، 2011).
- علي فارس حميد، مآزق العراق تعقيدات الحرب على داعش والتوازنات الاقليمية، مجلة ابحاث الاستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد (10) (بغداد، العراق، 2015).

- عماد جاد، أثر النظام الدولي على حلف شمال الاطلنطي، مجلة السياسة الدولية، (مصر، القاهرة: الاهرام، عدد 134، اكتوبر، 1998).
- عمر تشيبنار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، (مؤسسة كارنيغي للسلام: مركز الشرق الأوسط، العدد 15، أيلول، 2008).
- عمرو عبد العاطي آمال معقودة على الديموقراطيين لانتقال أمريكا من العسكرة إلى القوة الذكية (صحيفة الحياة الكندية،13 نوفمبر، 2008).
- الفت حسن اغا، النظام الاعلامي الاوروبي في عالم متغير، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 109، 1992)
- ق. جويون، العلاقات الروسية –العربية، الشراكة في زمن الأقوياء (مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد2008،128).
- قاموس اكسفورد الحديث لدارسي اللغة الانجليزية، طبعة موسعة، Oxford Word Power.
- كمال حبيب، حدود فاعلية التحالف الدولي في مواجهة الارهاب (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 199 يناير 2015)
- كمال قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية، بعد 11 ايلول (القاهرة: صحيفة الاهرام، 21 ديسمبر، 2001).
- كولن ماول، الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجية الشراكات، ترجمة: امير جبار لفته، محطات استراتيجية، نشرة اسبوعية تصدر عن قسم الترجمة والعلاقات (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الأولية، العدد 13، 2004).
- مثنى العبيدي، بين الاقتصاد والارهاب «ابعاد ودوافع الانفراج في العلاقات العراقية ـ التركية (القاهرة: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، 12/15، 2014).
- مجموعة باحثين، داعش صورة عن تنظيم ارهابي جهادي رؤية صهيونية (باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2016)
- محمد البزات، الحرب الامريكية ضد الارهاب في ميزان القانون الدولي (مجلة المستقبل العربي ـ السنة 23 ـ العدد 29 ـ ستان 2003)

- محمد السيد سعيد، صراع الارهاب في الديمقراطية، مجلة الثقافة العالمية، العدد 11، 2015).
- محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية (القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 أكتوبر، 2007).
- محمد النابلسي، نهاية التاريخ وعر النهايات (مجلة الفكر السياسي، العدد 15، ج 200).
- محمد باقي محمد، امريكا المشيدة، حلم السيطرة على العالم (دمشق ـ اتحاد الكتاب العربي ـ مجلة الفكر السياسي ـ العدد 39 ـ 2010).
- محمد سعد ابو عامود، روسيا حضور جديد في الشرق الاوسط (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، 2010).
- محمد سعدي، الجنوب في التفكير الاستراتيجي الامريكي/انموذج اطروحة صدام الحضارات، (المستقبل العربي، العدد: 236، 1998).
- محمد سيد أحمد، الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 153، يوليو 2003).
- محمد عبد العال عيسى، الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على(داعش) وحدود الفاعلية،2016، شبكة المعلومات.
- محمد عبدالشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي، محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، 2011).
- محمد عبد القادر، الاستراتيجية الامريكية، مرحلة ما بعد عاصفة الابراج، (مجلة الحكمة، العدد 29، ايلول، 2002).
- محمد كمال، التيار المحافظ الجديد والرد العسكري الامريكي، (القاهرة: صحيفة الاهرام، 2001/10/17).
- محمد مصطفى كمال، أحداث سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، مراجعة للأجهزة والسياسات (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، 2002).

- محمد نجيب الصرايرة، الهيمنة الاتصالية ـ المفهوم والمظاهر العدد 2، (الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 18، 1990).
- محمد وقيع الله، مدخل في دراسة العلاقات السياسية الدولية، (اسلامية المعرفة، العدد بلات).
- محمود الربيعي، الحق والباطل، مجلة العربي، العدد 528، تصدرها وزارة الإعلام لدولة الكويت 2002.
- محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، 2007).
- محمود علم الدين، ثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال والتأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 123).
- محمود محمد محمود، الولايات المتحدة بعد 11 ايلول، تحولات الفكر السياسي (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 147 و2002.
- مختارات ايرانية (دورية شهرية مصرية: العدد 18، كانون الاول، 2001.
- مزدريك دبليو، الدبلوماسية والقوة والاقناع، ترجمة: مازن يوري (الكويت ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة الثقافة العالمية، العدد 138 ـ 2006).
- مصطفى الفضي، ندوة السياسة الدولية حول تداعيات أحداث 11 ايلول، (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، 2001).
- مصطفى علوي، روسيا وأمريكا في سوريا والعراق صفحةٌ غير معلنة، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد203، مؤسسة الأهرام، كانون الثاني،2016).
- مصطفى علوي، قطبية لا متماثلة، تحولات السياسة الدولية تجاه الولايات المتحدة، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد195، 2014).
- مصطفى كامل السيد، الفاعلون الجدد على مسرح السياسة العالمية، (القاهرة، مركز الإهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 200، ابريل 2015).
- معين عبدالحكيم، الاستراتيجية الروسية تقلب الموازين الاقليمية والدولية، (مجلة الوحدة الاسلامية، السنة الرابعة عشر، العدد 167، تشرين الثاني و2015).

- مغاوري شلبي علي، هل انتهى عهد سيادة الدولار؟ (مجلة السياسة الدولية، العدد (177)، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، 2009).
- منال لطفي، 4مسارات قد يغير بها ترامب العالم، (القاهرة: صحيفة الأهرام،2016/11/24.
- منال لطفي، كيف سيغير ترامب العالم؟،(القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية، العدد65، 2016/12/27،
- مياسة محمد مدني، التدخل الروسي في الأزمة السورية، (مجلة الاقتصاد العلمية، العدد 4، يناير 2014).
- نبيل الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي ـ الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، 2002).
- نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الطريق، (بيروت: العدد الرابع تموز ـ آب،1997).
- نزار الحيالي، سرمد امين عبد الستار، توظيف النزعة الصلبة في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة (بغداد: مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد 40، 2000).
- نوال السباعوي، تقرير برشلونة للطموحات والواقع، مجلة اقتصادية دولية، (القاهرة: العدد310، السنة السادسة،2012).
- نور الدين حشود، الاستراتيجية الامنية الامريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990 ـ 2012، دفاتر السياسة والقانون، (الجزائر،العدد التاسع، 2013).
- نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية(القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد170 أكتوبر، 2007).
- نورهان الشيخ، روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية توازن جديد للقوى الدولية،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد174، 2008).
- نيفين عبدالمنعم، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول العربية بعد احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، (مجلة المستقبل العربي، العدد 292، 2006).
- هدى عوض، اللغز الروسي، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد167، بلا ت).

- هنري كيسنجر، كيف سيؤدي هجمات11 سبتمبر إلى صياغة النظام العالمي للقرن 21، جريدة الشرق الاوسط نقلاً عن جريدة لوس انجلوس تايمز الامريكية 3 ديسمبر، 2001.
- وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الامريكية على سلم القوى الدولي، (مجلة السياسة الدولية، العدد:126، اكتوبر، 1996).
- وليد محمود عبد القاهر، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد187، 2012).
- وليم ودولفورت، استقرار عالم القطب الواحد، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد36، ط1، 2001)
- الياس سايا، الأزمة المالية العالمية، أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، العدد (360)(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
- ياسر قطيشات، الضربة الاستباقية ـ كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية، الحوار المتمدن، مواضيع وأبحاث سياسية، 2011/2/21.

سادساً: البحوث والمؤتمرات والندوات:

- اسماعيل الشطي، تحديات استراتيجية بعد أحداث 11 ايلول ـ بحث منشور من كتاب العرب والعالم بعد 11 ايلول (بيروت: سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 23، 2002).
- أمر الله ايشلر، محاضرة التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية ـ العربية (الاردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011/1/15).
- بطرس بطرس غالي، في مواجهة التحديات الجديدة ـ (نيويورك: التقرير السنوي عن اعمال المنظمة 1995 ـ ادارة شؤون الاعلام بالأمم المتحدة).
- حسن نافعة، الامم المتحدة بعد 11 سبتمبر، مقالة سياسية منشورة في موقع حول قضايا العالم الاسلامي 2001 ـ 2003، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد:5ج1).
- رائد قاسم، الإرهاب والتعصب عبر التأريخ، دراسة تحليلية تاريخية لظاهرتي الإرهاب والتعصّب في السلوك البشري والمجتمعات الإنسانية حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

- سعيد الحلاق، الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، مؤتمر تداعيات، الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية (القاهرة: 2009).
- عصام نعمان، امريكا والمسلمون مشكلة علامة نقلاً من كتاب العرب والعالم بعد احداث 11 ايلول (حلقة نقاشية) سلسلة اصدارات كتب المستقبل العربي (بيروت: تشرين الثاني، 2002).
- محمد ابراهيم منصور، العولمة والهوية الوطنية، في: العولمة وحوار الحضارات، صياغة عالم جديد، اعمال المؤتمر الدولي الاول للحضارات المعاصرة،(جامعة عين شمس، 2003).
- مصطفى جاسم حسين، الدور الاقليمي التركي للمدة 2002 ـ 2010، (العراق: كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بلا ت).
- نادين عبدالله، الانتقال الانتخابي للسلطة والتحول الديمقراطي في اوروبا الشرقية، المؤتمر السنوي الثاني لحالة الديمقراطية في مصر، (القاهرة:4 ـ 5 يوليو،2010).
- وفيصل السبتي، إلى متى الصمت على (الإرهاب الجديد)، (موقع المؤتمرات، شباط، فبراير،2010).

سابعاً: المواقع الالكترونية:

الكتب:

- دايفيد ثورث، ربع قرنٍ من الحرب سعي الولايات المتحدة لغرض هيمنتها الشاملة 990 ـ 2016، مقدمة من كتاب دايفيد ثورث على الرابط الإلكتروني: http://www.wsws.org/ htmil.11. ـ pref/07/ar/artic/es/2016

المجلات والصحف:

- خارطة النفوذ العالمي تؤكد تراجع الدور الأمريكي، صحيفة الفاينانشال تايمز البريطانية، شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) http://www.ft.com.
- خارطة النفوذ العالمي تؤكد تراجع الدور الأمريكي، صحيفة الفاينانشال تايمز البريطانية، شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) على الموقع: http://www.ft.com.

- عبد الباري عطوان، بين عاصفة الصحراء الأمريكية وعاصفة الحزم السعودية فروقٌ جوهرية، صحيفة اليوم http;ll www.raialyoum.com lindax.php
- محمد حسن عامر، استراتيجية مواجهة داعش، 4 محاور ابرزها توسيع الغارات للتنظيم في سوريا (الوطن المصرية 12 سبتمبر، 2014 الموقع الالكتروني: http//:www. alwtannews.com/news/datails/557079
- محمد علي عثمان، الحروب الدينية في اوروبا على مشارف العصر الحديث، (مجلة التسامح، العدد 42، لسنة 2013)، الموقع الالكتروني:/tafahom.om/indx.php/nums 242/view.12

هنري توفيق عوام، تأثير حوادث 11 سبتمبر على اقتصادات الدول العربية، جريدة الشرق الاوسط، العدد 8414. الموقع الالكتروني: arehive.aawast.com/delails. asp?issueno=8070&antic76993

البحوث والتقارير:

- إجماع دولي على حظر الدور الروسي في سوريا على محاربة داعش، 2015، الموقع الإلكتروني:

http://www.alhurra.com.la linternational ـ leaders ـ leaders.calls ـ strikes ـ only ـ agorinst ـ isis/282652.html

- احمد السيد نجار، الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، الابعاد الاقتصادية لصعود النزعات (كارثية في امريكا بعد سبتمبر، الموقع الالكتروني:

http//:www.ahram.org.eg/acpss/AHRAM/2001/Econ.HT.

- استراتيجية الامم المتحدة لمكافحة الارهاب. الموقع الالكتروني:
- http://www.un.Org/counterterrorism/ctitf/ar/un ـ golobal–counter– terrorism–strategy
- ايمن محروس، الاثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر، الموقع الالكتروني: http//:www. .islamtoday.net/files/septmber11/ecol.htmll

- بازغ عبد الصمد، بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة، 2012/5/12، الحوار المتمدن: الموقع الالكتروني:www.m.ahewar.org/s>asp?aid ـ 307332&r=0.
- تقرير البنك الدولي بعنوان: الصين 2016، الموقع الالكتروني: http://www.data. albank aldqwlj.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD
- تقرير التنمية البشرية لعام 2005، برنامج الامم المتحدة الاغاثي UNDP.
- تقرير لجنة امن الانسان لعام 2003.
- تقرير لجنة التحقيق الدولي المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، الامم المتحدة، HrCICRlisis،14تموز 2014.
- الحراك الدولي والاقليمي والسباق إلى دمشق ومركز الشام للبحوث والدراسات، 2012، 2014/4/22، الموقع الالكتروني:

  http://www.shers.net/?op=op&act=downboad&id=129
- خالد الحروب، نظاع الدرع الصاروخي الامريكي، على الموقع الالكتروني: www. alijazeera.net/NR/exeres/83.AFBFED ـ D2Ao ـ 747ES ـ 82DA ـ 447CA ـ 4Fo2FD.htm.
- رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، مركز الجزيرة للأبحاث، الموقع الإلكتروني: http:// www.aljazeera.Net.programs/newsreportc/2017/11/13
- رانيا مكرم، محددات الدور: الاستراتيجية الايرانية بشأن محاربة داعش، المركز العربي للبحوث والدراسات، 16/ابريل، 2015، الموقع الالكتروني www.acrseg.org/33873
- رياهر مردان، العلاقات الصينية الأمريكية، الموقع الإلكتروني:

  http://www.academia.edu/60032014/57/.pdf
- ريناس بنافي، صعود اليمين المتطرف الاسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية 12 ايلول 2017 الموقع الالكتروني: http//: demo craticac.de/?P/=46400.
- ريناس بنافي، صعود اليمين المتطرف الاسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية 12 ايلول 2017 الموقع الالكتروني: http//: demo craticac.de/?P/=46400.

- سامي السلالي، أبعاد ودلالات قمتي بريكس وشنغهاي في التفاعلات الدولية مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015، الموقع الإلكتروني: http://rawabetcenter.com/archiver/10907
- سعيد عبد الله المهيري، النظام العالمي الجديد والعالم الاسلامي، الموقع الالكتروني: http;//www.taghrib.org/Arabic/nashat/elmia/markaz/nashatat/elmia/htm.08/matboat/resalat.altaghrib.27
- سفيان عبد الرحمن، اسيا الوسطى اطماع عمرها خمسة قرون، الموقع الالكتروني: www.islam ـ onlin ـ net/arbic/politics/2001/oj/artide2 ـ shtml
- سفيان عبد الرحمن، اسيا الوسطى اطماع عمرها خمسة قرون، الموقع الالكتروني: www.islam ـ onlin ـ net/arbic/politics/2001/oj/artide2 ـ shtml
- سليم كاطع علي، الموقف الأمريكي من طموحات إيران الإقليمية صراعٌ أن تنافس، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة الفرات، العدد 4، مركز الدراسات الدولية، بلا ت). للمزيد الموقع الالكتروني: http:llfcdrs.com/mag/issue ـ 4 ـ 3.html.
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

http;//www.anhri.net.docs/undocs/act/shtm.

- طالب كاظم عودة، الجريمة المنظمة وعلاقتها بجرائم الاعمال المالية والتجارية، دراسة مقارنة. http://hamoudi.oeg/Arabic/clia.ogne ـ 13/of.intellenct/11 ـ htm
- عبد الرحمن بو درع، مفهوم كلمة نظام، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية www.M.a.areabia.com.
- عبد الرحمن بو درع، مفهوم كلمة نظام، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية www.M.a.areabia.com.
- عبد الوهاب حميد رشيد، نقد العولمة، الموقع الالكتروني:
- Rashid.htm/01/HTTP//:WWW.iraqep.org/003
- علي حسين باكبر، تحول خطير في العقيدة النووية الامريكية: الموقع الالكتروني: .www aliazeerg.net/NR/exeres/83D7F922 ـ FEB48460 ـ 60DOBAq2E2A8.htm

- الغارات الخاطئة للتحالف الدولي ضريبة الموت التي يدفعها المدنيون، سكاي نيوز عربية، 1 مايو، 2017 الموقع الإلكتروني: http://wwwy outabe.com/watch/ ch?voWTFG9e8uMwU
- غازي رحمان، احلام نخب سوريا وكوابيس الشعب السوري، 2014/2/25 على الموقع الالكتروني http://www.aliazeera.net/opiniin\pages/87630/ao ـ 55dd ـ eb44970ba508 ـ 4de3bg2e
- فريد زكريا، تراجع النفوذ الأمريكي، أعظم قصة عالمية من عصرنا، شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)، الموقع الإلكتروني:

http://www.masrawy.com/news/press/details/201703/2302/29/12/

- فيصل السبتي، إلى متى الصمت على (الإرهاب الجديد)، (موقع المؤتمرات، شباط، فبراير،2010) http;//www.almotamar.net/rews/18316.htm
- القوى الرئيسية العالمية، التقرير الاستراتيجي العربي، 1992،(القاهرة،1993).
- الكساد الكبير، الموقع الالكتروني للموسوعة الحرة:

http;//www.ar.wikipedia.org/wiki.

- كمال السعيد حبيب، حدود فاعلية التحالف الدولي في مواجهة الارهاب، 2015، الموقع الالكتروني: http//:www.siyass.org.eg/news/5112 ـ aspx..
- ماذا في تقرير خارجية امريكا السنوي عند الارهاب حول تنظيم الدولة؟ موقع عربي 24/21 يونيو/2015 الموقع الالكتروني: 88/http//:arab،21.com/story/840.
- مجموعة بيانات البنك الدولي، الموقع الالكتروني:
- http//.date.alhankaldawli.ong/indicator/FB.BNK ـ APA.Zs?view ـ Chart.
- محمد السيد سليم، العولمة وبدائلها، رؤية العالم الاسلامي، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني www.islam. Online ـ net
- محمد حسن عامر، استراتيجية مواجهة داعش، 4 محاور ابرزها توسيع الغارات للتنظيم في سوريا (الوطن المصرية 12 سبتمبر، 2014 الموقع الالكتروني: http//:www. alwtannews.com/news/datails/557079

- محمد عبد العال عيسى، الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على(داعش) وحدود الفاعلية،2016، شبكة المعلومات، الموقع الإلكتروني: http://www.siyassa ـ org.eg/ news/9817.aspx

- محمد علي سرحان، حركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الموقع الالكتروني html.69910/https//www.assaking.Com/news1

- مركز كارنيغي للشرق الاوسط، استراتيجية تنظيم الدولة الاسلامية باقية وتتمدد، 29/حزيران/يوليو/2015 دراسة الموقع الالكتروني: KCHPIIcarnegie ـ mec ـ 60542 ـ pub ـ ar/29/6/org/2015.

- مركز كارنيغي للشرق الاوسط، استراتيجية تنظيم الدولة الاسلامية باقية وتتمدد، 29/حزيران/يوليو/2015 دراسة الموقع الالكتروني: KCHPIIcarnegie ـ mec ـ 60542 ـ pub ـ ar/29/6/org/2015.

- مسعود كايلي، 11 نظرة تفسيرية للسياسة الروسية. دور النخبة السياسية، الموقع الإلكتروني http:www.alwatan.com.satArticles/Detail.aspx?Articleld=17213

- مشير عبدالفتاح، الحسابات التركية في الحرب على داعش، الموقع الالكتروني //:http 12/9/www.alijazeeea.net/knowledgegate/opinions/2014

- المصرف الآسيوي للاستثمار حلم صيني يتحقق، مجلة السفير، العدد الإلكتروني (بيروت: شبكة المعلومات الدولية) الرابط الإلكتروني: .http://www.academia pdf.2014/57/edu/6003

- المصرف الآسيوي للاستثمار حلم صيني يتحقق، مجلة السفير، العدد الإلكتروني (بيروت: شبكة المعلومات الدولية)

- مكافحة الإرهاب في المنظومة الغربية،الموقع الإلكتروني:.http;//www.blog.saeed .com./2009

- منظمة شنغهاي على الموقع الإلكتروني: http://arabic.rt.com/photolines/784820

- موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية: الإرهاب وأولى حروب القرن .www.Moqatel .com

- الموقع الالكتروني للأمم المتحدة: http://www.un.org/security/ar/ sanctions/1267.
- الموقع الالكتروني للموسوعة الحرة، http;/Wikipedia، org./wiki/.
- الموقع الالكتروني للموسوعة الحرة، http;/Wikipedia، org./wiki/.
- الموقع الرسمي للبنك الدولي. الرابط الالكتروني http://www.dak.al bank aldawli. org/indicator/ny.GDP.MKTP:CD
- نادية محمود مصطفى، الهجمات على امريكا ومستقبل العالم، الموقع الالكتروني: a/ /articlely.shtm www.lslamonline.net/Arabic/Polities/2001
- نص قانون العقوبات الفرنسي، الموقع الإلكتروني: htpp;//www.legi.France.Gouv.Fr
- هنري. ج باركي، العراق وجيرانه، معهد السلام الامريكي، تقرير خاص، رقم (4)، يونيو 2005.

ب ـ المصادر الأجنبية

أولاً: الكتب: (Books)

- «August 1990. On the Eve of the first Us ـ Iraq war». part 1. A Quarter Cantury of war.
- Andrei P.Tsygankov.Russia's Foreignpolicy.cha and continuity in National dentity.United king Rowman& little field publishers. 2010.p.
- Anthony parsons. From cod war to hot peace.UN.internation.1947 1994 ـ (Amazon ـ uk1995) pen Guinn Books.
- Baldur Thar he lesson and Anders wired, small states in the European Union: what do we
- Barry Buzan, Charles Jones and Richard little. The logic of Anarchy: Neorealism to structural Reali (New yourk: Columbia Univer sity press. 1993..

- Barry p.Bosworth.American in the world Economy. Economic Impact. no.3.1989.
- Bill Hayton.The south china Sea the struggle for power in Asia ct= yale Univer sity press new Haven, 2014.
- Briggs.H.W.Power Poliutics and international Organization.(A.J.I.L،1945).
- Christ in lagabritsen et al, small states in International relations.Unversity of lceland press, 2006.
- Cluad.I.((Mangment of Power in the United Nations))Interational Organization.15.spring.1961.
- corredeolberg.contripution.ala.theorie general de IEtat. Tomel.1920. Daphlle Tosselin and William wallaee (Eds.) Nonsto Actors in world politice (London. palgrave Macmillan, 2001).
- _ For More Details See: James N.Rosenan.The United in A Turbulent World (Colorado, Iyune.Rienner. Publisher.1992.
- Geoffery Rreeves. Communication and The Third World. (London. Rontledge. 1993.)
- Hillary Clinton. Hard choices. Simon and Schuster. newyork. 2014.
- Hinsley.sovereignty.second edition combridge university Press.1980.
- John Homar.The new. Realism and The Rebir the Americom Leader ship. Thceuterfor strategy; camel international studies. washing tou. 2007.
- Jean A.K.Hey. Small States in world politics: Explaining foreign policy Beharior.Lyune Rienner publishers.2003.
- K.J.Holsti. International Polilics.Aframe Work for Analysis(prentice _ Hall.inc 1967).

- Kenneth G. Boulding.Conflict and Defense.A General Theory (N.Y:Harper Tourch Book.1963).
- L.claude.gr.Swordsinto Plwshare.The Problems and progress of International Organization.(N.Y.1950).
- Michael Hodges. «Integration Theory «in Approaches Theory in International Relations ed. Trevor Taylor (London. Lowgman Group. Limited. 1978).
- Morton Kaplan. System and Process in International Politics(N،Y:John wily and son.1962).
- Munir Baal baki Al.Murad A Mmodren English –Arabic.Darel –Llmlil. Mala Beirut ـ Lebanon.2005.
- National lentelligence council (Nic)(Non. State Actors: lmpaet an Inter national Relations and implications for united states. OP. Cit).
- Redress. Not only the state.(Torture by Non ـ state Aet. May 2006 ـ)
- REDRESS. Not only the state: (Torture by Non ـ state Actors. op. Cit).
- Richard A Higgott. Geoffrey. R. D. under hill. Andreas Bieler.Globlisation and non ـ state actors: in (Non ـ Taylor and Francis ـ library 2003 ـ).
- Richard N.Haass. The Age of Nonpolarity: what will follow US Dominance. foreign Affairs (may.june 2008)
- RichardA.Higgott. Geoffrey. R. D. under hill Andree Bieler. Globalisation and non ـ stat actors. (In Non ـ Taylor and francise ـ Library. 2003)
- Robart kagan،of paradise and power.America and. Europein the new world (New york: knop.
- Roger Carter.Information.Technology. (London. Biddles. Ltd.(Gurd ford and KingLuynn. 1991).

- Tohn Ferarj. Ruggle. The winning peace America and world order in the new eva.Columbia Vhiver sity press. Newyork.1996.
- William blum. Roguestates. First edition. Zedbooks. USA. 2006.
- Anatol Lieve - fighting Terrorsim Lessons from cold - washinghtoun. Dc.October. 2001.
- Dor Zakeim. The Trump phenomen and American Isolionism. ANALYs&PERSPEKTIV.Nr2 April/June 2016.
- Economic.Lndicators Council of Economic A drisers, Washington - Oc.2010.
- Emmebjomehed Narco. terrorism: The merger of The war and durgs and the war on terror.Routiedge Taylor،and Franeis group. November. 2004.
- Panl starr. Who.Are we Americans new? And who will we become under Turmpt Americans prospect.December. 19. 2016
- GEOFTREY LEVIN. From lsolationism to Internationalism. The foreign Policy shift in Republican presidential politics. 1940 1968 -.policies and politics on the American Emergeney state December, g. 2011.
- George friedman. flaspoints:The Emerging Crisis Europe.Double Day. Newyork. 2015.
- Global TRENDS 2015.Transformed world.National Intelligence Couneil. 1 November, 2008.
- Humanitarian Negotiation with Armed Groups: A manual for pnactitioners. New your United Nations. January 2006.
- Im f. world Economic outlook - September. 2005.
- Imf.World Economic ontlook, September. 2011.

- Janas Hartaluis.narcoterrorism. Policy Paper the east wast in statute and the Swedish carnigie institute. november. 2008.
- Kim cragin. Peter chalk. Terrorsim and Development usual and Economic Development to in hibit Agesurgence of Terrorsim, Sante Monico _ Box2138.RAND.2003. P.ix.
- Larbi jaidiet fouad zaim: Lunion europeenne et Ia mediterranee:une nouvelle generation daccords? Lannuaire de la mediterranee. Publisud. paris.1996.
- Loulouwa AL Rachid ((The Rise of the Iraqi Exoplity in the 1990 s))in the conference entitled liraqi under sanctions: Economic. Political. social and Cultural Efteets. eoncluded by the American Academia Research Institue in Iraq and British Institute for the study of Iraq. Amman/September 2011.
- National Intelligence Counicl (NIC). Nonstats Actors: Impacton Interentional Rclations and Implication for the United stats. August. 2007.
- Thomos. L.Friedman (the Readwar) new you Times. November 23. 2001.
- The Geneva Cantre for the Democratic control of Armed for ces (DCAF) and Geneva Call
- World Economic out look Database. April 2015
- Brzezinski. Zbigniew.(The choice: Global. Dowination or Global Leader ship) Boulder. Co: persens Books Group. 2004. p. 81. By www.washing to post. com
- jhan Agnew.The united states in the world Economy. Aregiona l Geography. (Cambridge University press 1987)
- European Union Institute for security studies Astrategy for EU foreign policy.(Report. 7.June 2010.

ثانياً: المجلات والصحف (Magazines and Newspapers)

- ((Reinventing war))forign policy.No 127 (November) December. 2001).
- James schcesinge. New Instabitities.New priorities. Foreing Policy.(N.85. winter.1992).
- P ـ Huntington.the west Unique.notUniversal foreign Affairs،vol.75. (No.6.1996).
- sammel.p.Hantington.The clach of Civilization(foreign Affairs.vol.72. No.summer.1993).
- casnord ـ americain.Etudes internationals.voxxiv.no3 september.1993.
- Charies T call. The fallacy of the failed state. Third world Quarterly. Vol. 29. No. 8. 2008.
- Chirstian Deblocket Dorval BRUNELLE:Une integration regional strategique:Le casnord ـ American.Etudes Internationals (voxxiv No 3.September 1993 ـ)
- Fareed Zakania. The future of American power How American can survive the Rise of the Rest, foreign. Aftairs،May/June 2008, vol.87،No 3.
- Helweg D, japan; Arising Sun? foreign affaire Jan/awgust 2000
- know and what we like to know ? Cambridge Review of International Affairs, Vol. 19. December 2006 ـ
- M.cox.Europe and the New Atlantic challengs after September 11: crisis? Journal of Transatlantic studies. Vol.1.No. 1, 2003.
- Nouriel Roubini, warning: More Doom Ahead. Foreign Policy. January/ February 2009.
- Sunday Times (London) 21 2001 ـ 9 ـ.

- Thomas F ـ Ricks. (Rumsfeled wants to overhaul commond structure). International Heral. Tribune 122001/10/.
- Richard N. Hrass. The Age of Non polarity:what will follow V. S Dominance.Foreign Aftairs،My.2008.vol.87.No.3.

ثالثاً: البحوث والتقارير (Research and Reports)

- Armed (Non ـ state Actors. Curreut Trends and Future challengs. DCAF Horizon 2015).
- coker.christtopher.Globlization.and.Terrorsim.papar praparec for seminer on the prospects for the Canadian summit sponsord bythe Canadian Embassy in Tokyo.japan.(june.10،2002)
- China's position paper on the new security Concept foreigh.Ministry of the people's Republic.Of china (July 31.2002).
- Human Development Report 2017 ـ United nations. 4 november. 2017. pdf.
- Mark A.R.Klemam: illict durgs and the terrorist ther eat: Cousal Links and implications for domestic durg policu: CRS repont for Coungress. April. 2004.

رابعاً: المواقع الالكترونية (Internet)

المجلات والصحف: (Magazines and Newspapers)

- Anew kind of war for Donald Rumsfeld in: Washington post. (2) September, 2001, Http://www.Washington.com
- Barbora starr, «carter: Iraq is showed'on will to fight in Ramadi CNN242015/5/.at:http://www.Cnn.com.201524/05//politics/ashton ـ Canter ـ isis ـ ramadi/index.html

- Chariesj. Dunlop «Six strategies Obama could use fight the lslamic state» politico Magazine 2014. Available at: http//: www.politico.com/magazine/story/20148//six/rategies ـ obama ـ could ـ use ـ to ـ fight ـ the ـ islamic ـ state ـ 110448 ـ html
- China power. Available on: http://www.globalfire power.com.
- Christopher Layne: Theunipolar illusion WhyNewGreat Power will Rise. International security.vol.17. No.4(spring 1993) http//;www.jstor.org./stable/2539020
- Department of Defense press Briefing with General weidiy viatele conference. From south west Asia «Us.Department of Defense. Defense Press office. 152015/5/. at: http://www.defense.gov/transcript.aspx?transcripted=56eq
- Donald TRUMP» Foreign policy speeh» Trump for presider official website.April 27.2016.accessed August 24.2016 accessi bleat: http://www.donalditrump.com/press ـ releases/donuld ـ j ـ trump ـ policy ـ speeh
- Doyle Mc Manus». Obama has astratgy for fighting ISIS. One that is'nt working» Lose Anglos Times. 232015/5/. At ; http://googl/2aEE3t.
- Editorial Board. The fall of Ramadi exposes Obama's weak Islamic strategy. «The washington post. 82015/5/. at: http://googl/Xbkghn.
- Heny Kissinger. The world is in chaos. The Atlantic. (1) December.2016/ssuc. Ara. Tepleon: http://www.thaeatlanticcom/magazine/archive/201612/the Less ons ـ of ـ henry ـ kissn/505868/
- Jeffrey Goldberg «Look. H's my name on This: Obama. Defends the Iran nuclear Deal «The Atlantic. 212015/5/ at: http://googl/gl55DP.
- Jeremy Shapiro, «what Europe should do about aproblem like Trump» European Council on Foreign Relations./o/112016/.accessed on 212016/12/

- Jethro mallen «After Ramadi wath options does U.S have for ISIS fight in Iraq ? «CNN.252015/5/ at: http://www.cnn.com/201525/05//politics/iraq ـ isis ـ us ـ optiions/carol/E
- Jim Garamone «Anti ـ ISIL comaign will Take Time. Dempsey says «Us Department of Defense 262014/9/, at: http://www.defense.gov/news/newsarticle.aspx?id=123274
- Kathleen H.Hicks.michael J.Green ـ Heather A ـ conley» Donald Trump Doesn't understand the volue of U.S. Bases Overseas foreignpolicy.April.7.2016.accessed August 30 2016 ـ.accessibleat: http://foreignunderstand ـ the ـ value ـ of ـ u ـ e ـ bases.
- Lee «Obama's stantegy. Against Islamic under scrutry After setbacks» The wall street journal. 222015/5/ at: http://googl/JNemex.
- Lorday Morris.. Iraq opens operatior to choke off Islamic state lifel lines in Ramadi. The washing ton post. 262015/5/ at: http://googl/wUZ4J7.
- Lorday Morris.. Iraq opens operatior to choke off Islamic state lifel lines in Ramadi. The washing ton post. 262015/5/ at: http://googl/wUZ4J7
- Marls Leonand, Europe،alone in Trump's world.The Europeon conncil for foreign Relations.November 9 2016 ـ.accessibleat. http://ww.ecfr ـ eu/article/com/meatary ـ europe ـ alone ـ in ـ turmps ـ world7075
- Parker. Ashley. «Donald Trump says NATO is obsolete Un is political Game? The newyork Times 2016 ـ 02 ـ 04 ـ http://www.nytimes.com/polities/first ـ draft/201602/04//donald ـ trump.fells ـ crowd ـ hedbe ـ fine ـ if ـ nato ـ broke ـ up/21
- Philip Gordon, «Wy Trumps foreign policy might prove less Radical Than you Think» politico Magazine 32016/12/ accessed on 212016/3/, at: http://politi.co/2gvqnB.

- philstewart & missy Ryan «Up to 15،ooo sy rian rebels needed to retake eastevn syria - U.SMilitary «. Renters 262014/9/. At: http://googl/X3Gwrn.
- philstewart and Arshad mohammad. «US, to deliver 2000 anti - tank weapons to Iraq, pentagon says «Reuters.212015/5/ at: http://googl/iTbNNI.
- Robent w.murry.»How Trump replaced America's glob consensus withe anationalist November.9. 2016.accessed at: http://americas - globlist - consensus.Nationalist 1834 -i
- Roberta Rumpton «Obama meets with advisers on Iraq reaffirms support for Abadi white House «Reuters 192015/5/.at: http://googl/2sgPKY.
- Ronfournier.Obamas new American Exeeptionalisis foreign Affairs.July.28 - 2016 - accessiib;eat: http://www.theaantic.com/politice/archire/201607// obamas - new - american
- Sameer N.Yacoub & Nasser karimi.» Iraq push back on U.S.Defense chief over Ramadi loss» U.S.A.Today. 252015/5/. at: http://googl/jpykHC.
- Sameer N.Yacoub & Nasser karimi.» Iraq push back on U.S.Defense chief over Ramadi loss» U.S.A.Today. 252015/5/. at: http://googl/jpykHC.
- Sonja Grimma «at, at «fragik states: Introducing apolitical Concept. Third world Querterly joumal. vol. 55. No 2014. p. 199. Aviailableon - http://www.Tand fouline. com/doi pdf (10 2013 .01436597 (1080 -.
- Stephen Wertheim.Trump and American Exeeptionalism - why a Crippled America is some thing new foreign Affalrs.Jaunary 3. 2017.accessible.at: http://www.foreignaffairs.com/articles/united - states/20 - o1 03 -/trump - andemerican - exceptionalism

- Tames kilfield, «The knowns and Unkonwns Donald Trump's Foreingn policy «, The Atlantic. 192016/11/.accessed on 212016/12/.at: http://theath.tc/2ikGas5.
- Walter Russell Mead» Anderw Jackon, REVENANT» The American Interest.172016/1/.accessed on 212016/12/. At: http://bit Iy/204OXW1.

البحوث والتقارير: (Research and Reports)

- White house, ((The national security strategy of united states of America)) september 2002.
- Http://stat.Gov/topical/pol/terror/secstart.htm
- Aaron Mehta. «Us looks at Train Equipoptions in Iraq». Defence news 282015/5/ at: http://googl/P2te4f.
- BRICS. Available on: http://www.investopedia.terms/b/bric.asp
- Masklinnaite،Asta،Terrorism and Globalization،Recent Debates،http://venus،ci،uw،edu،p1.
- Press Briefing by press secretary Josh Earnest. «The wither House, office of the press secretary. 222015/5/. at: http://googl/qjvTsy.
- Reforming the Us ـ china trade relationship to make American great again.Accessibleat: http://www.donalad trump. com/postions/us ـ china ـ trade ـ reform
- Remanks by the president on Reguest to Gongress for Authorization. of Force Against IsIL. «The with House office of the Press. secretary.///22015/. at: http://goo.gl/Dloasc.
- Thomas C. sheiling.Conntering the changing threa of international terrorism, report of the national commission terrorism, http://www. Countering the chang treat of Internation terrosim. 2002. p. 3 5 ـ.

- U.S. International Trade in Goods and serves Highlights Augnstq, 2012 http://www.bea.gov/bea/di/home/trade/htm.
- United states power 2017available on. http://www.globalfirepower.com.
- Russia power. 2017, available on: http://global first power.com.

يُمثل الكتاب الذي بين أيدينا محاولة جادة لتقديم جانب من هذا الفهم في بعده الدولي، من خلال تحليل تداعيات الإرهاب بالنسبة للنظام السياسي الدولي بعد احداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، التي مثلت نقطة فارقة في التاريخ، جعلت العالم يتجه نحو مزيد من الهيمنة الامريكية والتفرد بصنع القرار على المستوى الدولي، مستفيدة من الحدث الذي مسَّ كبرياء القوة العظمى، وهزها في عقر دارها.

وقد رصد الباحث التغييرات العميقة في سمات النظام السياسي الدولي في ظل الحرب على الإرهاب، وتراجع مفهوم السيادة الوطنية، لصالح تغول القوى العظمى وهيمنتها على القرار الدولي، مستخدمة مجلس الامن وغيره من المؤسسات الأممية منبرا لتمرير سياساتها ومعاقبة "الدول المارقة"، من جهة أخرى، يرصد الكتاب صعود الفاعلين غير الدوليين في الساحة الدولية ومنهم الافراد ذوو السلطة الخارقة، والشركات متعدية الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، وأنظمة وأقاليم الواقع، وطبعا الجماعات المسلحة العنفية، ومنها تنظيما القاعدة وداعش، والذي تزامن مع ظهور أنموذج الدولة الفاشلة التي مثلت حاضنة لأنشطة تلك الجماعات وملاذا لها ولقياداتها، ومنطلقا لعملياتها. كما ركز الكتاب على كيفية تحول الولايات المتحدة الى التفرد العسكري، واستخدام الحروب الاستباقية وسيلة أساسية للردّ الحاسم تجاه من تعدهم ارهابيون أو رعاة للتنظيمات الإرهابية.





www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية

